بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية

كليـــة الدراسات العليا

المعنى النحوي في مذاهب علماء العربية
(مقاربة لسانية حديثة)

إعداد الطالبة

نجود جميل أحمد المساعفة

إشـــراف الدكتور

عبد الله عنبر

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في تخصص اللغة العربية من كلية الدراسات العليا/ الجامعة الأردنية

أيار ٢٠٠٢م

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ / /٢٠٠٢م.

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيـــــــــع**
الدكتور عبد الله عنبر أستاذ مشارك في اللغة والنحو	**رئيســـــا** .....
الأستاذ الدكتور نهاد الموسى أستاذ النحو العربي	**عضـــــوا**.....
الأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي أستاذ البلاغة العربية والنقد	**عضـــــوا**.....
الأستاذ الدكتور يوسف أبو العدوس أستاذ في البلاغة والنقد	**عضـــــوا**.....

الإهـــــــــداء

إلى صانع الآمال العريضة

من غرس في قلبي روح المثابرة

وأمدني بعزيمة متوقدة ... والدي العزيز

إلى دوحة الحنان

ورمز المحبة والعطاء

صاحبة القلب الكبير

... أمــي الحبيبة

إلى إخوتي جميعا

رمزا لمودتهم وثمرة لصبرهم

نجود

الشـــكر والتقديـــر

لله الشكر من قبل ومن بعد

يعجز لساني عن تقديم عظيم الامتنان وإزجاء أجل عبارات الشكر والعرفان إلى أستاذي المشرف الدكتور: عبد الله عنبر، لما أحاطني به من لطف واهتمام ولما أمدني به من عزيمة وصبر، فلم يألٍ جهدا في سبيل إرشادي وتوجيهي، وتذليل الصعاب أمامي، أشكره لملاحظاته التي كانت عونا لي في رسالتي وأشكره لسعة صدره.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الفاضلين: الأستاذ الدكتور نهاد الموسى والأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي والأستاذ

الدكتور يوسف أبو العدوس لتكرمهم بقبول مناقشة رسالتي؛ لتقويم مسارها وسد ثغراتها.

وأتوجه بخالص الشكر إلى الصديقتين: ياسمين وسوزان اللتين ما توانتا عن تقديم المساعدة، والوقوف إلى جانبي في كل ما جابهني من عقبات، فلهما كل المحبة والتقدير، إذ كانتا خير صديقتين في زمن قل فيه الصديق الوفي.

ولا يفوتني أن أتقدم بجميل الشكر إلى كل من قدم لي المساعدة ومد لي العون؛ لإنجاح هذه الرسالة.

نجود

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر	د
فهرس المحتويات	هـ
ملخص باللغة العربية	ي
المقدمة	م
الفصل الأول	
مفهوم المعنى النحوي وطرق تشكيله	١
المبحث الأول: المعنى النحوي عند القدماء والمحدثين	٢
أولا: المعنى النحوي عند القدماء في ضوء علم اللسان الحديث	٢
أ: بين المعاني النحوية والمعاني الدلالية	٢

ب: الإعراب فرع المعنى	١٥
ثانيا: المعنى النحوي عند المحدثين	٣٨
أ: مفهوم المعنى النحوي	٣٨
ب: وسائل تبين المعاني النحوية	٣٩
ج: أهمية المعاني النحوية في إبراز معنى الجملة وتحليلها	٤٠
المبحث الثاني: المعنى النحوي عند عبد القاهر الجرجاني	٤٤
أولا: مفهوم المعنى النحوي عند عبد القاهر الجرجاني	٤٤
ثانيا: الأمور التي يتوخى الجرجاني من خلالها معاني النحو	٤٥
ثالثا: أهمية المعاني النحوية عند الجرجاني	٥٧
الفصل الثاني	
المعنى النحوي في ضوء نظرية القرائن	٦١
توطئه	٦٢
المبحث الأول: القرائن المعنوية	٦٧
١. الإسناد	٦٧
أ: مفهوم الإسناد	٦٧
ب: عناصر الإسناد	٧٠
ج: أشكال الإسناد	٧٤
د: صور الإسناد	٧٧
ه: تحليل التركيب الاسنادي في علم اللسان الحديث	٧٩
٢. التخصيص	٨٢
أ: التعدية	٨٣

ب: الظرفية	٨٦
ج: التحديد	٨٧
د: المعية	٨٩
ه: السببية	٩٠
و: التفسير	٩٢
ز: الإخراج	٩٣
ح: التوكيد	٩٤
ط: الملابسة	٩٦
ي: البيان	٩٧
ك: الوصف	٩٩
ل: الإضافة	١٠٠
٣. المخالفة	١٠٤
المبحث الثاني: القرائن اللفظية	١٠٧
١. التنغيم	١٠٨
٢. المطابقة	١١١
٣. التضام	١١٤
٤. الأداة	١١٨
٥. الرتبة	١٢١
٦. الصيغة	١٢٩
٧. الربط	١٣٦
٨. الإعراب	١٤٢

تضافر القرائن	١٤٧
تضافر القرائن ونظرية العامل	١٤٩
الفصل الثالث	
أثر نظرية العامل في تشكيل المعاني النحوية	١٥٤

المبحث الأول: المعنى النحوي ونظرية العامل	١٥٥
أولا: تعريف العامل	١٥٦
ثانيا: حقيقة العامل	١٥٧
ثالثا: نظرية العامل بين القبول والرفض	١٦١
رابعا: المعنى النحوي ونظرية العامل	١٦٩
المبحث الثاني: الوظائف النحوية	١٨٠
أولا: تعريف الوظيفة النحوية	١٨٠
ثانيا: أقسام الوظائف النحوية	١٨٤
ثالثا: تبادل الوظائف النحوية	١٨٦
رابعا: دور الأبعاد الصرفية والنحوية والدلالية والتداولية في تحديد الوظيفة النحوية	١٩٢
الفصل الرابع	
أثر المعاني المعجمية والدلالية والاجتماعية في توجيه المعنى النحوي	٢٠٦
المبحث الأول: المعنى المعجمي	٢٠٧
أولا: مفهومه	٢٠٧
ثانيا: شروط العمل المعجمي	٢١٠
ثالثا: المعنى المعجمي يوجه المعنى النحوي	٢١٢
المبحث الثاني: المعنى الدلالي	٢٢٩
أولا: مقدمة موجزة في دراسة علم المعنى (علم الدلالة)	٢٢٩
ثانيا: توجيه المعنى النحوي في ضوء المعنى الدلالي	٢٣٣

أ: الاستدلال بالمعنى على وجوه الإعراب	٢٣٣
ب: تقدير الإعراب وتفسير المعنى	٢٣٧
ج: تجاذب الإعراب والمعنى	٢٤٥
المبحث الثالث: المعنى الاجتماعي (نظرية سياق الحال)	٢٤٩
أولا: تعريف السياق ودور سياق الحال في إدراك المعنى	٢٤٩
ثانيا: سياق الحال والحذف	٢٥٦
ثالثا: ما يجوز وما لا يجوز مراعاة لسياق الحال	٢٥٨
رابعا: دور المتكلم والمخاطب في توجيه الإعراب وتأدية المعنى	٢٦١
الخاتمة	٢٦٦
المصادر والمراجع	٢٧٠
الملخص باللغة الإنجليزية	٢٩٥

الملخـــــــــص

المعنى النحوي في مذاهب علماء العربية

مقاربة لسانية حديثة

إعداد الطالبة: نجود جميل المساعفة

إشراف الدكتور: عبد الله عنبر

يشكل المعنى النحوي جوهر نظرية النحو العربي إذ يستند في طريقة تشـــكيله إلى نظرية العلاقات وتحتل نظرية العلاقات موقعا متقدما في طرق التحليـــل اللســـاني الحديث. ويمثل المعنى النحوي منهجا قادرا على اكتناه مكونات النظام اللغـــوي، فهـــو مرجعية من المرجعيات التي اهتدى إليها النحو العربي في تصنيفه للظـــاهرة اللغويـــة وسبر أغوارها وتقليب النظر في وجوهها المختلفة. وتلتقي الأنظار اللسانية الحديثة مع الأنظار النحوية القديمة في النظر إلى المعنى النحوي على أنه يمثل اســـتراتيجية مـــن استراتيجيات الكشف عن أسرار النظام اللغوي.

وقد بلغ المعنى النحوي ذروة نضجه الفكري على يد عبد القاهر الجرجاني الذي استطاع أن يجعله ركيزة من مرتكزات نظرية النظم فلا نظم ولا ترتيب في الكلـــم دون توخي معاني النحو.

وتؤدي القرائن دورا أساسيا في تشكيل المعنى النحوي، إذ تسهم في أداء المعنى وبيان العلاقات المؤتلفة في نسيج الجملة، وتعد المسؤول المباشر عن تكوين العلاقـــات النحوية (التركيبية) التي تتمثل في الوظائف النحوية وتشمل الأبواب النحوية كالفاعليـــة والمفعولية والإضافة والحالية.

وتتضافر المعاني المعجمية والدلالية والسياقية في بيان المعنى النحوي والكشف عنه، إذ تشكل قوة مؤثرة وضابطا أساسيا في توجيه المعنى النحوي للوجه الصـــحيح، وقد تنبه النحاة القدماء والمحدثون إلى التراسل الحاصل بين هـــذه المعـــاني والمعنـــى النحوي.

وتستند هذه الدراسة إلى حقل البحث اللساني في علاقته بمناهج التحليل النحوي بحثا عن المدونة اللغوية التي تتراتب عليها مقاييس اللغة في إحتكامها إلى علاقة الشكل بالدلالة. ويسمح هذا المنهج بوصل القديم بالحديث وفق تواصل يشكل مساهمة تكشف وجوه تقليب الظاهرة اللغوية لاستثمار المستويات التي أسهمت في تشكيلها. وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل القرائن النحوية والدلالية والملاحظ الأسلوبية والمستويات السياقية التي ينتظمها التركيب. وتستند هذه الدراسة إلى حوار المنهجيات في بيان العلاقة التي ينطوي عليها التركيب البنائي وما ينتظمه من خصوصية التشكيل. وتمثل هذه الدراسة منهجا في تحليل مستويات الظاهرة اللغوية إذ تحاول قراءة جهود النحاة من نظرة لسانية حديثة لبناء رؤية تأخذ بمستويي المبنى والمعنى في توجيه الظاهرة اللغوية.

وقد انتظمت هذه الدراسة في أربعة فصول جاءت على النحو الآتي:-

الفصل الأول: مفهوم المعنى النحوي وطرق تشكيله.

ويقع في مبحثين:

المبحث الأول: المعنى النحوي بين القدماء والمحدثين.

المبحث الثاني: المعنى النحوي عند عبد القاهر الجرجاني.

الفصل الثاني: المعنى النحوي في ضوء نظرية القرائن.

ويقع في مبحثين:

المبحث الأول: القرائن المعنوية.

المبحث الثاني: القرائن اللفظية.

الفصل الثالث: أثر نظرية العامل في تشكيل المعاني النحوية.

ويقع في مبحثين:

المبحث الأول: المعنى النحوي ونظرية العامل.

المبحث الثاني: الوظائف النحوية.

الفصل الرابع: أثر المعاني المعجمية والدلالية والاجتماعية في توجيه المعنى النحوي.

ويقع في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المعنى المعجمي.

المبحث الثاني: المعنى الدلالي.

المبحث الثالث: المعنى الاجتماعي (سياق الحال).

المقدمة

يشكل المعنى ضابطاً منهجياً في وصف الظاهرة اللغوية وتوجيهها، وقد استثمر النحاة والبلاغيون منظور المعنى في قراءة الظاهرة اللغوية بأبعادها المختلفة . ويطلق المعنى في الدراسات اللغوية ويراد به : المعنى الدلالي أو المعنى المعجمي أو المعنى الأسلوبي أو معنى الصيغ الصرفية أو المعنى النحوي ، ويشكل المعنى النحوي أحد الأقسام الوظيفية الكبرى التي يشتمل عليها المعنى اللغوي العام ، فهو قسيم المعنى الصرفي والمعنى المعجمي والمعنى الدلالي .

وترمي هذه الدراسة إلى اكتناه نظرية المعنى النحوي لإظهار الجهود التي بذلها النحاة في تفسير التراكيب انطلاقاً من هذه النظرية ، وتسعى إلى توجيه الأنظار لدراسة علاقة النحو بالمعنى بحثاً عن جماليات النظام اللغوي وكشفاً عن النظام الداخلي للمستويين الأفقي والعمودي لتقصي طبقات الظاهرة اللغوية ، وتحاول الإمساك بتصور يفسر تحولات الظاهرة اللغوية وفق دوائر الاستبدال الذي تمليه الدلالة ، وتهدف إلى سد النقص واستدراك ما ينبغي من خلال إعادة استثمار تراثنا النحوي والبلاغي في بحث هذا الموضوع ، إذ لم تحظ نظرية المعنى النحوي بالعناية اللائقة فيما سبق من دراسات، فلم تظهر دراسة مستقلة تسعى إلى تقليب النظر في نظرية المعنى النحوي من وجوهها المختلفة ، وبيان المنزلة التي تحتلها في نظرية النحو العربي ، واستقصاء جوانبها المختلفة، وتهدف إلى بيان العناصر التي أسهمت في تشكيل عناصر المعنى النحوي ، فلم تظهر الدراسات السابقة اثر المعاني اللغوية كالمعنى الدلالي والمعنى الاجتماعي في توجيه المعنى النحوي . فقد عرض تمام حسان في الفصل الخامس من كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) بإيجاز لمكونات النظام النحوي موضحاً قرائن التعليق ، وقد اقتصر محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث) على دراسة العلامة الإعرابية بوصفها قرينة من قرائن الجملة تعين على جلاء معناها وتتضافر وجملة القرائن في إحكام العلاقات المتشابكة التي تربط أجزاءها .

وقد كشفت هذه الدراسة دور العلامة الإعرابية في تحديد المعنى النحوي لكنها لم تعن بجملة القرائن المساهمة في تشكيل هذا المعنى .

وقد جاء الحديث عن هذه القرائن مختصراً واقتصر على الصفحات (١١١-١١٥) وتلاه (٣٠٩-٣١٦).

وقد تنوعت مصادر هذه الدراسة إذ اشتملت على جملة من كتب النحو قديمها وحديثها، وكتب التفسير وإعراب القرآن الكريم ، وكتب فقه اللغة والبلاغة العربية والمعاجم العربية ، وكتب الدلالة ، وكتب الدراسات اللغوية الحديثة للربط بين القديم والحديث في مجال التحليل اللغوي.

وقد توزعت هذه الدراسة الموسومة بـ (المعنى النحوي في مذاهب علماء العربية مقاربة لسانية حديثة) على مقدمة وأربعة فصول جاءت على النحو التالي :-

الفصل الأول : مفهوم المعنى النحوي وطرق تشكيله :-

ويتناول المبحث الأول مفهوم المعنى النحوي عند النحاة القدماء وفق الأنظار اللسانية الحديثة ، إذ يبين إدراك النحاة على اختلاف مذاهبهم النحوية لمفهوم المعنى النحوي وتوظيفه في تحليلاتهم اللغوية ، ويظهر دور الإعراب في الإبانة عن المعنى النحوي ، ويكشف عن مفهوم المعنى النحوي عند المحدثين موضحاً أهميته في تحليل الجملة ، ويمضي البحث الثاني في بيان مفهوم المعنى النحوي ودوره في تشكيل نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني .

الفصل الثاني : المعنى النحوي في ضوء نظرية القرائن .

احتلت نظرية القرائن مركزاً جوهرياً في هذه الدراسة ، فهي تشكل الوجه التطبيقي لنظرية المعنى النحوي ، وتكشف عن المستويين الأفقي والعمودي اللذين يكتنفان الظاهرة اللغوية .

فقد تناول المبحث الأول أهمية القرائن المعنوية من إسناد وتخصيص ومخالفة في بيان المعنى النحوي ، وبين المبحث الثاني دور القرائن اللفظية من رتبة ومطابقة وتضام وإعراب في الكشف عن المعنى النحوي وإيضاحه ، وقد أبان هذا المبحث عن نظرية تضافر القرائن التي قال بها تمام حسان وبين صعوبتها على مستوى التطبيق .

الفصل الثالث : أثر نظرية العامل في تشكيل المعاني النحوية .

وتناولت فيه دور العامل في تشكيل المعاني النحوية إذ يستند العامل إلى نظرية العلاقات التي جوهرها المعنى النحوي ، وناقشت بعض المسائل الفرعية المتعلقة بالعامل مثل : تعريفه ، وحقيقته ، ومعارضيه ومؤيديه ، ثم عرضت علاقة العامل بالمعنى النحوي في المبحث الأول ، ثم أردفت ذلك مبحثاً ثانياً عرضت فيه الوظائف النحوية من حيث تعريفها وأقسامها وتبادلها والأبعاد الصرفية والنحوية والدلالية التي اعتمدها القدماء في حدودها العامة .

الفصل الرابع : أثر المعاني المعجمية والدلالية والاجتماعية في توجيه المعنى النحوي

يظهر المبحث الأول : دور المعنى المعجمي في توجيه المعنى النحوي ، ويتناول المبحث الثاني : اثر المعنى الدلالي في ضبط المعنى النحوي وتوجيهه ، ويدرس المبحث الثالث : دور المعنى الاجتماعي (سياق الحال) في توجيه المعنى النحوي .

الفصل الأول

مفهوم المعنى النحوي وطرق تشكيله

ويقع في مبحثين:

المبحث الأول: المعنى النحوي بين القدماء والمحدثين

المبحث الثاني: المعنى النحوي عند عبد القاهر الجرجاني

المبحث الأول:

المعنى النحوي بين القدماء والمحدثين

أولاً: المعنى النحوي عند القدماء في ضوء علم اللسان الحديث:

استخدم النحاة العرب المعنى النحوي في بيانهم لمستويات الظاهرة اللغوية، لكن هذا المفهوم " لم يكن من التبلور بحيث يسمح لهم بتجسيمه في مصطلح قار"[1]، وقد أدرك النحاة أبعاد هذا المفهوم ووظفوه في تحليلاتهم النحوية مظهرين علاقته بالمعنى المعجمي والدلالي.

ويبدو أن عدم قرار هذا المصطلح لديهم عائد إلى استخدامهم لفظ المعنى دون تقييده بكلمة "نحوي"، ونشير هنا إلى أن النصوص النحوية التي كانت تزخر بها مؤلفات نحاتنا القدماء تكشف عن تصورهم لوظيفة هذا المفهوم في تحليل الظاهرة اللغوية وبيان تجلياتها الداخلية.

أ- بين المعاني النحوية والمعاني الدلالية:

١- وقد كان إمام النحاة (سيبويه، ت ١٨٠هـ) صاحب الفضل في هذا المضمار، إذ يمثل كتابة خلاصة الفكر النحوي للرعيل الأول من النحاة العرب، فقد تناول المعنى النحوي في كتابه تناولاً فعلياً ذلك أنه لم يره مقتصراً على تقرير القواعد، أو قوانين الصناعة النحوية، بقدر ما جعله متعلقاً بالاستخدام العربي القويم وإن لم يستخدم - صراحة- هذا المصطلح، ولكن تحليل المسائل النحوية المبثوثة في الكتاب دال على عنايته بمعنى الموضع والمنزلة والموقع الذي تشغله المركبات النحوية في حالات الرفع والنصب والجر[2].

وقد وضع سيبويه جملة من المقاييس التي نعتمدها في تقسيم الكلام منطلقين فيها من المعنى، ويكشف هذا التقسيم أن (سيبويه) كان على وعي تام بالفرق بين المعنى النحوي

---

[1] عبد السلام المسدي وعبد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن الكريم، على نهج اللسانيات الوصفية، ص١٣٦.

[2] عماد زاهي نعامنة، نظرية المعنى في كتاب سيبويه، ص٧٢.

المرتبط بوظيفة الكلمة في التركيب، أو المرتبط بالمستوى النحوي الصرفي، والمعنى المرتبط بقدرة المتكلم على التبليغ، وبعملية التواصل بين المتكلمين[1]. أي: أنه كان على وعي بالفرق بين المعنى النحوي والمعاني الأخرى كالمعنى المعجمي أو الدلالي، إذ تعد العلاقة بين التركيب النحوي والمعنى من أشد العلاقات تعقيداً، ويتدخل النحو في إنتاج الدلالة في حالات كثيرة، ومن أكثرها أنه يقوم بدور الضوابط التي تنتظم عملية الرصف، ووضع الكلمة إلى جانب الأخرى، فالكلمة الدالة مثلا، على عمل في الماضي لا يسمح النحو بتراصفها مع كلمة أخرى تدل على عكس ذلك[2]، فلا يسمح النحو، مثلا، بقول العبارة: (ذهب علي غداً) وهذا ما أشار إليه سيبويه في باب الاستقامة من الكلام والإحالة. فقد ميز في الكلام أقساماً فمنه: مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح،وما هو محال كذب، ويحتكم سيبويه في هذه التقسيمات إلى مزاوجة صريحة بين الملحظ الدلالي والملحظ النحوي[3]، ذلك أنه يمضي في ذلك الباب من الكتاب على هذا النحو: " فأما المستقيم الحسن فقولك: آتيتك أمس....، والمستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك وأشباه هذا، وأما المحال الكذب وأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس"[4].

وهنا يستند سيبويه إلى أصول صريحة في معايير الصواب والخطأ تلتقي فيها أحكام الدلالة وأحكام النحو، وذلك من خلال المثال الذي ضربه على المحال من الكلام وهو القول: آتيتك غدا، ويكاد يتوارد هذا المثال على وجه التطابق مع تلك الجملة عند (برلنج Burling) وهي: (ذهب غداً He went tomorrow) "إذ رأى فيها مثالاً على خطأ من نوع ما. وتساءل عن أصل الخطأ فيها: أنجم عن خرقها لقاعدة نحوية أم دلالية؟ وتراءى له أنه يمكن القول إنها تخرق القاعدتين معاً، وقدر أننا نستطيع أن نقيم قاعدتين: نحوية ودلالية تفسر كل منهما وجه الخطأ في تلك الجملة، فنحن نستطيع القول – على سبيل المثال – إن (غداً) يشير إلى أحداث تقع في حيز المستقبل، على حين تشير صيغ

---

[1] ميخائيل ج. كارتر، قراءة ألسنية للتراث العربي الإسلامي، نحوي عربي من القرن الثامن الميلادي مساهمة في تاريخ اللسانيات، ص٢٢٣-٢٤٥.

[2] إبراهيم خليل، السياق وأثره في الدرس اللغوي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث، ص١٤٠.

[3] نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص١٠٢-١٠٣.

[4] سيبويه، ج١، ص ٢٥-٢٦.

الماضي كما هي الحال في (ذهب) إلى الزمن الماضي، وليس المستقبل والماضي، في اختبارنا التجريبي خارج نطاق اللغة بمتواقعين"[١].

وقراءة ثانية في نص سيبويه السابق تظهر أنه " يستخدم المصطلحين "حسن" و "قبيح" لوصف الكلام في المستوى النحوي التجريدي المتصل بالمعنى الوظيفي للكلمات، ويستخدم المصطلحات " مستقيم" و "محال" و "كذب" للتعبير عن المستوى المرتبط بنجاعة المتكلم في التبليغ ضمن قواعد جماعته اللغوية، فالكلام قد يفيد أو قد يكون مفهوماً للمخاطب وإن خالف القاعدة اللغوية التي يجب أن يأتي عليها كما في (قد زيداً رأيت) أي: أننا أحيانا نوفق في تبليغ المعلومات ضمن شكل قبيح، والذي يدل على إدراك سيبويه الفرق بين المستويين استخدامه مصطلح " مستقيم" مرتبطاً بعلم المخاطب وقدرة المتكلم، وربطه بين مصطلحي "حسن" و "قبيح" والمواضع التي يحسن أو يقبح أن تقع فيها"[٢].

قد ميز سيبويه بين المستوى الوظيفي التجريدي للغة والمستوى الفعلي للكلام وذلك من خلال استخدامه للمصطلحين "حسن" و "قبيح" وربطه بينهما وبين المواضع التي تقع فيها الكلمة إذا إن "مفهوم الوظيفة النحوية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمنزلة التي يتبوؤها أي جزء من أجزاء الكلام في البنية التركيبية للسياق الذي يرد فيه[٣].

ويكاد هذا التمييز يطابق ما يذهب إليه علماء اللغة اليوم من ضرورة الفصل بين مستوى القواعد المجردة الذي يرتبط عادة بكفاءة المتكلم أو قدرته على فهم أو إنتاج الجمل الصحيحة في لغته، ومستوى الاستعمال اللغوي المرتبط بأداء المتكلم الفعلي.

ويلاحظ أن ما وضعه سيبويه من معايير لتقسيم الكلام على وفق المعنى يلتقي والأسس التي وضعها عالم اللغة الأمريكي (تشومسكي) لتقسيم الكلام من حيث الصحة والخطأ[٤]، أي: قد تكون الجملة صحيحة نحوياً وفي الوقت نفسه منحرفة تماما، في حدودها المعجمية، فقدم (تشومسكي) الجملة التالية: (الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة Coloress green ideas sleep Furiously) فهذه الجملة تركيبها النحوي والصرفي والصوتي لا غبار عليه، إلا أنها لا معنى لها إطلاقا مع أنها تتألف من كلمات عربية لكل منها دلالتها الواضحة بحد ذاتها، ولكنها أصبحت دون معنى عندما انتظمت على الشكل

---

[١] نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص١٠٢.

[٢] لطيفة إبراهيم محمد النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص١٤٦.

[٣] عبد السلام المسدي وعبد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن الكريم، مرجع سابق، ص١٣٣.

[٤] لطيفة النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، مرجع سابق، ص١٤٦-١٤٧.

المبين أعلاه. فليس هناك توافق بين معاني المفردات المنتظمة في الجملة. وهناك جمل تضطرب فيها العلاقات النحوية وفي الوقت نفسه لا معنى لها مثال ذلك: (بشدة تنام الخضراء التي لا لون لها الأفكار (Furiously sleep ideas green) [١].

وهكذا أظهر سيبويه أن اللغة تنتظم في مستويين: أحدهما: يبنى على تحديد الوظائف اللغوية وبيان العلاقات التي تؤسس عليها، وثانيهما: مستوى الحدث اللغوي الذي يتخطى قواعد النظام النحوي، وكان مدركاً أن المعنى في المستوى الأول قد يختلف عنه في المستوى الثاني؛ لذلك نراه في مواضع مختلفة من كتابه يفسر تركيبا مستعملا في العربية بتركيب آخر ثم يتبعه بعبارة تكشف عن تفطّنه للفرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي إذ يقول: " وهذا تمثيل ولا يتكلم به"[٢] فهذه العبارة " تكاد تشابه قول التحويليين بأن للغة بنية عميقة تختلف عن البنية السطحية المنطوقة"[٣]، وأن ثمة صلة بين هاتين البنيتين، وتشكل البنية العميقة مرجعية لتعيين المعنى الوظيفي لعناصر الجملة.

وبعد أن أبان سيبويه في كتابه عن أقسام الكلم نجده ينتقل إلى وظائفها ومعانيها وما لحقها من عوارض صوتية، فقد أقام صلةً وثيقةً وعلاقةً وطيدةً نحوياً بين اللفظ والتركيب اللغوي، فألفاظ الكلام تكتسب معاني وظيفية نحوية في ضوء علاقتها بالتركيب اللغوي فهي كما يقرر سيبويه : " اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[٤]. ولا شك أن ألفاظ الكلام في التركيب تقوم بوظائف مخصوصة معينة، أو قل هي وظائف ينتظر من الألفاظ القيام بها، فعلى سبيل المثال – لا الحصر – موقع المبتدأ غير موقع الخبر، وموقع التمييز غير موقع الحال، وهذا يبدي أن المعنى النحوي الذي يؤديه هذا الموقع هو غير المعنى النحوي الذي يؤديه موقع آخر، ويمثل المعنى المرجع الذي يحتكم إليه في البيان عن وظائف الكلمة ومواقعها، وقد لاحظ سيبويه العلاقة التي تصل بين أبواب النحو وما تؤديه من معانٍ تكون سبباً في التقريب بين مواقعها النحوية، فالحال والظرف يلتقيان في دلالة كل منهما على معنى (في)، ويقترب الحال والخبر من جهة المعنى، ذلك أن الحال هو صاحبه مثلما أن الخبر هو المبتدأ عينه، إلى غير ذلك من

---

[١] نوم جومسكي، البنى النحوية، ص١٩، وينظر هربيرت بركلي، مقدمة لدراسة علم الدلالة الألسني، ص٨٩-٩٠.

[٢] الكتاب، ج١، ص٣٧٤.

[٣] لطيفة النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص١٤٧، وينظر ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسنية) ، ص١٦٣.

[٤] سيبويه، الكتاب، ج١، ص١٢.

وجوه التقارب بين الأبواب النحوية[١]، لذلك فقد أكثر سيبويه من استخدام مصطلح الخبر، مكان الحال، من ذلك قوله: " واعلم أن كل شيء كان للنكرة صفة فهو للمعرفة خبر"[٢]، ومنه قوله أيضا: " واعلم أن ما جرى نعتاً على النكرة، فإنه منصوب في المعرفة؛ لأن ما يكون نعتاً من اسم النكرة يصير خبراً للمعرفة لأنه ليس من اسمه"[٣] ونظير ذلك كثير[٤].

وقد قسم النحاة أبواب النحو على وفق المعنى النحوي الذي يؤديه كل باب، إذ يلاحظ أن منظومة القواعد التي تشكل الباب النحوي تبدأ بمعناه النحوي، فقد عُدّ المعنى " الفيصل الذي تقوم عليه محترزات الأبواب النحوية بحيث تحدد الحدود التي يُميز بها الباب عن غيره ويمنع غيره من اجتياز هذه الحدود"[٥]، ونجد أثر المعنى جليا في تبويب سيبويه للكتاب ووسمه أبوابه فيجعله في أحايين كثيرة فاصلاً بين باب وآخر، ومن ذلك على سبيل المثال –لا الحصر– " هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول"[٦] فسيبويه يسمي نائب الفاعل مرفوعا؛ لأنه مفعول في المعنى، ولكن المحدثين أخذهم الشكل فسموه نائب فاعل، وكذلك " هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍ أو عرض، يقول فيه: وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني بإن تأتني؛ لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء كما إن تأتني غير مستغنية عن آتك"[٧]

ومنه قوله أيضا: " هذا باب ما ينتصب؛ لأنه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه"[٨] ومثله كثير[٩].

ويبدو أن سيبويه اعتمد التحليل والتركيب في تصنيف أبواب الكتاب استنادا إلى المعاني النحوية التي يتشاكل عليها الكلم، وخير ما يعكس نظرية المعنى النحوي عنده إظهار العلاقة بين معاني النحو ووظائفها التي تبني عليها، ذلك " أن النحو دراسة العلاقة بين الأبواب، لا بين الكلمات ويقول ابن مالك: وبعد فعل فاعل....الخ، ولا يقول بعد

---

[١] عماد ، نظرية المعنى في كتاب سيبويه، ص٧٤.

[٢] الكتاب، ج٢، ص٨.

[٣] المصدر نفسه، ج٢، ص٣٣.

[٤] المصدر نفسه، ج٢، ص٤٩، ج٢، ص٥٠، ص٨١ وغيرها.

[٥] موسى إبراهيم حسن الشلتاوي، دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه، ص١٤١.

[٦] الكتاب ج١، ص٤١-٤٢.

[٧] الكتاب ج٣، ص٩٣-٩٤.

[٨] الكتاب ج٢، ص٦٠.

[٩] الكتاب ج١، ص٣٨٠، ج١، ص٣٧٠، ج١، ص٣٧٨.

(ضرب) محمد؛ لأنه يتكلم عن الأبواب لا عن الأمثلة، فحين تتحول الكلمات بالتحليل الإعرابي إلى أبواب، تتضح العلاقات التي بينها؛ لأن هذه العلاقات مقررة في قواعد النحو، وكل باب من هذه الأبواب معنى وظيفي للكلمة المعربة به، فحين نقول إن المعنى الوظيفي " لضرب " أنها فعل ماض، نقصد أنها تقوم في السياق بدور الفعل الماضي وتؤدي وظيفته النحوية الخاصة به"[1].

فالمعنى الوظيفي النحوي كما يتضح معنى الأبواب النحوية، كالفاعل ونائبه، والمفعول والحال، والمضاف إليه، والنعت والتمييز والبدل، والمبتدأ والخبر.....الخ، ونجد أن سيبويه يتخذ تعبيراً اصطلاحياً موجزاً دالاً على جملة المسائل في الباب النحوي كقوله: (هذا باب الابتداء، هذا باب النداء، هذا باب الاستثناء)[2]. وهذه المعاني النحوية تنتظمها قرائن (صوتية، أو صرفية، أو تركيبية) "، أي: أن الأبواب النحوية وظائف تكشف عنها القرائن، أو بعبارة أخرى معان وظيفية للقرائن المستمدة من الأصوات والصرف والماثلة في التركيب والسياق"[3].

---

[1] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ٢٢٦-٢٢٧، وينظر تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص١٢١-١٢٢.

[2] الكتاب، على التوالي: ج٢، ص١٢٦، ج٢، ص١٨٢، ج٢، ص٣٠٩.

[3] تمام حسان، الأصول دراسة ابتسيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، ص٣٢٥، وقد خصصت الفصل الثاني من هذا البحث لدراسة القرائن وبيان دورها في الكشف عن المعنى النحوي.

٢- ترد المعاني النحوية عند (ابن جني ت٣٩٢هـ) بمصطلح الدلالات المعنوية وهذه الدلالات تتولد عن الإعراب، والإعراب عنده يقيم علاقات معنوية تنشأ في التركيب، وقد عبر عن ذلك في باب الدلالات الثلاث (اللفظية والصناعية والمعنوية)، فإذا كانت الدلالتان الأولى والثانية تخصان الكلمة المفردة صوتاً ومثالاً (وزناً) فإن الدلالة الثالثة والأخيرة (الدلالة المعنوية) تخص تراكيب الكلام، ويقصد بها: " ما يوجهه نظام الجملة من معنى بسبب ترتيب الألفاظ داخل التركيب، بحيث ترتبط بعضها ببعض على حسب قوانين لغوية خاصة بالنظام النحوي، وفيه تؤدي كل كلمة وظيفة نحوية"[١].

ويسوق (ابن جني) أمثلة عدة يبين من خلالها أهمية (الدلالة المعنوية) وتقديمها على الدلالتين (اللفظية والصناعية) يقول:"..... ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه، وزمانه، ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فعل، ولا بد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذٍ إلى أن تعلم الفاعل من هو؟ وما حاله، من موضع آخر لا من مسموع ضرب، ألا ترى أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل، مجملا غير مفصل....."[٢] ويضيف إلى ما تقدم قوله: " ولو كنت إنما تستفيد الفاعل من (لفظ ضرب لا معناه للزمك إذا قلت: قام أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما، كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما، وليس الأمر في هذا كذلك، بل دلالة ضرب على الفاعل كدلالة قام، وقعد، وأكل، وشرب، وانطلق واستخرج، عليه، لا فرق بين جميع ذلك"[٣].

ويعقب (ابن جني) على ذلك بقوله: " فقد علمت أن دلالة المثال على الفاعل من جهة معناه*، لا من جهة لفظه، ألا ترى أن كل واحد من هذه الأفعال وغيرها يحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة، وهو استقلاله به، وانتسابه إليه، وحدوثه عنه، أو كونه بمنزلة الحادث عنه، على ما هو مبين في باب الفاعل"[٤].

وانطلاقا من هذا الأساس يحلل مثالاً جاء به (أبو علي) بقوله: " وكان أبو علي يقوي قول أبي الحسن في نحو قولهم : إني لأمرّ بالرجل مثلك: إن اللام زائدة، حتى كأنه

---

[١] ابراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص٤٨.

[٢] ابن جني، الخصائص، ج٣، ص١٠٠-١٠١.

[٣] المصدر نفسه، ج٣، ص١٠١.

* أي فعلتيه وبعبارة المحدثين معناه النحوي.

[٤] ابن جني، الخصائص، ج٣، ص١٠١.

قال: إني لأمرّ برجل مثلك، لما لم يكن الرجل هنا مقصوداً معيناً، على قول الخليل: إنه تراد اللام في المثل، حتى كأنه قال: إني لأمرّ بالرّجل المثل لك، أو نحو ذلك؛ قال: لأن الدلالة اللفظية أقوى من (الدلالة المعنوية)، أي أن اللام في قول أبي الحسن ملفوظ بها، وهي في قول الخليل مرادة مقدرة"[1] ولكنه يعارض أبا علي بقوله: " واعلم أن هذا القول من أبي علي غير مرضي عندي؛ لما أذكره لك، وذلك أنه جعل لفظ اللام دلالة على زيادتها، وهذا محال، وكيف يكون لفظ الشيء دلالة على زيادته؟ وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها لا على سلبها، وإنما الذي يدل على زيادة اللام هو كونه مبهماً لا مخصوصاً؛ ألا ترى أنك لا تفصل بين مغيبي قولك: إني لأمرّ برجل مثلك، وإني لأمرّ بالرّجل مثلك، في كون كل واحد منهما منكوراً غير معروف ولا مومأ به إلى شيء بعينه؛ فالدلالة أيضا من هذا الوجه (كما ترى) معنوية؛ كما أن إرادة الخليل اللام في (مثلك) إنما دعا إليها حرية صفة على شيء هو في اللفظ معرفة، فالدلالتان إذاً كلتاهما معنويتان"[2].

فالذي دل على زيادة (اللام)، إذاً، هو استعمالها في التركيب، ودلالتها النحوية لا الدلالة اللفظية، وهذا يعني أن زيادة (اللام) في (المثل) أو تقديرها يكون أمراً معنوياً لا لفظياً، اقتضاها تركيب الجملة وعلاقاتها النحوية، وإلا فالحرف بحد ذاته ما وجد ليكون زيادة، بل ليدل على معنى ما يستوحى من السياق، والإبهام الذي تحدّث عنه (ابن جني) آنفا يفهم عن طريق العقل، والمعنى الذي أوجبته هذه (اللام) هو معنى سياقي اكتسبته من خلال السياق لا عن طريق لفظها (صوتها)[3].

ويقدم (ابن جني) مثالاً آخر على أن الكلام يكتسب دلالات جديدة في السياقات المختلفة أو البنى المختلفة، يخرجها هذا الاستعمال السياقي عن المألوف، ما ردّ به (ابن جني) على (الجاحظ ت٢٥٥هـ) عندما انتقد النحاة لاستخدامهم (من) الجارّة مع اسم التفضيل المعرف بـ (أل) فيعرض المسألة أولاً على لسان (الجاحظ) إذ كتب يقول: " قال النحويون: إن (أفعل) الذي مؤنثه (فُعلى) لا يجتمع فيه الألف واللام ومِن، وإنما هو بمن أو بالألف واللام؛ نحو قولك: الأفضل وأفضل منك، والأحسن، وأحسن من جعفر، ثم قال: وقد قال الأعشى (ت ٧ هـ):

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج٣، ص١٠١-١٠٢.

[2] المصدر نفسه، ج٣، ص١٠٢

[3] نينيت إبراهيم خضور، خصائص العربية في خصائص ابن جني، ص٢٠٨.

فلست بالأكثر منهم حصىً وإنما العزة للكاثر[1] [السريع]

ويرد (ابن جني) على قول (الجاحظ) السابق بقوله: "ورحم الله أبا عثمان، أما أنه لو علم أن (من) في هذا البيت ليست التي تصحب أفعل للمبالغة، نحو: أحسن منك، وأكرم منك، لضرب عن هذا القول إلى غيره مما يعلو فيه قوله، ويعنو لسداده وصحته خصمه. وذلك أن (من) في بيت الأعشى إنما هي كالتي في قولنا: أنت من الناس حر، وهذا الفرس من الخيل كريم. فكأنه قال: لست من بينهم بالكثير الحصى، ولست فيهم بالأكثر حصى. فاعرف ذلك[2].

ويعقب (عبده الراجحي) على رأي ابن جني السابق بقوله: " وهذا النص واضح الدلالة في تحديد ما يقصد بـ (المعاني النحوية) ذلك أن الكلمة تكتسب معناها النحوي من التركيب، وهذا المعنى ليس معجمياً. وهذا المنهج الذي سار عليه نحاة العرب القدماء منذ سيبويه، وفي ضوئه نستطيع أن نفهم تسميتهم بعض الحروف بأنها " حروف زائدة"؛ فالزيادة هنا ليست زيادة معنوية أو لغواً، وإنما هي معنى نحوي، كما نستطيع أن نفهم لماذا جعلوا (الظروف) كل كلمة دلت على زمان الحدث أو مكانه، أي لا بد أن يكون الحدث واقعاً في الظرف، وعلى ذلك لا يعتبرون كلمات: أمام، داخل، ساعة في مثل: جرى اللاعب من أمام المحطة إلى داخل الملعب في ساعة، لا يعتبرونها ظروفا؛ لأن (أمام) و (داخل) لم يحدث فيهما الفعل، ولأن (ساعة) وإن حدث فيها الفعل فإن ثمة حرفاً يسبقها ويقتضيها معنى نحويا معينا"[3].

ولعل أوضح ما ساقه (ابن جني) في مجال الحديث عن (الدلالة المعنوية) قوله: "ضارب يفيد بلفظه الحدث، وببنائه الماضي، وكون الفعل من اثنين، وبمعناه على أن له فاعلاً، فتلك أربعة معان، فاعرف ذلك إلى ما يليه؛ فإنه كثير، لكن هذه طريقة"[3].

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٨٦.

* الأعشى الكبير، الديوان، وقد ورد البيت في الديوان برواية ولست بالأكثر منهم حصى:

الحصى: الكثرة والعدد، ومعنى البيت هنا: فيم تزعم أنك أعز منه، ولست بالأكثر منه قوما وإنما العزة لصاحب الكثرة.

[2] الخصائص/ ج١، ص١٨٦-١٨٧

[3] عبد الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص١٦١-١٦٢.

[3] ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٨٦- ١٨٧.

إذاً، فالعلاقة النحوية ذات دلالة معنوية وإلا كيف لا نحصل من " فِعْل (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل....."[١].

ولعل هذه الصورة تبدو أكثر وضوحا إذا تتبعناها عند المشتغلين بعلوم اللغة من المحدثين فيما سموه (المعاني النحوية) فقد وضح (حلمي خليل) ذلك بقوله: " أما المعنى النحوي فهو محصلة العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة، وهو ما تدل عليه الكلمة باعتبارها رموزاً للأشياء والأحداث والأفكار، كما يتمثلها المتحدث باللغة، فمثلاً: كلمات مثل: كرة، ولد، ضرب، لها معنى معجمي نجده فيما بين أيدينا من المعاجم، ولكن مثل هذه الكلمات ليس لها معنى نحوي، حتى توضع في تركيب معين بطريقة معينة، حيث يكشف هذا التركيب عن طبيعة العلاقات النحوية بينها، كأن نقول: ضرب الولد الكرة، أو الولد ضرب الكرة، وهنا فقط تظهر العلاقات النحوية بين هذه الكلمات"[٢].

وهذا القول يتوافق مع أقوال (ابن جني) في هذا الصدد يصل إلى حد التماثل في استخدام مثال الفعل (ضرب) وإن وقع بينهما اختلاف في التفسير في ظاهر الأمر؛ " لأن كلاً منهما فسّر الأمر على وفق معطيات عصره. ومصطلحاته السائدة، فالأول أي (ابن جني) سمى الدلالة الناتجة عن بناء التركيب (الدلالة المعنوية) على حين سماها المحدثون (المعنى النحوي) ولكل رؤيته"[٣].

ويوافي هذا التفسير ما يقدمه (عبده الراجحي) موضحاً أن "من الحقائق المقررة في الدرس الحديث أن النحو بما هو درس للتراكيب أو الجملة – إنما يدرس المعاني النحوية، وليس المعاني المعجمية؛ أي: أنه يدرس معاني الأشكال ذاتها أو المعاني التي تؤدي إليها البنية اللغوية والعلاقات التي تمثلها العناصر التي تتركب معاً في كلام"[٤].

ولعل هذا المفهوم أقرب المفهومات إلى ما كان ابن جني قد أشار إليه بقوله:" مضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ"[٥].

---

[١] المصدر نفسه، ج٣، ص١٠٣.

[٢] حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص١٠٤.

[٣] نينيت خضور، خصائص العربية في خصائص ابن جني، ص٢٠٩.

[٤] عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص١٥٩.

[٥] ابن جني، الخصائص، ج١، ص١١١.

وفي ظل (الدلالة المعنوية) تناول ابن جني : العامل النحوي، ودلالة الحركات الإعرابية، وصحة المعنى التي تحكم صحة الإعراب، وتجاذب المعنى والإعراب والحمل على المعنى"*.

وقد ميز ابن جني المعنى النحوي الذي يسميه (الدلالة المعنوية)، إذ تستفاد من السياق، من المعنى الدلالي أو المعجمي، وقد رد رداً مقنعا على أولئك الذين لم يدركوا حقيقة المعنى النحوي السياقي الذي قد يغير مما تعارفه علماء النحو وسواهم من رفع الفاعل أو نصب المفعول، أو غير ذلك، وقد خصص باباً لهذه الغاية عنوانه " الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعف هو في نفسه في إحكام العلة" فكتب يقول في هذا الباب: " وهذا كقولهم: يقول النحويون: إن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضد ذلك، ألا ترانا نقول: ضُرِبَ زيدٌ، فنرفعه وإن كان مفعولاً به، ونقول: إن زيداً قام فننصبه وإن كان فاعلا، ونقول: عجبت من قيام زيد فنجره وإن كان فاعلاً، ونقول أيضا: قد قال الله – عز وجل– (ومن حيث خرجت) فرفع (حيث) وإن كان بعد حرف الخفض. ومثله عندهم في الشفاعة قوله – عز وجل – (لله الأمر من قبل ومن بعد) وما يجري هذا المجرى[1].

ويتصدى ابن جني لأولئك الطاعنين بنظريته (الدلالات المعنوية) فيقول: " ومثل هذا يتعب مع هذه الطائفة، لا سيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه. ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس، وذا اللغو، ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء لسقط صداع هذا المضعوف السؤال[2].

وفي هذا النص يبين ابن جني الفرق بين الفاعل من حيث هو وظيفة نحوية وبينه من حيث هو فاعل في الدلالة، وهذا الفرق يرد عند المحدثين. فالفاعل بمعناه (الدلالي) يمثل "البنية العميقة" التي تحلل وفقا للتفسير الدلالي، أما الفاعل بمعناه (النحوي) فيمثل "البنية السطحية" وهي التي تحلل وفقا للتفسير الصوتي، ولننظر مثلا في الجملة التالية:

---

* سوف يتم توضيح ذلك في الفصول القادمة –إن شاء الله– كل في موقعه المخصص.

[1] ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٨٥.

[2] ابن جني، الخصائص، ج١، ص١٨٦.

John was persuaded by harry to take up golf

إن "الفاعل النحوي" هنا هو (John) بينما تحليل "البنية العميقة" يوضح أن هنا جملتين، جملة ثانية مضمنة في الجملة الأولى ولكل من الجملتين "فاعلها الحقيقي أو المنطقي" ففاعل الجملة الأولى هو (Harry) بينما فاعل الجملة الثانية هو (John) وهو مفعول الجملة الأولى، ويؤكد (تشومسكي) أن فهم العلاقات في "البنية العميقة" ضروري؛ لتفسير الجملة تفسيراً دلالياً صحيحاً[١].

٣- ويتضح المعنى النحوي لدى النحاة المتأخرين، ومنهم (ابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ) فقد جعل الجهة الثانية من الجهات العشر التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها " أن يراعي المعرب معنىً صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصناعة"[٢] فالمعنى الذي قصده ابن هشام – هنا – المعنى النحوي، والصناعة جانب الشكل الذي يتمثل في نظام عناصر الجملة وما يخضع له من ضوابط وقيود[٣] وآية ذلك ما أورده من أمثلة في هذه الجهة تدور في فلك المعنى النحوي منها: قول بعضهم في قوله تعالى: (وأنه أهلك عاداً الأولى وثمود فما أبقى)[٤] إن (ثموداً) مفعول به مقدم، قال ابن هشام: " وهذا ممتنع؛ لأن لـ "ما" الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على (عاداً) أو هو بتقدير: وأهلك ثموداً "[٥].

ونظيره ما قيل في بيت المتنبي (ت: ٣٥٤هـ) مخاطبا الشّيب:

أبعد بعدت بياضاً لا بياض له لأنت أسود في عيني من الظلم*

---

[١] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج، ص١٣٩-١٤٠، وينظر جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص١٦٢-١٦٣.

-[٢] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج٢، ص٥٣٩..

[٣] محمد عبادة، الجملة العربية دراسة لغوية نحوية، ص١٧٠-١٧١ وينظر عبد الحميد مصطفى، التحليل النحوي عند ابن هشام، ص٥٠.

[٤] سورة النجم، الآيتان (٥٠-٥١)

[٥] ابن هشام مغني اللبيب، ج٢، ص٥٣٩.

*أبو الطيب المتنبي، الديوان،ج٢، ص٣٩٢.

بعدت: هلكت

الظلم: (الليالي الثلاث في آخر الشهر التي يقال لها ثلاث ظلم)

معنى البيت: أنه يخاطب الشيب، يقول له: اذهب واهلك، فلأنت وإن كنت أبيض لأسود في عيني من الظلم، فأنت بياض لا بياض له، وأسود من كل أسود.

قيل إن (مِنْ) متعلقة بـــ (أسود) أما ابن هشام فلا يسلم بهذا القول؛ لأن " هذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان، والصحيح أن (من الظلم) صـــفة لأســـود، أي أسود كانت من جملة الظلم"[١].

وتتضح المعاني النحوية من خلال قوله: " الكلام الفصيح مراتب ونهايات وأن جملـــة الكلمات وإن كانت محصورة فتأليفها يقع على طرائق مختلفـــة مـــن الوجـــوه"[٢] وهـــذه الطرائق التي يشير إليها تكشف عن وعيه لمعاني النحو والوظائف التي تؤديها من فاعلية ومفعولية أو إضافة، فهي قادرة على تقليب وجوه الكلم على وفق المعنى.

وقد ربط ابن هشام بين (استقامة الشكل والمعنى) وبعبارة المحدثين العلاقة بين (البنية السطحية والبنية العميقة التي في ضوئها يتحدد المعنى الوظيفي) " وهذه العلاقة تحـــددها ضوابط وقيم خلافية تسعف في تفسير الظاهرة اللغوية، كما تعد من الملاحظ التـــي أقـــام عليها النحويون تحديدهم للأبواب النحوية"[٣] ولذا نجد ابن هشام ينبه المعرب إلى مراعاة " الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإن العرب يشترطون في باب شيئاً، ويشترطون فـــي آخر نقيض ذلك الشيء الذي اقتضته حكمة لغتهم وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب اختلطت عليه الأبواب والشرائط"[٤]. وأورد ابن هشام ستة عشر نوعا من هذه الشـــرائط وأشار " إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين"[٥] لعدم مراعاتها.

ومن هذه الشرائط أو الضوابط التي يجب على المعرب أن يتنبه إليها كما أشـــار ابـــن هشام، الحركات الإعرابية، إذ " يعد الشكل عنصرا يسهم في تفسير الظاهرة النحوية لأنه عنصر أساسي في توضيح المعنى، والحركات الإعرابية من المعايير الشكلية في اللغـــة العربية التي تقودنا إلى المعنى النحوي، فهي معيار شكلي دلالي ولهذا يجب مراعاتها"[٦].

ب- الإعراب فرع المعنى:

---

[١] ابن هشام، مغني اللبيب، ج٢، ص٥٤٣..

[٢] المصدر نفسه، ص٢٨٢ وما بعدها.

[٣] عبد الحميد مصطفى، التحليل النحوي عند ابن هشام، مرجع سابق، ص٥١.

[٤] ابن هشام، معني اللبيب، مرجع سابق، ص٧٤١.

[٥] المصدر نفسه، ص٧٤١.

[٦] منال ، النجار، الإعراب التقديري والمحلي بين مقتضى النظرية والتطبيق، ص٣٤.

لقد أدرك جمهور النحاة المعاني النحوية ، وميزوا بينها بناءً على الحركات الإعرابية ، إذ رأوا أن الإعراب هو الفارق بين هذه المعاني فهو سمة من أهم سمات العربية، فيه تعرف المعنى وعليه يوقف على قصد المتكلم من كلامه، وبه يميز السامع بين المعاني .

وحري بنا قبل تفصيل القول في علاقة الإعراب بالمعنى، أن نتطرق أولاً إلى تعريف الإعراب ، فالإعراب في اللغة هو : مصدر أعرب ، تقول : أعرب عما في نفسه : أي أبان وأظهر ،فهو الإبانة عن المعنى والكشف عنه،ومنه قول المصطفى ، صلى الله عليه وسلم - الثيب يعرب عنها لسانُها ، أي يبين ويفصح [٤].

والإعراب في الاصطلاح يدور في فلك ربطه بالمعنى ، ويتسع المنحى المفهومي الذي يأخذه الإعراب لدى النحاة العرب، إذ ينطوي ضمن تعريفين أحدهما مبني على أن الإعراب أمر معنوي ، والآخر على أنه أمر لفظي ، فعلى الأساس الأول يحد الإعراب بأنه : " الإنابة عن المعاني بالألفاظ " [١] وعلى الأساس الثاني يحد الإعراب بأنه " أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة " [٢].

ومهما يكن من أمر ،فإن هذه الحركات الإعرابية كانت مبعث خلاف بين النحاة قديماً وحديثاً ، وكان محور الخلاف مدى ما تنبئ عنه هذه الحركات من معانٍ، فقد احتلت قضية دور الحركات في تأدية المعنى حيزاً مميزاً في النحو العربي ، وقد شغلت بال النحاة العرب قدماء ومحدثين، فتعددت آراؤهم وتنوعت، وانتظمت هذه الآراء في ثلاثة اتجاهات هي :

١- اتجاه يكاد يمثل رأي جمهرة النحاة القدماء والمحدثين،ومفاده أن للحركات الإعرابية دلالة على المعاني النحوية ، فوظيفتها الكشف عن تلك المعاني.

٢- اتجاه منكر لدور الحركات في أداء المعنى ، فهي في رأي أصحاب هذا الاتجاه تشكل ملحظاً شكلياً يقتصر على المستوى الصوتي، فهي وسيلة للنطق لا تبين عن المعنى، ويصدر هذا الاتجاه " عن افتراض يفيد أن الغرض من علامة الإعراب وصل الكلم،

---

[٤] لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (عرب) .

[١] ابن جني، الخصائص ج ١، ص ٣٥.

[٢] ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج١، ص ٣٩ .

ويقف هذا الرأي عند مظهر من مظاهر التحكم اللفظي مغفلاً علاقة الإعراب بالمعنى، فلم يستطع تخطي البعد الشكلي إلى المستوى الدلالي العميق الذي تظهره نظرية النحاة في تشكيلها البنائي " [٣].

٣- اتجاه يرى أن الحركة الإعرابية لا تدل على المعنى وحدها ، ولا بد أن تتضافر مع جملة القرائن لأداء هذه المهمة . وجاءت هذه الاتجاهات على النحو الآتي :

الاتجاه الأول :

أ- المؤيدون لدلالة العلامات الإعرابية على معنى عند النحاة القدماء :

لقد اجمع النحاة الأوائل على أن حركات الإعراب في صورها المختلفة تنبئ عن المعاني ، فقد عد الزجاجي (ت ٣٧٧هـ) الحركات الإعرابية دوال على المعاني قال : " إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلةً ومفعولةً ومضافةً ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركةً ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا : ضرب زيدٌ عمراً ، فدلوا برفع زيد على أن الفعل له ، ونصب عمر على أن الفعل واقع به وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل أن أرادوا أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني [١].

وهو بهذا يسلط الضوء على أهمية الحركات الإعرابية في تشكيل المعاني النحوية، وحفظ المعنى في حالات التقديم والتأخير ، فقد أتاحت هذه الحركات في دلالتها على المعاني النحوية المختلفة للعربي الحرية في التعبير ، والاتساع في العبارة من تقديم وتأخير للأهمية والتأثير في السامع ، إذا دعت الحاجة إلى ذلك من غير أن يؤثر ذلك التقديم والتأخير على تلك المعاني المرادة ، لأن في الحركات دلالة عليها . ويفهم من كلام الزجاجي السابق أنه يقصد بالمعاني، هنا، المعاني النحوية ، إذ جعلها دالة ومنبئة عن العلاقة التي تربط أجزاء الكلام بعضه بعضاً داخل التركيب، كما جعل الإعراب دالاً على المعاني الطارئة على معاني الاسم، إذ يظهر أن الإعراب يحصل معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة .

---

[٣] عبد الله عنبر ، علامة الإعراب مقاربة بنائية ص ٤٣.

[١] الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٩-٧٠.

ويكشف ابن جني علاقة الإعراب بالمعنى بقوله : " الإعراب : هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت : أكرم سعيدٌ أباه وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه " [٢].

يبين النص السابق عمق اتصال الوشائج بين المعنى والإعراب فابن جني قد عرف الإعراب من خلال تبيان وظيفته .

ويبين ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) الدور الوظيفي الذي تقوم به علامة الإعراب في التفريق بين المعاني بقوله : " من العلوم الجليلة التي خُصت بها العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذي هو اصل الكلام، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر ن ولا نعت من تأكيد "[١]، وقال في موضع آخر " فأما الإعراب فبه نميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال : " (ما أحسن زيد) غير مُعرب، أو : (ضرب عمرو زيد) غير معرب لم يوقف على مراده "[٢].

وهكذا يظهر ابن فارس قيمة الحركة الإعرابية في تمييز المعاني والكشف عنها إذا تشابهت الألفاظ، أي : أن الإعراب يزيل اللبس عن المعنى ، ولولاه لأعجم الفهم ، فبه نفرق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام . . . ، وقد عقب خليل عمايرة على قول ابن فارس السابق الذكر ، بقوله : " وهذا كله يشير بوضوح إلى أن الحركة الإعرابية - في حالات - لها دور لا يقل عن دور أي حرف من حروف الكلمة في الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة "[٣].

وانتهى ابن فارس إلى أن الإعراب من خصائص العربية ، فقال : " وللعرب ما ليس لغيرها، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني " [٤].

---

[٢] ابن جني ، الخصائص ، ج١، ص ٣٥، وشرجاً تعني نوعاً .

[١] ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٧٧.

[٢] المصدر نفسه ، ص ١٩٠.

[٣] خليل عمايرة ، في نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٦٠.

[٤] ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة ، ص ١٩١.

ومما يدل على العلاقة الوطيدة بين المعنى والإعراب وتأدية الكلام، قول الجرجاني (ت ٤٧١هـ) : " إذا كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها،وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها "[٥].فالإعراب هو الذي يكشف عن المعاني والأغراض الكامنة في الكلام، لذا جعله الجرجاني ، معياراً ومقياساً يميز الكلام سمينه من غثه، وصحيحه من سقيمه.

وقد سار المتأخرون من النحاة على منهج المتقدمين في أن الحركات دوال على معانٍ، فابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) يقول : " لو لم يدخل الإعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني لالتبست "[١] ، ويرى العكبري (ت ٦١٦ هـ) أن الإعراب يمثل مدلولا لا يستغنى عنه في المعاني فهو " دخل الكلام ليفرق بين المعاني " [٢]، وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) يقول : " أما في الإعراب فالحركات هي الدالة على تبدل المعاني " [٣].

وهذا العرض للآراء السابقة يكشف أن النحاة القدماء " أدركوا المنظومات الإعرابية للرفع والنصب والجزم والجر في سائر اتجاهات اللغة، وإن الذي ظن أن المؤسسين الأوائل لم يلاحظوا هذا الارتباط ظلمهم ، وظلم نفسه ، ولم يصدر في رأيه عن دراسة وجهد بل توهم ذلك " [٤].

ب-المؤيدون لدلالة العلامات الإعرابية على معنى عند النحاة المحدثين

يبدي أنصار هذا الاتجاه أهمية الإعراب في تشكيل المعنى ويتصدون للرد على منكري دور علامة الإعراب بطريقة تظهر مركزية هذه العلامة في النظام اللغوي . ويرى هؤلاء النحاة أن للحركة الإعرابية أهميةً كبرى في تبيان المعاني والدلالة عليها، ولها وظيفة أساسية ومهمة في فهم المعاني والتمييز بينها في التركيب النحوي ودونها يختل المعنى أو يؤدي إلى غموض ولبس وإبهام . ومن هؤلاء النحاة :

---

[٥] الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص ٢٣.

[١] ابن الخشاب ، المرتجل ، ص ٣٤.

[٢] العكبري ، مسائل خلافة في النحو ، ص ٩٥.

[٣] ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج ١، ص ٣٥-٣٦.

[٤] كامل جميل ولويل ، عودة النحو العربي الأصيل(النحو والمعنى) ، ص ١٦٣.

١- عباس حسن في كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) فقد انتقد الدعوة إلى تـــرك الإعراب ، وبين ما يترتب عليه من إضرار ولبس وغموض[٥] .

٢- محمد أحمد عرفة في كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة) والذي خصصـــه للرد على إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو وما تضمنه من ادعـــاءات غيـــر صحيحة حول اكتشافه لدلالة العلامات الإعرابية ، واتهامه للنحويين بـــالجري وراء الألفاظ دون المعاني [١].

٣- علي عبد الواحد وافي في كتابه (فقه اللغة) حيث عدّ الإعراب من خصائص العربية، وبين مزاياه،ورد على منكريه أو منكري جدواه [٢].

٤- رمضان عبد التواب في كتابه (فصول في فقه العربية) فهو يرى أن الإعراب ظاهرة قديمة وأصيلة في العربية، وليست من اختراع النحـــاة، وأن الحركـــات دوال علـــى المعاني من الفاعلية والمفعولية وغيرها ، فالضمة تدل على الفاعلية،والفتحة تدل على المفعولية ، والكسرة تدل على الإضافة[٣].

٥- المستشرق الألماني برجشتراسر في كتابه (التطور النحوي للغة العربية) فقد ذهـــب إلى إن ظاهرة الإعراب ظاهرة سامية قديمة، تشترك فيها العربية والأكادية ، وفـــي بعض الحبشية ، وان حركات الإعراب ارتبطت بمعانٍ تدل عليها ، فالفتحة ، مـــثلاً، علامة الظرفية كما في : تحت وقبل وبعد [٤].

الاتجاه الثانـــي :

---

[٥] عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص ٢٦٢.

[١] محمد أحمد عرفة ، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، الكتاب بأسر محول الإعراب وقضاياه .

[٢] علي عبد الواحد وافي ، فقه اللغة ، ص ٢٠٢-٢١٠ .

[٣] رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ص ٣٨٢-٣٨٦.

[٤] برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية ، ص ١١٦-١٢١.

ومن النحاة الذين نادوا بدلالة الإعراب على المعنى : مازن الوعر في كتابه (نحو وعـــي لغـــوي) ص ٧٢-١٠٧/ ومهدي المخزومي في كتابيه (مدرسة الكوفة ، ص ٢٥٠)، (في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٦٧)، للمزيد ينظر عبد الوكيل عبد الكريم الرعيض، ظاهرة الإعراب في العربيـــة ، ص ١٨٨- ١٩٤ .

رأى عددٌ من النحاة أن حركات الإعراب شكلية ليس لها علاقة بالمعنى وسبق في البيان عن هذه الفكرة من القدماء محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢٠٦هـ) قال: " لم يُعرب الكلام للدلالة على المعاني ، والفرق بين بعضها وبعض ، وهكذا يثبت أن القول بدلالة الحركات الإعرابية على المعنى هو السائد، لأنا نجدُ في كلامهم أسماء متفقةً في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك إن زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك، وكأن زيداً أخوك ، وما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك : ما زيدٌ قائماً ، وما زيدٌ قائمٌ ، فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله"[١]. فهو يرى أن الأوجه الإعرابية تتعدد في العبارة الواحدة، فلا يترتب على ذلك أثر في اختلاف المعنى ، وهذا يكشف أن الوظائف النحوية تتبدل وتتغير فلا يؤدي ذلك إلى تغير في المعنى ، وهذا يجرد علامة الإعراب من دلالتها على المعنى ، وقد فسر قطرب الحركات الإعرابية تفسيراً صوتياً ، إذ يرى أن الحركات قد جيء بها للتخفيف على اللسان والتخلص من التقاء الساكنين ، وهو يبين علة دخول الإعراب الكلام، بقوله : " وإنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام" [٢]، ويوضح قطرب فكرته هذه بقوله : " آلا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو البيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان " [٣].

وهكذا ينفي قطرب دلالة الحركة الإعرابية على معنى وإنما ينظر إليها على أنها أصوات تستخدم لوصل الكلام،وهذا التوجه غير مقنع ، لأن الحركات الإعرابية تؤدي وظائف دلالية ونحوية كما تؤدي وظائف صوتية، وليس هناك تعارض بين دلالتها النحوية ودلالتها الصوتية.

---

[١] الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص ٧٠.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٧٠-٧١.

[٣] المصدر نفسه، ص ٧٠-٧١وينظر السيوطي، الأشباه والنظائر ، ج١، ص ٧٩.

وقد علل قطرب اختلاف الحركات عندما اعترض عليه النحاة، قائلين : " فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعقب سكوناً "[٤] علة ذلك بأنهم " لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع في الحركات والا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة "[١].

فهذا يظهر فهم قطرب للحركات الإعرابية فهماً صوتياً ، فالمسألة عنده مسالة تعتمد التخفيف على المتكلم، بعدم إلزامه بحركة واحدة، وإعطائه الحرية في تنويع الحركات واختلافها على أواخر الكلمات .

وقد رد الزجاجي موضحا رأي المخالفين لهذا الرأي بقوله: " لو كان كما ذكرت (أي فكرة الاتساع في الحركات وعدم قصرها على حركة واحدة) لجاز جر الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل بها الكلام ، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك وفي هذا إفساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظمهم في كلامهم "[٢]. واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني ، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء كما تقدم ذكرها بأن قالوا : " إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال، لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول ،فمعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائد الكلام على ذلك " [٣].

والسؤال الذي نطرحه هنا: هل قطرب هو أول من نادى بهذا الرأي - وهو أن الحركات للتخفيف على اللسان - أم سبقه أحد من النحويين ؟

ينسب بعض الدارسين* إلى الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) أنه أول من قال بأن العلامات الإعرابية لا دلالة لها على الإعراب ، معتمدين في ذلك ما نقله عنه تلميذه

---

[٤] السيوطي، الأشباه والنظائر ، ج ١، ص ٧٩، وكذلك الزجاجي، الإيضاح، ص١٧.

[١] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ١، ص ٧٩.

[٢] المصدر نفسه،ص ٧١.

[٣] المصدر السابق ، ج ١، ص ٧٩، والايضاح ص ٧١.

* ينظر عبد الرحمن السيد ،مدرسة البصرة النحوية ،ص ٣٠٦.

سيبويه، إذ يقول : " وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف، ليوصل إلى التكلم به " [٤].

فهذا القول لا يظهر أن الخليل ينكر دلالة الحركات على المعاني، فهو يرى أنها تساعد في وصل الكلام، ولعل الخليل لم يكن يقصد بهذا القول، الحركات الإعرابية على أواخر الكلم، وإنما يقصد حركات الصيغة التي تدخل في بنية الكلمة وهذه لا غنى عنها، ولعل ما يؤكد أن الخليل لم ينكر دلالة الحركات على المعاني، وأن الهدف منها وصل الكلام فقط، ما ذكره الزجاجي من نسبة الرأي الذي يذهب إلى أن الحركات لوصل الكلام إلى قطرب وحده، إذ قال : " وهذا قول جميع النحويين إلا قطرباً "[١] فلو ذهب الخليل الى ما ذهب إليه قطرب لذكره الزجاجي مقترناً به.

ويلتقي بعض اللسانيين المحدثين مع رأي قطرب في إنكار وظيفة الحركات الدلالية والنحوية ، وتأكيد وظيفتها الصوتية فقط ، وهي وصل الكلام والتخلص من الساكنين ، يقول إبراهيم أنيس : " لم تكن الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدوا أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض " [٢]، ويؤكد إبراهيم أنيس مذهبه قائلاً : " فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل إن الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها ، سواء في هذا ما يسمى بالمبني أو المعرب ، إذ يوقف على كليهما بالسكون ، وتبقى مع هذا، أو رغم هذا،واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئاً " [٣].

ويوافق هذا التوجه فؤاد الترزي في تفسير علامة الإعراب ، إذ يقول : " إنما وجدت في الأصل لغرض لفظي هي تيسير ارتباط الألفاظ بعضها ببعض " [٤].

إن ما ذهب إليه إبراهيم انيس وفؤاد الترزي يغفل أي مدلول على المعنى في الحركات ، فالحركات عندهما يحتاج إليها لوصل الكلمات بعضها بالآخر فقط، ولا تتفق

---

[٤] سيبويه، الكتاب ، ج ٤، ص ٣٦٣.

[١] الإيضاح في علل النحو،ص ٧٠.

[٢] إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص ٢٣٧.

[٣] المرجع نفسه ، ص ٢٢٨.

[٤] فؤاد الترزي ، في أصول اللغة والنحو ، ص ١٨٧.

هذه النظرة والتحليل اللغوي الحديث ، فلم تجد قبولاً في علم اللسان الحديث عند كثير من الباحثين، يقول مهدي المخزومي : " فإذا لم تكن الحركات أعلاماً لمعاني قصد إليها المتكلم ، بل لم تعد أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان ، لوصل الكلمات بعضها مع بعض ، فكيف يفسر الوقف على (خالد) في لغة من ينتظر ؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث : هل جاءَ خالدٌ ؟ وهل مررتَ بخالدٍ ؟ وهل رأيت خالداً ؟ وعليه فإن القول بأن الحركات إنما هي سد للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض ، وأنها ليست أعلاماً للمعاني التي قصد إليها المتكلم، قول لم يحالفه التوفيق "[١].

إن ما يميز المعاني النحوية في رأي إبراهيم أنيس يرجع إلى نظام الجملة العربية، والسياق الذي يرد فيه الكلام ، يقول : " أما الذي يحدد معاني الفاعلية أو المفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب مرجعه أمران : أولهما: نظام الجملة العربية والموضوع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة، وثانيهما: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات، فالباحث في نحو لغة من اللغات يُعنى كل العناية بتراكيب الجمل، وربط أجزائها بعضها ببعض ، ويحاول التعرف إلى مواضع الفعل منها، ومواضع الفاعل والمفعول منها،ثم مواضع فضلات الكلام وغيرها من عناصر غير أساسية ، فإذا اهتدى لكل هذا ، فقد اهتدى إلى الكثير من أسرار اللغة "[٢].

إنّ قول إبراهيم أنيس السابق الذكر من أن نظام الجملة والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة، وما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات، هما اللذان يحددان معنى الفعالية ، والفاعلية وغيرها ، " فقول غريب وهو إن صح في الحديث عن غير العربية لا يصح في الحكم عليها إذ من ذا الذي يستطيع أن يزعم أن للفاعل أو المفعول في الجملة العربية موضعاً لا يتقدم عنه ولا يتأخر؟ " [٣].

---

[١] مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، ص ٢٥١.

[٢] إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص ٥-٦.

[٣] عبد العزيز عبد الله أبو عيده،المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ج٢، ص ٧٦٣، وينظر مازن مبارك ، نحو وعي لغوي ، ص ٨٨.

فلا نستطيع أن نفرض على نظام الجملة قانوناً خاصاً كما قال أنيس : " من اللغات ما تتخذ من جملتها حجرات تسكن في كل منها حالة من حالات النحـــو، ففيهـــا للفاعـــل موضع ، وللفعل موضع آخر، وللمفعول موضع ثالث وهكذا . ."[١].

بل نقول : إن الموضع الواحد في الجملة العربية قد يحتله الفاعل مرة ، والفعـــل مرة أخرى ، والمفعول مرة ثالثة ، فالفاعل قد يأتي مبتدأ أو مضافاً إليه ، أو عقب الفعل ، أو قبله، وقد يستتر فلا يظهر ، ويبدو أن هذه المرونة في تركيب الجملة العربية من أروع صفاتها وأكثرها فائدة في طريقة تشكيل اللغة للناظم والشاعر ، فـــالموقع يُعـــدّ قرينـــة تتضافر وبقية القرائن في تبيان المعنى النحوي، ولكنه لا يُعد العنصر الوحيد في الإبانـــة عن المعنى ، والوسيلة المثلى لحفظ نظام الجملة كما يرى إبراهيم أنـــيس ، إذ إن نظـــام الجملة هو الذي اقتضى العلامات الإعرابية لإحكام الترابط بين عناصرها، ولبيان المعنى النحوي بواسطة هذه الحركات، فالإنسان يستطيع من خلال سماعه الكلمـــات المعربـــة، ودون أن ينظر إلى نظام الجملة ، ودون معرفة السياق الذي قيلت فيه الجملة ، أن يدرك معناها من خلال حركاتها، فجملة : (شكرَ محمداً زيدٌ)، يدرك السامع من خلال الحركات أن الفاعل هو (زيد)، وأنّ المفعول هو (محمد) ، دون أن يعرف الظـــروف والملابســـات التي قيلت فيها الجملة، فنظام الجملة قد سمح بحرية الترتيب بـــين بعـــض عناصـــرها ، معتمداً العلامة الإعرابية ، " فلماذا نغفل هذه السمة التي تعطينا حرية استبدال العناصـــر اللغوية " [٢]، ويلاحظ أن هذه السمة منحت اللغة قدرة عالية في التعبير والتصـــرف فـــي الكلام تقديماً وتأخيراً؛ لأنها كفتنا مؤونة التزام الرتبة المحفوظة في وجوه الكلام.

---

[١] إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة ، ص ٢١٢.

[٢] منال النجار ، الإعراب التقديري والمحلي ، ص ١٦.

الاتجاه الثالث [*] **:**

يرى أصحاب هذا الاتجاه إن الإعراب يدل على معنى ، ويتضافر مع مجموعة من القرائن لتبيان المعنى .

ويعد تمام حسان أبرز من أشار إلى فكرة تضافر القرائن في أداء المعنى، وتبعه في ذلك محمد صلاح الدين بكر الذي قرر أن الإعراب قرينة تسهم وجملة القرائن في فهم المعنى النحوي والدلالي للجملة ، إذ تقوم كل قرينة من القرائن بدور محدد في الإبانة عن المعنى، ويؤكد هذا الاتجاه محمد حماسة عبد اللطيف، إذ يرى أن الإعراب لا يمكن أن تتم دراسته بمعزل عن سائر القرائن التي تسهم في توضيح العلاقات المتشابكة في نسيج الجملة، فقرينة الإعراب تمثل وجهاً من وجوه تحديد المعنى النحوي الذي يترتب على تغيرها تغير في الدلالة ، وإهمالها أو الدعوة إلى إلغائها يقوم على عدم إدراك هذا الدور الذي تقوم به .

وقد تفطن النحاة القدماء إلى دور القرائن في البيان عن المعنى ومنهم ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) والرضي (ت ٦٨٦هـ) وابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) .

ماذا يقصد النحاة بالمعاني التي يكشفها الإعراب ؟

تبين مما سبق أن الاتجاه السائد عند النحاة القدماء والمحدثين هو الاتجاه الذي يظهر أهمية الإعراب في الكشف عن المعنى والدلالة عليه، ولكن ما هي المعاني التي يكشف عنها الإعراب ؟ أو بعبارة أخرى أي معنى يعد الإعراب فرعاً له؟ على رأي النحاة الإعراب فرع المعنى .

يقول ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) : " ولها الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها، وحلية لألفاظها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين، كالفاعل والمفعول لا نفرق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد إلا بالإعراب ولو أن قائلاً قال : هذا قاتلٌ أخي بالتنوين، وقال آخر : هذا قاتلُ أخي

---

[*] لقد خصصت الفصل الثاني من هذه الدراسة، لدراسة القرائن ودورها في بيان المعنى النحوي، وسوف تتم دراسة كل رأي من هذه الآراء بالتفصيل ، إن شاء الله .

بالإضافة لدل التنوين على أنه قتله " [١]. فالمعاني التي يشير إليها ابن قتيبة هي المعاني النحوية : كالفاعلية والمفعولية والإضافة .

وهذا ما ذهب إليه الزجاجي بقوله : " والإعراب إنما يدخل الكلام ليفرق بين الفاعل والمفعول . . . والمضاف والمضاف إليه " [٢] ويؤكد هذا الرأي الجرجاني بقوله : " اعلم أن الكلام مداره على ثلاث معانٍ : الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فالرفع للفاعل ، والنصب للمفعول ، والجر للمضاف إليه " [٣].

ويوافق هذا الرأي الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) الذي يرى أن : " الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة "[٤] ، ويفسر هذه المعاني ابن يعيش في شرحه المفصل بقوله : " ألا ترى أنك لو قلت (ضرب زيد عمرو) بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول "[٥]، ويتابع قائلاً : " وكل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة"[٦]، ويقرر هذه المعاني ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) عندما رأى " أن الإعراب يكشف معاني التركيب كالفاعلية والمفعولية والإضافة " [٧].

تكشف النصوص السابقة : أن المعاني التي يدل عليها الإعراب ، هي المعاني النحوية التركيبية ، المتعاقبة على الأسماء المختلفة من فاعلية ومفعولية وإضافة، فالإعراب يحدد الوظيفة النحوية التي يمثلها لفظ ما في تركيب معين، فهو قد دخل الكلام لأداء وظائف نحوية يترتب عليها تبدل في المعنى .

وتتلاقى أنظار النحاة القدماء والنظر اللساني الحديث في فكرة مفادها أن المقصود بالمعاني التي ينبئ عنها الإعراب المعاني النحوية ، فقد رأى رمضان عبد التواب أن

---

[١] ابن قتيبة تأويل مشكل القرآن ، ص ١١-١٢.

[٢] الزجاجي ، الجمل ، ص ٢٦٠ .

[٣] الجرجاني، الجمل ، ص ٣٦.

[٤] المفضل في علم العربية ، ص ١٨,

[٥] شرح المفصل ، ج ١، ص ٧٢.

[٦] المصدر نفسه ، ج ١، ص٧٣.

[٧] ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج١، ص ٣٥.

الإعراب " يدل على المعاني من الفاعلية والمفعولية وغيرها"[١] ، وسار على النهج ذاته داود عبده ، إذ قرر أن الحركات الإعرابية في أواخر الكلمات تدل على المعاني المختلفة، وتميز بين وظيفة نحوية كوظيفة الفاعل مثلاً ، ووظيفة أخرى كوظيفة المفعول به [٢].

وهكذا فقد رأى هؤلاء النحاة من القدماء والمحدثين أن الإعراب يدخل الكلام ليفرق بين المعاني النحوية ، وأن الحركات الإعرابية هي التي تعين للسامع أو القارئ نوع هذه المعاني، فقد حدد القدماء معاني الإعراب إذا رأوا أن الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة وهكذا نؤيد النحاة العرب في أن الحركات الإعرابية علامات يميز بها بين المعاني المتكافئة، كالتمييز بين الاستفهام والتعجب، والتمييز بين المضاف والمنعوت، وبين النعت والتأكيد ، أما قولهم إن الضمة علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة ، فنرى أن هذا التعميم ينقصه الاستقراء التام، والربط الدقيق بين الأبواب النحوية التي تجمعها كل حركة من هذه الحركات، فالضمة ليست علامة الفاعل وحده، وإنما هي علامة للمبتدأ ، والخبر، ونائب الفاعل، واسم كان وأخواتها، وخبر إن وأخواتها، وما العلاقة هنا بين معنى الفاعلية وبين معاني الأبواب الأخرى ، فالتباين بين هذه المعاني واضح ، فالفاعلية تدل على من فعل الفعل ، أو أسند إليه ، وأما المبتدأ فهو موضوع الكلام ، والخبر فهو الجزء الذي تتم به الفائدة ، وأما نائب الفاعل فهو يتضمن معنى المفعولية ، وإن اسم كان وأخواتها ، وخبر إن وأخواتها ، فقد كان الأول مبتدأ ، والثاني خبر ، قبل دخول كان أو إحدى أخواتها، أو دخول أو إن إحدى أخواتها .

ويبدو أن الفتحة ليست علامة للمفعول به وحده، فهي علامة للمفاعيل الخمسة، والحال، والتمييز ، والمستثنى ، وخبر كان وأخواتها، واسم إن وأخواتها، وما العلاقة هنا بين المفعول به وبين هذه الأبواب النحوية الأخرى التي تجمعها علامة النصب، فالتباين

---

[١] رمضان عب التواب ، فصول في فقه اللغة ، ص ٦٢.

[٢] داود عبده ، أبحاث في اللغة العربية ، ص ١١١.

واضح بين دلالة المفعول به من جهة وبين دلالة المفعول المطلق ، أو المفعول لأجله، أو الحال ، .. . أو أي أسم آخر من المنصوبات[١] .

وقد تأثر بالنحاة في رأيهم هذا - أي أن الرفع علم المفاعلية، والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة - ونسج على منوالهم، من النحاة المحدثين إبراهيم مصطفى لكنه فضل مصطلحاً على آخر ، إذ رأى أن معاني الإعراب هي الإسناد والإضافة، وأن العلامات الدالة على هذه المعاني هي الضمة والكسرة فقط ، فالضمة علم الإسناد ويفسر الإسناد بـ (المسند إليه) أي أن الضمة علم المسند إليه وهذا دليل على أن الكلمة المرفوعة يُراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، والكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها ، سواء أكان هذا الارتباط بأداة أم بغير أداة، نحو : كتابٌ لمحمدٍ، وكتابُ محمدٍ ، ولكنه اختلف عن النحاة في قوله : إن الفتحة ليست علامة إعراب ، ولا تدل على معنى ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يلجأون إليها عندما لا يريدون الدلالة على معنى الإسناد ، ولا على معنى الإضافة[٢]، على حين رأي النحاة أن الفتحة علم المفعولية .

إن هذه الآراء التي جاء بها إبراهيم مصطفى ليست مطردة، إذ ينقضها كثيرٌ من ظواهر العربية ، وبيان ذلك فيما يلي :

١- ذكر إبراهيم مصطفى أن الضمة علم الإسناد ، فصحيح أن المسند إليه مرفوع في العربية، ولكن هذا ليس بمطرد، فثمة تراكيب يأتي فيها المسند إليه مجروراً ، كما في الجملتين التاليتين : ما في الدار من أحدٍ ، ما جاء من أحدٍ ، فكلمة (أحد) في كلتا الجملتين مسند إليه، ومع ذلك فقد جاءت مجرورة ، وهي في الأولى (مبتدأ) وفي الثانية (فاعل) ، ويأتي المسند إليه منصوب كما في اسم إن وأخواتها .

٢- ذكر إبراهيم مصطفى أن الكسرة علم الإضافة وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، وهذا منقوض بظهور الكسرة على غير المضاف إليه ، والمجرور بحرف الجر ، فهي تظهر ، مثلاً ، على المبتدأ، والفاعل كما في المثالين السابقين، وتظهر على

---

[١] عبد القادر مرعي ، الحركات الإعرابية بين الدلالة الصوتية والدلالة النحوية، ص٢٠٢ ، وينظر : أحمد عبد الستار الجواري ، نحو المعاني، ص ٣٧-٥٣ وكذلك فاضل صالح السامرائي، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري . ص ٣٣٤-٣٤٦.

[٢] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ، ص ٥٠.

المفعول به كما في (ما رأيتُ من أحدٍ) فمن حيثُ المعنى لا يرتبط (أحد) بـ (من) وإنما يرتبط بالفعل (رأيت) فهو مفعول به للفعل المذكور منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

٣- إنّ ما جاء به إبراهيم مصطفى " دعوة إلى إعادة النظر في بعض الوظائف النحوية التي ميز بينها القدماء . أولاً : التسوية بين المبتدأ والفاعل في قولك (ظهر الحقُ) و (الحقُ ظهر) وهو قول ينال من تحديد نواة الجملة، ومن أسس تبويبها إلى صنفين اسمية وفعلية . ثانياً : القدح في كل المفاعيل بعد إنكار أن تكون الفتحة علم إعراب"[١].

٤- إن إبراهيم مصطفى إذ يرى الإعراب على طريق الإسناد يرتضي من المعاني النحوية معنيين هما : الإسناد والإضافة ، ووجه الإعراب كله له ، والمعاني النحوية الأخرى لا أهمية لها ولا دلالة عليها ، فكل ما عدا المسند والمسند إليه ، في الجملة فضلة وتكون منصوبة ، إلا إذا كانت مضافاً إليها أو مسبوقة بحرف من حروف الإضافة فهي مجرورة ، وهكذا فهذه الطريقة تختصر كثيراً في حكم الإعراب[٢].

٥- إن إبراهيم مصطفى يرى أن التعبير بالمسند إليه وترك التعبير بالمبتدأ والفاعل والفعل يدفع صعوبة النحو وييسر دراسته، ولكنه قد فاته أن الاختصار هذا لا يعني التيسير، فما كان عمله إلا أنه وضع مصطلحات بلاغية مكان مصطلحات نحوية.

٦- إن ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى في أنّ الفتحة ليس لها دلالة على شيء غير مقنع وبعيد عن الصواب ، " فإذا كان للضمة عمل وللكسرة عمل ، وكل منهما يشير إلى معنى ويرمي إلى هدف ، فلماذا سارت الفتحة في طريق مخالف عن أختيها حيث لم تجد لها معنى ولا هدفاً ؟ إن الواقع والتفكير لا يقر بذلك " [٣].

وهكذا تنهض الفتحة بدور أساسي يتمثل في تغير المعنى إذ تظهر دلالتها واضحة في بعض الأساليب فهي تنقل الكلمة من باب نحوي إلى آخر وأمثلة ذلك : التحذير والإغراء والاختصاص كما هو مبين على النحو التالي :

---

[١] عز الدين مجدوب ، المنوال النحوي ، ص ٢٥٩ .

[٢] منال النجار ، الإعراب التقدري والمحلي ، ص ٥٧.

[٣] أحمد علم الدين الجندي ، علامات الإعراب بين النظر والتطبيق، ص٣٠٩ .

١- هو الأسدُ الأسدَ (أحذر الأسدَ)

٢- الاجتهادُ مثمرٌ الاجتهاد فإن نتائجه حميدةٌ (إلزم الاجتهاد) .

٣- نحنُ العربُ المخلصون نحنُ العربَ نكرمُ الضيفَ .

وهكذا فإن جمل العمود الأول جمل خبرية أما جمل العمود الثاني في حالة النصب فهي جمل إفصاحية تأثيرية، إذ يلاحظ أن الأمثلة الثلاثة في العمود الأول والثاني تظهر أن الفتحة نقلت المعنى من الإخبار إلى التحذير والإغراء والاختصاص .

وهذا يبدي الدور الوظيفي الذي تقوم به الفتحة من حيث نقل الأبواب من معنى إلى آخر مما يجعلنا نعيد النظر فيما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من إغفال لدور الفتحة، وسلب لقيمتها في الدلالة على المعنى وحرمانها وتجريدها منه .

وقد بين خليل عمايرة قيمة الحركة الإعرابية في الدلالة اللغوية، إذ قال : " إن الحركة الإعرابية شأنها شأن أي فونيم في الكلمة ، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى، فإذا قال المتكلم ، مثلاً : الأسدُ (بالضمة) فإن السامع يدرك أنه قد أراد نقل الخبر ليس غير ، ولكنه إذا قال : الأسد (بالفتحة) فإن المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد أن يفصح عنه "[١] وبذلك تكون علامة الإعراب عنصراً بنائياً يؤثر في التشكيل الدلالي ويؤسس على المعنى .

وقد جاء رأي مهدي المخزومي موافقاً لرأي إبراهيم مصطفى في بيانه : " أن الضمة علم الإسناد، وأن الكسرة علم الإضافة ، وأن الفتحة أخف الحركات، وليس لها أي دلالة على المعنى، فالرفع حالة إعرابية تعرض للكلمة حين تقع مسنداً إليه ، أو تابعاً لمسند إليه ، وعلامته الدالة عليه هي الضمة، فالضمة هي الحركة التي يشار بها إلى كون الكلمة مسنداً إليه ، أو تابعاً لمسند إليه ، وليس في العربية غير الضمة رمز للإسناد، أما الواو فهي في الأسماء الخمسة مثلاً إلا ضمة ممطولة أرادت العربية مطلها لغرض خاص، وذلك هو تكثير الكلمة " [١]، وقد تابع قوله : " والخفض حالة إعرابية تعرض

---

[١] خليل عمايرة، في نحو اللغة وتركيبها ، ص ١٥٧.

[١] مهدي المخزومي ، في النحو العربي - قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث - ص ٦٦ ، وقد ذهب أحمد عبد الستار الجواري ، في كتابه نحو التيسير ، إلى ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى في علامة الرفع ، ينظر ، ص ٧٠.

للكلمة حين يضاف إليها وعلامة الخفض الدالة عليه هي الكسرة ، فالكسرة هي الحركة التي ترمز إلى كون الكلمة مضافاً إليها ، أو تابعاً لمضاف إليه . . . والنصب حالة إعرابية تعرض للكلمة حين لا تكون مسنداً إليه ولا مضافاً إليه ، فالفتحة هي الحركة الخفيفة التي يستريحُ إليها العرب حين يريدون إلى تحريك آخر كلمة حين لا تدخل في نطاق إسناد ولا إضافة ، ولا تحمل أي معنى إعرابي " [٢].

وصفوة القول :

إن الإعراب قرينة أساسية في أداء المعنى ، ولا يعني ذلك أنه القرينة الوحيدة في التمييز بين المعاني النحوية ، " فلو كان الأمرُ كذلك لانفردت كل وظيفة نحوية بحركة إعرابية مستقلة ، ولاستبهم علينا تحديد الوظائف التي نعبر عنها بالجوامد والمبنيات من الأسماء ، فهناك وسائل أخرى كثيرة تعين على تحديد الوظائف النحوية في التركيب كالبنية والإسناد والموقع . . ولكن الإعراب هو أوضح تلك الوسائل وأقواها في الدلالة على نوع الوظيفة المراد تحديدها، لذلك أولاه نحاة العربية اهتمامهم، فكانت وسيلتهم التي لا يلتفت إلى غيرها إلا إذا دعت الحاجة وتعددت الاحتمالات[٣].

وهكذا فإن الإعراب لم يدخل على الكلام اعتباطاً ، وإنما دخل ليؤدي وظيفة أساسية في اللغة فبه يتضح المعنى ويبين ، وهو ليس زخرفةً وحلية يزين به الكلام،يقول محمد مبارك : " الإعراب ليس زخرفاً يزين به الكلام، بل هو عنصر أساسي في بنائه إذا حذف منه سقط جزء من المعنى " ، وضاع كثير من الفروق بين تعابير يختلف معناها باختلاف الإعراب وحده " [١]

وهنا نشير إلى فكرة تنبه إليها النحاة القدماء ومفادها ، الإعراب فرع المعنى ولازمه من لوازمه، ولذا وجب على المعرب " أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب ، فإنه قرع المعنى " .[٢] وإن عدم التزام النحاة بتطبيق هذه

---

[٢] مهدي المخزومي ، في النحو العربي – قواعد وتطبيق – ص ٦٨، ٧٠، ٧١.

[٣] لطيفة النجار ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص ١٦٤.

[١] محمد المبارك ، فقه اللغة وخصائص العربية ، ص ٢٤١.

[٢] الزركشي ، البرهان في علوم القرآن، ج١، ص ٣٠٢.

القاعدة " صرفهم إلى التعليل والتأويل البعيدين عن واقع اللغة ، وأدى ذلك إلى تأصيل ما لا أصل له من الشادر والنادر والمفتعل، مما أدى إلى اضطراب النحو وتعقد مسائله " [٣].

وكون الإعراب علماً على المعاني هو الرأي المقبول الواضح البين، إذ لو كانت الغاية منه الخفة عند درج الكلام ما التزمته العرب هذا الالتزام، فهناك كثير من الجمل إذا كانت غفلاً من الإعراب احتملت معاني كثيرة، فإن أعربت بأن معناها .

وهناك كثير من الأمثلة في كتب النحاة تدل على أن للحركات الإعرابية دلالة على المعاني، نذكر منها على سبيل المثال - لا الحصر .

١- المثال المشهور الذي يكاد يكون مذكوراً في أغلب المصنفات النحوية، وهو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فالفعل (تشرب) تذكر لنا كتب النحو أنه يجوز تحريكه بالحركات الثلاث : الرفع والنصب والجزم، ومع كل حركة يكون معنى العبارة مختلفاً عنه في الحركتين الأخيرتين ،وكذلك يكون له إعراب مختلف، فالمعنى في العبارة يحتمل النهي عن كل منهما على انفراده ، وعلى الجمع بينهما ، وعن الأول فقط والثاني مستأنف ، ولا يبين ذلك إلا الإعراب؛ بأن تجزم الثاني إن أردت الأول (النهي) وتنصبه إن أردت الثاني (الجمع بينهما) وترفعه إن أردت الثالث [٤]، أي الاستئناف ، وعلى هذا المعنى يباح شرب اللبن ويبقى النهي عن أكل السمك، ومن هنا نفهم ونتبين علة إعراب الأسماء والأفعال المضارعة،وذلك لأجل توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة من الاسم والفعل المضارع ، فأعربا لتمييز تلك المعاني .

وهكذا تواردت في المثال السابق معاني النهي والمصاحبة والتشريك والاستئناف، فكان لا بد من وجود علامات تدل على هذه المعاني المختلفة، وهذا ما أدته الحركات الإعرابية ، وقد قيل إنما سمي المضارع مضارعاً لمضارعته، أي مشابهته للاسم في توارد معانٍ عليه مفتقرة إلى الإعراب .

ويظهر ابن قتيبة أثر الإعراب في تغيير المعنى بقوله : " ولو أن قائلاً قال : (هذا قاتلٌ أخي) بالتنوين، وقال آخر : (هذا قاتلُ أخي) بالإضافة لدل التنوين على أنه لم يقتله ،

---

[٣] عماد الترتير ، تعدد الآراء الإعرابية وأثره في النحو ، ص ٢٠.

[٤] ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٦٢٦-٦٢٧، مصدر سابق ،

ودل حذف التنوين على أنه قتله " [1]، فيريد ابن قتيبة أن يقول : إن الضمة جعلت اسم الفاعل في الجملة الثانية في معنى المضي، فالقتل قد حصل ، والتنوين جعله في معنى المستقبل أي لم يقتله .

ومن هذا القبيل كذلك المثال المشهور (ما أحسن زيد) إذ يصح تشكيل آخر كلمة(زيد) بالحركات الثلاث ، وهو من الأمثلة التي تدل على أن الإعراب فيه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين، وذلك أن قائلاً لو قال : ما أحسن زيد، غير معرب، لم يوقف على مراده، فإذا قال : ما أحسن زيداً ! أو : ما أحسنَ زيدٌ. أو : ما أحسنُ زيدٍ ؟ أبان الإعراب عن المعنى الذي أراده، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني " [2].

ومن الواضح أن نصب كلمة (زيد) يدل على التعجب ورفعها على النفي (نفي الإحسان عن زيد) وجرها يدل على الاستفهام .

ويبدو أنّ المثال السابق كان أحد الأسباب التي دفعت إلى وضع أصول النحو ، وخير ما يعكس ذلك القصة المتداولة عن أبي الأسود الدولي (ت ٦٩هـ) في حواره مع ابنته،إذ قالت له : يا أبتِ، ما أحسنُ السماءِ؟ فظنها تسأله وتستفهم منه، فأجابها : نجومها، فقالت له : أنا لا أسأل : عن أي الأشياء في السماء أحسن ؟ وإنما أتعجب من جمالها، فقال لها : إذاً قولي : ما أحسنَ السماءَ! .

فهذه أمثلة تدل دلالة واضحة على أهمية الإعراب في الإبانة عن المعنى، إذ إن بينهما (الإعراب والمعنى) عرى لا تنفصم، فلو لم يكن الإعراب ذا وظيفة دلالية لما فطن إليه النحاة لمنع تفشي اللحن في لغة العرب ، ومن أوضح الأمور على ذلك ، أنه لو قرأ أحدٌ قوله تعالى : " إن الله بريء من المشركين ورسوله "[1] بالجر بدل الرفع في (رسوله) لاختل المعنى وفسد، ومن يستطع أن ينكر أن قوله تعالى : (إنما يخشى الله من عباده

---

[1] ابن قتيبه، تأويل مشكل القرآن ، ص ١٤.

[2] أبو بركات الأنباري ، أسرار العربية، ص ٢٤-٢٥.

[1] سورة التوبة ، آية ٣.

العلماءُ) [٢]، لو أبدلت فيه حركة لفظ الجلالة (الله) إلى الرفع،وحركة (العلماء) إلى النصب ،لاختل المعنى وتغير إلى العكس تماماً ؟

وهكذا، فلا يستطيع أحد أن ينكر الدور الكبير الذي تقوم به علامة الإعراب في الدلالة على المعنى، إذ إن ترك الإعراب يوقع السامع في الاشتباه واللبس في فهم الجملة.

وإن الدعوات * التي نادت إلى إسقاط الإعراب وإنكاره بحجة تيسير النحو، تشكل دعوات ترمي إلى إغفال أنظمة اللغة، فلا تستند إلى أساس علمي فيما ذهبت إليه ، يقول مازن الوعر : " إن من ينادون بإسقاط الإعراب ينظرون إليه من حيث البنية السطحية ولا يأخذون في الحسبان بنيتها العميقة ، الأمر الذي يعد استبعاداً لعنصر بنيوي فعال يُعرض صورة النظرية النحوية العربية للاهتزاز " [٣].

ج- إن المعاني النحوية تشمل الحركات الإعرابية وتمييز الصواب من الخطأ، وتنتظمها الرتبة التي وضحها أبو سعيد السيرافي (ت ٣٥٨هـ) في المناظرة التي دارت بينه وبين (أبي بشرمتى بن يونس) حول النحو والمنطق، ومكانة البلاغة بينهما، يقول السيرافي: " معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها. وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك. وإن زاغ شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد، أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم"[١].

فالنحو في رأيه يبحث في الحركات والسكنات والحروف وتأليف الكلام، وفي الجملة وتكوينها، وكذلك فإن الدراسات اللغوية الحديثة تفهم النحو على أنه البحث في خواص

---

[٢] سورة فاطر ، آية ٢٨.

* من هذه الدعوات ، دعوة قاسم أمين في كتابه (كلمات) ، ص ١٢، وأنيس فريحة في كتابه (نحو عربية ميسرة) ، ص ١٢٣-١٢٤، وموسى سلامة ، ينظر عبد التفاح لاشيت، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر ، ص ٧٠، وكذلك يوسف السباعي، ينظر أحمد مختار عمر ، اللغة العربية بين الموضوع والأداة ، ص ١٤٦.

[٣] مازن الوعر ، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديثة ، ص (٣٥).

[١] أبو حيان التوحيدي، الامتاع والمؤانسة، ج١، ص١٢١.

الجملة من كيفية تأليف كلماتها، وموقف كل كلمة فيها من الأخرى من حيث الموقع، وعلاقة كل منها بالأخرى من حيث الوظيفة، فمهمة النحو، إذاً تتعدى الصحة والخطأ إلى دائرة تشمل البيان عن أثر إعادة ترتيب العلاقات في البيان عن المعنى، وكذلك نرى أن "المعاني النحوية عند السيرافي قد تجاوزت الحركات الإعرابية وتمييز الصواب من الخطأ، إلى أسرار بلاغية كالتقديم والتأخير، وكانت فكرة المعاني النحوية من الأركان الأساسية في بناء نظرية النظم الجرجانية"[١].

د- ورد المعنى عند نحاة الكوفة، وقد توسعوا فيه، وإن لم يقيدوه بوصف فهم قد عنوا به المعنى النحوي حيناً، والمعنى الدلالي حيناً آخر، إذ ذهب جمهورهم إلى أن "الدليل على أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال معاً: أن الأفعال أيضاً تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء، فتكون ماضية ومستقبلة وموجبة ومنفية ومجازىً بها ومأموراً بها ومنهياً عنها، وتكون للمخاطب والمتكلم والغائب والذكر والأنثى، فإن كان اختلاف المعاني أوجب للأسماء الإعراب، فاختلاف هذه المعاني في الأفعال يوجب إعرابها؛ لأنها مثل ذلك أو أكثر، وإلا فما الفرق"[٢]. أي: أن مفهوم المعاني عند الكوفيين أوسع نطاقا مما هو عند البصريين، فهو يتجاوز الوظيفة في معناها الضيق ليشمل كيفية أداء الفعل لمعناه، وبصفة أعم نوع الخطاب الذي يوجهه المتكلم إلى المخاطب، أو الموقف الذي يتوخاه المتكلم من خطابه، وبعبارة أخرى فإن الإعراب في الفعل يترجم عن مستوى من المعنى غير المستوى الذي يؤديه الاسم، فللإعراب في الأفعال دور معنوي كما هو الشأن بالنسبة إلى الأسماء وذلك لأن الأفعال تختلف معانيها كما اختلفت معاني الأسماء، فقد لاحظ الكوفيون أنه لا يمكن التمييز بين المضارع المنفي والمنهي عنه إلا بالرفع والجزم إذ إن أداة النفي وأداة النهي تشتركان في الصيغ، كما أنهم لاحظوا أن النص وحده هو الذي يصرف معنى المضارع المقترن بفاء السببية عن الفعل الوارد قبله ودون النصب يعد معطوفا على ما قبله[٣] وهذا ما يلحظه الرضي على لسان الكوفيين بقوله: " أعرب الفعل المضارع بالأصالة للمشابهة وذلك لأنه قد تتوارد عليه أيضا المعاني المختلفة بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين

---

[١] عبد الله عنبر، نظرية النظم عند العرب في ضوء مناهج التحليل اللساني الحديث، ص١٩.

[٢] الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٨١.

[٣] عبد القادر المهيري، دور الإعراب، إشغال ندوة اللسانيات واللغة العربية، ص٦٤-٦٥.

المضارع تبعا لتعينه وذلك نحو قولك لا تضرب رفعه مخلص لكون لا للنفـــي دون النهي وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك: لا تأكل السمك وتشـــرب اللـــبن، نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطـــف... ونحـــو ليضرب جزمه دليل على أن الكلام للأمر ونصبها على كونها لام كي ويتغير المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة"[1].

وهكذا يتبين لنا أن النحاة العرب بمختلف مذاهبهم النحوية قد وعوا مفهوم المعنى النحوي ووظفوه في تحليلاتهم النحوية، وقد أدركوا الفروق الدقيقة بينه وبـــين المعـــاني الأخرى.

[1] رضي الدين، الاستراباذي، شرح الكافيه، ج٢، ص٢٢٧.

ثانياً: المعنى النحوي عند المحدثين:

وقف علماء اللغة المحدثون على المعاني النحوية وبينوا مفهومها، والوسائل التي تبينها، وأهميتها في إبراز معنى الجملة وتحليلها.

أ. مفهوم المعنى النحوي*:

يلتقي المحدثون في بيانهم عن مفهوم المعنى النحوي وإن اختلفت طرائقهم التعبيرية في ذلك، (فعبد السلام المسدي) يعرف المعنى النحوي أنه: المعنى الذي يتحقق من خلال وظيفة المفرد في الجملة، فالجملة إطار معنوي مركب واسع يتضمن مفردات ذات وظائف[١] ويتابعه (محمد حماسة عبد اللطيف) في ذلك إذ يرى أنه: المعنى المكتسب من الوظيفة التي يشغلها كل عنصر من عناصر الجملة خلال ارتباطه بغيره من العناصر المؤلفة لمجموعة من العلاقات، فكل عنصر في الجملة سواء أكان اسم أم فعل أم حرف يؤدي وظيفة معينة[٢].

وهو " إحدى الوظائف المعنوية الدالة على دور الكلمة في التركيب وذلك كأن نعرف أن كلمة "جديد"، مثلا، في جملة: "الكتاب الجديد" تؤدي وظيفة الإخبار عن المبتدأ بالأمر الذي نريد إخبار السامع أو القارئ عنه، وهو كون الكتاب جديداً، وذلك كما يرى (سمير ستيتيه)[٣].

وقد أطلق (تمام حسان) على هذا المعنى اسم المعنى الوظيفي، وقصد به أن لكل كلمة في السياق وظيفة معينة، وتأتي وظيفتها هذه من صيغتها ووضعها، لا من دلالتها على مفهومها اللغوي، فيقول: " إن جميع ما نسميه بالمعاني النحوية هو وظائف للمباني التي يتكون منها المبنى الأكبر للسياق"[٤]. أي أن ما يسمى بالمعنى على هذا المستوى هو في الواقع وظيفة المبنى التحليلي، ومن أجل إدراك هذا المعنى نراه قد ركز على فكرة التعليق والقرائن المختلفة، إذ يرى " أن تحليل المعنى النحوي يمكن أن يكون عن طريق فهم فكرة "التعليق" التي أشار إليها (الجرجاني ت ٤٧١هـ) في كتابه " دلائل الإعجاز "[٥].

---

* ترد الإشارة هنا إلى المعنى النحوي مختصرة وسوف يأتي تفصيل ذلك في الفصل الثالث من هذا البحث، المبحث الثاني – إن شاء الله –.

[١] عبد السلام المسدي وعبد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن الكريم، ص١٤٢.

[٢] محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار الشروق، ص١٦.

[٣] سمير ستيتيه، منهج التحليل اللغوي في النقد الأدبي، ص٢٤٢.

[٤] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٧٩.

[٥] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٨٨.

ويتناول المعنى النحوي عند اللغوي الأمريكي (فريز) ثلاثة أمور:

١- دلالة الألفاظ مثل حروف الجر والعطف وغيرها.

٢- دلالة الوظائف النحوية مثل الفاعلية والمفعولية.

٣- دلالة الجملة مثل الدلالة في جملة الشرط والقسم والحال وغيرها[١].

وبهذا نرى أن النصوص السابقة تجمع على أن المعنى النحوي هو ما تؤديه الكلمة من وظيفة في أثناء تركيبها مع غيرها، أو بعبارة أخرى هو تلك الوظيفة التي يؤديها اللفظ المفرد ضمن التركيب من كونه فاعلاً، أو مفعولا به، أو حالاً، أو تمييزاً.

ب- وسائل تبين المعاني النحوية:

تتبين المعاني النحوية أو الوظيفية في النحو العربي على العموم بالوسائل التالية[٢]:

١- **الحالة الإعرابية:** وهي تبين لنا المعاني الوظيفية والمعنى بها مثل: " إن زيداً فيها قائم" و " إن زيداً فيها قائماً"، أي خبر الجملة الأولى "قائم" وفي الثانية " فيها" و "قائماً" حال.

٢- **الرتبة والموقع*:** ولا بد من أن تلتزم بعض الجملة الرتبة أو الموقع لكي يؤمن اللبس، مثل: " يشكر يعيش يحيى" حيث " يشكر" فعل و " يعيش" فاعل.

٣- **المعنى المعجمي:** وهو مفيد لفهم النص نحو: " أكل كمثرى يحيى"[٣].

٤- **الفواصل الصوتية**[٤]: وهي تساعد الإعراب في فهم النص مثل قولك " كل رجل/ أكرمته /هنا" و " كل رجلٍ أكرمته/ هنا".

---

[١] حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، مرجع سابق، ص١٠٤.

[٢] ممدوح عبد الرحمن الرمالي، العربية والوظائف النحوية، دراسة في اتساع النظام والأساليب، ص١٦، ص٢٥، وينظر إن سوب لي، الفصائل النحوية في اللغة العربية، ص١٤٢.

* الرتبة: هي دراسة مواقع الكلمات في التركيب بعضها مع بعض، ينظر للمزيد الفصل الثاني من هذا البحث، المبحث الثاني.

[٣] محمد خليفة الدناع، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم، ص١٣١، والمعنى المعجمي: هو معنى المفردة كما وردت في المعاجم، ينظر للمزيد الفصل الرابع من هذا المبحث، المبحث الأول، المعنى المعجمي.

[٤] كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والحديث، ص١٥٥.

ج- أهمية المعاني النحوية في إبراز معنى الجملة وتحليلها:

بين (نايف خرما) أهمية المعاني النحوية في إبراز معنى الجملة إذ يقول: " إن معنى الجملة في نظر أنصار المدرسة السلوكية (الوصفية التشكيلية)* يتألف من معاني المفردات بالإضافة إلى العلاقات الأفقية الظاهرة بينها التي تنظمها قواعد اللغة"[١].

وقد اعتمدت هذه المدرسة في تحليل الجمل المنهج التوزيعي الذي يستند إلى أن اللغة مؤلفة من وحدات تمييزية يظهرها التقطيع أو التقسيم[٢]، ويعتمد منهج التوزيعية الطريقة الشكلية للوصول إلى المكونات المباشرة. Immediate Constituent Analysis الذي يمكن بموجبه تحليل الجملة ليس على أساس أنها مؤلفة من كلمات مرصوفة بعضها بجانب بعض أفقيا هكذا: (محمد/ الفاتح/ فتح القسطنطينية)، بل على أساس أنها مؤلفة من طبقات من مكونات الجملة بعضها أكبر من بعض إلى أن يتم تحليلها إلى عناصرها الأولية من الكلمات وحتى المورفيمات، فالمورفيم هو الوحدة اللغوية الأساسية التي اعتمدها أنصار هذه المدرسة في تحليل النظامين الصرفي والنحوي؛ لأنهم وجدوا له وظائف نحوية وصرفية في آن واحد[٣].

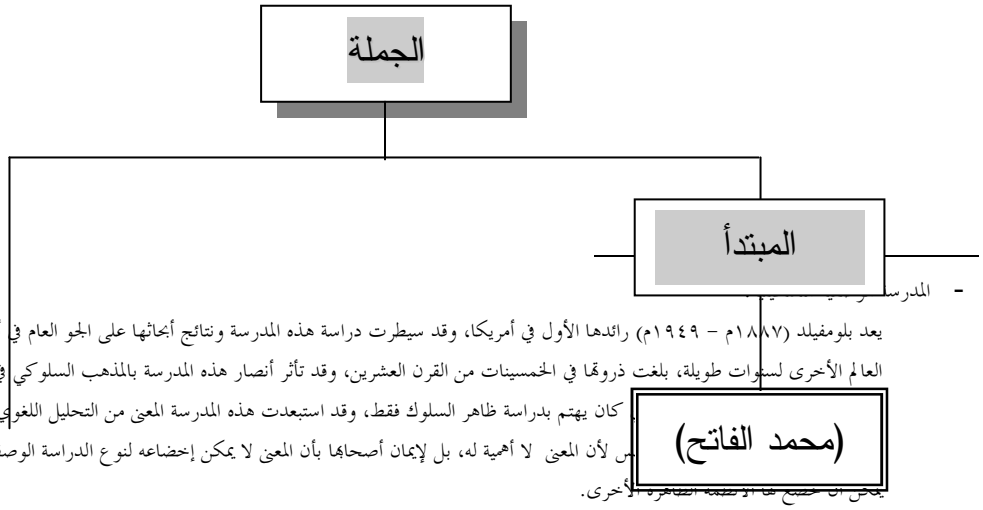

- المدرسة [illegible]

يعد بلومفيلد (١٨٨٧م – ١٩٤٩م) رائدها الأول في أمريكا، وقد سيطرت دراسة هذه المدرسة ونتائج أبحاثها على الجو العام في أوروبا وكثير من أنحاء العالم الأخرى لسنوات طويلة، بلغت ذروتها في الخمسينات من القرن العشرين، وقد تأثر أنصار هذه المدرسة بالمذهب السلوكي في علم النفس الذي كان يهتم بدراسة ظاهر السلوك فقط، وقد استبعدت هذه المدرسة المعنى من التحليل اللغوي وركزت اهتمامها على لأن المعنى لا أهمية له، بل لإيمان أصحابها بأن المعنى لا يمكن إخضاعه لنوع الدراسة الوصفية العلمية الدقيقة التي يمكن أن تخضع لها الظاهرة الأخرى.

ينظر نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص١١٠، ص٢٩٥.

[١] نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ص١٣٩.

[٢] نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ص٣٢.

[٣] نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، مرجع سابق، ص٢٩٠، وينظر ممدوح عبد الرحمن الرمالي، العربية والفكر النحوي، دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية، ص٢٠١.

يعرف المورفيم Morpheme بأنه: أصغر وحدة لغوية تحمل معنى أو وظيفة نحوية، ويقسم من حيث البنية والدلالة على المعنى بالوظيفة النحوية والصرفية إلى ثلاثة أنواع هي:

١- المورفيم Free Morpheme. ٢- المورفيم المقيد Bond Morpheme. ٣- المورفيم الصفري Zero Morpheme

ويؤدي المورفيم وظائف نحوية وصرفية مهمة، ينظر في هذه الوظائف، حلمي خليل، مقدمة في دراسة علم اللغة، ص٩١-١٠٧.

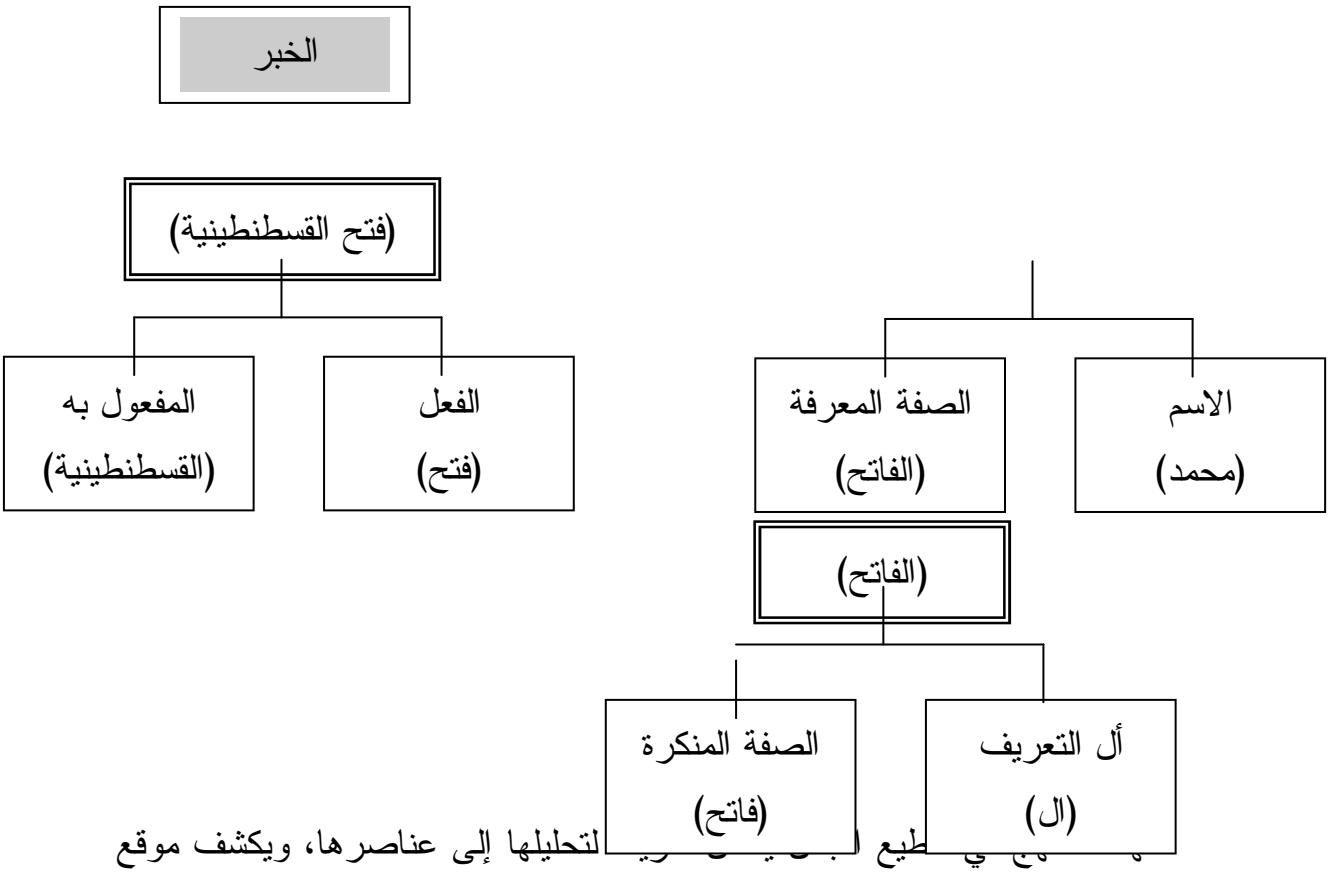

[illegible] لتحليلها إلى عناصرها، ويكشف موقع كل عنصر من الآخر مظهراً سلوكه اللغوي خلال نظام العلاقات، فنحن عندما نقوم بالتقطيع الأولي للجملة السابقة إلى الركنين الكبيرين المباشرين (محمد الفاتح) و (فتح القسطنطينية) ونجري العملية نفسها على جمل كثيرة، نستنتج أن نموذجاً واحدا على الأقل من نماذج الجملة العربية يتألف من هذين الركنين اللذين يمكن أن نسميهما (مبتدأ وخبراً) أو (مسنداً ومسنداً إليه)[1].

فغاية هذا التحليل إظهار البناء المتدرج للعبارة، وحين يتضح البناء المذكور يمكن إجراء التعويض في المواضع السابقة التي احتلتها مفردات المثال السابق دون مساس بالمكونات التي تشكل العبارة، مثلا:

(محمد) يعوض بـ (أحمد) و (الفاتح) يعوض بـ (المجتهد) و(فتح) يعوض بـ (كتب) و(القسطنطينية) تعوض بـ (الدرس).... وهكذا

[1] نايف خرما، أضواء على الدراست اللغوية المعاصرة، ص٢٩١.

فهذا التحليل يبين لنا العلاقات التي تقوم بين كل من الأجزاء الكبيرة ثم الأصغر منها ثم الصغرى بعضها ببعض[1]، ويهدف إلى معرفة الوظيفة النحوية لكل عنصر في الجملة، كالابتداء أو الخبر أو الفاعل.

وهكذا، اتضح لنا أن النحاة القدماء قد أدركوا مدلول المعنى النحوي الذي شكل منهجية نظروا من خلالها إلى تصنيف الأبواب النحوية، كالفاعل، والمفعول به، والحال، والتمييز والإضافة، والاستثناء والشرط، وأمثالها...، وشغلهم موضوع الصواب والخطأ، وتجاوزا ذلك إلى بيان النحو الجمالي كالتقديم والتأخير، والموقع، وتفطنوا إلى تبيان المفارقة القائمة بين النظام النحوي والاستعمال اللغوي.

وقد أظهر النحاة أن المعنى النحوي هو وظيفة الكلمة في التركيب، وجاء المعنى النحوي عندهم مرادفا لمصطلح الوظيفة النحوية، فالوظيفة النحوية " هي المعنى الذي تكتسبه الكلمة في التركيب من خلال ارتباطها بغيرها من الكلمات"[2].

ويلتقي هذا الفهم للمعنى النحوي عند النحاة القدماء مع النظر اللساني الحديث، فقد صدر النحاة القدماء عن المعنى النحوي في وصفهم الظاهرة النحوية وتقعيد قواعدها، وإن لم يصرحوا به على صورة قارة في التداول، وهذا يكشف ملحظ التمايز بين النظر النحوي القديم والنظر اللساني الحديث، إذ استخدم المحدثون هذا المفهوم استخداماً يكشف سيرورته في دراساتهم.

---

[1] أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، ص٢٥٠.

[2] لطيفة النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص١٥٠، مرجع سابق.

المبحث الثاني

المعنى النحوي عند عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)

أولاً : مفهوم المعنى النحوي عند عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) :

يكثر دوران مفهوم المعاني النحوية عند عبد القاهر الجرجاني في كتابيه : (دلائل الاعجاز) و (أسرار البلاغة) ، ولا يقصد بهذه المعاني (المعنى) الذي هو قسيم لا(اللفظ) والذي يذهب إليه أنصار المعنى ، ولا يقصد به كذلك المعاني التي تشتمل عليها الألفاظ ، أي المعاني القاموسية أو الدلالية ، إذ " ليست معاني النحو معاني الألفاظ"[١]، وجاء بيان الجرجاني عن ذلك في تقديمه لجزء من سورة الفاتحة ثم عقب عليه بقوله : " فانظر الآن هل يتصور في شيء من هذه المعاني أي يكون معنى اللفظ؟ هل كون الحمد مبتدأ فيه معنى لفظ الحمد ؟ وهل كون (رب) صفة ومضافاً إلى العالمين فيه معنى لفظ الرب "[٢] ؟

ويبدو أن ما قصده الجرجاني هو ما عناه (Charlesc.Fries) فيما يترجمه عنه (محمود السعران) : معاني البنية الشكلية ، أي تلك المعاني التي تحمل نماذج من الترتيب واختيار الأقسام الشكلية في مقابل المعاني القاموسية[٣]، فالمعاني النحوية تحددها العلاقات المتبادلة بين الأشكال النحوية ، أي البنيات الشكلية وما بينها من علاقات نحوية أو علاقات سياقية Syntagmitic Relation وهذه المعاني التي تحدث عنها الجرجاني هي " ما يشير إليه علماء اللغة المحدثون تحت اسم (الوظائف النحوية) ، أو ما يطلق عليه (الوظائف التركيبية) " [٤].

---

[١] الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٤٥٢.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٤٥٣.

[٣] محمود السعران ، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص ٢٥٠.

[٤] حلمي خليل ، الكلمة دراسة لغوية معجمية ، مرجع سابق ، ص ٦٢.

وينفي الجرجاني تفسير معاني النحو على أنها معاني الألفـــاظ،ويرفض إرجـــاع المزية للإعراب ويعلي من قيمة الوصف الموجب للإعراب إذ يقول : " ومن هاهنـــا لـــم يجز إذا عد الوجوه التي تظهر بها المزية أن يعد فيها الإعراب "[١].

فهو لا يتوخى معاني النحو في معرفة القواعد النحوية، فليست العمدة في معرفـــة قواعد النحو وحدها ولكن فيما تؤدي إليه هذه القواعد من دلائل[٢] .

ثانياً : الأمور التي يتوخى الجرجاني من خلالها معاني النحو :

تتشكل المعاني النحوية في جملة أشكال جاءت عند الجرجاني على النحو الآتي:

أ-**النظم وما يتضمنه**، من ترتيب وتعليق ، فقد جعل الجرجاني مدار النظم على تـــوخي معاني النحو، ودعا إلى دراسة النظم وما يشتمل عليه من بناء وترتيب وتعليق موضـــحاً المعاني الوظيفية للتركيب الكلامي ، " إذ تؤلف المعاني النحوية المنطلق الأساســـي فـــي النظم فهي أساس الترابط الذي يضع الألفاظ في مواضعها حيث تتحدد عناصر التركيـــب في تناسق يتوخى جمال التعبير البياني " [٣] يقول الجرجاني : " وأعلم أني لست أقـــول ، إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلاً ، ولكنني أقول ، إنه لا يتعلق بها مجردةً من معاني النحو، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو وتوخيها فيها"[٤].

فالنظم عند الجرجاني يشتمل معاني النحو ولذلك نراه يكرر هذا المعنى ويعيـــده، وقد بين موضوعاته وحصرها في قوله : " واعلم أن ليس الـــنظم إلا أن تضـــع كلامـــك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك ، فلا تخل بشيء منها. وذلك أنا لا نعلـــم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر إلـــى الوجوه التي تراها في قولك : " زيد منطلـــق " و " زيـــد ينطلـــق " و " ينطلـــق زيـــد "

---

[١] الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص ٣٩٩ ,

[٢] حاتم الضامن، نظرية النظم تاريخ وتطور ، ص ٥٠، وينظر أحمد مطلوب، عبـــد القـــاهر بلاغتـــه ونقده، ص ٦٨، وكذلك عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي .

[٣] عبد الله عنبر ، نظرية النظم، مرجع سابق ، ص ١٣٥.

[٤] الجرجاني، الدلائل ، ص ٤١٠.

و " منطلق زيد " و " زيد المنطلق " و المنطلق زيد " و زيد هو المنطلق و " زيد هو منطلق " وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : " إن تخرج أخرج" و " إن خرجت خرجتُ " و " وإن تخرج فأنا خارج " و " وأنا خارج إن خرجت" و " أنا إن خرجت خارج " ، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك : " جاءني زيد مسرعاً" و " جاءني يسرع وجاءني وهو مسرع أو وهو يسرع وجاءني قد أسرع وجاءني وقد أسرع، فيعرف كل من ذلك موضوعه . ويجيء به حيث ينبغي له ، وينظر في الحروف التي تشترك في معنىً ، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه ، نحو ن يجيء بـ (ما) في نفس الحال وبـ (لا) إذا أراد نفسي الاستقبال و بـ (أن) فيما يترجح بين ان يكون وأن لا يكون، وبـ (إذا) فيما علم انه كائن، وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء ، وموضع الفاء من موضع ثم،وموضع (أو) من موضع (أم)، وموضع لكن من موضع بل ، ويتصرف في التعريف، والتنكير ، والتقديم ، والتأخير، في الكلام كله، وفي الحذف، والتكرار ، والإضمار ، والإظهار ، فينصب بكل من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له " [1].

وهكذا يوضح الجرجاني الوجوه التطبيقية التي تتشكل عليها معاني النحو موضحاً التحولات التي تنتظم هذه الوجوه في تغيراتها النحوية وتحولاتها الدلالية .

وقال في موضع آخر : "فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً ، وخطؤه إن كان خطأ، إلى النظم ، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له . فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل ، إلى معاني النحو وأحكامه،ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه " [2].

ويتضح مما سبق أن نظرية النظم لدى الجرجاني تؤسس على مراعاة المعاني النحوية وكيفية ترتيبها على وجه مخصوص إذ ليست الغاية من النظم أن يتبع الكلام

---

[1] الجرجاني ، دلائل الإعجاز . ص ٨١-٨٢.

[2] المصدر نفسه ، ص ٨٢-٨٣.

بعضه بعضاً فينسج نسجاً دونما الاهتداء بمعاني النحو، وإنما الغاية ان تبنى الجمل وترصف العبارات مع توخي هذه المعاني ، قال : " واعلم أنه وإن كانت الصورة في الذي أعدنا وأبدأنا فيه ، من أنه لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم ، قد بلغت في الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى غاية . وإنك إن عمدت إلى ألفاظ فجعلت تتبع بعضها بعضاً من غير ان تتوخى فيها معاني النحو لم تكن صنعت شيئاً تُدعى به مؤلفاً ، وتشبه معه بمن عمل نسجاً أو صنع على الجملة صنيعاً ، ولم يتصور ان تكون قد تخيرت لها المواقع " [١].

ومن المعلوم ان المعنى النحوي هو المعنى الذي لا يتحقق إلا في التركيب ، وبين ذلك قوله : " وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك ، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتب المعاني في النفس ، فهو إذن نظم فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء الى الشيء كيف جاء واتفق"[٢].

فالمعاني التي ترتب هي المعاني النحوية الوظيفية ، "لأنها قائمة على وجود علاقات نحوية تربطها بعضها ببعض ، وترتبها حسب قواعد معلومة، إذ لا وجود لمعان تظهر من خلال الترتيب والنظم إلا داخل السياق "[٣].

وليس النظم عند الجرجاني سوى تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض ،ويقصد به كما يرى تمام حسان، إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بوساطة ما يُسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية ، فالفكر يتعلق بما بين معاني الكلم من العلاقات ، " وليست هذه العلاقات إلا معاني النحو" [٤]، والجرجاني في سبيل توضيح هذا التعريف قال : " إن الكلم ثلاث : اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة لا تخرج عن ثلاثة هي : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما، فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه، أو حالاً منه، أو تابعاً له صفة أو تأكيداً ، أو عطف بيان، أو بدلاً ، أو عطفاً بحرف ، أو بأن يكون الأول مضافاً الى الثاني ، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل ، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول .

---

[١] الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص ٣٧٠-٣٧١.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

[٣] لطيفة النجار ،دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص ١٥٨.

[٤] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق ، ص ١٨٦.

وأما تعلق الاسم بالفعل ، فأن يكون فاعلاً له، أو مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً بـــه،أو ظرفاً مفعولاً فيه ، زماناً أو مكاناً ، او مفعولاً معه، أو مفعولاً له ، أو بأن يكون منـــزلاً من الفعل منزلة المفعول ، وذلك في خبر كان وأخواتها ، والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء ، وأما تعلق الحرف بهما فعلـــى ثلاثـــة أضرب : أحدها ان يتوسط بين الفعل والاسم ، فيكون ذلك في حروف الجر التـــي مـــن شأنها ان تعدي الافعال الى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء ، وكذلك ســـبيل الـــواو بمعنى (مع)، وحكم (إلا) في الاستثناء فإنها بمنزلة الواو الكائنة بمعنى (مع) في التوسط، والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به ، العطف، وهو ان يدخل الثاني في عمـــل العامل في الأول . والضرب الثالث : تعلق بمجمـــوع الجملـــة، كتعلـــق حـــرف النفـــي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه " [1].

فهذه هي الطرق والوجوه في تعلق الكلم بعضها بـــبعض وهـــي معـــاني النحـــو وأحكامه، ويظهر منها ان الكلام لا يكون من جزء واحد،وأنه لا بد مسند ومســـند إليـــه، وهما ركنا الجملة الأساسيان ، وأنه لا يكون كلام من حرف وفعل اصلاً ، ولا من حرف واسم إلا في النداء .

ويكشف النص السابق عن الملاحظ الآتية :

١- تتميز الأدوات عن بقية أقسام الكلم بدور وظيفي خاص وتتصف بسمات شكلية تشكل لها مميزات نحوية خاصة بها .

٢- إن النظر في التعليق وطرقه سيؤدي بنا الى البحث في التركيـــب اللغـــوي، وتعـــدد أساليبه، وهذا يقتضي البحث في الأدوات والضمائر والظروف والصفات وبقية أقسام الكلم، لأن التراكيب اللغوية تعبر عن المعاني النحوية، وهي لا تقتصر على التعبيـــر بالاسم والفعل والحرف، كما لا تقتصر على صور محددة للأقسام وهكذا فإن لكل قسم دوره الوظيفي وسماته الشكلية وسماته الشكلية المتميزة[1].

وقد أشار الجرجاني الى التعليق في موضوع آخر قال : " ان لا نظم في الكلم ولا ترتيب ، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض ، وتجعل هذه بســـبب مـــن

---

[1] درويش الجندي ، نظرية عبد القاهر في النظم ، ص ٥٢.

[1] فاضل مصطفى الساقي ، اقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ص ١٠٣-١٠٤.

تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفي على أحد من الناس ، وإذا كان كذلك فبنا إلى ان ننظر الى التعليق فيها والبناء ،وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها،ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك ، علمنا ان لا محصول لها غير ان تعمد الى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً ، أو تعمد الى اسمين فتجعل احدهما خبراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للاول، أو تأكيداً له ، او بدلاً منه، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً او تمييزاً ، او تتوخى في كلام هو لإثبات معنى، أن يصير نفياً او استفهاماً او تمنياً ، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريد في فعلين ان تجعل احدهما شرطاً في الآخر ، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس"[٢].

ويكشف النص السابق عن العناصر الآتية [٣]:

١- إن الفعل لا يعلم به الخبر في نفسه وجنسه، وإنما بضمه الى اسم يعقل منهما حكم بمعنى الفعل على مسمى ذلك الاسم - وانه واقع منك ايها المتكلم .

٢- اعمد إلى أي بيت شعر ، أو فصل نثر وأبطل نضده ونظامه الذي عليه بني وفيه أفرغ، وغير ترتيبه الذي بخصوصه أفاد ما أفاد تجده اخرج من البيان الى مجال الهذيان، ودليل ذلك : أزل أجزاء القول الآتي عن مواضعها وضعها وضعاً يمتنع معه دخول شيء من معاني النحو فقل مثلاً في :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل من نبك حبيب ذكرى قفا منزل

هل تعلق منك فكر بمعنى كل منها؟

٣- إن معاني الكلم كلها معانٍ لا تتصور إلا فيما بين شيئين: فالخبر يقتضي مخبراً عنه، والإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له ، والنفي منفياً ومنفياً عنه، فلو حاولت ان تتصور إثبات معنى او تنفيه دون ان يكون هناك مثبت له، ومنفي عنه، حاولت ما لا يصح في عقل ، وكان لفظك به وصوت تصوته سواء . فلا محصول للحديث ، ولا معنى له إلا ان تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً او مفعولاً ، أو تعمد الى اسمين فتجعل احدهما خبراً عن الآخر . .

---

[٢] الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص ٥٥.

[٣] البدراوي زهران ، عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني ، المفتن في العربية ونحوها، ص ١٧٩-١٨٠.

٤- إن هذا الترتيب الذي يقول به الجرجاني بين الكلمات في السياق " هو أساس التماسك بينها " [١] فالتماسك السياقي هو أحد الروابط التي تعمل على تنظيم العلائق بين الكلمات في العبارات ويقصد به " الترابط بين الكلمات من حيثُ الوظائف التي تؤديها كل واحدة منها بالنسبة للأخرى في الكلام، كأن تؤدي الكلمة وظيفة الفاعل بالنسبة للفعل، أو وظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر، أو وظيفة الخبر بالنسبة للمبتدأ، أو وظيفة الشرط للجواب أو العكس "[٢] فأداء كل كلمة لوظيفتها النحوية على وفق قوانين النحو والدلالة يؤدي الى التماسك السياقي .

إن معاني النحو، إذن هي التي يتعلق بها الفكر ، وهي تمثل العلاقات بين معاني الكلم في النفس، رتبت على أساسها معاني الكلم في النفس ورتبت الكلم على نسق معانيها في الخارج ، " ومن هنا كانت الألفاظ في الخارج باعتبارها دالة على معانيها تربطها العلاقات التي هي معاني النحو " [٣] فلا يتصور ان يكون للفظة تعلق بلفظة أخرى من غير ان يعتبر حال معنى هذه معنى تلك ، ويراعى هناك امر يصل إحداهما بالاخرى كمراعاة كون (نبك) جواباً للأمر في قوله " قفا نبك " [٤].

ب-وقد فهم الجرجاني معاني النحو على أنها معاني الأبواب النحوية، والعلاقة بين تلك الأبواب والصور المختلفة التي ترد عليها في التأليف " فالنحو هو طريقة تأليف الكلام، ونظام ذلك التأليف، ودراسة الوحدات اللغوية التي ترد عليها الأبواب ، وما لها من صور مختلفة " [١]، وبما ان النظم هو نظم المعاني النحوية من ذلك ندرك ان التعليق كما يقول تمام حسان ، " يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ، ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية"[٢] ومعنى ذلك أن الأبواب النحوية تتضمن طرق التعبير عن الوظائف النحوية التي تنتظمها

---

[١] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة ، ص ٢٣٨,

[٢] محمد عيد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، ص ٢٦٧.

[٣] درويش الجندي ، نظرية عبد القاهر في النظم ، ص ٥٤.

[٤] المرجع نفسه، ص ٥٤، وينظر عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية ، ص ٨٠.

[١] ممدوح الرمالي ،العربية والوظائف النحوية ، ص ١٨، وينظر محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ٢٢٦.

[٢] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٩.

اللغة ، فالفاعلية ، والمفعولية ، والاستثناء ، والابتداء . . . كلها وظائف تعبر عن بعض ابواب النحو، وكل وظيفة من هذه الوظائف يعبر عنها شكلياً بطريقة تختلف من لغة الى أخرى " ففي العربية تلعب العلامة الإعرابية ، والرتبة والصيغة والتضام والإلصاق ، مثلاً ، دوراً بارزاً في تحديد الباب النحوي أو الوظيفة النحوية، وبالتالي في تحديد موقع الكلمة بين اقسام الكلم " [٣].

ويرى (تمام حسان) بأنه ينبغي ان نتصدى للتعليق تحت عنوانين أحدهما : العلاقات السياقية أو ما يسميه الغربيون Syntagmatic Relaitons ، والثاني : هو القرائن اللفظية ، فإذا علمنا ان العلاقات السياقية التي تربط بين الأبواب، وتتضح بها هي في الحقيقة قرائن معنوية ، فقد علمنا ان العنوانين المذكورين جميعاً يتناولان القرائن من الناحيتين المعنوية واللفظية وهما مناط التعليق[٤] ولعل الجرجاني كان يعني بالتعليق ما يقصده علماء اللغة المحدثون بالعلاقات التركيبية Structural Relations.

جـ–التقديم والتأخير ، والحذف والتكرار ، والتعريف والتنكير ، والإضمار والإظهار فقد وضح الجرجاني ان التعبير بكل صورة من هذه الصور الكلامية، وهي بحقيقتها ظواهر شكلية ، يعد تعبيراً عن المعنى الوظيفي لهذه الظواهر .

١– إنّ التقديم والتأخير * – وهو ظاهرة شكلية تتصل بالبناء العام للجمة - " يتصف بطابع تحديد المعنى النحوي، ويعد من الصور التي تجسد العلاقة بين المبنى والمعنى، أو الشكل والوظيفة " [١]، والتقديم عنده على وجهين :

---

[٣] المرجع نفسه ، ص ١٨٩.

[٤] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨٩، وينظر محمد صلاح الدين بكر ، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته. ص ١٤٣–١٤٤.

* من الذين تناولوا قضية التقديم والتأخير بالدرس عند الجرجاني : جعفر دك الباب ، الموجز في " شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني" نظرية الإمام الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة العام ، ص ٨٨–١٠٣.وكذلك علي العماري ، قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية (الى عهد السكاكي ٥٥٥–٦٢٦هـ) ، ص ٣٨٠.

[١] فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي ، ص ١٠١.

أ- تقديم على نية التأخير ، وهو ما يبقى المقدم فيه على حكمه الذي كان له قبل التقديم مثل " منطلق زيد " و " عمراً ضربت " و " راكباً جئت " فلا يزال الأول خبراً ، والثاني مفعولاً ، والثالث حالاً .

ب- تقديم لا على نية التأخير ، وهو ما ينقل المقدم من حكم الى حكم ، ومن إعراب الى إعراب مثل : " زيد ضربته" أصله " ضربت زيداً " فقدم المفعول به وجعل مبتدأ وأعرب بالرفع بعد ان كان منصوباً [٢] . وقد مضى الجرجاني يوضح معنى التقديم والتأخير في صوره المختلفة : كتقديم المستفهم عنه بالهمزة، والفرق بين تقديم الفعل وتقديم الإسم ، وتقديم المفعول على الفعل مع الاستفهام ، والتقديم والتأخير في الخبر المثبت، وتقديم النكرة على الفعل وعكسه .

ومن أمثلة تحليليه للتقديم والتأخير قوله في النكرة إذا قدمت على الفعل أو قدم الفعل عليها: " إذا قلت : أجاءك رجل ؟ فأنت تريد ان تسأله : هل كان مجيء من أحد من الرجال إليه ، فإن قدمت الاسم فقلت : أرجل جاءك ؟ فأنت تسأله عن جنس من جاءه ، أرجل هو أم امرأة ؟ ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنه قد أتاه آتٍ ، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي ، فسبيلك في ذلك إذا أردت أن تعرف عين الآتي فقلت : أزيد جاءك أم عمرو ؟ ولا يجوز تقديم الاسم في المسألة الأولى ، لأن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل ، والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه أو عن جنسه ولا ثالث . وإذا كان كذلك كان محالاً ان تقدم الاسم النكرة وانت لا تريد السؤال عن الجنس؟ لأنه لا يكون لسؤالك حينئذٍ متعلق ، من حيث لا يبقى بعد الجنس إلا العين، والنكرة لا تدل على عين شيء فيسأل بها عنه، فإن قلت : أرجل طويل جاءك أم قصير ؟ كان السؤال عن أن الجائي من جنس طوال الرجال ام قصارهم ؟ فإن وصفت النكرة بالجملة فقلت: أرجل كنت عرفته من قبل أعطاك هذا أم رجل لم تعرفه ؟ كان السؤال عن المعطى أكان ممن عرفه قبل ، أم كان إنساناً لم تتقدم منه معرفة له " [١].

وظاهرة التقديم والتأخير تظهر دور الرتبة في تعيين مواقع الكلمات بين اقسام الكلم، وقد أشار الجرجاني الى ذلك بقوله : " ثم أعلم ان ليست المزية بواجبة لها في

---

[٢] الجرجاني- الدلائل ، ص ٧٣.

[١] الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ١٤٢-١٤٣.

نفسها من حيث هي على الإطلاق ، ولكن بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض " [٢].

فالترتيب " وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتاخير " [٣]

والرتب نوعان : محفوظة وغير محفوظة ، فهناك كلمات محفوظة الرتبة، وكلمات غير محفوظة الرتبة، فالأدوات مثلاً تنتمي الى رتبة التقدم، بينما تكون الظروف حرة الرتبة ، فرتبتها غير محفوظة، ومن طبيعة الفاعل ان يتأخر عن الفعل ولا يكون إلا اسماً وهكذا . .. .

وقد بين الجرجاني ما في التقديم من مزية لا تكون في التأخير ،ومثل على ذلك بقوله تعالى : " وجعلوا لله شركاء الجن "[٤]، إذ قال : " إن لتقديم (شركاء) حسناً وروعةً ومأخذاً من القلوب، لا تجد شيئاً منه إن أنت أخرت فقلت : (وجعلوا الجن شركاء لله) ، وسبب ذلك أن تقديم الشركاء يفيد أنهم جعلوا الجن شركاء وعبدوهم مع الله تعالى ،ويفيد معه معنى وهوأنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك ، لا من الجن، ولا من غير الجن، والتاخير لا يفيد ذلك ، ولم يكن فيه شيء اكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى ، فأما إنكار أن يعبد مع الله غيره، وأن يكون له شريك من الجن، وغير الجن، فلا يكون في اللفظ، مع تأخير الشركاء دليل عليه [١].

٢-عرض الجرجاني لظواهر الحذف والتكرار والإضمار والإظهار ، وهذه الظواهر " إذا استعملت في موقعها ومقامها فهي من المعاني النحوية التي يعبر عنها بظواهر شكلية خاصة وهي من طرق النظم عنده "[٢] وقد بين الجرجاني قيمة باب الحذف وسره البلاغي، قال : " فإنك ترى به ترك الذكر افصح من الذكر ، والصمت عن الإفادة،أزيد للإفادة ، وتجدك انطق ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"[٣] والحذف في

---

[٢] المصدر نفسه ، ص ٨٧.

[٣] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها .

[٤] سورة الأنعام آية ١٠٠.

[١] الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، مرجع سابق ، ص ٢٢١-٢٢٢.

[٢] فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي ، مرجع سابق ، ص١٠١.

[٣] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص١٤٦.

أبسط صوره : أن يسقط احد طرفي التركيب (المسند إليه والمسند) وقد ساق الجرجاني امثلة عدة، ذكر فيها مواطن الحذف، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر - حذف المفعول كمافي قوله تعالى : " ولسوف يعطيك ربك فترضى " [٤]. فقد حذف هنا المفعول الثاني ، وقد عبر الجرجاني عن هذا الحذف بقوله : " إنه خلو الفعل من المفعول، وهو ان لا يكون له مفعول يمكن النص عليه " [٥]وهذا هو الذي يقول عنه النحاة إنه حذف المفعول اقتصاراً .

ويكشف الجرجاني وجهاً آخر من وجوه حذف المفعول ، إذ قال " وقسم ثانٍ وهو ان يكون له مفعول مقصود قصده معلوم، إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه، وينقسم الى جلي لا صنعة فيه، وخفي تدخله الصنعة، فمثال الجلي قولهم :

" أصغيت إليه " وهم يريدون " أذني " و " أغضيتُ عليه " و المعنى " جفني "[٦].

٣- أما النظر في التعريف والتنكير فيعني النظر في الإلصاق وعدمه " وهو ظاهرة شكلية يمكن استخدامها للتفريق بين اقسام الكلم و (أل) مثلاً تدخل على ما هو اسم أو صفة، وإن اختلف معنى الإلصاق فيها ، والنظر في التنكير يؤدي الى البحث في التنوين وأنواعه، وهو ظاهرة شكلية صالحة للتفريق بين الاسم وغيره وهلم جراً " [١].

د-ومن آراء الجرجاني في معاني النحو اهتمامه بالمعنى الجملي ، وبعض المعاني الوظيفية الأخرى لأقسام الكلم فهو قد جرى على التقسيم الثلاثي للكلمة إذ يراها اسماً وفعلاً وحرفاً [٢].

هـ-إن نظم المعاني النحوية لا يكون إلا بالمباني الصرفية التي تشتمل عليها اللغة ، ومن هنا فإن اختلاف المعاني النحوية سيكون تبعاً لاختلاف المباني المنطوقة في السياق ولكل دلالته الخاصة و " أن النظر في اختلاف المباني المنطوقة المعبرة عن المعاني النحوية

---

[٤] سورة الضحى ، الآية (٥)

[٥] الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص ١٥٠.

[٦] الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص ١٥٥. ومن الذين تناولوا الحذف والتقديم والتأخير عند الجرجاني، سعد حسن بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة .

[١] فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي ، مرجع سابق ، ص ١٠١.

[٢] الجرجاني ، مدخل الدلائل ، ص ٤.

يؤدي الى ملاحظة الفروق الشكلية والوظيفية التي تمتاز بها تلك المباني "[٣]، وتوضيحاً لذلك طلب الجرجاني ان ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر مثلاً الى الوجوه التي تراها في قولنا : زيد منطلق وزيد ينطلق ،وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وفي الشرط ان ينظر الى الفروق التي تراها في قولنا : إن تخرج اخرج وإن خرجت خرجتُ ، وإن تخرج فأنا خارج، وأنا خارجٌ إن خرجتَ ، وأنا إن خرجت خارج [٤].

نستنتج من هذا النص ما يلي :

١- يقصد الجرجاني بالفروق التي أوردها القيم الخلافية وبيانها المقابلة بين المبنى والمعنى.

٢- نجد أن الجرجاني يعرض للوجوه التحويلية التوليدية للتراكيب الممكنة في العربية ، كما نرى في هذين التركيبين : زيد ينطلق ، وزيد منطلق ، فالأول يعني الحدوث المتجدد، وإخبار من لا يعلم بأن هناك انطلاقاً ، أما الثاني ، فيعني ثبات الحدث ودوامه، والتاكيد على أن الانطلاق من (زيد).

٣- يؤكد الجرجاني المعاني النحوية العامة ويتفق هذا الرأي ونظرية التوليد والتحويل التي ترى : " أن المظهر الإبداعي في اللغة مرتبط بتنظيم قواعد يتيح لمن يدركه ان ينتج عدداً لا متناهياً من الجمل ينتجها الآخرون، والجدير بالذكر ان عدد قوانين تنظيم القواعد هذا محدود مع هذا تنتج قوانين هذا التنظيم المحدود عدداً لا متناهياً من الجمل " [١].

٤- إن الجمل التي ذكرها الجرجاني جميعها جمل أساسية صحيحة أستوفت قواعد الكفاءة الذاتية، وجاءت متوافقة مع صحة القواعد التي وضعها علماء النحو في باب الخبر .

---

[٣] فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي ، ص ١٠٠. وينظر ممدوح الرمالي ، العربية والفكر النحوي ، مرجع سابق ، ص ١٨٠-١٨١.

[٤] الجرجاني، دلائل الاعجاز ، ص ٨١.

[١] ميشال زكريا ، الألسنية العقلانية وانتقاء علم النفس السلوكي ، ص ٤٤.

و–يتوخى الجرجاني المعاني النحوية في معرفة مدلول العبارات لا في معرفة قواعد النحو، ويضرب مثالاً لذلك ، بأنّ البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط ، ولم يعرف المبتدأ من الخبر يحسن النظم كما يحسنه المتقدم في علم النحو ، " لأنه يعرف الفرق بين ان يقول (جاءني زيد راكباً) وبين قوله (جاءني زيد الراكب) ولا يضره ان يجهل عبارة النحويين بأن يقولوا في (راكب) إنه حال ، وإذا قال (الراكب) كان صفة جارية على (زيد) " [٢] ويجمل الجرجاني رأيه في العبارة التالية : " لو كان عدم العلم بهذه العبارات يمنعه العلم بما وضعناه له ،وأردناه بها لكان ينبغي الا يكون له سبيل الى بيان أغراضه، وألا يفصل فيما يتكلم بين نفي وإثبات، وبين (ما) إذا كانت استفهاماً ، وبين (ما) إذا كانت بمعنى الذي،وإذا كانت بمعنى المجازاة أي (الشرط) " [٣].

ثالثاً : أهمية المعاني النحوية عند الجرجاني :

تبدو أهمية المعاني النحوية عند الجرجاني في النقاط الآتية :

أ– تمييز سليم النظم من سقيمه، فلا نميز صحيح الكلام من فاسده إلا عن طريق معاني النحو ، وتشير الأنظار اللسانية الحديثة الى التراسل بين المعاني النحوية والمعنى الدلالي، يقول تشومسكي : " الجمل القواعدية هي الجمل التي لها فحوى دلالي[١]"، ويلتقي تشومسكي في نظرته هذه مع ما يذهب إليه الجرجاني بقوله : " إن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص " [٢].

وأظهر الجرجاني صحة ما ذهب إليه في تقديمه لأمثلة يكتنفها فساد النظم ،وعلة هذا الفساد ترجع لغياب توخي معاني النحو، أما الأمثلة التي تجمع بين النحوية والجمال الأسلوبي فمرجع ذلك لتوخي معاني النحو، يقول : "فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم

---

[٢] دلائل الإعجاز، ص ٥١٨.

[٣] المصدر نفسه ، ص ٤١٩.

[١] نعوم جومسكي ، البنى النحوية ، ص ١٢٥.

[٢] دلائل الاعجاز ، ص ٧٨.

أو فساده، أو وصف بمزية أو فضل فيه إلا وانت مرجع تلك الصحة،وذلك الفساد وتلك المزية ،وذلك الفضل الى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه " [٣]، ويدل على ذلك ان أحداً لا يخالف في أن قول الفرزدق (ت ١١٠هـ) .

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حي أبوه يقاربه[٤] (الطويل)

فاسد النظم ، سيء التأليف، وسبب ذلك ان الشاعر لم يحقق معاني النحو فيما بين الكلم، بل قدم وأخر ، وحذف أو اضمر ، او فعل ما ليس له ان يصنعه وما لا تسوغه له قوانين هذا العلم، وقال معلقاً على البيت السابق : " فانظر أيتصور ان يكون ذمه للفظة من حيث إنك انكرت شيئاً من حروفه ، أو صادفت وحشياً غريباً او سوقياً ضعيفاً ؟ أم ليس إلا أنه لم يرتب الألفاظ في الذكر على موجب ترتيب المعاني في الفكر فكد وكدر ،ومنع السامع ان يفهم الغرض إلا أن يقدم ويؤخر ثم أسرف في إبطال النظام وإبعاد المرام، وصار كمن رمى بأجزا تتألف منها صورة ، ولكن بعد ان يراجع فيها باب من الهندسة ، لفرط ما عادى بين أشكالها وشدة ما خالف بين أوضاعها "[١] .

أما ما جاء نظمه سليماً قول البحتري (ت ٢٨٤هـ) :

بلونا ضرائب من قد نرى فما إن رأينا لفتح ضريبا

هو المرء أبدت له الحادثا ت عزماً وشيكاً ، ورأياً صليباً

تنقل في خلقي سؤددٍ سماحاً مرجى، وبأساً مهيباً

فكالسيف ، إن جئته صارخاً وكالبحر إن جئته مستثيباً [٢]

الجرجاني معلقاً على هذه الأبيات:

قال : " فإذا رأيت هذه الأبيات قد راقتك وكثرت عندك، ووجدت لها اهتزازاً في نفسك فعد فانظر في السبب واستقص في النظر ، فإنك تعلم ضرورة أن ليس إلا أنه قدم

---

[٣] المصدر نفسه ، ص ٨٣.

[٤] الفرزدق ، الديوان ، ج١، ص ٨٧.

[١] أسرار البلاغة ، ص ٢١.

[٢] البحتري (الديوان) ، المجلد الأول ، ص ١٠٧ ، الضرائب : الواحدة ضريبة، والسجية الطبيعة، والضريب المثيل.

وأخر، وعرف ونكر، وحذف وأضمر وأعاد وكرر، وتوخى على الجملة وجهاً من الوجوه التي يقتضيها علم النحو فأصاب في ذلك كله، ثم لطف موضوع صوابه، وأتى مأتى يوجب الفضيلة ، أفلا ترى أن أول شيء يروقك منها قوله : " هو المرء أبدت له الحادثات" ثم قوله : " تنقل في خلقي سؤدد " بتنكير السؤدد ,إضافة الخلقين إليه، ثم قوله : فالكسيف وعطفه بالفاء مع حذفه المبتدأ لأن المعنى لا محالة : فهو كالسيف ،ثم تكريره الكاف في قوله " وكالبحر " ثم إن قرن إلى كل واحد من التشبيهين شرطاً جوابه به، ثم إن أخرج من كل واحدٍ من الشرطين حالاً ، على مثال ما أخرج من الآخر ، وذلك قوله " صارخاً " هناك و " مستثيباً " هنا، لا ترى حسناً تنسبه إلى النظم ليس سببه ما عددت أو ما هو في حكم ما عددت فأعرف ذلك .. وهذا كله من معاني النحو كما ترى " [٣].

ب–وتظهر أهمية المعاني النحوية في الإعجاز ، " فمرد المزية واستحسان النظم في الأسرار الجمالية التي تقدمها المعاني النحوية ، فسر الاعجاز عند الجرجاني يعود الى معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه " [١] يقول : " إن طالبت دليل الإعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه،ولم يعلم أنها معدنه وموضعه ومكانه، وأنه لا مستنبط له سواها،وألا وجه لطلبه فيما عداها ـ غارٌ نفسه بالكاذب من الطمع ، ومسلم لها الى الخدع"[٢].

ج– وتشكل المعاني النحوية جزءاً أساسياً من المعاني العامة للأساليب ، وتؤلف عند الجرجاني وسيلةً قادرةً على تحليل النص، وفهم الأسلوب ، فمن أجل المعنى الكلي لأي نص معين لا بد من فهم المعنى النحوي، و المعنى الأسلوبي ، وفي ذلك يقول سمير ستيتيه : " والحق ان الجرجاني تجاوز مرحلة النظر في أحكام النحو باعتبارها قوانين مجردة، إلى مرحلة النظر في هذه الأحكام باعتبارها أدوات لتحليل النص الأدبي ، وفهم الأسلوب، ومع ذلك فهو لم يرفض المصطلحات والمفاهيم النحوية بل اعتبرها جميعاً أدوات ووسائل ، لتحليل الكلام وفهمه بصورة أفضل وأعمق " [٣].

---

[٣] دلائل الاعجاز، ص ٨٥–٨٦.

[١] عبد الله عنبر ، نرية النظم ، مرجع سابق ، ص ١٣٥.

[٢] الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، مرجع سابق ، ص ٤٠٤.

[٣] سمير ستيتية ، منهج التحليل اللغوي في النقد الأدنبي ، ص ٢٤٨.

وصفوة القول :

" أن عبد القاهر لم يهدف حقيقة الى تخليص النحو مما علق به ، وإنما تحدث عن طريق جديد للبحث النحوي، تجاوز فيه أواخر الكلم وعلامات الإعراب [٤]" وطرح رؤية جديدة للنحو قوامها الكشف عن الارتباط بين الأوضاع النحوية والمعاني، فلكل وضع نحوي معنى خاص يضاف إلى المعاني المعجمية للألفاظ وبهذا يكون الجرجاني قد أخرج النحو من دائرة حرجة الى منهج قادر على اكتناه التحولات الدلالية ، وقد اطلق الجرجاني على تأليف الكلام بمقتضى المعاني النحوية مصطلح النظم. ومن الإنصاف القول : " إن مبادرة الجرجاني بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من اكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب " [١].

إن المعاني النحوية تقع موقعاً مشتركاً بين الدرس النحوي والنظر البلاغي فهي مفتاح بنائي يفسر أثر التحولات في بيان المعنى ، وقد أكد الجرجاني حقيقة في دلائله اكثر من مرة عندما ربط معاني النحو بـ " علم المعاني " وذلك ، لأن تعليم النحو مفصولاً عن المعاني النحوية التي يبنى عليها التركيب يؤدي الى الضعف اللغوي عند المتعلمين، يقول (مازن مبارك) : " إن علم المعاني يكفل لك كل ما يتصل بالمعنى النحوي للكلمة ، وموضوعها في الجملة "[٢].

وقد استند النحاة الى الأمثلة التي قدمها الجرجاني بياناً لرأيه ، وتأييداً لمذهبه "وجعلوها أصول علم من علم البلاغة سموه (علم المعاني) وفصلوه عن النحو فصلاً أزهق روح الفكرة ، وذهب بنورها ، وقد كان أبو بكر يبدئ ويعيد في أنها معاني النحو فسمعوا علميهم " المعاني " وبتروا الاسم هذا البتر المضلل "[٣].

---

[٤] محمد بركات أبو علي ، معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني ، ص ٩٠، وينظر، وليد محمد مراد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني ، ص ١٤٦، وكذلك ضحى عادل بلال ، نظرية النظم بين المعنى ومعنى دراسة نقدية اسلوبية ، ص ٦.

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨.

[٢] مازن مبارك ،الموجز في تاريخ البلاغة، ص ١٢٠-١٢١.

[٣] مصطفى إبراهيم ، إحياء النحو ، ص ١٩.

الفصل الثاني

المعنى النحوي في ضوء نظرية القرائن

ويقع في مبحثين :

المبحث الأول : القرائن المعنوية

المبحث الثاني : القرائن اللفظية

يحسن بنا قبل بسط القول في القرائن وأنواعها ، التعريف أولاً بالقرينة، فالقرينة لغةً " كل ما يدل على المراد أو المقصود"[١] وهي : " الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحض المدلول وتصرفه إلى المراد منه، مع منع غيره من الدخول فيه، وهي قد تكون لفظية أو معنوية أو حالية " [٢].

وقد استعان نحاتنا العرب لتحديد الأبواب النحوية بالقرائن الدالة عليها، فوجدوا " المختص وغير المختص ، واجب التقديم وجائز التقديم وماله الصدارة ، ما شرطه الاشتقاق أو الجمود أو أن يكون على صيغة خاصة ، ما تجب فيه المطابقة وما لا تجب، واجب الحذف وجائز الحذف ، الفصل والوصل ، ما يجب فيه الربط وما لا يجب " [٣]، وقد وردت جملة من الإشارات الدالة على وعيهم لأثر القرائن في اكتناه الظاهرة اللغوية من وجوهها المختلفة ، وهذا يدل على اعتمادهم هذه القرائن في كثير من الأحكام ، مثل قول ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) : " اعلم أن المبتدأ والخبر جملةٌ مفيدةٌ تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة ، والخبر محل الفائدة ، فلا بد منهما ، إلا أنه قد توجد قرينةٌ لفظيةٌ، أو حاليةٌ تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدالة على المعنى ، فإذا فهم المعنى دون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مراداً حكماً أو تقديراً " [٤]. فهو يشير في هذا النص إلى القرائن اللفظية والحالية التي يترتب على وجودها جواز حذف أحد طرفي الجملة ، ونراه في موضع آخر يقرر جواز التقديم والتأخير في التركيب ، " لظهور المعنى بالقرائن " [٥]. ويشاطره الرأي ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) إذ يرى أن القرائن لفظية ومعنوية [٦].

وقد تبنه رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦هـ) إلى وجود القرائن اللفظية والمعنوية التي تعمل على إزالة اللبس وجلاء المقصود في حال غياب العلامة الإعرابية في بعض المواضع، وقد أشار صراحةً ، إلى أن الإعراب الظاهر قرينة لفظية إذ يقول :

---

[١] إميل يعقوب ، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص ٤١٩.

[٢] محمد سمير اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، ص ١٨٦.

[٣] تمام حسان، تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية ، ص ٢١.

[٤] ابن يعيش شرح المفصل ، ج١، ص ٢٣٩.

[٥] المصدر نفسه ، ج١، ص ٧٢.

[٦] رضي الدين الاستراباذي، شرح الكافية، ج ١، ص١٩٠.

" إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر، وجب تقديم الفاعل؛ لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما ، أي الإعراب، المانع، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر كما يجيء فيلزم كل واحدٍ مركزه ، ليعرفا بالمكان الأصلي، والقرنية اللفظية كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما ، نحو : (ضرب موسى عيسى الظريف)، واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو :(ضربت موسى حبلى) ، أو اتصال ضمير الثاني بالأول نحو : (ضرب فتاه موسى) ونحوه، والمعنوية نحو : (أكل الكمثرى موسى)، (واستخلف المرتضي المصطفى) ، ونحو ذلك " [١]. وتابعه في ذلك ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) الذي يشير إلى مجموعة من القرائن لا بد من مراعاتها للوصول إلى المعنى، يقول : " لم يفقد منها (لغة هذا العهد) إلا دلالة الحركات على تعيين الفاعل من المفعول فاعتاضوا عنها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد"[٢] ويرى أن هذه القرائن التي يشكل النحو ركناً منها " لا تقل أهمية عن الإعراب في الحكم على صحة التراكيب في أداء المعنى " [٣] إذ يقول : " لو اعتنينا بهذا اللسان العربي لهذا العهد واستقرينا أحكامه نعتاض عن الحركات الإعرابية في دلالاتها بأمور أخرى موجودة فيه ، فتكون لها قوانين تخصها ولعلها تكون في أواخره على غير المنهاج الأول في لغة مُضر، فليست اللغات وملكاتها مجاناً " [٤].

وتتلاقى أنظار النحاة القدماء في البيان عن فكرة القرائن مع النظر اللساني الحديث فقد استند تمام حسان إلى فكرة تعدد القرائن ، ورأى أن المعنى الوظيفي يقوم على هذه القرائن ، وقد قسمها إلى قسمين : منها ما يؤخذ من المقال وهي المقالية ، ومنها ما يستفاد من المقام وهي الحالية ، والقرائن المقالية تقسم إلى مجموعتين : " قرائن معنوية : وهي معاني النحو أو العلاقات السياقية Suntagmatic Relation ، وقرائن لفظية : وهي ما يقدمه علما الأصوات والصرف للنحو من قرائن صوتية أو

---

[١] الرضي ، شرح الكافية ، ج١، ص ١٩٠-١٩١.

[٢] ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون، ج٣، ص ١٢٨٠.

[٣] عبد الله عنبر ، نظرية النظم عند العرب في ضوء مناهج التحليل اللساني الحديث ، ص ٢٥٢.

[٤] ابن خلدون ، مقدمة ابن خلدون، ج٣، ص ١٢٨٠.

صرفية"[١] وتعود هذه القرائن في جملتها إلى فكرة التعليق التي يستمد مرجعيتها تمام حسان من عبد القاهر الجرجاني، فيعد ما ذهب إليه الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) تحت عنوان النظم هو أذكى محاولة لتفسير العلاقات السياقية في تاريخ التراث العربي حتى الآن، ويرى أن المسؤول عن أمن اللبس، وتوضيح التعليق ، وتحديد المعنى النحوي في التركيب ليس قرينة بذاتها، وإنما مجموعة من القرائن ، أطلق عليها قرائن التعليق كما في الشكل التالي :

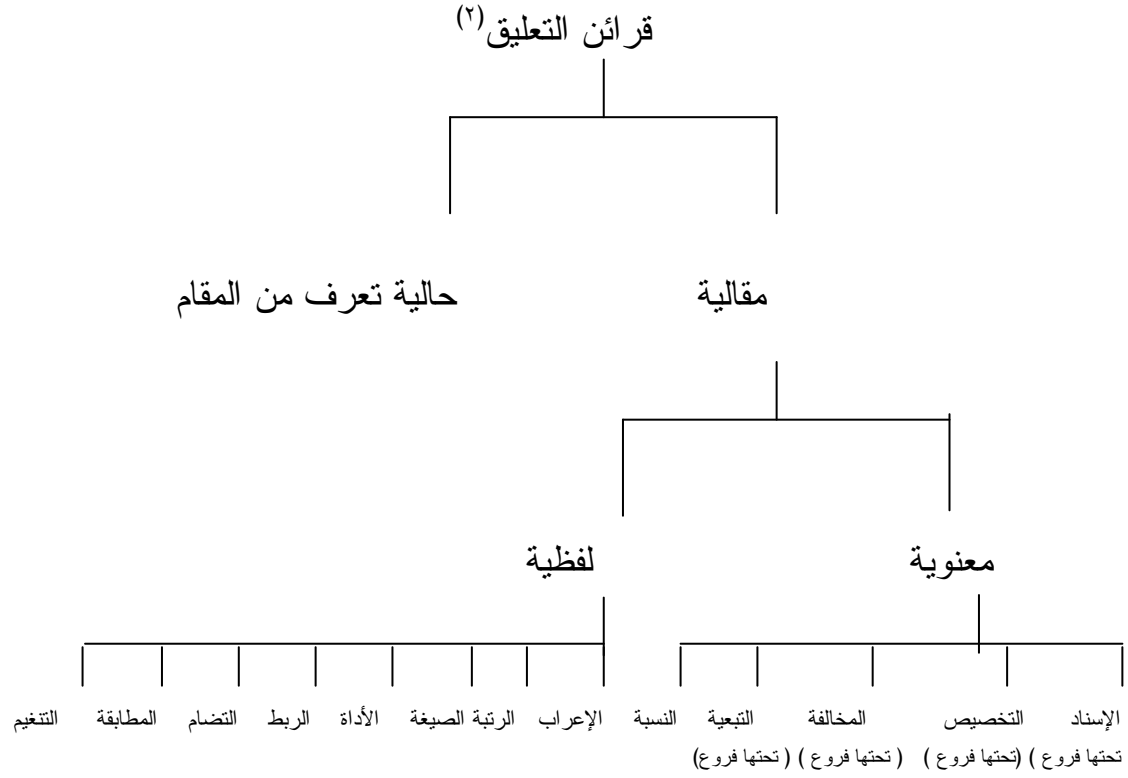

[١] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٨.

[٢] المرجع نفسه ، ص ١٩٠.

وعلى الرغم من جدة هذا التقسيم وطرافته، إلاّ أنه لا يخلو من نقص وخلط واضطراب ، كما يرى أحد الباحثين [١] وأوافقه في ذلك؛ للأسباب المقنعة التي أبداها ومنها : ١- إن تمام حسان لم يتخلص في تقسيمه هذا من إشارة للنظرة الإعرابية التي نعاها على النحاة ، وانتقدهم فيها أشدّ الانتقاد ، فهو يقصر قرائن التخصيص على المنصوبات ناسياً أن الإسناد قد يدخل في المنصوبات أيضاً ، كاسم (إن وأخواتها) مثلاً، وخبر (كان وأخواتها)، وقد خص المجرورات بمفهوم النسبة كقرينة مستقلة، في مقابل قرينة التخصيص الكبرى. في حين إن هذه المجرورات لا تمتنع – معنوياً – من الدخول في قرائن التخصيص .

٢-إن إخراج تمام حسان لقرينة الإضافة من حيز التخصيص غير مقنع، وإن ما قدمه من تفسير لذلك غير مقنع وغير مقبول ، فهو قد عدّ قرينة الإضافة قيداً عاماً على علاقة الإسناد أو ما وقع في نطاقه ، ورأى أن هذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية، وأن معنى النسبة غير معنى التخصيص ، لأن " معنى التخصيص تضييق ومعنى النسبة إلحاق " [٢]، فرأى هذا مع أن حروف الإضافة وما تؤديه من معانٍ شبيهة جداً بأبواب قرائن التخصيص الأخرى ، ذلك أن من ضمن وظيفة حروف الإضافة كونها وسيلة للتعبير عن كل وظائف المفاعيل أو ما شابهها حين لا تتوفر في هذه المفاعيل الشروط المطلوبة لنصبها ، فكل اسم لا يمكن نصبه ، يكفي أن يجر بحرف الإضافة المناسب حتى يصير كالمفعول به، أو المفعول لأجله، أو الحال ، وإن كان ذلك عن طريق ما نسميه النسبة الإضافية ، فلا يخرجه ذلك عن قرينة التخصيص الكبرى ، التي معناها التقييد – كما سنرى – والنسبة الإضافية قيد على الإسناد أو ما وقع في نطاقه، ومن هنا فلا قيمة ولا معنى لما ذكره تمام حسان من أن معنى التخصيص تضييق ومعنى النسبة إلحاق .

٣-إن النسبة وهي قرينة معنوية واسعة الدلالة – تشمل كل أبواب النحو – وقد عبر عنها النحاة قديماً في تعريفهم العام لها بأنها : " إيقاع التعلق بين الشيئين "[٣] ، وقد قسموها إلى أساسية ويعنون بها " النسبة الإسنادية " كالتي بين الفعل والفاعل ، وإلى فرعية أو جزئية

---

[١] عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي ، ينظر في الصفحات التالية : ص ٣٤- ٣٥، ص ١٠٠-١٠١.

[٢] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، مرجع سابق ، ص ٢٠١.

[٣] الجرجاني ، التعريفات ، ص٣١٠.

وتقييديه – قد قصرها تمام حسان على معاني حروف الإضافة والإضافة في المضاف إليه، وقد قيد مفهومها بأنها العلاقة الناشئة بين طرفي هذين البابين ، والمقترح – ان يسمي تلك القرينة التي أطلق عليها هذا المصطلح العام بالنسبة الإضافية؛ لتمييزها من بقية النسب .

٤–إن ما سمّاه حسان بقرينة " التبعية " التي تشمل الأبواب الخمسة : النعت وعطف النسق وعطف البيان والتوكيد والبدل ، غير مندرجة ضمن قرائن التخصيص ، فغريب جداً ذلك أن مصطلح (التبعية) لا يمثل قرينة معنوية يجوز الأخذ بها في هذا السياق، وعلة ذلك أنه مفهوم إعرابي شكلي وليس معنويا ، ولا مسوغ للجمع بين هذه الأبواب الخمسة في إطار واحد سوى المطابقة الإعرابية ، والدليل على ذلك أن من المحال العثور على جامع معنوي يجمع بين أفراد التوابع الخمسة في باب واحد ، ويؤيد ذلك تعريف ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) " التابع هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقاً"[١] ومن هنا لا يصح التسليم بوجود معنى نحوي يطلق عليه " التبعية المعنوية " وقد أدرك تمام حسان نفسه هذا، فقال عن قرائن هذه الأبواب : " وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة ، ثم إن أشهر ما تكون في المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية " [٢] والجدير بالإشارة هنا أن النحاة لم يفهموا التبعية في هذه الأبواب إلا على وجهها الإعرابي ، قال ابن السراج (ت ٣١٦هـ): " التوابع خمسة، التوكيد والنعت وعطف البيان، والبدل والعطف بالحروف . . فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفض " [٣].

وانطلاقاً من هذا الأساس فقد ارتأيت في هذا الفصل تناول نوعين من القرائن هما : القرائن المعنوية ، والقرائن اللفظية ، وتنتظم المعنوية ضمن القرائن التالية : الإسناد، التخصيص ، والمخالفة ، أما اللفظية فتشمل القرائن نفسها التي ذكرها تمام حسان .

المبحث الأول

---

[١] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج٢، ص١٣٣.

[٢] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، مرجع سابق ، ص ٢٠٤.

[٣] ابن السراج الأصول في النحو ، ج٢، ص ١٩.

القرائن المعنوية

هي ظواهر غير لفظية في التركيب ، تفهم معنوياً من المقال وهي :

١-الإسناد :

أ-مفهوم الإسناد :

الإسناد في اللغة : " إضافة الشيء إلى الشيء أو ضم شيء إلى شيء " [١].

وفي اصطلاح النحاة : " ضم كلمة حقيقة أو حكم إلى آخر مثله بحيث يفيد السامع فائدة تامة "[٢] وفي هذا يقول الجرجاني (ت: ٨١٦هـ) : " الإسناد في عرف النحاة : عبارة عن ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامة، أي على وجه يحسن السكوت عليه " [٣]وقد ذكر أبو البقاء الكفوي (ت: ٧٩١هـ) قول بعض النحاة ، إن الإسناد قسمان : قسم عام وقسم خاص ، فالعام هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى ، والخاص : هو نسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى بحيث يصح السكوت عليها[٤]. وهذا الضم الذي يقول به النحاة لا بد من توافره في التركيب ، وذلك لكي يؤدي الكلام وظيفته في أداء المعنى وفي ذلك يقول الصبان (ت ١٢٠٦هـ) : " إن الإسناد تألف من الكلم بضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة، أي التي يحسن السكوت عليها ، لا مطلق الضم " [٥]، وبيان ذلك أن الإسناد يجب أن يقيد بأمرين: الأول الضم والتأليف (التركيب) والثاني : المعنى (الفائدة) التي يحسن السكوت عليها .

والإسناد أصله أن يكون في الإخبار ، فالإسناد الخبري : ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث تتم الفائدة ، يقول رضي الدين: " والمراد بالإسناد ، أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى ، على أن يكون المخبر عنه أهم ما

---

[١] سمير اللبدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مرجع سابق ، ١٠٧.

[٢] أبو البقاء الكفوي، الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، ص ١٠٠.

[٣] الجرجاني، التعريفات، ص٢٢-٢٣.

[٤] أبو البقاء ، الكليات ، ص ١٠٠.

[٥] الصبان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١٠، ص ٣٨.

يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به " [1]، فالإسناد عنده يكون في الكلام الخبري والإنشائي ، وعند علماء المعاني لكل جملة خبرية أو إنشائية ركنان : مسند ويسمى محكوماً به أو مخبراً به ، ومسند إليه ، ويسمى محكوماً عليه أو مخبراً عنه، والنسبة التي بينهما تسمى إسناداً ، يقول ابن يعقوب : " إن الكلام الذي يحسن السكوت عليه لا محالة يتضمن نسبة المسند إلى المسند إليه ، فإن كان القصد منه الدلالة على أن تلك النسبة المفهومة من الكلام حصلت في الواقع ووقعت في الخارج بين معنى المسند والمسند إليه ، فذلك الكلام خبر ، وإن كان القصد الدلالة على أن اللفظ، وجدت به تلك النسبة فالكلام إنشاء " [2]، وبهذا فقد جارى علماء البلاغة النحاة في تعريفهم للإسناد، وليس من اختلاف في التعريف ، وإن اختلفوا في التعبير ، وعلى هذا يكون معنى الإسناد واحداً عند الفريقين وهنا أشير إلى أن البلاغيين قد اهتموا بركني الإسناد (المسند والمسند إليه)، بما يؤديه الإسناد من معان " فقد وجهوا الإسناد إلى المعنى (الخبر والإنشاء) وما يؤديه نظم المسند مع المسند إليه من معانٍ تخرج على النمط المعهود في الجمل الأصل، أما النحاة فقد اهتموا بركني الإسناد أكثر من اهتمامهم بما يؤديه هذا الإسناد من معان، فقد عرفوهما وحددوا العلاقة بينهما ، والكلمات التي تدخل في كل من طرفيهما" [3].

وهناك مصطلحات تقع في دائرة الإسناد منها : البناء والتفريغ والشغل فهي ألفاظ تنتمي لحقل دلالي واحد ، وقد استخدم سيبويه هذه الألفاظ موضحاً أن : " الفاعل ما اشتغل به الفعل ، وفي موضع آخر " فرغ له " وفي آخر " بني له وأسند له "[4]، وانطلاقاً من فكرة الإسناد في العربية صنفت الجمل إلى نوعين رئيسين : " الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ، وما عداهما يرد إلى هذين النوعين " فالشرطية ترد إلى الفعلية ، والظرفية ترد إلى الاسمية " [1].

والإسناد هو العلاقة التي تربط بين المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل أو نائبه، وبين المبرد (ت: ٢٨٥هـ) أثر الإسناد في الإبانة عن المعنى الدلالي، وأظهر التراسل بين

---

[1] رضي الدين، شرح الكافية ، ج١، ص ٣٨.

[2] التفتازاني، شروح التلخيص ، ج١ ، ص ١٦٨.

[3] فارس عيسى ، ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية، ص٢٠٤.

[4] سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣٣، ٤١، ٨٠، ٨١.

[1] ممد حماسة عبد اللطيف ، بناء الجملة العربية ، ص ٣٢.

المسند والمسند إليه بقوله : " وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه ، فمن ذلك قام زيدٌ، والابتداء وخبره ، ما دخل عليه نحو : كان وإن وأفعال الشك والعلم والمجازاة، فالابتداء ، نحو قولك : (زيدٌ) فإذا ذكرته فإنما تذكره للسامع؟ ليتوقع ما تخبره به عنه ، فإذا قلت : (منطلق) أو ما أشبهه، صح معنى الكلام ، وكانت الفائدة للسامع في الخبر "[٢]. وقال في موضع آخر : " فالفاعل والفعل بمنزلة المبتدأ والخبر في الاشتراك في رابطة الإسناد ، فالمسند مخبر به (الفعل والخبر) والمسند إليه مخبر عنه (الفاعل والمبتدأ) فقام زيدٌ بمنزلة القائمُ زيدٌ " [٣].

ويلتقي النظر اللساني الحديث مع رأي المبرد في أن الإسناد هو العلاقة الرابطة بين المسند والمسند إليه ، يقول تمام حسان : " فعلاقة الإسناد هي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ، ثم بين الفعل والفاعل أو نائبه ، تصبح عند فهمها وتصورها قرينة معنوية على أن الأول مبتدأ والثاني خبر ، أو على أن الأول فعل والثاني فاعل أو نائب فاعل"[٤].

وعلى ذلك تعد قرينة الإسناد في نظر النحاة المقوم الأساسي للجملة، فهي مرتكز التواصل البنائي ومحور كل العلاقات الأخرى ، لأنها تجسد التراسل المعنوي بين الركنين الأساسيين (المسند والمسند إليه)؛" ولأن في استطاعتها وحدها تكوين جملة تامة، ذات معنى دلالي متكامل هي الجملة البسيطة "[٥] .

ويشترط برجشتراسر ظاهرة الإسناد في الجملة ملاقياً النحاة القدماء في البيان عن أهمية الإسناد في الربط بين ركني الجملة وتعيين نوعها، يقول : " الجملة مركبة من مسند ومسند إليه ، فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم ، فالجملة اسمية ، وإن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل ، فالجملة فعلية "[١] . وقد سمى الجمل المكونة من المسند والمسند إليه ، جمل بسيطة.

ومن المعاصرين من ذهب مذهباً مخالفاً إذ رفض النظر للإسناد على أنه مقوم من مقومات الجملة، ورأى أن اهتمام النحاة بالإسناد في تحديد الجملة جعلهم يتصورون أن

---

[٢] المبرد، المقتصب ، ج ٤، ص ١٢٦

[٣] المصدر نفسه ، ج١، ص٨.

[٤] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق ، ص ١٩١-١٩٢.

[٥] مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والربط ، مرجع سابق ، ص ١٦٤.

[١] برجشتراسر ، التطور النحوي للغة العربية ، ص ٨١.

الجملة لا تنهض إلا بركني الإسناد ، وإذا ظهر لهم تركيب لا يحقق هذين الركنين تأول النحاة الموقف وقدروا الركن الغائب تحقيقاً للمستوى المثالي المفترض ، ومن الذين ذهبوا هذا المذهب محمد عبد اللطيف حماسة ، فقد دعا إلى الاعتراف بالجملة الموجزة ولو كانت من طرف واحد (مسند) أو (مسند إليه) إذ يرى أن " كل كلام تم به معنى يحسن السكوت عليه هو جملة ولو كان من كملة واحدة " [٢]، وشاركه الرأي عبد الرحمن أيوب الذي رفض رأي النحاة في تحديد العلاقة بين المسند والمسند إليه ، وأنها العلاقة الوحيدة التي تصنع الجمل وتستوعبها ، فقال : " ونحن لا نرى رأي النحاة هذا، فعندنا أن الجمل في العربية نوعان : إسنادية وغير إسنادية ، والجمل الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية ، أما الجمل غير الإسنادية ، فهي جملة النداء، وجملة (نعم وبئس) وجملة التعجب ، وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية " [٣].

ب-عناصر الإسناد :

تنتظم ظاهرة الإسناد ضمن ركنين متلازمين يقتضي كل منهما الآخر لتحصيل معنى يحسن السكوت عليه، قال سيبويه " هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ،ولا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك : عبد الله أخوك، وهذا أخوك . ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء ، ومما يكون بمنزلة الابتداء قولك : كان عبد الله منطلقاً ، وليت زيداً منطلقٌ، لأن هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده "[١]. وفي هذا النص يبين سيبويه أن الإسناد يكون بين المبتدأ والخبر ، مثل : عبد الله أخوك، وبين الفعل والفاعل ، مثل : يذهب عبد الله، وبين اسم كان وخبرها، نحو : كان عبد الله منطلقاً ، وبين اسم ليت وخبرها ، مثل : ليت زيداً منطلق .

---

[٢] محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص ٥٧.

[٣] عبد الرحمن أيوب ، دراسات نقدية في النحو العربي ، ص ١٢٩.

[١]سيبويه ، الكتاب ، ج١، ص ٢٣.

وبين سيبويه أن المسند إليه هو المبني عليه أي الخبر ، والمسند هو المبتدأ إذ قال: " فالمبتدأ مسندٌ والمبني عليه مسندٌ إليه " [٢]. وفي موضع آخر قال : " فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه " [٣] ويعد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)قضية الإسناد محوراً لتحديد الفعل فذكر أن الفعل ما كان مسنداً إلى شيء [٤]، ويقرر صاحب الكافية أن المسند إليه هو اسم إن وأخواتها بعد دخولها، والمنصوب بلا النافية للجنس بعد دخولها[٥].

يتضح مما سبق أن النحاة قد عدوا المبتدأ هو المسند إليه والخبر هو المسند في الجملة الاسمية ، وأما في الجملة الفعلية ، فالفعل مسند ، والفاعل مسند إليه ، وقد بينوا أن الإسناد لا يكون إلا من تآلف محدد في أنواع الكلم ، فقد رأى رضي الدين أن للإسناد وضعاً خاصاً في التركيب ، فلا يكون من اسم مع حرف ، ولا من فعل مع فعل ، ولا من فعل مع حرف ولا من حرف مع حرف ، قال : " وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة ، ولا بد من طرفين : مسند ومسند إليه، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسنداً ومسنداً إليه ، والفعل يصلح لكونه مسنداً ، لا مسنداً إليه ، والحرف لا يصلح لأحدهما "[٦].

وهكذا يتضح أن النحاة قد جعلوا ركني الإسناد (المسند والمسند إليه) كجزءي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وقد لخص الجرجاني الأمر قائلا: "ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لا بد من مسند ومسند إليه" [١]، كما بينه حديثاً (أندريه مارتينية) إذ يقول : " إن أصغر قول لا بد أن يشتمل على عنصرين يشير أحدهما إلى مضمون أو حدث ، ويشد الانتباه إليه ونسميه (المسند) ويشير الآخر إلى مشار كإيجابي أو سلبي ونسميه (المسند إليه) ويكون تقويم دوره على هذا الأساس " [٢]،

---

[٢] المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٨.

[٣] المصدر نفسه، ج٢، ص ١٢٦.

[٤] ابو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي، ص١-٧ .

[٥] رضي الدين، شرح الكافية ، ج١، ص ٢٨٧، ٢٩٠.

[٦] المصدر نفسه ، ج١، ص ٣٣.

[١] الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، مقدمة الدلائل، ص٧.

[٢] اندريه مارتينية، مبادئ اللسانيات العامة، ص ١٢٣- ١٢٤.

فالمسند عند مارتينية (A.Martnet) هو الذي يمثل فحوى الكلام أي العنصر المركـزي وهو المحمول ، وهذا المحمول لا يكون حاضراً إلا عن طريق أداه تحصله ، أي: تجعله على قيد الوجود وهذا لا يكون إلا عن طريق ما دعاه بأداة التحصيل أي (المسند إليـه) وما سوى ذلك فهو من الإلحاق (النعت والعطف والإضافة والظرف) ، ومهما يكن مـن أمر فإن " المسند إليه عند (مارتينية)، عنصر إلزامي لا يمكن حذفه كما لا يمكن حـذف المسند ، ويميز المسند إليه من أنماط الإلحاق بالموقع الذي يحتله ضـمن الجملـة وهـذا الموقع يحتم حضوره الإلزامي" [٣].

وقد أطلقت تسميات عدة على المسند والمسند إليه منها : أن المسند مخبر بـه أو متحدث به أو الحديث أو الوصف ، والمسـند إليـه مخبـر عنـه أو متحـدث عنـه أو الموصوف،وقد ذكر (السيوطي ت ٩١١هـ) في (الهمع) أن التعريـف السـائد للمسـند والمسند إليه هو كالآتي : " المسند هو المحكوم به ، والمسند إليه هو المحكوم عليه"[٤].

إن علاقة الإسناد الرابطة بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل ، علاقـة تـلازم، لإفادة المعنى، وهي كذلك علاقة وثيقة لا تحتاج إلى رابط لفظي يشير إليهـا ، والإسـناد بوصفه قرينة معنوية يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين موضوع ومحمول أو مسـند إليـه ومسند دون حاجة إلى التصريح بهذه العلاقة نطقاً أو كتابة ، في حين إن الإسناد الـذهني لا يكفي في اللغات الهند وأوروبية إلا بوجود لفظ مسموع أو مقروء يسمونه فـي تلـك اللغات رابطة (Copula) التي هي نوع من القرائن اللفظية ، ويسمونها الأفعال المساعدة، أيضاً ، في مقابل التصور المعنوي في العربية ، ولا يمكن دون هذه القرينة اللفظيـة ان تفهم علاقة الإسناد في هذه اللغات، فمثلاً ، اللغة الإنجليزية تعبر عـن علاقـة الإسـناد بالأفعال المساعدة (Auxi Finry Verbs) في جملتها الاسمية لتحمل في دلالتها فكرتـي الإسناد والزمن مثل الجملة (Earth is round) (الأرض كروية) ومن الواضح أن الجملة

مارتينية: ألسني فرنسي ولد سنة ١٩٠٨م، ويعد علمـا مـن أعـلام دراسـة وظـائف الأصـوات (الفونولوجيا) وخاصة من الناحية الزمانية، ومن أبرز مؤلفاته: الاقتصاد في التغيـرات الصـوتية، ومقالات في الألسنية العامة. ينظر : عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب، نحو بديل ألسني في نقد الأدب، ص٢٥٠.

[٣] أحمد قدور ، مبادئ اللسانيات ، ص ٢٤٧.

[٤] السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص ٤١١.

الاسمية في العربية لا تشتمل على معنى الزمن ، فهي جملة تصف المسند إليه ، ولا تشير إلى حدث أو زمن، فإذا أردنا أن نضيف عنصراً زمنياً طارئاً إلى معنى هذه الجملة جئنا بالأدوات المنقولة عن الأفعال مثل (كان وأخواتها) فأدخلناها على الجملة الاسمية ، فيصبح وصف المسند إليه بالمسند منظوراً إليه من وجهة نظر زمنية معينة وهذه النواسخ الزمنية تشبه في دلالاتها الزمنية ما أشار إليه الغربيون من الأفعال المساعدة في الإنجليزية ، ولكنها لا تشبهها فيما وراء ذلك ، ومن هنا كانت ترجمة الجملة الإنجليزية السابقة بعبارة (الأرض تكون كروية) ترجمة خطأ لافتئاتها على طرق التركيب في العربية ، وهي لغة تفهم علاقة الإسناد دون حاجة إلى فعل مساعد، بل تتخذها هي نفسها قرينة على معنى الباب المفرد ، وما يهم في قرينة الإسناد هو التركيز على أنها قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة ، في ظل ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن النحوية جميعاً هي ظاهرة تضافر القرائن [١].

ويرى مهدي المخزومي أن الإسناد في العربية عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه ، ولا لفظ فيها يدل على الإسناد كما في غيرها من اللغات الهندية الاوروبية [٢]فقد استعمل النحو الأوروبي منذ القدم مفهوم الإسناد ، والمسند إليه في الجملة عندهم الفاعل أي: ما يشير إلى الشيء الذي نتكلم عنه، بينما المسند هو ما يقال عن هذا الشيء، ويشمل المسند عموماً المفعول به ، بحيث إن جملة مثل : زيدٌ ضرب عمراً ، تتكون من مسند إليه (زيد) ومسند (ضرب عمراً) ويخالف هذا، التحليل العربي الذي يقتصر فيه المسند على (ضرب)

جـ-أشكال الإسناد :

ينتظم المسند إليه ضمن أشكال يشير إليها النحاة على النحو الآتي : الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ ، واسم الناسخ ويذكرون شكلين للمسند هما : الفعل والخبر، وقد بين النحاة أن هناك تشابهاً بين أشكال المسند إليه ، فهناك شبه بين المبتدأ والفاعل من جهة، والفاعل

---

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق ، ص ١٩٢-١٩٤ بتصرف وينظر عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي ، مرجع سابق ، ص ٤٥.

[٢] مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٣١-٣٣.

ونائب الفاعل من جهة أخرى ، فكل منهما مسند إليه وفي ذلك يقول ابن يعيش : " . . . الابتداء اهتمامُك بالاسم وجعلك إياه أولاً لثانٍ كان خبراً عنه، والأولوية معنى قائمٌ به يكسبه قوةً، إذ كان غيره متعلقاً به ، وكانت رتبته متقدمة على غيره، وهذه القوة تشبه به الفاعل، لأن الفاعل شرط تحقق معنى الفعل ، وأن الفاعل قد أسند إليه غيره، كما أن المبتدأ كذلك، إلا أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله، وفيما عدا ذلك هما فيه سواءٌ "[١].

فالفاعل في نظام الجملة العربية يأتي متأخراً عن الفعل في الرتبة ، ولكن قد يحدث ويتقدم الفاعل على الفعل فهل يؤثر ذلك في فهم قرينة الإسناد ؟ وهل يؤثر في إعراب الإسم المتقدم ؟

إن تقديم الفاعل على الفعل لا يؤثر في معنى الإسناد الذي بين الفعل والفاعل، "فالفاعل يظل فاعلاً من جهة إسناد الفعل إليه حقيقة ، حتى وإن قدم على فعله"[٢]وإلى هذا أشار ابن جني في خصائصه في باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى إذ قال : " وكذلك قولنا : زيد قام ، وربما ظن بعضهم أن (زيداً) هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى " [٣]. فابن جني قصد بقوله (فاعل في المعنى) (الظاهرة الإسنادية المعنوية) أي أنه مسند إليه تقدم أو تأخر .

أما عن إعراب الفاعل المتقدم على فعله فهناك خلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة : فقد أجاز الكوفيون تقدم الفاعل على فعله ، وعندهم أن الفاعل يبقى فاعلاً سواء أتقدم على فعله أم تأخر ، فلا فرق في ذلك ، فهو الذي فعل الفعل ، وقد ردّ عليهم ابن الإنباري (ت٥٧٧هـ) بقوله : " فلو كان تقديم الفاعل على الفعل بمنزلة تأخيره لاستحال قولك : زيدٌ قام أبوه وعمرو انطلق غلامه فلما جاز ذلك دل على أنه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء " [١]، وبناءً على رأي الكوفيين هذا فإن جملة " ذهب محمدٌ" لا تختلف نحواً عن " محمدٌ ذهب "، أما البصريون فقد منعوا ذلك ونظروا للفاعل المتقدم على فعله على أنه مبتدأ وخبره الجملة بعده، وأن الاسم المتقدم مرفوع بالابتداء لا بالفعل، ومن هنا فإنهم لا يعدون " محمد ذهب " جملة فعلية ، وأن (محمد) فاعل للفعل ذهب المتأخر :

---

[١] شرح المفصل ج١، ص ٢٢٣، مصدر سابق .

[٢] عبد الجبار توامة ، القرائن المعنوية في النحو العربي ، مرجع سابق ، ص ٥٩.

[٣] ابن جني ، الخصائص ، ج١، ص ٢٨٠-٢٨١.

[١] ابن الأنباري ، أسرار العربية ، ص ٩١.

" لأنهم يعدون الفعل عاملاً ذا أصالة في العمل ، ومن هنا كان حقه ان يتقدم ، فإذا تأخر فليس لهم إلا أن يعدو الاسم المتقدم مبتدأً "[٢] ويتفق رأي البصريين مع ما جاء في علم اللغة الحديث بشأن هذه المسألة ، فقد تناول جعفر دك الباب ذلك النمط الذي يتقدم فيه الاسم على الفعل من نحو (زيدٌ قام) فيذهب إلى أن الفاعل هنا احتل وظيفة (مبتدأ) لأنّه يصلح أن يكون منطلقاً (موضوعاً) للكلام عنه، وأن رفع المبتدأ غير مقيد بوجود الفعل بعده، ولذلك أطلق عليها اسم (حالة الرفع المطلق) كما أن الاسم هنا مستقل صرفياً ووظيفياً عن الفعل بعد [٣]، أما القول : إن الاسم المتقدم مبتدأ ، فمن مقتضيات الصناعة النحوية ، كما يقول ابن يعيش : " وفي الجملة الفاعل وفي عُرف أهل هذه الصنعة أمرٌ لفظي : يدل على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المختلفة من النفي، والإيجاب ، والمستقبل ، والاستفهام ما دام مقدماً عليه ، وذلك نحو : (قام زيدٌ)، و (سيقومُ زيدٌ) ، و(هل يقومُ زيدٌ) ؟ فزيد في هذه الصور جميعها فاعلٌ من حيث إن الفعل مسندٌ إليه ، ومقدمٌ عليه ، سواءٌ فعل أم لم يفعل . ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدمت الفاعل ، فقلت : (زيدٌ قام) ، لم يبق عندك فاعلاً ، وإنما يكون مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل اللفظية "[٤] ، ويتفق مع ابن يعيش في رأيه هذا إبراهيم مصطفى الذي يشير إلى تقدم المسند إليه وتأخره إذ قال : " وكلا الكلامين عربي سائغ مقبول عند النحاة جميعاً ، فالحكم إذاً نحوي صناعي لا أثر له في الكلام ، وليس مما يصحح به أسلوب أو يزيف ، وإنما هو وجه من أوجه الصناعات النحوية " [١].

أما عن التشابه بين الفاعل ونائب الفاعل أو كما يسميه النحاة القدماء المفعول الذي لم يسمّ فاعله، فإن كليهما يسند إليه الفعل ، وتتم به الفائدة ، وفي ذلك يقول ابن يعيش : " اعلم أنّ المفعول الذي لم يسمّ فاعله يجري مجرى الفاعل في أنَّه بني على فعل صيغ له على طريقة (فَعُلَ) كما يبنى الفاعل على فعل صيغ له على طريقة (فَعَلَ) ويجعل الفعل حديثاً عنه كما كان حديثاً عن الفاعل في أنه يصح به وبفعله الفائدة ويحسن السكوت عليه

---

[٢] ابراهيم السامرائي ، الفعل زمانه وأبنيته ، ص ٢٠٥.

[٣] جعفر دك الباب ، مدخل إلى اللسانيات العامة الغربية – المنهج الوصفي الوظيفي ، ص ٥٩.

[٤] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج١، ٢٠١.

[١] إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو، ص ٥٥.

كما يحسن السكوت على الفاعل " [٢]، ومن هنا قال صاحب الكليات : " مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل " [٣]، فعند قيام المفعول أو ما شابهه مقام الفاعل عند حذفه من الجملة ، فإن أحكام الفاعل تعطى للمفعول ولا سيما في الإسناد فيصير عمدة بعد أن كان فضلة .

وقد ذهب بعض علماء اللغة المحدثين إلى المساواة بين الفاعل ونائب الفاعل، إذ يرون أن كلاً منهما مرفوع ومسند إليه وتتم به الفائدة *.

أما عن تسمية النحاة القدماء لنائب الفاعل بالمفعول الذي لم يسمّ فاعله، فتسمية غير دقيقة، ولذلك لجأ متأخروا النحاة إلى تسمية المفعول أو ما شابهه الذي يقوم مقام الفاعل بنائب الفاعل ، وقد بين أحد الدارسين المحدثين سبب عدم الدقة في التسمية يقول : " إن تسمية النائب عن الفاعل ، أدق من تسمية كثير من القدماء المفعول الذي لم يسمّ فاعله؛ لأن النائب عن الفاعل قد يكون مفعولاً به في أصله وغير مفعول به كالمصدر والظرف والجار مع مجروره " [٤]، فالفاعل قد ينوب عنه أشياء عدة غير المفعول به – وهو الأصل – : منها الظرف (سير يومُ الجمعة) والمصدر (ضَرب ضربٌ شديدٌ) والجار والمجرور (مُرَّ بزيدٍ) فمن هنا كانت تسمية (نائب الفاعل) دقيقة وذلك، لأن عنصراً تكميلياً غير إسنادي ناب عن الفاعل كما في الأمثلة السابقة.

د–صور الإسناد :

يأتي الإسناد في العربية على صور عدّة، ولعل أبسط صوره ، الإسناد المطلق، ذلك الإسناد الذي لا تقيده قيود تحدد معناه وتعين زمنه، ويتمثل في الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر ، والجملة الفعلية المكونة من الفعل والفاعل، وقد فرق جمهور النحاة بين نوعين من الإسناد : أولهما : الإسناد المعنوي (الأصلي) وهو ما تكون جملته هي

---

[٢] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج ٧، ص ٦٩.

[٣] ابو البقاء ، الكليات ، مصدر سابق ، ص ١٠٦٣

* من أولئك الدارسين : مهدي المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه ، مرجع سابق ، ص ٤٥–٤٨، وإبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته ، مرجع سابق ، ص ٩٣–٩٤، وأحمد المتوكل ، من البنية الحملية إلى البنية المكونية ، الوظيفية المفعول في اللغة العربية، ص ٣١.

[٤] عباس حسن ، النحو الوافي ، ص ٩٧.

المقصودة وثانيهما : الإسناد اللفظي ويكون في الجملة التي يراد بها لفظهما كله على سبيل الحكاية، وفي الإسناد الأصلي قال رضي الدين: " وكان على المصنف أن يقول ، بالإسناد الأصلي : " المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالأصلي" إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام " [١]. . . وقوله الإسناد مقصودٌ لذاته خرج به ما كان مقصوداً لغيره كصلة الموصول نحو (قام أبوه) من قولنا : جاء الذي (قام أبوه) فإنها مفيدة بانضمامها إلى الموصول مقصودة بغيرها ، " فالكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته، والجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء أكان مقصوداً لذاته أم لا " [٢].

فالإسناد منه (النحوي والمنطقي) وبعبارة أخرى (اللفظي المجازي والحقيقي) فإذا أسند الفعل أو ما في معناه للفاعل النحوي وكان مدلول ذلك الفاعل النحوي الذي أسند إليه الفعل أو ما في معناه هو الفاعل الحقيقي كان الإسناد حقيقياً منطقياً ، أما إذا أسند الفعل إلى فاعله اللفظي ، نحو : (انبت الربيع البقل) ، فإن الإسناد يكون مجازياً نحوياً ومن هنا فرق النحاة القدماء بين الفاعل النحوي والفاعل الدلالي ، فقد اجمعوا على أن الفاعل هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم وفي ذلك ذكر ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) : وهو من النحاة المتأخرين ، أن الفاعل في عُرف النحويين : كل اسم ذكرته بعد فعل ، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأن بعضهم يقول في وصفه : كل اسم تقدمه فعل غير مغير عن بنيته وأسندت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، ورأى ابن يعيش ، هنا ، أنه لا حاجة إلى الاحتراز من البناء للمفعول، لأن الفعل إذا أسند إلى المفعول صار ارتفاعه من جهة ارتفاع الفاعل ، إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً لفعل أو مؤثراً فيه [١].

وكما فرق النحاة بين الفاعل النحوي والفاعل الدلالي ، نجد تفريقاً بينهما عند اللسانين المعاصرين ، ففي هذا السياق يرى (مازن الوعر) أن ابن يعيش، مثلاً، يفرق بين الفاعل النحوي والفاعل الدلالي في مثل (سقط الحائط)[٢] فكلمة الحائط في هذه

---

[١] رضي الدين، شرح الكافية ، ج١، ص ٣٢.

[٢] المصدر نفسه ، ج١، ص ٣٣ .

[١] شرح المفصل ، ج١، ص ٢٠٠.

[٢] المصدر نفسه ، ج٤، ص ٣٠٧.

الجملة هي فاعل نحوي مرفوع بالرغم من أنها مفعول به من الناحية الدلالية ، والفاعل الدلالي هنا محذوف ، لأن أصل الجملة : (سقط الجدار بفعل الريح) فالريح هو الفاعل الدلالي في مفهوم ابن يعيش ، ويرى (الوعر) أن هذا البعد الفكري الدلالي العميق عند ابن يعيش يشبه البعد الفكري الدلالي في نظرية دلالية حديثة. في اللسانيات الأمريكية ، وهذه النظرية وضعها (تشارلز فيلمور) وعدلها آخرون أحدثهم (وولتر كوك) [٣].

وقد فرق علماء اللغة المحدثون بين الفاعل النحوي والفاعل الدلالي وذلك بأن عدوا الأول (المسند إليه النحوي) يمثل البنية الظاهرة أو بنية السطح، أما الثاني (المسند إليه المنطقي) فيمثل بنية العمق أو البنية المقدرة .

ويدخل في باب الإسناد المنطقي ، الإسناد في المصدر يقول سيبويه : " عجبت من ضرب زيد بكرٌ ، ومن ضرب زيدٌ عمراً ، إذا كان هو الفاعل ، كأنه قال : عجبت من أنه يضرب زيدٌ عمراً ، ويضرب عمراً زيدٌ . . وإن شئت حذفت التنوين كما حذفت في الفاعل ، وكان المعنى على حاله ، إلا أنك تجرُّ الذي يلي المصدر ، فاعلاً كان أو مفعولاً"[٤] . ويذكر (عبد القادر الفاسي الفهري) أن الفاعل المنطقي للمصدر مضاف إليه ، ويوسم بسمة الجر في مثل (أقلقني ضرب زيدٌ عمراً) ويرى أن المركب الاسمي المجرور فضلة للمصدر يأخذ وظيفة (مضاف إليه) سواء أوافقت هذه الوظيفة الفاعل المنطقي أم المفعول المنطقي[١]. ويظهر الإسناد المنطقي أيضاً في تركيب الصفة المشبهة، في مثل قولنا : (زيدٌ حسن الوجه) أو (كريم الأب) يقول ابن السراج في هذا : " فأنت تعلم أن زيداً لم يفعل بالوجه شيئاً ولا بالأب ، والأب والوجه فاعلان في الحقيقة، وأصل الكلام : زيدٌ حسنٌ وجههُ وكريم أبوه . . لأن الوجه هو الذي حسن والأب هو الذي كرم " [٢].

هـ-تحليل التركيب الإسنادي في علم اللسان الحديث :

---

[٣] مازن الوعر ، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديثة ، ص ٣٤٩-٣٥٠.

[٤] الكتاب ، ج١، ص ١٨٩-١٩٠ .

[١] عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ص ٢٢٥-٢٢٨.

[٢] الأصول في النحو ، ج١، ص ١٣٢.

تعددت مدارس النظر اللساني الحديث التي عُنيت بتحليل بنية الجملة والنظر في وجوهها المختلفة ، ومن هذه المدارس مدرسة براغ أو (حلقة براغ) والمدرسة الوصفية التشكيلية ، ويعرض البحث للمدرسة الأولى بشيء من الدرس والتفصيل، أما الثانية ، فقد دُرست في مكان آخر من البحث*.

مدرسة براغ (حلقة براغ) *

والملاحظ من أبرز توجهات هذه المدرسة ما أطلق عليه (المنظور الوظيفي للجملة Functional Sentence Perspective)، ويقوم هذا التصور على فكرة مؤداها أن اللغة ذات مستويات ثلاثة : المستوى النحوي، والمستوى الدلالي والمستوى الكلامي الذي يتفاعل فيه المستويان الأول والثاني في عملية التواصل اللغوي .

تحليل المسند والمسند إليه عند :

أ-ماثيوس Mathesius

يتشكل ضمن المستوى الثالث من المستويات السابقة المنظور الوظيفي للجملة، الذي يقوم على أن الجملة تتألف من شقين هما : المسند (Theme) والمسند إليه (Rheme) والمسند هنا عنصر يحمل معلومات معروفة أو سبقت الإشارة إليها من خلال السياق، أما المسند إليه فهو ما يحمل معلومات جديدة تقدم للسامع والقارئ ولا علاقة للمسند والمسند إليه هنا بأي اعتبارات نحوية (كالفاعلية والمفعولية والابتداء والإخبار)[1] وانطلاقاً من المنظور الوظيفي فإن المسند يأتي أولاً ، لأن المرء يبدأ كلامه بالمعلومات

---

* ينظر الفصل الأول من هذه الدراسة المبحث الأول، ص ٢٣-٢٥.

* أسس هذه المدرسة اللغوية (ماثيوس) ففي عام ١٩٢٦م، بادر هذا اللغوي إلى عقد اجتماع في (براغ) حضره لفيف من اللغويين المعروفين آنذاك، وقد تمخض الاجتماع عن ظهور " حلقة براغ اللغوية " المشهورة ، ينظر يوسف غازي، مدخل إلى الألسنية، ص ٢٥٦.

[1] يحيى أحمد ، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة ، ص ٧١.

المعروفة لدى المتكلم، ثم يأتي المسند إليه ثانياً ، إذ يحمل بعد تمهيد المسند خلاصة الكلام المقصودة ، مثال ذلك : قوله تعالى : (المال والبنون زينة الحياة الدنيا) [٢].

المال والبنون زينة الحياة الدنيا

مسند مسند إليه

ب-فرباس (J.Firbas)

لقد طور فرباس هذا المفهوم المعتمد عنصر المعلومات في الجملة للحكم على طرفيها ، فأصبح يتصل بما للوحدة اللغوية من دينامية في الاتصال اللغوي، وتتجلى دينامية الاتصال (Communicative Dynamism) في تنمية المعلومات موضع التعبير ، وينادي هذا التصور بثلاث وحدات للجملة هي ، المسند : وهو العنصر الذي يحمل أدنى درجة من دينامية الاتصال ، والمسند إليه : وهو الذي يحمل أعلى درجة من تلك الدينامية، أما العنصر الثالث فهو الوحدات الانتقالية (الاضافة) (Transition Element) مثل : الظرف والحال والشرط والأدوات ونحوها .

ونلاحظ أن المسند إليه عند هؤلاء الوظيفيين يمثل العنصر الجديد الذي يضاف إلى ما يعرفه السامع ، أو المعلومة الجديدة في الرسالة اللغوية ، كما في المثال التالي :

السياق : أين ضاع قلمك ؟

الجملة : ضاع قلمي في المكتبة

وحدة انتقالية مسند مسند إليه

فالعنصر الجديد في المثال السابق هو (في المكتبة) ويلاحظ أن المسند إليه عند هؤلاء هو الذي يمثل إجابة لـ(أين) وهذه الإجابة تمثل تنمية المعلومات التي يشيرون إليها، وهذه بدورها تجسد الوظيفة التي يؤديها المسند إليه ، ويلاحظ – هنا – أيضاً أن تحديد المسند والمسند إليه مختلف عند (فرباس) عنه عند سابقه (ماثيوس)،وذلك لأنّ تحديد (فرباس) ينطلق من وظيفة المسند والمسند إليه في الاتصال اللغوي عن طريق درجة

---

[٢] سورة الكهف ، آية ٤٦.

الدينامية، على حين إن تحديد (ماثيوس) كان يعتمد عنصر المعلومات ضمن مفهوم ابتدائي للوظيفة اللغوية [1].

تلك كانت أهم التصورات التي طرحتها مدرسة براغ عن التركيب الإسنادي ، إذ تختلف عن وجهة النحو العربي الذي يعد المسند إليه من ينسب إليه الحدث في حين يعد الحدث نفسه مسنداً سواء أتأخر عن موقعه أم تقدم .

ومجمل القول :

إن قرينة الإسناد تُعدُّ الركن الأساسي للجملة فهي نواتها، ومحور علاقاتها ، بها يحصل المعنى وتتم الفائدة ، وتتضح الفاعلية والمفعولية والابتداء والإخبار . . . ، لأنها علاقة ارتباط معنوي بين المسند إليه والمسند .

٢-التخصيص :

تتألف الجملة في العربية من ركنين أساسين هما : المسند والمسند إليه ، وهما العمد، ولكن قد يضاف إلى هذه العمد كلمات وعبارات تسمى الفضلات أو التكملات، لأنها تكمل المسند والمسند إليه ، ويطلق عليها أيضاً المخصصات ، " لأنه إذا جاء الإسناد أو أحد ركنيه أو ما وقع في نطاقه دون تخصيص كان مطلقاً ، مثل : (جاءَ محمدٌ) و (محمد صادق) فهو غير مقيد ، فإذا ذكر في الجملة أحد المخصصات كانت وظيفته تخصيص الإسناد أو ما وقع في نطاقه ، كالمفاعيل والحال والبدل والمستثنى . . "[1].

وما نقصده بالتخصيص أو المخصصات هو ما قصده النحاة والبلاغيون بـ (التقييد والمقيدات) " فالجملة قد تستعمل مطلقة عامة في إسنادها، ثم قد يأتي بعد طرفي الإسناد عناصر زائدة عليها ، قد تكون ضرورية وقد لا تكون، إلا أن مجيئها في تركيب الجملة يكون قيداً على الإسناد أو على ما وقع في نطاقه ، ومن هنا سميت الفضلات

---

[1] يحيى أحمد ، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة ، ص ٧٧- ٧٩ بتصرف ، وينظر أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، مرجع سابق ، ص ٢٤١-٢٤٤ .

[1] مصطفى جطل ، نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة ، ج١، ص ١٣٠.

المؤدية لهذه الوظيفة بالقيود ، جمع (قيد) الذي يعرف في النحو بأنه كل ما في الجملة عدا المسند والمسند إليه " [٢].

وقد عبر البلاغيون عن التقييد بما نقصده من التخصيص في هذا البحث، قال القزويني (ت: ٧٣٩هـ) عن الفعل وهو محور الجملة الفعلية : " تقييد الفعل بمفعول ونحوه، فلتربية الفائدة ، كقولك : ضربت ضرباً شديداً ، وضربت زيداً ، وضربت يوم الجمعة ، وضربت أمامك ، وضربت تأديباً ، وضربت بالسوط ، وجلست والسارية ، وجاء زيد راكباً ، وطاب نفساً " [٣].

وينبغي الإشارة هنا إلى أن المخصصات أو القيود بوصفها فضلات أو مكملات لا تكون دائماً زائدة يستطاع الاستغناء عنها، كما يفهم من مصطلح (الفضلة) فقد لا يستقيم المعنى في الجملة دونها، وتعني العناصر غير الأصلية في التركيب التي تقوم بوظيفة المسند والمسند إليه ، فكل ما يضاف إلى الإسناد من ألفاظ وعبارات فهو فضلة ، والتخصيص قرينة كبرى تشمل المجرورات والتوابع (عدا العطف) وليس المنصوبات فقط كما ذكر تمام حسان ، وتتضمن هذه القرينة الكبرى قرائن عدة تتفرع عنها، وكل قرينة منها تمثل عنصراً أو شكلاً من عناصر التخصيص وأشكاله، التي يعبر عنها بالأبواب النحوية ، كباب المفعول به ، وباب المفعول معه،وباب الظرف، وباب الحال والتمييز . . أما القرائن التي تتضمنها قرينة التخصيص الكبرى فهي :

أ-التعديـــة :

وهي القرينة المعنوية ، وبابها المفعول به ، الذي وظيفته أنه يخصص الإسناد ويقيده ، ويدل على أن الفعل أو ما هو بمعناه قد وقع عليه أو أثر فيه، ففي قولنا : ضرب زيدٌ عمراً ، فإيقاع الضرب على عمرو تخصيص لعلاقة الإسناد التي بين الضرب وبين من أسند إليه ، يقول الجرجاني : " كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول، فقلت : ضرب زيدٌ عمراً ، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه "[١] ، ومعنى هذا أن التباس الضرب بالثاني جهة في إسناد الضرب إلى الأول.

---

[٢] عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية ، مرجع سابق ، ص ٩٦.

[٣] القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص٥٣.

[١] الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص١٥٣.

ويرتبط المفعول به مع فعله عن طريق دلالة الفعل على المجاوزة وهي التعدية المدلول عليها بحالة النصب ، وفي معنى الفعل المتعدي قال ابن يعيش : " المتعدي ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل، والتعدي التجاوز ، يقال : (عدا طوره)، أي تجاوز حده، أي : أن الفعل تجاوز الفاعل ، إلى محل غيره ، وذلك المحل هو المفعول به ، وهو الذي يحسن أن يقع في جواب ، بمن فعلت " [٢]؟

فالمفعول به يشكل عنصر الفرق بين الفعل اللازم والفعل المتعدي تركيبياً ، وتعدية الفعل إما أن تكون بدلالة الفعل المعجمية ، أو بوسيلة من وسائل التعدية ، وقد يتعدى الفعل لأكثر من مفعول وتصل في الغالب إلى ثلاثة مفاعيل ، وقد انتقد بعض الدارسين المحدثين فكرة تعدي الفعل إلى أكثر من مفعول واحد، فمصطفى جواد يرى أن الفعل المتعدي لا يجوز له في طبيعة الوجود وحيز الحقيقة أن ينصب إلا مفعولاً به حقيقياً واحداً، والسبب في ذلك أن الحدث واحد فلا يقع إلا على جهة واحدة سواء أكانت موحدة أم ذات أجزاء ، فالمفعولان الثاني والثالث ليسا مفعولين حقيقيين ، فشأنهما كشأن الحال في النصب ، ويرى أن قول الكوفيين إن المفعول الثاني لـ (ظن) نصب على الحالية هو الصواب بعينه، وفسر المفعول الثاني بالنصب على نزع الخافض في (كسوت فلاناً حبة) والمعنى (جبة) [١].

وقد ناقش أحمد المتوكل مسألة تعدد المفاعيل للفعل الواحد في النحو العربي في ضوء نظريات الأنحاء الغربية فقد قال بفرضية المفعولين، وفرضية المفعول المزدوج، وفرضية المفعول الواحد ، وناقش هذه الفرضيات بالنسبة للغة العربية فلاحظ :

١- ليس ثمة فيما يبدو على الأقل بالنسبة للغة العربية ما يبرز التمييز بين مفعول مباشر ومفعول غير مباشر ، فالمركب الاسمي الذي يعد (مفعولاً غير مباشر) حسب فرضية المفعولين لا ينفرد في الواقع بخصائص بنيوية تميزه عن المركب الاسمي المعتبر (مفعولاً مباشراً) حسب الفرضية نفسها، ويتجلى عدم التمايز بين هذين المكونين بنيوياً فيما يلي :

---

[٢] شرح المفصل ، ج٤، ص ٢٩٥، ج٢، ص ١١٤،.

[١] محمد عبد المطلب البكاء ، مصطفى جواد وجهوده في اللغة ، ص ١٢٠.

أ- ليس ثمة ما يخالف بين هذين المكونين من جهة مقولتهما التركيبة، فلا يرد (المفعول غير المباشر) في العربية إلا مركباً اسمياً شأنه في ذلك شأن (المفعول المباشر) إذ إن مثل الجملة (أعطت هند قلماً لخالد) مشكوك في نحويتها، وحتى إذا سلمنا بنحوية هذا النمط من التركيب فإننا نلاحظ أن (المفعول غير المباشر) في وروده مركباً حرفيـــاً، لا يمكن اعتباره خاصية مميزة ، إذ إن المفعول المباشر قد يرد مركباً حرفياً كما تدل على ذلك سلامة الجمل : (استغفر الله من الذنب) ، (سمت هندا ابنها بعمر) .

ب- يلاحظ أيضاً أنه قد درج على اعتبار خاصية البناء للمجهول من الصفات المميزة للمكون المفعول ، وعليه يلاحظ أن كلا المركبين الاسميين صالح لأن يكون فاعلاً للجمل المبنية للمجهول ، في مثل : (وهب خالدُ الأرض- وهبت الأرض خالداً) ويرى المتوكل بعد هذا أن مثل هذه الملاحظات تدعو إلى الشك في ورود التمييز بالنسبة للغة العربية بين مفعولين يتصفان بسمات (مفعول مباشر) و (مفعول غير مباشر) .

٢-وتدعو الملاحظات نفسها إلى التفكير في ترجيح الفرضية الثانية (فرضية المفعول المزدوج) القائمة على فكرة أن وظيفة المفعول تسند في التراكيب الممثل لها بجمل من مثل (أعطى ..) إلى مركبين اسميين اثنين باعتبار أن لهما خصائص بنيوية متماثلة، غير أن تبني فرضية (المفعول المزدوج) يؤدي إلى مواجهة مجموعة من المشاكل: تجريبية ونظرية منها (قيد أحادية الإسناد) حيث يمتنع إسناد الوظيفة نفسها إلى أكثر من مكون واحد داخل الجملة نفسها ، ومن الواضح ان هذه الفرضية تتنافى مع (قيد أحادية الإسناد) وعليه تخلى المتوكل عنها، وتبنى فرضية (المفعول الواحد) المعتمدة في النحو الوظيفي عامة ، التي تقوم على فكرة أن وظيفة المفعول وظيفة واحدة تسند إلى مكون واحد ، داخل الجمل نفسها ، ويبقى المكون الذي لم تسند إليه وظيفة المفعول دون وظيفة تركيبية، وتسند إليه الوظيفة الدلالية (المستقبل) أو (المتقبل) فقط [١].

وفي تحليل تركيب أفعال القلوب والتحويل يرى المتوكل عدم صحة اعتبار النحاة لها متضمنة لأكثر من مفعول واحد، وأن المكونين في هذا الضرب من البنيات يشكلان المفعول الأول والمفعول الثاني للفعل ، فيلاحظ ابتداءً أن ليس لأي من المكونين المنصوبين فيهما أي من الخصائص التي تميز ما يسمى بـ (المفعول غير المباشر) فلا يمكن طبقاً لفرضية (المفعولين) أن تحلل هذه التراكيب على أساس أنها متضمنة لمفعولين مباشر وغير مباشر ، كما أنه غير ممكن أن نفترض أن المكونين يأخذان وظيفة واحدة هي وظيفة المفعول، فالمنصوب الأول في (ظن خالد هنداً مسافرة) هو وحده الذي يصلح لأن يكون فاعلاً في جملة مبنية للمجهول، بخلاف الثاني الذي لا يصلح لذلك البتة، فنقول: (ظنت هند مسافرة) ولا تستطيع القول : (ظنت مسافرة هنداً) بخلاف المفعولين في تركيب (أعطى) كما لا يحتل موقع المفعول الذي يلي الفاعل إلا المكون المنصوب الأول ، فلا

---

[١] أحمد المتوكل ، من البنية الحملية إلى البنية المكونية - الوظيفة المفعول في اللغة العربية ، ص ٩٥-٩٩، وينظر عبد الجبار توامة ، القرائن المعنوية ، مرجع سابق ، ص ١٠٩-١١٠.

نستطيع القول : (ظن خالد مسافرة هنداً) ، وعليه يستخلص أن بنيات أفعال القلوب لا تتضمن إلا مفعولاً واحداً وهو المكون المنصوب الوارد بعد الفاعل[١] .

وفي أفعال التحويل التي يضيفها النحاة إلى أفعال القلوب ضمن (ظن) وأخواتها وهي صير وجعل وأخواتها ، يرى المتوكل بعد أن يمثل بالجملة : (صيرت الطين خزفاً) أن التحليل الذي يبدوا أكثر ملاءمة لخصائص هذا الضرب من التركيب هو التحليل المنطلق من أن مصدر اشتقاق الجملة هو البنية (صار الطين خزفاً) لا (صيرت الطين خزفاً) إذ ليس أصل هذه المجموعة من الأفعال مبتدأ وخبراً بل أصلها فاعل ومحمول[٢].

وتعقيباً على ما سبق في موضوع تعدد المفاعيل ، وطبقاً لخصائص العربية فإنه " يمكن ترجيح ما يسمى بفرضية المفعولين في القسم الأكبر من أفعال العربية، فيكون إيقاع الفعل فيها على أحد المفعولين إيقاعاً مباشراً ، وعلى الآخر إيقاعاً غير مباشر، لأن الحدث في هذه الأفعال كما هو في الأصل واحد ، فلا يجوز له الوقوع وقوعاً مباشراً (حقيقياً) إلا على جهة واحدة ، أي مفعول واحد، ويمكن له بموازاة ذلك أن يقع وقوعاً غير مباشر (لفظياً) على مفعول آخر "[٣] .

ب-**الظرفية :**

قرينة معنوية ، بابها المفعول فيه أي (ظرف الزمان وظرف المكان) ووظيفة الظرف أن يأتي مخصصاً أو مقيداً لوقوع الحدث أو الإسناد في الزمان والمكان، قال سيبويه : " هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت ، وذلك لأنها ظروفٌ تقع فيها الأشياءُ، وتكون فيها ، فانتصب لأنه موقوعٌ فيها ومكون فيها ، وعمل فيها ما قبلها . . وكذلك يعمل فيها ما بعدها "[١] . ويفهم من هذا الكلام أن الظرف تأتي وظيفته التخصصية للحدث أو الإسناد من كونه حاملاً لمعنى الاحتواء الذي يفهم من مصطلح الظرف نفسه ،

---

[١] أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية ، ص ١٠٢-١٠٣.

[٢] المرجع نفسه ، ص ١١٧-١١٨ ، وقد أيد المتوكيل في هذا المعنى ، عباس حسن في النحو الوافي ج٢، ص ١١، ومهدي المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ١٧٨-١٧٩.

[٣] عبد الجبار توامة ، القرائن المعنوية ، مرجع سابق ، ص ١١١-١١٢.

[١] الكتاب ، ج١، ص ٤٠٣-٤٠٤.

" فالظرف في اللغة هو الوعاء "[٢] ومن هنا قال النحاة : إن الظرف هو المفعول فيه من اسم الوقت أو المكان المتضمن (في) مقيداً بها المكث، أي الاستقرار ، فمن الواضح في العربية قوة الدلالة الكامنة في حرف الجر (في) على معنى الظرفية حقيقة أو مجازاً وفي ذلك يقول سيبويه : " وأما (في) فهي للوعاء ، تقول : هو في الجراب ، وفي الكيس ، وهو في بطن أمه ، وكذلك هو في الغُل، لأنه جعله إذا أدخله فيه كالوعاء له ، وكذلك هو في القبة ، وفي الدار ، وإن اتسعت في الكلام ، فهي على هذا ، وإنما تكون كالمثل يجاء به ، يقارب الشيء وليس مثله " [٣]. فكلمة وعاء التي استعملها سيبويه ترادف كلمة ظرف في معناها اللغوي ، فالظرف كالوعاء في الاحتواء ، وقد نسب إلى الخليل قوله : " وسمي الظرف ظرفاً لأنه يقع الفعل فيه كالشيء يجعل في الظرف "[٤] والظرف بنوعيه الزماني والمكاني لا يختلفان في الوظيفة النحوية ، وهي الاحتواء أو الوعائية للحدث خاصة ، " إلا أن للظروف الزمانية خصوصية تتمثل في كونها تقوم بتخصيص الزمن النحوي للفعل وما قام مقامه في التركيب، وهي وظيفة فرعية مترشحة عن الوظيفة الأساسية احتواء الحدث، وذلك عندما يعبر بالصيغة عن أزمنة مختلفة كالحال والاستقبال، فيدل (الآن) على الحال و(غداً) على الاستقبال " [٥].

ج-التحديد :

قرينة معنوية دالة على المفعول المطلق المبين للنوع أو العدد والذي وظيفته أنه يخصص الفعل أو ما قام مقامه في التركيب ، سواء أكان مسنداً أم واقعاً في نطاق الإسناد، وذلك ببيان نوع الحدث أو صفته أو عدده " ويبدو أن العربية تريد من خلال علاقة التحديد بين الفعل والمفعول المطلق أن تبين الحدث الكامن في الفعل ، وتزيل عنه الإبهام ، وذلك بوصفه ، أو بإضافته ، أو ببيان عدد مرات حدوثه . . لذلك لجأت إلى المصدر فوجدته صالحاً لما تنشده، فهو (اسم دال على حدث ، وهو يقبل الوصف والإضافة والدلالة على العدد) فأتت به من لفظ الفعل ، لأن في تكرار اللفظ تأكيداً من

---

[٢] ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ظرف) .

[٣] الكتاب ، ج٢، ص ٣٠٨.

[٤] الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النحو ، ص ٤٣.

[٥] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق ، ص ٢٥٦.

ناحية ، وقرينة على نشوء علاقة ارتباط من ناحية أخرى، ثم نسبت البيان الذي تريده إلى ذلك المصدر "[١] وعلى هذا يكون التحديد في الحدث قرينة معنوية على معنى المفعول المطلق ، لأن فيها تعزيز المعنى الذي يفيد الحدث في الفعل ، إذاً فالأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً مختصاً بالوصف أو بالإضافة ، أو أن يكون معدوداً ، قال سيبويه : " واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه .. وذلك قولك : ذهب عبد الله الذهاب الشديد ، وقعد قعدة سوء، وقعد قعدتين لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين وما يكون ضرباً منه فمن ذلك : قعد القرفصاء ، ورجع القهقرى، لأنه ضربٌ من فعله الذي أخذ منه " [٢].

وقد سمى النحاة المفعول المطلق مطلقاً لكونه هو المفعول بلا قيد ، ولأنه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل ، فباقي المفاعيل مقيدة بحرف إضافة مع مدخوله بعدها، ولا تسمى مفعولاً إلا باعتبار إلصاق الفعل به ، أو وقوعه لأجله ، أو معه ، أو فيه [٣]، أما المفعول المطلق فهو المفعول الحقيقي كما أشار النحاة ، وذلك : " لأنه يوجد مع الفعل المتعدي واللازم على السواء ، فالمفعول به لا يكون إلا مع الفعل المتعدي ، ويظهر بغرض التعدية ، في حين المفعول المطلق لا يظهر بغرض التعدية ، بل يظهر لغرض معنوي آخر هو التحديد ، أي بيان نوع الحدث أو عدده في الفعل أو في ما شابهه "[٤] وفي الاتجاه الوظيفي في النحو في اللسانيات الحديثة يرى أحمد المتوكل عند حديثه عن الوظيفة المفعول في اللغة العربية ، أن ما يسميه النحاة بالمفعول المطلق هو مفعول في الحقيقة، فيأخذ الوظيفة التركيبية (المفعول) [٥].

د-المعية :

قرينة معنوية ، بابها المفعول معه ملحقاً به المضارع المنصوب بعد الواو، ويحتاج الفعل وما في معناه للترابط مع المفعول معه إلى أداة تقوم بذلك هي (الواو) وتسمى واو المعية لأنها بمعنى (مع) قال سيبويه : " هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب

---

[١] مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والربط ، مرجع سابق ، ص ١٧٦.

[٢] الكتاب ، ج١، ص ٣٤-٣٥.

[٣] الرضي ، شرح الكافية ، ج١، ص ٢٩٦.

[٤] عبد الجبار توامة ، القرائن المعنوية .. . مرجع سابق ، ص ١١٩.

[٥] أحمد المتوكل، من البنية الحملية إلى البنية المكونية ، مرجع سابق ص ٦٦.

فيه الاسم لأنه مفعول معه . . . وذلك قولك : (ما صنعت وأباك) و (لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها) ، إنما أردت (ما صنعت مع أبيك) و (لو تركت الناقة مع فصليها لرضعها) (والفصيل) مفعول معه، و(الأب) كذلك ، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها " [1].

فالمعية قرينة معنوية يستفاد منها المصاحبة على غير طريق العطف أو الملابسة الحالية، وهي علاقة مصاحبة بين ما قبل الواو والمنصوب ، ويلحق بها تركيب الفعل المضارع المنصوب بعد (واو المعية) التي تفيد الجمع والانضمام، وذلك إذا سبق بنفي أو طلب ، كما في المثال المشهور : لا تأكل السمك وتشرب اللبن، والمعنى فيه هو النهي عن الجمع بين الشيئين ، وليس النهي عن أكل السمك وحده أو شرب اللبن، ولو كانت (الواو) بمعنى التشريك لكان المعنى هو النهي عن (أكل السمك وشرب اللبن) على كل حال ، وقد انتقد تمام حسان مصيباً تفريق النحاة بين هذا التركيب وتركيب المفعول معه (الاسم المنصوب) بعد (واو المعية) مع أنهما متشابهان، ورأى أنه لا عبرة بالتظام فيهما، فإذا كان الذي يضام الواو في المعية اسم منصوب، والذي يضام الواو في هذا التركيب هو مضارع منصوب فالمعنى واحد، وخلص حسان إلى أن نصب المضارع بعد (الواو) على المعية هو من نوع نصب المفعول معه بعد الواو ذاتها [2].

أما التخصيص في المعية فمعناه أن المفعول معه يخصص الاسم الذي صاحبه أو انضم إليه ليدل على شيء حصل الفعل بمصاحبته أي: (معه) بلا قصد إلى إشراكه في حكم ما قبله ، ففي مثل (ذهب الرجلُ وطلوعَ الشمس) يكون المعنى : أن الرجل ذهب مخصصاً بمصاحبة طلوع الشمس .

هـ-السببية :

قرينة معنوية دالة على المفعول لاجله الذي يقيد الإسناد بسبب ، ولولاه لكان الإسناد أعم، والسببية علاقة تعين على بيان سبب وقوع الحدث الذي يشير إليه الفعل أو ما أشبهه، فالمفعول له يجب أن يكون سبباً لما قبله ، لأنه مفعول من أجله الفعل وهو معنى السبب،ويشترط فيه ، أيضاً ، أن لا يكون إلا مصدراً ، " وألا يكون مصوغاً من

---

[1] الكتاب ، ج ١، ص ٢٩٧.

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق ، ص ١٩٦.

أحرف الفعل المراد بيان سبب وقوعه، أي ألا يكون مصدره، لأنه لو كان كذلك لتنـــافى ذلك مع المسلمة المنطقية القائلة : بأن الحدث لا يكون سبباً في وقوع نفسه "[١] .

وقد جعل النحاة لام التعليل الأداة الأساسية لأداء هذا المعنى السببي، وفسروا كثيراً من الأساليب التعليلية التي تبين العلة أو السبب بتقدير هذه اللام ، واستعملوا ألفاظاً مختلفة للتعبير عما يؤديه باب المفعول له من معنى ، فقد استعمل سيبويه لفظ (عذر) للدلالة على معنى السببية إذ قال : " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عـــذرٌ لوقـــوع الأمـــر ، فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسيرٌ لما قبله لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه . . وذلك قولك (فعلت ذاك حذار الشر) و (فعلتُ ذلك مخافة فـــلانٍ وادخـــار فـــلانٍ) . . . و(فعلت ذاك أجل كذا وكذا) فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كـــذا وكذا ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله " [٢]. ويقصد سيبويه بالتفسير ، التعليل ، أما مصطلح عذر الوارد في عبارة سيبويه، فيرى علي النجدي ناصيف أنه ليس أمثل كلمـــة ولا أحقها بالاستعمال ، وكان يفضل لو أنه استعاض عنها بكلمة (سبب) أو (علة) [٣]، أما عوض القوزي فقد دافع عن استعمال سيبويه هذا ، بأن اهتمام سيبويه بالمعنى اللغوي لا يقل عن اهتمامه بالمعنى الاصطلاحي ، وما كان ينظر إلا إلى إلحاق الحكم النحوي بالعلة المسببة له ، وكانت وسيلته في تأكيد سلامة ما يصل إليه الأمثلة الكثيرة وقياس الأشـــباه على الأشباه، وكان يرى أن كملة (عذر) أنسب كلمة لهذا الحكم، وفي أمثلته إشارة إلـــى اصطلاح المفعول لأجله والمفعول له [٤].

والذي يبدو لي وكما رأى عبد الجبار توامة " أن لفظ (عذر) رغـــم ان العلـــة أو السب هما أوضح وأدق منه، قد يكون مفيداً لمعنى هذا الباب النحوي فهو لغة الجملة التي يعتذر به ، والأمثلة التي ساقها سيبويه لهذا الباب كانت مفيدة لهذا المعنى . الـــذي مـــن سياقاته ، فعلت ، كذا " [١]، وقد درج بعض النحاة على استعمال لفظ (الغرض) للتعبيـــر عما يؤديه باب المفعول له من معنى ، قال أبو علي الفارسي : " إذا قلت : فعلته مخافـــة

---

[١] مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والربط ، مرجع سابق ، ص ١٧٧ .

[٢] الكتاب ، ج١، ص ٣٦٧-٣٦٩.

[٣] علي نجدي ناصيف ، سيبويه إمام النحاة ، ص ١٦٩.

[٤] عوض القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، ص ١٣٦،

[١] عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية .. . ، مرجع سابق ، ص ١٤٦.

الشر، فهو مفعول له، لأن الفعل لا يفعل إلا لغرض من الأغراض ومعنى من المعاني "[٢] والغرض كذلك من ألفاظ ابن يعيش قال : " وأصله أن يكون باللام لأن اللام معناها العلة والغرض . . والمفعول له علة الفعل والغرض به " [٣]، ومثل الغرض في المعنى الغاية والهدف ، وفي اللسانيات الحديثة ، استعمل بعض المحدثين هذه الألفاظ للدلالة على معنى السببية ، قال تمام حسان : " والغائية قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله " [٤]، وقد ذكر محمد علي الخولي أن من شروط التحويل إلى تركيب المفعول له في العربية بحسب المنهج التحويلي أن يكون الفعل الثاني المحول إلى مصدر (هدفاً) لحدوث الفعل الأول كما في المثال : وقف الولدُ + احترام + الولد + للمعلم وقف الولد + احتراماً + للمعلم[٥]. وما قرره الخولي بشأن قواعد التحويل في باب المفعول له ينقصه الدقة ، وذلك لأن " المصدر المحول إليه على معنى المفعول له لا يكون دائماً هدفاً لحدوث الفعل قبله، بل قد يكون سبباً لحدوثه فقط كما في (قعدت عن الحرب جبناً) و (الجبن) لا يمكن أن يكون بأي حال من الأحوال هدفاً لحدوث الفعل (قعدت) وكان الأصح أن تصاغ القاعدة التحويلية في باب المفعول له في شرط التحويل الدلالي : أن يكون الفعل الثاني المحول إلى المصدر (سبباً) أو (هدفاً) لحدوث الفعل الأول ، هذا مع أن السبب يكفي وحده شرطاً دلالياً ليشمل معنى المفعول له "[٦] .

فالغرض والغاية والهدف ألفاظ غير دقيقة في التعبير عن المفعول له، لأنها تعني القصد أو الشيء المقصود ، والمفعول له قد يكون صفة خساسة لا يقصده العاقل كقولك : قعدت عن الحرب جبناً، والأدق استخدام العلة أو السبب، فهناك مصادر تأتي مفعولاً له لا تصلح أن تكون غاية أو غرضاً ، ففي قولنا : ابيضت عينا الرجل حزناً على أهله، ليس في المفعول له (حزناً) معنى الغاية ، بل فيه معنى السبب بخلاف (فعلت ذلك ادخار فلان) فادخار فيه معنى الغاية، لأنه مقصود ، فهو مسبب عن الفعل (فعلت) .

---

[٢] أبو علي الفارسي ، المسائل المنثورة ، ص ٣١.

[٣] شرح المفصل ، ج١، ص٤٤٩.

[٤] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٩٦.

[٥] محمد علي الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية ، ص ١٦١-١٦٢.

[٦] عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية . . . ، ص ١٤٧-١٤٨.

ومن هنا نستخلص أن من الدقة استخدام مصطلح (السببية) ليكون عنوانا للقرينة المعنوية الدالة على معنى المفعول له، وهو يوافق تماماً ما قاله النحاة عن المصدر الواقع مفعولاً له : إن من أهم شروطه أن يكون سبباً لحدث أو مسبباً عنه ، كما رأينا سابقاً .

و- التفسير :

قرينة معنوية وبابها التمييز ، واصطلاح التفسير والتبيين بمعنى التمييز ذُكر أنهما من ابتكارات الخليل [١] والتفسير في هذا الباب يكون عند الحاجة في الجملة إلى الإيضاح، ولا تكون هذه الحاجة إلا عند المبهم ، والإبهام الذي يفسره التمييز يكون في شيئين :

١- **في النسبة :** فيفسر التمييز نسبة مبهمة بين الفعل والفاعل، أو بين الفعل والمفعول ، مثل : طاب محمدٌ نفساً ، وزرعت الأرض شجراً ، ويسمى هذا التمييز تمييز الجملة، لأنه يزيل الإبهام في الإسناد كله أو في علاقة التعدية.

٢- **في المفرد :** فيفسر التمييز بعض الألفاظ المبهمة كالمقادير والأعداد مثل : اشتريت مترين حريراً ، وعندي عشرون قلماً ، ويلاحظ هنا أن التميز فسر أحد ركني الجملة أو أحد مخصصات الإسناد ، أي ما يقع في نطاق الإسناد ، ولم يفسر الجملة كلها، ولهذا سمي تمييز المفرد .

وهكذا نلاحظ أن الإبهام في الجملة عموم، والتقييد تخصيص لهذا العموم، وما دام التفسير يزيل الإبهام فهو تخصيص يزيل العموم، وكون التمييز تخصيصاً فهو مثل باقي المنصوبات في كونها مخصصات لعموم الدلالة في الإسناد ، أو ما وقع في نطاقه[١]، ويلاحظ هنا في تفسير المفرد أن العلامة الإعرابية ليست مصاحبة دائماً . للتمييز كقرينة لفظية عامة وهي (النصب) بل قد يأتي التمييز مجروراً ، كتمييز الأعداد من (ثلاثة إلى عشرة) ، و" الإضافة هنا على نسبة التفسير ، الذي هو هنا قرينة معنوية على باب التمييز حيث تم رفع الإبهام عن الأعداد ونصب بالأسماء المجرورة بعدها على أحد محتملاتها، والجر هنا كان اقتضاء لأجل سلامة البناء " [٢].

---

[١] أحمد عوض القوزي ، المصطلح النحوي . . . ، مرجع سابق ، ص ١٩٦٥ .

[١] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، مرجع سابق ، ص ١٩٩.

[٢] عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية ، مرجع سابق ، ص ١٥٦.

ز-الإحراج :

قرينة معنوية ، بابها المستثنى ، الذي يكون بعد (إلا) أو إحدى أخواتها التي تشترك معها في أداء معنى الإخراج (أي الاستثناء) كـ (غير ، سوى ، حاشا، ليس ، عدا .. .) فهذه الأدوات تشارك في أداء وظيفة إخراج ما بعدها من حكم ما قبلها، أو ما يستتبع هذا الحكم من معانٍ، وهذا هو معنى التخصيص في الإخراج ، وهو لا يتعدى كونه تقييداً للإطلاق الذي في الجملة ، قال الجرجاني : " اعلم أنك إذا قلت : (خرج القوم إلا زيداً ، كان (زيداً) المستثنى من القوم ، لأنك قد أخرجته من جملتهم ، وزعمت أنه لم يشاركهم في (الخروج) والمستثنى منصوب ونصبه بالفعل الذي قبله بوساطة (إلا) فإذا قلت (خرج القوم) لم يكن الفعل بنافذ إلى شيء، فإذا أتيت بـ (إلا) أوصله إلى (زيد) وكان فيه هذا المعنى ، الذي هو إخراجه من جملتهم ، كما انك تقول : (مررتُ) فلا يتعدى ، فتأتي بـ (الباء) فتقول : مررتُ بزيد ، فتوصل الباء الفعل إلى زيد ، ويكون فيه المعنى الذي تراه إلا أن (إلا) لم يجز (زيداً) ونصب كما نصب ما بعد (الواو) في قولك : (جاء البردُ والطيالسة " [٣].

فالمستثنى كما في مثال الجرجاني (خرج القوم إلا زيداً) يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق ، فقد أسند (الخروج) إلى (القوم) وأخرج (زيد) من هذا الإسناد، وهذا من قبيل تقييد الإسناد وتخصيصه ، والإخراج لا يكون تقييداً للإسناد فقط بل يكون أيضاً تخصيصاً لما وقع في نطاق الإسناد .

والاستثناء يكون متصلاً حيث يكون فيه المستثنى من جنس المستثنى منه، وهو الأصل ، لأن الإخراج لا يكون إلا بين الأصناف أو الأجناس المتماثلة ، أما الاستثناء المنقطع فهو عكس المتصل ، حيث يكون فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه، مثال ذلك : وصل المسافرون إلا أمتعتهم ، والاستثناء المنقطع لا يسمح بالانقطاع التام بين المستثنى والمستثنى منه، بل لا بد فيه من وجود علاقة غير علاقة الجزئية تربط بين الطرفين ، بحيث إذا حكم على أولهما بحكم ما توهم السامع دخول الطرف الثاني فيه،

---

[٣] الجرجاني، المقتصد، ج٢ص ٦٩٩-٧٠٠.

الطيالسة جمع طيلسان وهو نوع من الثياب .

وذلك كـــ (الأمتعة) بالنسبة للـــ (المسافرين) ، أما إذا لم يكن بين شيئين أي علاقة، فـــلا يجوز معنى أن يدخلا معاً في تركيب استثنائي فلا يقال : جاء القوم إلا حماراً كما مثـــل النحاة؛ لأن السامع إذا سمع منك ، جاء القوم فلن يتوهم أن (حماراً) ما قد يشارك القـــوم في المجيء ، إذ ما علاقة (الحمير) بـــ (القوم) حتى يتوهم السامع انه كان معهم، وعلـــى هذا يكون تمثيل النحاة فاسداً ؟ لأن الاستثناء المنقطع لا يعني انقطاع العلاقة بين الطرفين انقطاعاً تاماً ، بل يعني أن هناك علاقة ولكنها ليست (الجزئية) كمـــا هـــو الشـــأن فـــي الاستثناء المتصل [١].

ج-التوكيد [٢]:

هو القرينة المعنوية وبابها التوكيد المعنوي ملحقاً به وظيفياً الحال المؤكد والنعت المؤكد والظرف المؤكد والتمييز المؤكد والمفعول المطلق المؤكد، وكل هذه الأبواب ترد في التركيب (مكملات أو فضلات) مخصصة للإسناد أو ما وقع في نطاقه.

وقد سمى سيبويه التوكيد تخصيصاً واختصاصاً ، والتوكيد المعنوي هو مثل النعت في أداء وظيفة التخصيص في التركيب ، ولهذا قال أبو علي الفارس : " التوكيد بمنزلـــة النعت، تقول (جاءني زيدُ نفسه) لأنك أردت أنه جاءك هو لا غيره إذ قد يجوز أن يكـــون إذا قلت: (جاءني زيد) أن يكون غير زيد جاءك فإذا قلت (نفسه) فقد علم أنه جاءك هو لا غيره " [١].

والتوكيد المعنوي يكون بذكر (النفس ، أو العين، أو كل ، أو جميع ، أو عامة، أو كلا أو كلتا) ، ويكون تركيبه بإضافة هذه المؤكدات المعنوية إلى ضمير يناسب المؤكد ، نحو : (جاءَ الطالبُ نفسه) ، و (رأيتُ القوم كلهم) ، وتنفرد كلمتا (نفس وعين) دون بقية ألفاظ التوكيد المعنوي بجواز دخول باء الإضافة عليهما ، مثل : جاء المعلم بنفســـه إلـــى الصف ، وذهب الوالي بعينه إلى البلدة ، فالياء لم تتعلق بالفعل بل أفادت مـــع دخولهـــا

---

[١] عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية ، ص ١٥٣-١٥٤.

[٢] المرجع نفسه ، ينظر ص ١٧٧-١٧٩.

[١] أبو علي الفارسي، المسائل المنثورة ، ص ٤٧.

التوكيد لما قبلها ، ويعرب النحاة مثل هذا التركيب : توكيداً مجروراً لفظاً، وتابعاً محـــلاً للمؤكد المتبوع على وفق حالته الإعرابية.

والتوكيد المعنوي باعتباره تكملة للاسم قبله يكون من أهم أغراضه ووظائفه فـــي الكلام دفع احتمال عمومية الحكم أو خصوصيته أو مجازيته ، وذلك على وفق ألفاظـــه، ففي التوكيد بـــ (النفس والعين) تكون الفائدة رفع احتمال أن يكون الحكم أو النسبة المتعلقة بالمؤكد أعم من تعلقها به أو متعلقة بغيره نتيجة التجوز أو السهو أو النسيان، فيكون هذا من قبيل تخصيص الحكم عن طريق تخصيص متعلقه، ففي مثل (جاء الأمير) قد يتـــوهم السامع أن إسناد (المجيء) إلى (الأمير) هو على سبيل التجوز أو الســـهو أو النســـيان ، فيؤكد المتكلم بذكر (النفس) أو (العين) ، رفعاً لهذا الاحتمال، فيعتقد الســـامع حينئـــدٍ أن (الجائي) هو لا جيشه ولا خدمه ولا حاشيته، ولا شيء من الأشياء المتعلقة بـــه فيكـــون التوكيد المعنوي هنا تقييداً للمسند إليه مثلما كان النعت كذلك مقيداً له، وفي التوكيـــد بـــــ (كل وجميع وعامة) وأضربها يكون الغرض الدلالة على الإحاطة والشـــمول ، وتوكيـــد عموم الحكم لأفراد متعلقة عكس الإخراج الذي يفيد خروج فردٍ أو أفراد من متعلق الحكم، ففي مثل : (جاء القوم) قد يتوهم السامع أن بعضهم قد جاء ، وبعضهم الآخر قد تخلـــف عن المجيء ، ولكن المتكلم دفعاً لهذا التوهم ، يقول : جاء القوم كلهم ، وأما (كلا وكلتا) فإن وظيفتيهما في التركيب مشابهة لوظيفة (كل) فالتوكيد بهما يفيد إثبات الحكم للاثنـــين المؤكدين معاً ، ففي مثل : جاء الرجلان قد يتوهم السامع أن الحكم ليس ثابتاً للاثنـــين ، ودفعاً لهذا التوهم، يقول المتكلم : جاء الرجلان كلاهما .

ط-الملابســـــــة :

هي القرينة المعنوية وبابها الحال " الذي يخصص للإســـناد الفعلـــي أو الاســـمي ومعنى التخصيص هنا أن صاحب الحال (الفاعل أو المفعول أو ما في معناهما كالمبتدأ أو الخبر) يكون على هيئة مخصوصة حين وقوع الفعل أو حين إسناد الخبر إلى المبتـــدأ"[1] فالحال هو بيان للهيئة التي عليها صاحب الحال عند ملابسة الفعل له ، واقعاً منه أو عليه،

---

[1] عبد الجبار توامة – القرائن المعنوية ، ص ١٣٩ .

[2] أبو البقاء الكفوي، الكليات، ج٥، ص ٣٧٥.

مثل (جاء زيدٌ راكباً) ، و (ضربت زيداً قائماً) ، كما يذكر صاحب الكليات [٢] فالملابسة للهيئات " قرينة معنوية على إفادة معنى الحال بوساطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو ودونها ، فإذا قلت : جاء زيدٌ راكباً فالمعنى جاء زيد ملابساً لحال الركوب، وكذلك إذا قلنا جاء زيد وهو يركب " [٣]، ويرتبط الحال الجملة بصاحبه بأحد الرابطين : الضمير البارز أو الواو أو بهما معاً أو دونهما، وكلاهما قرينة لفظية لأمن اللبس في فهم الانفصال بين الجملتين .

والحال كما يقول النحاة إثبات للمعنى وقيد للفعل ، فوقوع الفعل من فاعله أو على مفعوله يكون بذكر الحال من أحدهما أو منهما مقيداً بهذه الهيئة ، وقد فسر ابن الحاجب معنى تقييد الحال للفعل بأنه إذا قيل في (جاء زيد راكباً) وشبهه، إن الحال مقيدة فمعناها أنه قيد الإطلاق الذي كان يحتمله قولك : جاء زيد ، لأنه يحتمل أحوالاً مختلفة من الركوب والمشي وغيرهما، فإذا قلت راكباً فقد قيدته بعد أن كان مطلقاً ، وأنه لذلك قبل مجيئه لبيان هيئة الفاعل أو المفعول عند نسبته (أي الفعل) إليه أو وقوعه عليه ، وإنما توصف بالمعنى الذي جيء من أجله [١].

ي-البيان :

هو القرينة المعنوية وبابها البدل متضمناً ما سماه النحاة بعطف البيان، والمراد بالبيان ههنا جزء من أجزاء الكلام يبين جزءاً آخر بيان حقيقة ، لا على سبيل الوصف الذي يكشف وسمه أو وسم ما يتعلق به ، وأن يكن قريباً منه في موقعه في الكلام ، والتبيين والتكرير والترجمة مصطلحات كوفية لما يسمى عند البصريين بدلاً[٢] .

ومن عبارات النحاة التي تدل على أن البدل معناه البيان حقيقة، ما قاله أبو علي الفارسي : " إنما احتيج للبدل في الكلام لأنه بيان بمعنى الأول ، وإذا كان نكرة فهو يبين المعرفة ، وذلك أنه لا يكون بدلاً إلا أن ينعته، أعني النكرة ، فنقول : مررت بزيدٍ رجل صالح ، فيكون هنا بياناً لـ (زيد) أنه رجل صالح ، وعلى هذا قوله عز وجل : (لنسفعاً

---

[٣] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩٨.

[١] ابن الحاجب، الأمالي النحوية ، ص ٢٦١.

[٢] عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية، ص١٦٥-١٦٦.

بالناصية ناصية كاذبة)* فإن أبدلت النكرة من المعرفة ، ولم تنعت النكرة فهو اتساع "[٣]. وعبارة الجرجاني : " .. .. البدل يأتي للبيان ، فإذا قلت : مررتُ به زيد ، جاز لأجل أنه بمنزلة قولك : مررت بأخيك زيد ، من حيث إن ضمير الغيبة يصلح لغير واحد، كما أن اللفظة التي هي أخيك كذلك ، فقولك : مررتُ به زيد ، يبين فيه الإتيان بالبدل أن الضمير لمن اسمه زيد ، ويرفع لبساً " [٤].

فالبدل في أقسامه الثلاثة تظهر فيه قرينة البيان، ففي القسم الأول وهو بدل الكل من الكل ، ومعناه : أن لا يكون البدل جزءاً من المبدل منه أو من مشتملاته، بل هو طبق معناه، لا يمنع هذا أن يكون الثاني بياناً للأول ، ومثل النحاة لذلك بقوله تعالى : (أهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم)* حيث بين (الصراط المستقيم) بـ (صراط الذين انعمت عليهم) الذي فيه زيادة بيان على الأول ، وكذلك في القسمين الآخرين من البدل وهما : بدل البعض وبدل الاشتمال ، " ففي كليهما بيان وتخصيص للمبدل منه، وفائدة البلد فيهما أن الشيء يصير مذكوراً مرتين: إحداهما بالعموم والثانية بالخصوص"[١]، فيكون في ذلك بيان بعد إجمال يحققه المتكلم بالثاني بعد التجوز بالأول ، فنقول مثلاً في بعد البعض من الكل : اعجبتُ بالكتاب مقدمته يبين (الكتاب) بـ (مقدمته) ،وكذا في بدل الاشتمال ، فإن الأول فيه يجب أن يكون بحيث يجوز أن يطلق ويراد به الثاني ، نحو: استمتعتُ بالمنظر جماله .

أما ما يسمى بـ (عطف البيان) فيعرفه النحاة بأنه " الاسم الذي يكون الشيء به أعرف فيبين به غيره ، ويمثلون له بمثل : (مررتُ بأخيك زيد)"[٢]، وكما يتضح من تعريفه ومثاله فهو لا يختلف في معناه عن بدل الكل من الكل ، فهما مستويان معنى ، " فكل ما كان عطف بيان صالح أن يكون بدلاً مطابقاً "[٣] ، كما يقرر ذلك النحاة بأنفسهم، وهو صحيح تماماً لأن وظيفة البيان هي عينها في كليهما وقد قرر تلك المساواة بينهما

---

* سورة العلق آية ١٥-١٦.

[٣] أبو علي الفارسي، المسائل المنثورة، ص٤٦.

[٤] الجرجاني، المقتصد ، ج٢، ص ٩٣٠-٩٣١ .

* سورة الفاتحة آية ٦-٧.

[١] الزركشي، البرهان في علوم القرآن ، ج٢، ص ٤٥٥.

[٢] الجرجاني، الجمل في النحو ، ص ١٠٠.

[٣] السيوطي ، همع الهوامع، ج٢، ص١٢١ .

معنى ، ابن هشام إذ قال : " ويعرب عطف البيان بدل كل من كل إن لم يمتنع إحلاله محل الأول ، فكل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للإيضاح أو للتخصيص صح ان يحكم عليه بأنه بدل كل من كل "[٤] ، وقد تابع بعض المحدثين القدماء في رأيهم هذا ، فقد انتقد (عباس حسن) النحاة الذين يفرقون بين عطف البيان والبدل فذكر " أن المشابهة بينهما كاملة لا غالبة ، والتفرقة بينهما قائمة على أساس غير سليم ومن الخير توحيدهما، لما في ذلك من التيسير (البساطة) ومجاراة الأصول اللغوية العامة، وأن الرأي الذي يفرق بينهما في بعض الحالات رأي قام على التخيل والحذف والتقدير من غير داعٍ ومن غير فائدة ترتجى ، ومن السداد إهماله وإغفاله "[٥] ، وقد رأى تمام حسان : " أن كل ما صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدلاً إلا عند امتناع إعادة بناء الجملة مع حذف المبدل منه، وإقامة البدل مقامه، فإذا امتنعت هذه التجربة فالتابع للبيان لا للإبدال"[١]، فالأدق والأحسن هو اعتبار ما سموه عطف البيان جزءاً من باب البدل.

ك- الوصـــــف :

قرينة معنوية ، وبابها النعت الذي يخصص أحد طرفي الإسناد أو ما وقع في نطاقه ومعنى التخصيص هنا أن المنعوت (الفاعل أو المفعول أو المبتدأ أو الخبر أو غير ذلك) يأتي في الجملة دالاً على العموم كالاسم النكرة ، أو على اشتراك عارض محتمل كالاسم المعرفة ، فتكون وظيفة النعت تخصيص ذلك الاسم المنعوت بإزالة ذلك الاشتراك أو العموم منه، مثل : هذا رجلٌ عالمٌ، ورأيتُ رجلاً عالماً ، ومررت برجل عالم، فالنعت هنا نفى اللبس عندما نعته بتقييده بصفة معينة ، قال ابن السراج : " والصفة كل ما فرق بين موصوفين مشتركين في اللفظ " [٢]، وذكر النحاة أن النعت يخصص أو يقيد الاسم الذي ينعته ويبنيه ، كما في عبارة ابن جني: " الصفة في الكلام على ضربين إما للتخليص والتخصيص وإما للمدح والثناء " [٣]. وقد جمع الرماني بين (البيان) و

---

[٤] ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص ٣٢٥ .

[٥] النحو الوافي ، مرجع سابق ، ج٣، ص ٥٤٦.

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٤.

[٢] ابن السراج، الأصول في النحو ، ج٢، ص ٢٣.

[٣] الخصائص ، ج٢، ص ٣٦٨.

(التخصيص) في تعريف النعت ، فقال : " الصفة قول له بيان زائد على بيان الاسم الجاري عليه مختص له" [٤].

والنعت إذا كانت وظيفته الأساسية في الكلام هي التفرقة بين المشتركين في الاسم بتخصيصه ، فإنه لا يذكر بعد الاسم (المنعوت) ليبين بعض أحواله وحسب، بل يذكر لبيان أحوال ما يتعلق به، نحو (جاء الرجلُ المجتهد ابنه) ، ومن هنا فرق النحاة بين النعت الحقيقي والنعت السببي ، وعرفوا الأول بأنه ما يبين صفة من صفات متبوعة ، نحو : جاء خالدُ الأديب ، والثاني : ما يبين صفة من صفات ما له تعلق بمتبوعة وارتباطه به نحو : (جاء الرجلُ الحسن خطه) ، أو (جاء زيد الطويل أبوه)، و (الطويل) ليس نعتاً لـ(زيد) بل هو نعت للأب ، ولكن (الأب) بينه وبين (زيد) رابط أي سبب، وهو رابط الأبوة وقد يقال هنا : إن النعت السببي ليس نعتاً إلا من جهة اللفظ أو من جهة الاعتبار النحوي وأنه من جهة الاعتبار المعنوي شيء آخر ، وهذا القول قد يكون صحيحاً إلى حد ما ، ولكنه غير صحيح إذا نظرنا إلى وظيفته النحوية التي لأجلها سُمي نعتاً ، فالنعت السببي، وإن لم يكن وصفاً مباشراً لمتبوعه وهو الاسم الذي قبله مباشرة ، فإنه يقدم الخدمة (الوظيفة) نفسها التي يقدمها النعت الحقيقي ، إذ إننا حين نقول (جاء زيد الطويل أبوه) نكون قد فرقنا (زيداً) هذا وميزناه عن (زيد) آخر ليس أبوه طويلاً ، وعلى هذا تكون تسمية هذا النوع من الوصف نعتاً تسمية صحيحة[١] .

ل-الإضافـــــــة :

قرينة معنوية وبابها حرف الإضافة ومدخوله ، والمضاف إليه ، وقد عرف النحاة الإضافة في المضاف والمضاف إليه بأنها : " نسبةٌ بين اسمين، على تقدير حرف الجر ، يوجب جر الثاني أبداً "[٢] ، وقد ذكر صاحب الكليات أن " الإضافة في اللغة : نسبة الشيء إلى الشيء مطلقاً ، وفي الاصطلاح ، نسبة اسم إلى اسم جر ذلك الثاني بالأول نيابة عن حرف الجر أو مشاكله " [٣]، فالمضاف إليه، إذاً، اسم مجرور نائب مناب حرف

---

[٤] الرماني ، رسالتان في اللغة، الحدود، ص٦٩.

[١] عبد الجبار توامة ، القرائن المعنوية . . . ، ص ١٦١-١٦٢ .

[٢] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية ج٣، ص ٢٠٥.

[٣] أبو البقاء الكفوي، ج ٢، ص ٥١٠-٥١١ .

الجر أو بمشاكل له ، وذكر سيبويه أن هناك ثلاثة أشياء ينجر بها المضاف إليه ، قال : " واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرفٍ، وبشيء يكون ظرفاً ، وباسم لا يكون ظرفاً ، فأما الذي ليس باسم ولا ظرفٍ فقولك : مررتُ بعبد الله ، وهذا عبد الله ، وما أنت كزيدٍ ، . . . وأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو : خلف وأمام وقدام ووراء وفوق وتحت . . . وذلك قولك : أنت خلف عبد الله وأمام زيدٍ وقدام أخيك ، وكذلك سائر الحروف ، وهذه الظروف أسماء ولكنها صارت مواضع للأشياء ، وأما الأسماء فنحو : مثلٍ، وغيرٍ، وكلٍ، وبعضٍ، ومثلُ ذلك أيضاً الأسماء المختصة، نحو : حمارٍ ، وجدارٍ، ومالٍ، وأفْعَلَ، نحو قولك : هذا أعملُ الناس ، وما أشبه هذا من الأسماء كلها ، وذلك قولك : هذا مثلُ عبد الله ، وهذا كل مالك وبعضُ قومك، وهذا حمار زيدٍ وجدارُ أخيك، ومالُ عمروٍ " [١].

والمضاف إليه يأتي لغرض التخصيص ، فقد ذكر ابن هشام في نحو : (جاءني غلامُ زيد الظريف) أن النعت للمضاف ولا يكون للمضاف إليه إلا بدليل ، لأن المضاف إليه جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته [٢].

والعلاقة بين المضاف والمضاف إليه علاقة وثيقة ، علاقة ارتباط تنشأ بهما بلا وساطة ، وقد رأى بعض النحاة أن المتضايفين عنصران متلازمان يقبح الفصل بينهما وفي هذا قال ابن جني : " كلما ازداد الجزءان اتصالاً قوى قُبح الفصل بينهما "[٣] وذكر في موضع آخر : " والفصل بين الجار ومجروره لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه "[٤] ويتفق النظر اللساني الحديث مع ابن جني في رأيه هذا، يقول (بروكلمان) : " المضاف والمضاف إليه في اللغات السامية يرتبطان بعضهما ببعض ارتباطاً وثيقاً ، يكاد يجعلها في بعض الأحيان كلمة واحدة "[٥]. وقد ذكر ابن يعيش أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح لأنهما بمنزلة الشيء الواحد[٦]، وقد استند

---

[١] الكتاب ، ج ١، ص ٤١٩-٤٢٠ .

[٢] مغني اللبيب ، ج٢، ص ٥١٠-٥١١ .

[٣] الخصائص، ج٢، ص ٣٩٢ .

[٤] ابن جني، الخصائص ، ج٢، ص ٣٩٧ .

[٥] السيد يعقوب بكر ، دراسات في فقه اللغة ، ص ١٢.

[٦] شرح المفصل ، ج ٢، ص ١٨٨ .

البصريون في هذه المسألة إلى جوهر ظاهرة التلازم، وهو أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فلا يجوز الفصل بينهما ، ولكن كيف لـ (ابن يعيش) وقبله ابن جني أن يحكما بالقبح على ظاهرة استعملتها العرب كثيراً وجرت عليها العربية في شعرها ونثرها؟ فقد حكى الكسائي عن العرب (هذا غلامُ والله زيدٍ) وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : (إن الشاة تجتر فتسمع صوت والله ربها) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (واللهِ)[٧]، أما نحاة الكوفة فقد أجازوا الفصل بين المتضايفين وذلك لوجودها في قراءة ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب[٨] وذلك في الآية (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) وهي قراءة متواترة في لسان العرب – فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أولادهم) والتقدير فيه : قتل شركائهم أولادهم .

أما عن الإضافة في حروف الإضافة ، فقد أولى النحاة القدماء هذا الموضوع عناية خاصة ، وذكر تمام حسان أن هذه الحروف في اصطلاح القدماء أدوات تعليق، ومن عباراتهم المشهورة قولهم : (الجار والمجرور متعلق) فكلمة (متعلق) تظهر حرص النحاة على الإفادة من نظرية العلاقات في حفظ التواصل النصي بين مجموع الكلم، وهذا يوافق ما يعرف بالمستوى الأفقي في النظرية اللسانية الحديثة التي ينادي بها (سوسير) . وقد أطلق تمام حسان على هذه الحروف ، حروف النسبة ، إذ يرى أنها تقوم بإيجاد علاقة نسبة بين المجرور وبين معنى الحدث الذي في علاقة الإسناد، أي التعليق بوساطة ما يفهم بالحرف من نسبة ومثل على ذلك (جلس زيدٌ على الكرسي) فالكرسي متعلق بالجلوس أي الحدث لا بالمضي أي الزمن[١] ، ويبدو أن هذه التسمية (حروف النسبة) التي أطلقها حسان على حروف الإضافة غير دقيقة ، وأوافق ما ذهب إليه عبد الجبار توامة بهذا الشأن عندما قال : " وهذا الكلام في الحقيقة هو تفسير الشيء بنفسه، لأن النسبة هي التعليق اصطلاحاً ، وعلى هذا فلا وجود لعلاقة نسبة بين المجرور ومعنى

---

[٧] ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين، والكوفيين ، ح ٢ ، ص ٤٣١. مسألة (٦٠) .

[٨] ابن مجاهد ، كتاب السبعة في القراءات ، ص ٢٧٠ . والآية هي: (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) ١٣٧ البقرة . فقرأ ابن عامر (وكذلك زين) برفع الزاي ، لكثير من المشتركين (قتلُ) برفع اللام ، (أولادهُم) بنصب الدال (شركائِهِم) بياء .

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٢ .

الحدث ، بل هناك نسبة إضافية بواسطة الحرف، لأن الإضافة خاصة في الاصطلاح بالتعليق بواسطة ما يفهم بهذه الحروف من معانٍ فحروف الإضافة أدوات تعليق"[٢]، وقد سمى النحاة قديماً هذه الحروف بحروف الإضافة ، وشرح سيبويه معنى الإضافة في تركيب حروف الإضافة قائلاً : " وأما الباء وما أشبهها فليست بظروف ولا أسماءٍ ، ولكنها يضاف بها الاسم ما قبله أو ما بعده . . وإذا قلت : مررتُ بزيدٍ ، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء ، وكذلك هذا لعبد الله ، وإذا قلت : أنت كعبد الله ، فقد أضفت إلى عبد الله الشبه بالكاف، وإذا قلت : أخذته من عبد الله ، فلقد أضفت الأخذ إلى عبد الله بمن، وإذا قلت : مُذ زمانٍ فقد أضفت الأمر إلى وقتٍ من الزمان بمذ، وإذا قلت : أنت في الدار ، فقد أضفت كينونتك في الدار إلى الدار بفي، وإذا قلت بالله والله وتالله ، فإنما أضفت الحلف إلى الله سبحانه . . وكذلك رويته عن زيدٍ، فقد أضفت الرواية إلى زيد بعن"[١]. وقد ذكر الزمخشري أن سبب تسمية هذه الحروف بحروف الإضافة ، أنها تصرف الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بعدها إذ قال : " ومن أصناف الحرف : حروف الإضافة ، سميت بذلك لأن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء ، وهي فوضى في ذلك وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء "[٢] وقال ابن يعيش شارحاً : " اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجر ، لأنها تجر ما بعدها من الأسماء ، أي يخفضها ، وقد يسميها الكوفيون حروف الصفحات، لأنها تقع صفاتٍ ما قبلها من النكرات، وهي متساويةٌ في إيصال الأفعال إلى ما بعدها وعمل الخفض ، وإن اختلفت معانيها في أنفسها ، ولذلك قال : هي (فوضى في ذلك) ، أي : متساوية " [٣].

ويبدو أن النحاة قد فضلوا تسمية هذه الحروف بحروف الإضافة ، وهذا أدق وأخص نظراً لأن هذه التسمية منبثقة من وظيفة هذه الحروف في التركيب إذ إنها هي " التي يضاف بها الأسماءُ والأفعال إلى ما بعدها " [٤].

---

[٢] عبد الجبار توامة ، القرائن المعنوية ، مرجع سابق ، ص ١٨٨ .

[١] الكتاب ، ج١، ص ٤٢٠-٤٢١ .

[٢] المفصل ، ص ٣٣٧.

[٣] شرح المفصل ، ج٤، ص ٤٥٤.

[٤] المبرد المقتضب، ج٤، ص ١٣٦ .

أما مصطلح حروف الجر فيذكر السيوطي في الهمع أن هذا المصطلح " لا ينم عن معنى هذه الحروف ووظيفتها في التركيب ، وهي مفاصل العربية بها تتحرك وتتصرف ، فهذا المصطلح إعرابي صرف انبثق من كونها تعمل إعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم " .[٥] ولكن سواء أ أطلقنا على هذه الحروف الإضافة أم الجر فإنها تؤدي عدداً من المعاني أحصاها النحاة بما يناهز الثلاثين : كابتداء الغاية وانتهائها ، والعلل والإلصاق ، والاستعلاء والمجاوزة .. . وفي ذلك يقول الزمخشري : " حروف الإضافة وهي الحروف الجارة فـ (من) للابتداء ، و (إلى) و(حتى) للانتهاء، و (في) للوعاء و (الباء) للالصاق و (اللام) للاختصاص ، و (على) للاستعلاء و(عن) للمجاوزة . . . " (١) .

وخلاصة القول في قرينة التخصيص : إنها قرينة معنوية ، تخصص الإسناد أو ما وقع في نطاقه وتقيده، ويتفرع عنها قرائن عدة تسهم في إيضاح المعنى، وتدل على معنى الباب النحوي : كباب المفعول به ، وباب المفعول معه ، وباب الحال ، وباب الظرف، وباب التمييز . ..

٣-المخالفـــــــــة :

قرينة معنوية يقصد بها " مخالفة الثاني الأول من جهة عدم إمكانية مشاركته له في المعنى أو عطفه عليه "[٢] وثمة مصطلحات تدور في سياق المخالفة ، مثلاً ، الخلاف والصرف والخروج ، وقد حمل نحاتنا الأوائل أثناء تناولهم العمل النحوي كثيراً من المسائل النحوية على الخلاف ، فقد عد الكوفيون (الخلاف أو الصرف) عاملاً معنوياً به ينتصب المفعول معه ، والمستثنى ، والفعل المضارع المنصوب بعد الفاء في جواب النفي والنهي والاستفهام والتمني والعرض، أو المضارع بعد واو المعية ، والظرف الواقع خبراً ، قال رضي الدين : " وانتصاب الظرف خبراً للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف ، يعنون أن الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو : زيدٌ قائم ، أو كأنه هو في نحو : (وأزواجه

---

[٥] السيوطي، الهمع، ج٢ ، ص ١٩ .

[١] الزمخشري ، الانموذج في النحو ، ص ١٠٠ .

[٢] عبد الحميد حسن ، القواعد النحوية : مادتها وطريقتها ، ص ٢٣٦-٢٣٧.

أمهاتهم) ارتفع ارتفاعه ، ولما كان مخالفاً له ، بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ ، فلا يقال ، في نحو : زيدٌ عندك ان زيداً عنده، خالفه في الإعراب، فيكون العامل عندهم معنوياً ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر " [٣]، وقد شرح الفراء (ت ٢٠٧هـ) مصطلح (الصرف) فقال عنه : " أن تأتي بالواو معطوفةً على كلام في أوله حادثةُ لا يستقيم إعادتها على ما عُطِف عليها، واستشهد بقول الشاعر :

لا تنه عن خلق وتأتي مثلـــــــهُ عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ *

وفي تحليل هذا البيت قال : ألا ترى أنه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله) ، فلذلك سُمي صرفاً ، إذ كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله ، ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع، قولهم : (لو تركت والأسد لأكلك) و (لو خُليت ورأيك لضللت) لما لم يحس في الثاني أن تقول : (لو تركت وترك رأيك لضللت) تهيبوا أن يعطفوا حرفاً لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله " [١].

ويتضح من هذا النص أن الصرف مصطلح يدور حول مفهوم مخالفة اللفظ المتأخر لأحكام اللفظ السابق له ، اسماً كان أو فعلاً ، ومن ضمنها الأحكام المعنوية التي تنعكس على الأحكام اللفظية ، فهي تعني عدم المماثلة ، فالصرف خلاف ، والخلاف لا يتولد إلا عن المعنى ، فحين تختلف المعاني على نحوما ، يفترض أن تختلف ألفاظها أيضاً على نحو ما ، ومن ذلك ما رأيناه في تحليل (الفراء) لمجيء (تأتي مثله) بعد (لا تنه عن خلق) فلم يستقم العطف بينهما لأنهما متناقضان، فتعين لأجل ذلك أن يكون الواو للمعية لا العطف، وقد سمى الكوفيون هذه الواو (واو الصرف)[٢] ، والمخالفة بمعنى الصرف تعني " أن يكون في التركيب ما يدل على الرابط بين شيئين أو أكثر في الحكم، إلا أن المتكلم يريد أن يخرج الثاني من حكم الأول ، فيخالف في الحركة الإعرابية ، لتكون هذه المخالفة وسيلة لفظية ترمز للمعنى المراد ، لأن المخالفة الإعرابية تعبر عن

---

[٣] شرح الكافية ، ج١ ، ص ٢٤٣-٢٤٤ ، والآية ٦ من سورة الأحزاب .

* ينسب سيبويه هذا البيت للأخطل ، الكتاب ج١٣ ، ص ٤١-٤٢ . والمشهور نسبته لأبي الأسود الدؤلي (٦٩خـ)، ينظر: أبو الأسود الدؤلي، الديوان، ص٤٠٤.

[١] الفراء، معاني القرآن ، ج١، ص٣٤..

[٢] عوض أحمد القوزي ، المصطلح النحوي ، ص ١٨٧-١٨٨.

المعنى وتصرف من ذهن المخاطب معنى الاشتراك في حكم النهي أو النفي أو غيرهما"[٣].

ونجد أن إمام النحاة (سيبويه) قد حمل كثيراً من المسائل النحوية على الخلاف في أثناء معالجته العمل النحوي ، وذلك خدمة للمعنى واهتماماً به ، ومن ذلك ، نصب الفعل المضارع بعد الفاء ، والظرف الواقع خبراً ، ونصب المستثنى بـ(إلاّ) ، ومما تظهر فيه علاقة الخلاف (عشرون درهماً) قال سيبويه : " وتقول عهدي به قريباً وحديثاً، إذا لم تجعل الآخر هو الأول ، فإن جعلت الآخر هو الأول رفعت، وإذا نصبت جعلت الحديث والقريب من الدهر " [١].

وهناك كثير من العبارات التي نلمحها في كتاب سيبويه تشير إلى ما سماه الكوفيون بالخلاف وإن لم يصرح بهذا المصطلح ، نحو قوله : " هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو "[٢] وقوله " واعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ، ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو "[٣] ولو قارنا قول سيبويه هذا، وبعض قول الفراء الآنف الذكر (تهيبوا أن يعطفوا حرفاً لا يستقيم فيه ما حدث في الذي قبله ، لوجدنا أن " معنى المخالفة كان واضحاً ومقصوداً في تحليل كليهما، كوسيلة لتفسير المخالفة اللفظية الإعرابية ، وهو ما يدل على نظرة لغوية واعية، تدفع عنهم ذلك النقد الذي يسم نحوهم بالنظرة الشكلية الإعرابية المعزولة عن المعنى " [٤].

هذا ما كان من أمر المخالفة عند نحاتنا القدماء، أما عن تصور المحدثين لها، فقد تناولها تمام حسان بوصفها مظهراً من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافية، بجعلها قرائن معنوية على الإعرابات المختلفة ، ولم تكن الإعرابات المختلفة هذه إلا المنصوبات، ففسر بالمخالفة المعنوية باب النصب على الاختصاص ، وذكر أن الذي يبدو له فيه أن الفتحة الخلافية المراعاة في هذا الاسم هي المقابلة بينه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب على الاختصاص كما في : (نحن العرب نكرمُ الضيف ونغيثُ

---

[٣] محمد عيد، أصول النحو العربي، ص١٧٨.

[١] الكتاب ، ج١ ، ص ٤١٩ .

[٢] الكتاب، ج٢، ص ١١٨.

[٣] المصدر نفسه ، ج٢، ١٢١.

[٤] عبد الجبار توامة ، القرائن المعنوية ، ص ٣٢٠.

الملهوفَ) و (نحن العربُ نكرمُ الضيف ونغيث الملهوف) ، فالعرب في الجملة الأولى جزء يخالف مقتضى الإسناد الذي يتطلبُ خبراً ، ولذلك لا يمكن أن تعرب كلمة (العرب) خبراً ، لأن المراد معنى يخالف ما ذكر وهو أخص وأعني، على حين إن (العرب) في الجملة الثانية لا تعني شيئاً مما سبق من التخصيص ، وإنما مجرد الإخبار ، فيجري الإسناد مطلقاً دون تقييد أو مخالفة ، ورأى أنه لو اتحد المعنى لاتحد المبنى ، فأصبحت الحركة واحدة فيهما ، ولكن إرادة المخالفة بينهما كانت قرينة معنوية تتضافر مع اختلاف الحركة لبيان أن هذا مختص وهذا خبر[١]، وقد ذكر تمام حسان أن المخالفة بوصفها قرينة معنوية ، تفهم على أنها علاقة في نطاق النظام النحوي في عمومه، وقد أشار إلى مجموعة من الأمثلة في إطار تطبيق استخدام القيم الخلافية(قرينة المخالفة المعنوية) على الأبواب النحوية ، التي تدل على طائفة من المنصوبات منها :" منصوب التعجب ، لمخالفة الفاعل المرفوع في (ما أحسنَ زيداً!)، المنصوب بعد (كم) الاستفهامية لمخالفته المجرور بعد (كم) الخبرية، المصادر المنصوبة ، نحو : (سقياً لك) (وعد الله حقاً) لمخالفتها المبتدأ من نوعها، المنصوب بعد المبتدأ على المعية لمخالفته للمعطوف على المبتدأ ، بعض الأسماء في أساليب الإنشاء : (رأسك والسيف)[٢]".

ويلاحظ على تحليل تمام حسان للمخالفة أنه فهمها من خلال مقابلة معنى الاسم المنصوب في جملة (نحو العرب) لمعنى الاسم نفسه في جملة مماثلة ، ولكنه مرفوع، إذ يشترط أن تكون المخالفة في نطاق التركيب نفسه ، دون مقابلته مع تركيب آخر يشبهه لإثبات هذه المخالفة ، لأن القول بأن المخالفة تكون بالمقابلة بين تركيبين متشابهين، قول يعتمد التفسير الشكلي الإعرابي ، فقول حسان بأن كلمة العرب في (نحن العربَ) نصبت لمخالفتها (العربُ) المرفوعة في (نحن العربُ) ليس إلا تفسيراً شكلياً يعتمد تركيبا آخر مخالفا له شكلاً، ثم إن تمام حسان قد قصر هذه القرينة على طائفة المنصوبات وكأنه بهذا جعلها دلالة النصب فقط ، على حين إن ابن يعيش ذكر أن معنى " (الخلاف) عند الكوفيين عدم المماثلة " [٣] وعدم المماثلة تعني أن يكون عاماً غير منحصر في حالة إعرابية واحدة .

---

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٠٠.

[٢] تمام حسان، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابيين التقديري والمحلي ، ص ٤٦.

[٣] شرح المفصل ، ج٢ ، ص ٤٩.

المبحث الثاني : القرائن اللفظيـــــــة

١- التنغيم :

يعد التنغيم من مظاهر الدلالة الصوتية وهو نوع من موسيقى الكلام، بواسطته يتسنى للدارس أن يعرف كثيراً من خصائص الكلام ، كالتفريق بين الجملة المثبتة والاستفهامية ، أو هو كما يعرفه حلمي خليل : " ارتفاع الصوت وانخفاضه في الكلام ويسمى أيضاً موسيقى الكلام " [١]، والتنغيم Intonation هو اجتماع نغمات ضمن مجموعة من الكلمات في السياق ، وهي الأثر الناتج من ازدياد الذبذبات أو انخفاضها على صعيد الكلمة " [٢]، وتتحقق بوسائل صوتية متعددة كالنبر والوقف ، والفصل والوصل والمد وغيرها .

ويؤدي التنغيم وظائف نحوية عدة كالتوكيد والتعجب والاستفهام، فهو يفرق بين أسلوب وآخر ، وينقل المعنى أو الدلالة من مستوى دلالي إلى مستوى آخر ، وقد أدرك النحاة القدماء قيمة النغمة الصوتية في تحويل الجملة من باب إلى باب ، وإن لم يستخدموا، صراحة، مصطلح التنغيم في نصوصهم. والملاحظ أن ما جاء في بعض النصوص من إشارات إلى هذا المصطلح يعد إرهاصاً يعكس حضور التنغيم في أذهانهم وهم يحللون الظاهرة اللغوية، وقد عبّر عن ذلك ابن جني عند حديثه عن حذف الصفة ودلالة الحال عليها ، في مثل : (سير عليه ليلٌ) وهم يريدون : (ليل طويل) إذ قال : " وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك ، وأنت تحس هذا في نفسك إذا تأملته وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : كأن والله رجلاً ! فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة ، وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها (وعليها) أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو

---

[١] حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص ٨٢.

[٢] أحمد قدور ، مبادئ اللسانيات، مرجع سابق ، ص ١٢٠.

النبر هو " وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم" ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص١٩٤.

ذلك ، وكذلك تقول : سألناه، فوجدناه إنساناً ! وتمكن الصوت بـــ(إنســان) وتفخمــه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك إنساناً سمحاً أو وجوداً أو نحو ذلك، وكــذلك ذممتــه ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكأن إنساناً ! وتزوي وجهك وتقطبه فيغني ذلــك عــن قولك: إنساناً لئيماً أو مبخلاً أو نحو ذلك " [١].

ويبدو أن اعتماد ابن جني مفاهيم التطريح ، والتطويح ، والتعظــيم والتفخــيم ، وزيادة قوة اللفظ ، والتمكين من التمطيط ، وإطالة الصوت بالحرف المعــين عليــه ، يكشف أنه لا يعني بكل هذه المفاهيم إلا ما يعنيه المحدثون بالتنغيم ، الذي يؤدي وظيفة نحوية ودلالية في الجملة ، وإن لم يذكره ذكراً مباشراً[٢] .

فالتطريح [٣]من (طرح الشيء) إذا طوله ورفعه وأعلاه ، والتطويح[٤] من (طوح به، ذهب هنا وهناك) والتفخيم [٥](ضد الإمالة) وهو ظاهرة صوتية ناتجة عن حركــات عضوية تغير من شكل حجرات الرنين بالقدر الذي يعطي الصوت هذه القيمة الصوتية المفخمة .

وقد عبر ابن جني في نص آخر عن التنغيم ، وإن لم يذكره بلفظه، وإنما ذكــره بإجراءاته ، فتضام الاستفهام والتعجب لا وسيلة لحدوثه إلا بصورة تنغيمية يقول فــي ذلك : " لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبراً وذلك نحو قولك :(مررتُ برجل أي رجل) ، فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضــل ، ولســت مســتفهماً ، وكذلك مررت برجل أيما رجل : لأن (ما) زائدة . . وكقوله سبحانه وتعالى : (أأنــت قُلتَ للناس*) إذا لحقته همزة التقرير عاد نفياً ، أي كما قلت لهم " [٦]

ومن المقرر أن إدراك النحاة لقيمة النغمة الصوتية ظاهر فــي تفــريقهم بــين أسلوب وآخر، فقد فرقوا بين الجملة التقريرية الخبرية والجملة الاســتفهامية و " ذلــك

---

[١] الخصائص ، مرجع سابق ، ج٢، ص ٣٧٢-٣٧٣ .

[٢] عبد الكريم مجاهد ، الدلالة اللغوية عند العرب ، عمان، الأردن ، ١٩٨٥، ص ١٨٠.

[٣] ابن منظور ، لسان العرب ، مرجع سابق ، مادة (طرح) .

[٤] المصدر نفسه ، مادة (طوح) .

[٥] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة ، مرجع سابق ، ص ٩٠.

* سورة المائدة ، آية ١١٦.

[٦] الخصائص، مرجع سابق ، ج٣، ص ٢٧٠ .

باحتواء الثانية على نغمة صوتية معينة وإن كان مصدرها أداة من أدوات الاستفهام كقوله تعالى : (هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً) *، فهذه الآية تقرأ بنغمة صوتية مستوية ، ويقول المفسرون والنحاة هل هنا ليست للاستفهام وإنما هي بمعنى (قد) التي للتوكيد والتحقيق ، فالنغمة الصوتية هنا تشير إلى معنى الإخبار وليس إلى معنى الاستفهام " [١].

وللتنغيم أشكال عدة تنطق بها الجملة الاستفهامية أو الجملة المثبتة، أو المنفية أو المؤكدة ، وكذلك الجمل التأثيرية Exclamatory المختصرة ، نحو : " يا سلام " أو " والله " ! أو " لا " ، فكل جملة من هذه الجمل شكل أو صيغة تنغيمية خاصة بها، والنغمة التي تنطق بها هذه الجمل أو ما يماثلها هي التي تحدد إذا كان الكلام تعجباً أو سخرية أو قبولاً أو رفضاً ، كما تحدد في مثل هذه الجمل وغيرها إذا كان الكلام خبراً أو إنشاءً، فمثلاً في العامة المصرية تقول : " لا يا شيخ " وهي عبارة يمكن أن تنطق بنغمات عدة، وتفيد دلالة خاصة عند كل نغمة ، فهي مرة للتهكم والسخرية ، ومرة للدهشة والاستغراب ، ومرة ثالثة للاستفهام وغيرها حسب السياق ، ويرتبط التنغيم بالموقف الذي يحدث فيه الكلام ، ولعلك تدرك ما تتحول إليه الجملة التالية من معنى بالنغمة الصوتية ، تقول : نعم ، إجابة لسائل ، وتقول : نعم، إجابة متحدث بالهاتف ، وتقولها إنكاراً على من أتى بخبر لا يرغب فيه . . . وكذلك عبارة (يا ولد) فربما تقولها ولا تريد النداء ، أو طلب شخص معين ليقبل وإنما تريد التحقير أو الزجر أو التعظيم وقد تعني بها المداعبة أو المعاكسة [٢].

وقد شبه تمام حسان التنغيم في الكلام المنطوق بالترقيم في الكلام المكتوب، غير أن التنغيم أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي ، وقسمه إلى ستة نماذج هي [١]:

١- النغمة الهابطة الواسعة .

٢- النغمة الهابطة المتوسطة.

---

*

[١] خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) ، ص ١٧٣-١٧٤.

[٢] محمد رضوان، نظرات في اللغة ، ص ٣٩٦ .

[١] اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٩.

٣- النغمة الهابطة الضيقة .

٤- النغمة الصاعدة الواسعة .

٥- النغمة الصاعدة المتوسطة .

٦- النغمة الصاعدة الضيقة .

وانطلاقاً من هذا الأساس فالتنغيم ، يشكل قرينه تتصل بالمعنى النحوي وتسهم في الإبانة عن المعنى التأثيري المرتبط بالجمل المختصرة ، واللغة الانفعالية عامة Affective Language، ولكن " هذا الميدان ما يزال في العربية بكراً يحتاج إلى أقلام الباحثين الذين يدونون نتائج أبحاثهم في المختبرات الصوتية الحديثة " [٢]، وهذا يكشف أن موضوع التنغيم يحتاج إلى دراسة تستند إلى الأجهزة الحديثة لبيان أنواعه وعلاقتها بالدلالة .

٢-المطابقـــــة:

قرينة لفظية ومطلبٌ تفرضه النحوية للإنابة عن المعنى، وتسهم في توثيق الصلة بين أجزاء التركيب تحقيقاً للتماسك النصي ، وتشكل المطابقة مظهراً من مظاهر التلازم الوظيفي الذي يصل بين عنصرين مجسداً قواعد النظم في بلوغ المعنى المراد.

وتكون المطابقة بين ركني الجملة ، أو بين جزئين من أجزائها المتلازمة في واحد أو أكثر من الأمور التالية : "

١- **الشخص (المتكلم والخطاب والغيبة):** كالمطابقة بين المبتدأ والضمير العائد عليه من جملة الخبر .

٢- **الحركة الإعرابية** : كالمطابقة بين النعت ومنعوته ، والمعطوف والمعطوف عليه .

٣- **التعيين** :(التعريف والتنكير) كالمطابقة بين الصفة والموصوف .

٤- **العدد** : (الإفراد والتثنية والجمع) كالمطابقة بين المبتدأ وخبره المفرد .

٥- **الجنس** : (التذكير والتأنيث) .

---

[٢] خليل عمايرة ، نحو اللغة وتراكيبها ، ص ١٧٣.

٦- **النوع** : (جماد ، حيوان ، أنسأن) " [١].

ويتضح أثر المطابقة في ترابط الجملة والإبانة عن المعنى في التركيب ، كما في قولنا : المعلمان الفاضلان يكتبان، فهذه الجملة تشتمل على مطابقة في الأمور التالية:

١- **الشخص** : الاسم والصفة التي بعده فيها غيبة ، والفعل مسند إلى ضمير الغائب ومبدوء بالياء .

٢- **النوع** : في الاسم والصفة تذكير ، والفعل مسند للمذكر كما تدل ياء المضارعة .

٣- **التعيين** : المطابقة هنا بين المبتدأ ونعته فكلاهما معرف باللام .

٤- **الإعراب** : وهنا تبدو المطابقة بين المبتدأ ونعته لكن في الرفع .

٥- **العدد** : في الاسم والصفة ألف التثنية وفي الفعل ألف الاثنين، وهذه المطابقة تجعل للجملة ترابطاً ، ويبدو أن هدر ظاهرة المطابقة كلياً يؤدي جملة غير نحوية يختل فيها المعنى ، مثال ذلك : المعلمان فاضلة نكتب.

فليس بين أي كلمة وصاحبتها مطابقة لا في إعراب ، ولا تعيين ، ولا شخص ولا نوع ، ولا عدد ومن ثم لا ترتبط واحدة منها بالأخرى ، والنتيجة أن لا جملة . وهذا يبدي أن ملحظ المطابقة يمثل وجهاً من وجوه التماسك اللغوي الذي يكفل أداء المعنى عبر رداء النحوية .

ولقد اهتم نحاتنا الأوائل بتحقيق المطابقة في كل الموضوعات والمسائل التي تندرج تحتها ، منها : مسالة نعت المعارف والنكرات، قال سيبويه : " كما أن الموصوف بالنكرة لا يكون إلا نكرة " [١]، وقال ابن السراج : " فنعت المعرفة معرفةٌ، ونعت النكرة نكرة والنعت يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه ، وأصل الصفة أن يقع للنكرة دون المعرفة ، لأن المعرفة كأن حقها أن تستغني بنفسها ، وإنما عرض لها ضربٌ من التنكير فاحتيج إلى الصفة ، فأما النكرات فهي المستحقة للصفات

---

[١] تمام حسان ، القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين المحلي والتقديري ، ص ٤٧.

[١] الكتاب ، ج٢، ص ٢٢٩.

لتقرب من المعارف ، وتقع بها حينئذٍ الفائدة " [٢]، وقال ابن عقيل : " وجوب مطابقة النعت للمنعوت في جميع حالاته تعريفاً "[٣] ، وتنكيراً وتذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنية وجمعاً ، وكذلك حركاته رفعاً ونصباً وخفضاً " [٤] .

ولم تقتصر قواعد النحاة على المطابقة بين النعت والمنعوت، بل اقتضت كذلك أن يطابق الخبر المفرد المبتدأ في العدد والجنس ، فنقول : طلابك مجتهدون ، وطالباتك مجتهدات ، كما اقتضت أن يطابق الفاعل المضمر ما يعود عليه في الإفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، وفيما يختص بالعاقلين وغير العاقلين ، وقد حرص النحاة على اطراد أحكامهم النحوية ، فاقتضوا لذلك إذا كان الفاعل ظاهراً أن يلزم الفعل صيغة واحدة في الإفراد والتثنية والجمع ، ويطابقه في التأنيث والتذكير ، إلا أنه قد وردت قواعد نحوية مستثناة على هذه القواعد ، " فما ورد استثناء على قاعدة الفاعل الظاهر والذي يلزم فعلهُ حالة واحدة في الإفراد والتثنية والجمع في واحدةٍ من لهجات العرب وسمها سيبويه بلغة (أكلوني البراغيث) ، فإنها تطابق بإلحاق الفعل علامة التثنية والجمع إن كان الفاعلُ الظاهر مثنى أو مجموعاً "[٤]. قال سيبويه : " وأعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذه بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلأنة) وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامةً كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة " [١].

وللمطابقة أهميتها في الدلالة على المعنى في حال غياب قرينتي الإعراب والرتبة معاً ، يوضح ذلك قول ابن جني : " ضربت هذا هذه " و " كلم هذه هذا " [٢].

فلما كانت المطابقة واضحة بين الفعل المؤنث (ضربت) والفاعل (هذه) وبين الفعل المذكر (كلم) والفاعل (هذا) جاز أن يستغنى عن كل من الإعراب والترتيب؟ لأن المطابقة قامت بهذا الدور وأوضحت المعنى ، وقال في موضع آخر : " وكذلك إن

---

[٢] الأصول في النحو ، ج٢، ص ٢٣.

[٣] شرح ابن عقيل ،ج ٢، ص ١٣٥.

[٤] وفاء السعيد ، الاستثناء على القاعدة النحوية، ص ١٤٤.

[١] الكتاب ، ج١، ص ٢٣٦.

[٢] الخصائص ، ج١، ص ٣٦.

وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف ، نحو : أكرم اليحيان البشريين، وضرب البشريين اليحيون " [٣].

يتضح مما سبق أهمية المطابقة في تماسك النص ، وأثرها في إيضاح المعنى وبيانه .

١ – النظـــــام :

هو أن يستلزم أو يستدعي أحدُ عناصر الكلام عنصراً آخر يقترن به ويلازمه ، كالتلازم بين المسند والمسند إليه، والمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، وأدوات الشرط وفعل الشرط وجوابه ، وحرف الجر والاسم المجرور ، والمضاف والمضاف إليه، والاسم الموصول وجملة الصلة ، وأدوات النداء والمنادى ، وقد ذكر تمام حسّان أن استدعاء أحد العنصرين للآخر يتخذ :

١– **شكل الافتقار ، والافتقار معناه** : أن لفظاً ما لا يستقل بالإفادة ولا يوقف عليه في الكلام غالباً وإنما يتطلب في حيزه لفظاً آخر لا غنى له عنه، ويترتب على مبدأ الافتقار ألا يستغنى بحرف الجر عن المجرور، ولا بحرف العطف عن المعطوف، ولا بالموصول عن صلته، ولا بالحروف المصدرية عن الفعل . . . وكل فعل لا بد له من فاعل ، أو نائب فاعل ، ولا بد للمبتدأ من خبر ، والتابع من متبوع ، والمضاف من مضاف إليه ، وعكس الافتقار في مصطلح النحاة " الاستغناء " إذ يلاحظ أن اللفظ قد يستغني بنفسه عن غيره ، كاستغناء الفعل اللازم عن المفعول به، فإذا جاء اللفظ الذي يتطلب الآخر كان قرينة من القرائن تقع تحت عنوان التضام، وأما تنافي اللفظين فمثاله : انتفاء أن يكون ما بعد الضمير نعتاً للضمير أو مضافاً ، وأن يكون ما بعد (قد) فعل أمر، وأن يكون ما بعد حرف الجر فعلاً . . . فهذا التنافي في المعاني النحوية يدخل تحت قرينة التضام؛ لأن تنافي المعنيين هو " سلب التضام " .

٢– **شكل الاختصاص** : والاختصاص معناه : أن يدخل الحرف على مدخول بعينه، وإن كان ذلك له بسبب لفظه لا بسبب معناه، فمعنى (إن) مثلاً ، هو التوكيد، وهو معنى

---

[٣] المصدر نفسه ، ج١، ص ٣٦.

يمكن الوصول إليه بطرق مختلفة ،ولكن (إن) تختص بالدخول على الاسم المبتدأ ، ومعنى (لم) النفي وهو معنى عام يمكن التعبير عنه بطرق مختلفة ، ولكن (لـــم) تختص بالدخول على المضارع . . . وكذلك حروف الجـــر مختصـــة بالأســـماء، وأدوات الجزم مختصة بالأفعال . . . وبهذا فإن التضام قرينة على المعنى بحسب ما يرهص به حيز اللفظ من افتقار إلى لفظ آخر ، أو اختصاص به أو مناسبة بين هذا اللفظ وغيره أو مفارقة بين اللفظين [١].

وهناك مسألة تتفرع عن التضام وهي الفصل أو عدمه بين المتلازمين ، ومـــن المسائل التي لا يجوز الفصل فيها بين المتلازمين جملة المواضع التي يؤدي عدم تحقيق التلازم إلى اختلالها ، إذ تنتظم على النحو الآتي :

١- لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور ، فالارتباط بينهما لا يجيز إدخـــال عنصـــر جديد، يقول ابن جني : " والفصل بين الجار ومجروره لا يجـــوز " [٢]. فالجـــار والمجرور يرتبطان بعلاقة الاقتضاء ويكون ارتباطهما ببؤرة الجملة ارتباط الكلمة الواحدة، وقد شاطر المبرد ابن جني رأيه هذا فقال : " لا يجوز أن تفصـــل بـــين الخافض والمخفوض في الضرورة ، إلا بحشو كالظروف وما أشبهها مما يعمل فيه الخافض"[١] .

٢- لا يجوز الفصل بين لا النافية للجنس واسمها، قال سيبويه : " واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي ، كما لا تفصل بين (مِنْ) وبين ما تعمل فيه، وذلك أنـــه لا يجوز لك أن تقول : لا فيها رجلَ ، كما أنه لا يجوز أن تقول في الذي هو جوابـــه (هل من فيها رجلٍ) ومن ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة خمسة عشر ، فقبح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يفصلوا بين (خمسة) و (عشر) بشيء من الكلام ، لأنها مشبهة بها "[٢] ، وشاركه الرأي المبرد إذ قـــال : واعلـــم أن (لا) إن فصل بينها وبين النكرة لم يجز أن تجعلها معها اسماً واحداً ، لأن الاسم لا يفصـــل

---

[١] تمام حسان، القرائن المعنوية واطراح العامل والإعرابين المحلي والتقديري، مرجع ســـابق ، ص ٩، بتصرف وكذلك ، تمام حسان، الخلاصة النحوية ، ص ٨٠ بتصرف .

[٢] الخصائص ، ج٢ ، ص ٣٩٧.

[١] المقتضب ، ج٣، ص ٦٢.

[٢] الكتاب ، ج٢، ص ٢٧٦.

بين بعضه وبعض، كقوله تعالى : " لا فيها خوف " وقولهم : (لا في الدار أحد) و(لا في بيتك رجل) لأن (أن) لم تجعلها مع ما بعدها اسماً واحداً لا يعمل لضعفها إلا فيما يليها [٣].

ويبدو مما سبق أن سيبويه والمبرد قد استندا في عدم جواز الفصل بين (لا) والاسم النكرة الذي يليها إلى علة المشابهة بينها وبين (خمسة عشر) ، ولكن " أي مشابهة هذه التي تجعلنا نسير عليها ، ونغفل ما لا يقل عنها أهمية وهو حصول المعنى دون لبس وجريان العربية عليها ، ولا ريب أن حرصهم على اطراد القاعدة وعموميتها جعلهم يستندون إلى مثل هذه العلة مع أن الاحتكام الحقيقي يكون لاستعمالات اللغة ونصوصها على المعنى " [٤].

٣-لا يجوز الفصل بين الموصول وصلته، وذلك أن الاسم الموصول لإبهامه وعدم إشارته إلى مدلول بعينه لا ينفك يحتاج إلى ما يأتي بعده، جملة فعلية أو اسمية ، ويكون مع صلته في المعنى والحكم كلمة واحدة. وكذلك لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، والمضاف والمضاف إليه *، والصفة والموصوف، وما جاء من شواهد شعرية فصلت بين الصفة وموصوفها ، فقد اعتبره النحاة من باب الضرورة الشعرية، كقول النابغة الذبيأني :

كليني لهم يا أميمةُ ، ناصب وليل أقاسيه ، بطيء الكواكب[١] (الطويل)

فقد فصل بين النعت والمنعوت في الحالة الأولى بالمنادي (يا أميمة) ، وفي الثانية فصل بينهما بالجملة الفعلية (أقاسيه) ، ولكن ذلك الاستثناء على قاعدة التلازم لم يقتصر على الضرورة ، فقد ورد الفصل في آيات القرآن الكريم ، كقوله تعالى : (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم)[٢] ، وفي كلام العرب من مثل : هذا جحرُ ضبٍ خرب، ولكن تحقيقاً لغايات التوافق مع قواعد الالتزام؛ لجأ النحاة إلى التأويل والتقدير .

---

[٣] المقتضب ، ج٤، ص ٣٥٧-٣٦٦.

[٤] وفاء السعيد ، الاستثناء على القاعدة ، ص ١٣٥.

* سبق وأن تطرقت للقول في الفصل بين المضاف والمضاف ، للمزيد ، ينظر المبحث الأول من هذا الفصل ، ص ٢٩-٣٠ .

[١] النابغة الذبياني، الديوان، ص ٩.

[٢] سورة الواقعة آية ٧٦.

أما عن جواز الفصل بين المتلازمين فيكون فيما يلي : " الفصل بضمير الفصل بين المبتدأ والخبر وبين جزئي الجملة المنسوخة ، الفصل بكان الزائدة بين ما والتعجب، الفصل بما الكافة بين إن واسمها ، الفصل بإن الزائدة بين ما النافية ومنفيها ، الفصل بين ليت ومدخولها ، الفصل بالقسم والظرف والمجرور بين إذاً والمضارع " [٣].

وهكذا يتضح أن التضام قرينة لفظية ذات أثر في إنسجام العناصر النحوية وتآلفها؛ لأنها تحدد وظائف هذه العناصر وما تشير إليه من معان في السياق النحوي، ومن الملاحظ أن هذا التضام لا يعتد به إلا إذا ألف نوعاً خاصاً من التأليف وعمد به إلى ضرب دون ضرب، فلا تكون اللغةُ مجرد رصف كلمات كيفما جاء واتفق ، يقول الجرجاني : " اعلم أن هاهنا أصلاً أنت ترى الناس فيه في صورة من يعرف من جانب وينكر منه آخر ، وهو أن الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد"[١]، يتضح من ذلك أهمية التضام ، الذي جاء على صورة مخصوصة ، فالألفاظ لا تعد مقبولة إلا إذا ضمت إلى بعضها على وجه مخصوص ، فهي لا تعتبر حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف ، ويعتمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب .

٤-الأداة :

قرينة لفظية تؤدي وظائف خاصة في التركيب النحوي منها : الربط بين الأجزاء المفردة للجملة أو الربط بين الجمل المتعددة ، وهي كذلك قرينة على المعنى الذي سيقت له ، فنحن نفهم القسم من (الواو) والشرط من (إن) والاستثناء من (إلا) والاستفهام من (هل) .. . وما دمنا نفهم هذه المعاني مباشرة من الأدوات، فالأدوات قرائن لفظية على هذه المعاني ، "وتؤدي كل طائفة من الأدوات وظيفة خاصة تسمى الأدوات باسمها ، فالنفي والتوكيد والترجي والاستفهام، مثلاً ، وظائف خاصة تقوم بها أدوات النفي والتأكيد والاستفهام ، فيكون معنى الأداة هو معنى الجملة "[٢] .

---

[٣] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٣.

[١] الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص ٣٨٩.

[٢] ممدوح الرمالي ، العربية والفكر النحوي ، مرجع سابق ، ص ٢١٤.

والأدوات إذ تختص كل فئة منها بوظيفة خاصة ، فإنها تشترك جميعاً في أنها لا تدل على معان معجمية ، وإنما تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق ، وقد تنبه علماءُ العربية الأوائل إلى تلك الوظيفة العامة التي تؤديها الأداة ، فقد ذكر (الزجاجي) أن الحرف ما دل على معنى في غيره ، نحو : من ، إلى ثم ، وما أشبه ذلك[٣] وشاركه الرأي الزمخشري إذ رأى أن الحرف ما دل على معنى في غيره ، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه[٤]، والذي يبدو أن (الزمخشري) قد أدرك معنى التعليق الذي يؤديه الحرف ، ووظيفة الربط بين الأجزاء المختلفة من الجملة، لذلك زاد على غيره في حد الحرف عبارة : (ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه)، وأوضح ابنُ يعيش أن معنى دلالة الحرف في غيره أنك لو قلت (ال) مفردة لم يفهم منه معنى، فإذا قُرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف في الاسم ، وقد فضل ابنُ يعيش التعريف القائل : أن الحرف (ما دل على معنى في غيره) على التعريف القائل (ما جاء لمعنى في غيره)[١].

وتقسم الأدوات بالنظر إلى أصولها إلى قسمين : " الأول : هو الأدوات الأصلية، أي: التي لا تنتمي إلى أي مبنى صرفي سابق، إنما هي حروف وضعت لمعان خاصة عند أهل اللغة أساساً ، والثاني : هو الأدوات المحولة ، وهي التي تنتمي إلى مباني الأسماء أو الظروف أو الأفعال لكنها أشبهت الحرف شبهاً معنوياً فأدت وظيفة وعدت في عداد الأدوات " [٢]، والأدوات على نوعين : منها ما يدخل على الجملة ، فتربط كل ما يقع في سياقها من عناصر الجملة ، وتتضمن جملة من المعاني الأسلوبية المتجسدة في التأكيد والشرط والاستفهام، ومنها ما يدخل على المفرد فيربط المفرد الذي في حيزه بعنصر آخر من عناصر الجملة ، " فأما الأدوات الداخلة على الجمل فرتبتها على وجه العموم الصدارة ، وأما الأدوات الداخلة على المفردات فرتبتها دائماً رتبة التقدم، ومثال أدوات الجمل : النواسخ جميعاً ، وأدوات النداء والتأكيد ، ومثال الأدوات الداخلة

---

[٣] الزجاجي ، الجمل في النحو، ص١.

[٤] المفصل ، ص ٢٨٣.

[١] شرح المفصل ، ج٤، ص ٤٤٧-٤٥٤.

[٢] أحمد قدور ، مبادئ اللسانيات، ص ٢٣٧ .

على المفردات، حروف الجر والعطف والاستثناء والمعية والتحقيق والابتداء " [٣]، والأدوات سواء أكانت تقوم بدور عام في أداء المعنى ، أي: يتوقف عليها معنى الجملة العام، كما في أدوات الاستفهام والشرط .. أم كانت الأداة خاصة بجزء من المعنى، أي الأدوات الداخلة على المفردات، كما في أدوات الجر والعطف ، فإن لها دورها الذي لا ينكر في تحويل المعنى .

ولكل أداة من الأدوات ضمائم خاصة بها " إذ تتطلب بعدها شيئاً بعينه فتكون قرينة متعددة في مستويات الدلالة ، حيث تدل بمعناها الوظيفي وبموقعها وبتضامها مع الكلمات الأخرى وبما قد يكون متفقاً مع وجودها من علامات إعرابية على ضمائمها، وهذا التعدد في جوانب الدلالة بقرينة الأداة يجعلها في التعليق النحوي قرينة مهمة جداً"[١]، قد تكون الأداة – حتى مع اختصاصها بضميمة مبينة في التركيب – الفيصل، في فهم المعنى وتوجيهه وجهة معينة كما في (واو المعية) حينما تفرق بين المفعول به والمفعول معه في مثل قولنا : فهمتُ الشرحَ في مقابل فهمتُ والشرح ، (فالشرح) في المثال الأول مفعول به ، ولكنها في الثاني مفعول معه، و(الواو) هي التي حددت معنى المفعولية بوجودها في المفعول معه وعدمها في المفعول به ، " وللأدوات ارتباطٌ بالقرائن اللفظية في السياق النحوي، إذ تكون وسيلةً للربط، أو تعبيراً عن التضام، ودليلاً على الرتبة، وعاملاً يؤثر في العلامات الإعرابية "[٢] .

أما المعاني التي تؤديها الأدوات عامة في كل ما تدخله من تراكيب نحوية، فهي اكبر من أن يتسع المجال لذكرها ، ونكتفي بذكر بعضها [٣]:

١- التوكيد (إن ، أن) .

٢- الإيجاب (بلى ، نعم، .. .) .

٣- الاستفهام (هل ، كم ، الهمزة ، ما ، من ، .. . .) .

٤- الترجي (لعل) .

---

[٣] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مرجع سابق ، ص ٢٢٤-٢٢٥.

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٢٥.

[٢] أحمد قدور ، مبادئ اللسانيات، مرجع سابق ،ص ٢٣٧.

[٣] للمزيد ينظر تمام حسان ، الخلاصة النحوية ، ص ٧٠-٧٩.

٥- التعجب (ما ، وا، وي ، وَيْك . . .) .

٦- الشرط (إن ، إذ ، إذا ، ما ، من ، ----، لو).

أما حروف المعاني فمنها :

١- **المصدرية** (أن ، ما ، لو ، كي ، .. .) .

٢- **العطف** (الواو، ثم ، الفاء . . .) .

٣- **الاستفتاح** (ألا ، ضمير الشأن) .

٤- **الاستثناء** (إلا ، غير ، سوى ، خلا ، حاشا . .) .

٥- **الاستدراك** (لكن، إلا ، لكنّ) .

٦- **الإضراب** (بلى ، لكن) .

٧- **حروف الجر** (من ، إلى ، عن ، على ...)

هذه هي المعاني النحوية ، أما ما عداها من معاني هذه الحروف نفسها ، فهي معان أسلوبية يمكن الكشف عنها من تأمل السياق .

٥-الرتبـــــة :

ويقصد بها بيان المواقع التي تحتلها الكلمات في تركيب الجملة ، ودراسة مظاهر تعلق بعضها ببعض على وجه دون آخر ، وتعد ملحظاً سياقاً تتعين بها مواقع الكلام ويعرف الباب النحوي حينئذٍ بموقع الكلمة من السياق ، وتسهم الرتبة في تحديد المعنى النحوي وذلك بتحديد نوع الجملة اسمية أو فعلية ، وتتوزع الجملة في اللغة العربية ضمن نظامين : أحدهما اسمي ، والثاني فعلي ، أما الاسمي فيبدأ بالمبتدأ ويليه الخبر في الترتيب الأصولي، والثاني الفعلي الذي يتشكل على النحو الآتي :

فعل + فاعل (حالة اللزوم) .

فعل + فاعل + مفعول به أو أكثر (حالة التعدي) .

هذا ترتيب البنية على الوجه الأصولي دون أن يطرأ على أبنية الجمل أي تقديم أو تأخير ، ولكن اللغة العربية تتيح مرونة تسمح بتغيرات في سياق النظامين السابقين على وفق معنى مخصوص يراد من وراء التقديم أو التأخير .

ومن المعلوم أن البلاغيين القدماء تفطنوا لملحظ الرتبة بطريقة خاصة ، وأخذوا يحكمون القوانين التي تنتظمها ، فبحثوا قضية التقديم والتأخير ، وتأثيرها على تركيب الجملة من حيث الشكل والمعنى، ومن حيث التغير الدلالي ، وقد أشار الجرجاني إلى ذلك بقوله : " أن الكلام لا يستقيم ولا تحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص "[١] ، ويقصد بالترتيب الخاص: " الرتبة التي تضع اللفظ في مكانه الذي ينبغي أن يكون فيه ، وهذه يعتمد اقتران الكلمة بما يجاورها في نظام يؤسس على الاختيار ، وفي هذا تنبه إلى ملحظ الموقعية التي يترتب عليها تغير مواقع الكلمات في ضوء المعنى توخياً للمقصد الذي تنعقد عليه التراكيب "[٢] .

ويتفق النظر اللساني الحديث مع ما قصده الجرجاني بمفهوم الترتيب الخاص ، فالموقع قرينة لفظية تسهم في إيضاح المعنى، إذ يرى تمام حسان : " أن بين الرتبة النحوية والظاهرة الموقعية رحماً موصولة ، لأن الرتبة حفظ الموقع والظاهرة الموقعية تحقيق مطالب الموقع "[٣] والمواقع حالات معنوية معينة يراد من الكلمات أن تعبر عنها، أو هي وظائف يفترض في الكلمات القيام بها ، إلا أن أداء الكلمة لوظيفتها وهي في موقع من المواقع قد يرتبط بورودها في مركز معين، فلا تتقدم أو تتأخر ، فإن تقدمت من تأخير أو تأخرت من تقديم يكون التقدم أو التأخر في اللفظ لا في الرتبة، وقد أدرك النحويون العرب هذه الأفكار فجمعوا بين الوظيفة والموقع وفرقوا بين التقدم أو التأخر رتبة ، والتقدم والتأخر لفظاً ، ويمكن أن نسمي المكان الذي تقع فيه الكلمة وهي تؤدي وظيفة نحوية معينة (مركزاً) سواء أكانت في موقعها أم لا ، فالمفعول ، مثلاً ، أن تقدم على الفاعل يكون متقدماً لفظاً لا رتبة ، فمركزه متقدم لكن موقعه متأخر .

---

[١] الجرجاني، أسرار البلاغة.

[٢] عبد الله عنبر ، علامة الإعراب : مقاربة بنائية بين تحولات المعنى وتشكيل النص ، ص ٤١.

[٣] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٨.

والمواقع مختلفة ، فموقع المبتدأ غير موقع الخبر ، وموقع الحال غير موقع التمييز ، وهكذا . . . لأن المعنى الذي يعبر عنه هذا الموقع هو غير المعنى الذي يعبر عنه ذاك أو ذلك ، ولكنها أي (المواقع) قد تتشابه في الحالة الإعرابية ، فهناك مواقع للمرفوعات، وأخرى للمنصوبات ، وثالثة للمجرورات، ومن ينظر في مواقع الرفع يجد بينها خلافاً من حيث المعنى الملقى على عاتق كل منها، وهكذا الحال في المنصوبات. وقد أتاح وعي النحاة لنظرية المعنى ملحظاً يكشف عن رصدهم للعلاقات التي تصل بين المواقع النحوية المتقاربة في أفق مشترك .

فقد رأى النحويون أن هناك معنى ما يقرب بين موقعي (الحال والظرف) كليهما من الآخر ، فكلاهما قيد للفعل في حال وزمان أو مكان، تقول (جاءني زيدٌ راكباً) ومعناه : (جاءني زيد في حال الركوب) ، فالحال من حيث المعنى يشبه الظرف ، وكذلك فقد تنبه النحويون إلى وجوه شبه كثيرة بين (الحال والخبر) فكلاهما يكون نكرة، مشتقاً أو جامداً ، أو مؤولاً بالمشتق ، والحال هو صاحبه في المعنى كما أن الخبر هو المبتدأ في المعنى [١].

وتلتزم الأبنية موقعاً محفوظاً لا تغادره إذا اختفت علامة الإعراب خشية اللبس الذي يرافق غياب الرتبة المحفوظة ، ولا يكون هناك من وسيلة لإزالة أمن اللبس إلا التقيد بترتيب معين ، وقد قرر ابن عقيل هذا في قوله بأحد موجبات تقدم الفاعل وتأخر المفعول به ، إذ قال : " يجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، كما إذا خفي الإعراب فيهما ، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك ، نحو : (ضرب موسى عيسى) ، فيجب كون (موسى) فاعلاً و (عيسى) مفعولاً "[٢] ، فألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب، فعدم ظهور الإعراب يولد ما يسمى بالترتيب المقيد ، حيث تلزم الكلمات موقعاً ثابتاً غير متحرك، وبهذا تكون الرتبة هي القرينة الوحيدة التي نلجأ إليها في مثل هذه الحالات، أي كما في المبنيات، أو في حالة عدم ظهور الحركة الإعرابية ، لكشف علاقة الإسناد ، كما في

---

[١] محمود عبد السلام شرف الدين ، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية ، ص ٥٥-٦٣ بتصرف ، ولمعرفة المزيد عن الأمثلة التي بها النحاة لبيان التقارب بين (الحال والظرف) و (الحال والخبر)، ينظر الفصل الأول، المبحث الأول ، ص ٥.

[٢] شرح ابن عقيل ، المجلد الاول ، ص ٢٤٨.

المثال الذي أورده ابن عقيل . (فموسى) فاعل و (عيسى) مفعول به ، استناداً إلى أن الأصل ، تقدم الفاعل وتأخر المفعول، مع أن تلك ليست رتبة محفوظة . " وقد تكون الرتبة ملتزمة حتى مع ظهور الإعراب وذلك حينما يتفق البابان(العلامتان الدالتان على الباب) في الإعراب والتعريف ولا قرينة توضح أحدهما من الآخر، كما إذا كان كل من المبتدا والخبر متساويين في الأمور كلها، وصلح كل منهما للابتداء به، إذن، ففي بابي الفاعل والمفعول ، وفي تحديد بابي المبتدأ والخبر المتساويين في درجة التعريف أو التنكير كان لزاماً علينا أن نعتمد دور الرتبة حتى مع ظهور الإعراب "[١] .

وتتضافر جملة من القرائن اللفظية التي تنتظم في سياق قرينة الإعراب للإبانة عن المعنى وتسهم في إعطاء التركيب حرية خاصة في توزيع العناصر ، ومن هذه القرائن : علامات العدد من تثنية وجمع، وعلامات النوع من تذكير وتأنيث، وعلامات الإتباع النحوي، فقد بين ابن جني أن من الوسائل التي تضاف إلى علامة الإعراب في البيان عن المعنى ، الرتبة والمطابقة ، وبيان ذلك : " فقول تقول : (ضرب يحيى بشرى) ، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً ، وكذلك نحوه قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصريف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو : (أكل يحيى كمثرى) : لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت، وكذلك : (ضربت هذا هذه) ، (وكلم هذه هذا) ، وكذلك أن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع ، جاز لك الصرف ، نحو قولك : (أكرم اليحيان البشريين) ، (وضرب البشريين اليحيون)، وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس ، فقلت : (كلم هذا هذا فلم يجبه) ، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، لأن في الحال بياناً لما تعني، وكذلك قولهم : (ولدت هذه هذه) ، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة ، وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإتباع جاز ذلك التصرف لما تعقب من البيان، نحو (ضرب يحيى نفسه بشرى) ، (وكلم بشرى العاقل معلى) ، أو (كلم هذا وزيداً يحيى) " [٢].

يكشف هذا النص أن ابن جني من النحاة الأوائل الذين استخدموا المعنى النحوي في التحليل اللغوي فجاء لديهم على هيئة مجموعة من القرائن اللفظية القادرة على

---

[١] محمد صلاح الدين بكر ، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته، ص ١٥٢.

[٢] الخصائص ، ج١، ص ٣٥ .

توضيح شبكة العلاقات التي تنتظمها الظاهرة اللغوية في تشكيلها البنائي ، وأمثلة ذلك: الرتبة التي تسد مسد الإعراب ، كقولهم : (ضرب يحيى بشرى) إذ تحل هذه القرينة محل الإعراب في بيانها عن المعنى، ويضاف إليها ظاهرة المطابقة في العدد من تثنية، نحو : (أكرم اليحيان البشريين) ، وجمع ، نحو : (ضرب البشريين اليحيون) ، والمطابقة في النوع من تأنيث ، نحو : (ضربت هذا هذه) ، وتذكير ، نحو : (كلم هذه هذا)، وعلامات الإتباع النحوي كما في : (ضرب يحيى نفسه بشرى) .

من المقرر أن الأصل في بناء الجملة العربية هو تقديم الفعل على الفاعل والمبتدأ على الخبر ولكن قد يحدث ويخرج النظام اللغوي عن هذا الأصل ، إذ يتيح نوعاً من المرونة والحرية في تغيير مواقع البنى وتقليب الرتب، وذلك ، نظراً لحاجة السياق والمقام ومقتضى الحال التي قد تستدعي ترتيب الجملة على غير صورتها المألوفة لغايات الاهتمام، وتحقيقاً للمعنى المراد ، وقد وجه سيبويه اهتمام النحاة إلى هذه الفكرة ، فقد تمسكوا جميعهم بقوله : " كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم "[1] إذاً ، فهناك حرية في ترتيب الكلمات، خدمةً للمعنى ، وقد أشار إلى ذلك ابن جني موضحاً : " أن أصل وضع المفعول أن يكون فضله وبعد الفاعل ، (كضرب زيدٌ عمراً) ، فإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل ، فقالوا : (ضرب عمراً زيدٌ) ، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة ، وتجاوزوا به حد كونه فضلة ، فقالوا : (عمرو ضربَ زيدٌ) ، فحذفوا ضميره ونووه، ولم ينصبوه على ظاهر أمره: رغبة به عن صورة الفضلة وتحامياً لنصبه الدال على كونه غيره صاحب الجملة "[2] .

ويلتقي علم اللغة الحديث مع رأي ابن جني في بيان مرونة النظام اللغوي، يقول فندريس : " فترتيب اللغة العربية فيه مرونة من حيث الحرية في ترتيب الكلمات، فتقول العربية : (يضرب زيدٌ عمراً) أو (يضرب عمراً زيدٌ) أو (عمراً يضربُ زيدٌ) دون أن يؤدي ذلك إلى تردد في معرفة الفاعل والفعل والمفعول " [3].

---

[1] الكتاب ، ج١، ص ٣٤.

[2] ابن جني ،المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج١، ص ٦٥.

[3] فندريس ، اللغة ، ص ١٨٧.

وتلتقي الأنظار اللسانية الحديثة في بيانها عن أهمية قرينة الرتبة في الكشف عن المعنى مع الأنظار النحوية القديمة ، وقد تعددت الأنظار الحديثة في بيانها عن أثر هذه القرينة في تشكيل مستويات الدلالة ، وأعرض – هنا – نماذج من توجهات المعاصرين في هذا السياق على النحو الآتي :

١-تمام حسان :

فقد رأى أن الرتبة تعد الحد الفاصل في الباب النحوي، وتقسم إلى قسمين : الرتبة المحفوظة والرتبة غير المحفوظة ، فالرتبة المحفوظة تكون بين الفعل والفاعل، وبين الفعل ونائب الفاعل ، وهي كذلك بين حرف الجر والمجرور ، وحرف العطف والمعطوف ، والموصول وصلته وأداة الاستثناء والمستثنى ، وكذلك الواو والحال الجملة، والواو والمفعول معه، وأما غير المحفوظة فهي الرتبة التي قد تهدر إذا أمن اللبس، ومثال ذلك : تقدم الخبر على المبتدأ أو اقتضى السياق تخلفها ومثال ذلك : تقدم المفعول على الفاعل في (زيداً ضربه عمرو) ولكنها قد تحفظ إذا توقف المعنى عليها: وتلك هي الرتبة بين المبتدأ والخبر ، وبين الفاعل والمفعول به ، وبين المفعول الأول والثاني ، وبين اسم (إن) وخبرها ، واسم (كأن) وخبرها ،وبين نعم والمخصوص . ومثال توقف المعنى عليها " ضرب موسى عيسى " .

وقد يقول قائل : أن من الواضح أن الرتبة المحفوظة تصلح أن تكون قرينة على المعنى النحوي ، فما بال الرتبة غير المحفوظة وهي عرضة أن يعدل بها عن أصلها إلى التقديم والتأخير ؟ وكيف يمكن اعتمادها في معرفة المعنى النحوي ؟

ويجيب حسان عن ذلك ، أنك إذا قدمت المبتدأ مثلاُ وأخرت الخبر في كلامك فأنك تسند أمراً مجهولاً إلى معلوم معهود من قبل ، وهذا هو الأصل في الإخبار ، ولكنك قد تلاحظ أمراً يتطلب تقديم المجهول قبل ذكر المعلوم ثم يظل المعلوم معلوماً والمنسوب إليه خبراً عنه ويعين على ذلك أمورٌ منها :

١- رعاية أمن اللبس: وهذا ما عناه ابن مالك بنفي الضرر حين قال:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا

٢- قد يتحتم عكس الرتبة تقديم الخبر على المبتدأ في بعض الحالات حين تدعو الشروط التركيبية إلى ذلك كما في قوله تعالى : (وفي ذلك بلاءٌ من ربك عظيم)*. وقد يتحتم العكس في نحو : أخي صديقي .

٣- أن يكون استعمال الرتبة المعكوسة مؤشراً أسلوبياً يحس معه السامع أو القارئ بما يسوغه. بذلك تكون رعاية الرتبة من قبيل المطابقة وعكسها من قبيل الترخص (في إطار الجواز) أو رعاية شروط تركيبة (في إطار الوجوب) [١].

٢-عبده الراجحي :[٢]

يركز على أهمية معرفة الترتيب في البنية العميقة أولاً ، ثم البحث عن القوانين التي تحكم هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح، فمن الملاحظ أن كل عناصر الجملة معرضة لتغيير مكانها وإن كان ذلك أكثر ما يكون في ما يسميه العرب (فضلة) كالمفاعيل والحال والظروف وغير ذلك، ويكون هذا التغيير في مواقع البنى لأغراض تناسب مقتضى الحال وعلى ذلك تعد الموقعية " من الأركان الأساسية التي تسهم في نقل الجملة من التوليد إلى التحويل " [٣].

٣-إبراهيم أنيس [٤]:

يرى أن المعنى يعتمد اعتماداً كبيراً مواقع الكلمات في الجملة ، ويستشهد بكثير من الآيات القرآنية التي حافظت فيها بعض الصيغ التي تنسب لباب واحد على موقعها دون تغيير ذلك الموقع، ويرى أن نظام الجملة العربية يحدد مواقع الصيغ بدقة ولا تخرج عن مواقعها إلا لضرورات أو أغراض معينة، فالفاعل يتقدم على المفعول، وهذا

---

* سورة الأعراف آية ١٤١.

[١] تمام حسان، ينظر الخلاصة النحوية ص ٨٤-٨٧ . بتصرف وكذلك تمام حسان القرائن النحوية واطراح العامل ، ص ٥٠ .

[٢] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص ١٥٤.

[٣] ميشال زكريا ، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص ١٥٤ .

[٤] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ، ص ٢٤٢-٢٤٦ بتصرف .

التقدم للفاعل والتأخر للمفعول هو الذي يميز كلاً منهما عن الآخر ، وليست حركة الفاعل أو المفعول ، ولكنه يستثني من ذلك بعض الأغراض كالحصر ومثال ذلك قوله تعالى : (وما يعلمُ تأويله إلاّ الله) [1]، بتقديم المفعول . (تأويله) على الفاعل لفظ الجلالة (الله) للحصر .

٢-طول الكلام وتوابعه الذي يجيز تقدم المفعول على الفاعل ويمثل له بقوله تعالى : (وإذا حضر القسمة أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منهم وقولوا لهم قولاً معروفاً)[2].

٣-اشتمال الفاعل على ضمير يعود على المفعول كقوله تعالى : (وإذا ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن) [3]. بتقديم المفعول (إبراهيم) على الفاعل لفظ الجلالة (ربه) ، ولا يقف إبراهيم أنيس عند هذا الحد بل يسرد لنا في صفحات متتالية أمثلة مختلفة من القرآن الكريم تقدم فيها المفعول على الفاعل بسبب مراعاة الفواصل كقوله تعالى : (فأوجس في نفسه خيفة موسى) [4]، بتقديم المفعول (خيفة) على الفاعل(موسى) وقوله تعالى : (فلماء جاء آل لوط المرسلون) [5]. أو لكون الفاعل كلمة غير مؤنسة مثل كلمة " الموت " أو " الضر " .

وبعد هذا الحشد من الأمثلة هل يمكن القول : أن الموقع وحده يمثل وسيلة مثلى لحفظ نظام الجملة في العربية ، أو يمكن اعتماده وحده في إيضاح معاني الصيغ في الجملة ؟ وهل يمكن أن يكون كراهية سماع الصيغة هو السبب المباشر في تأخرها ؟

لا اعتقد ذلك ، فالموقع لا يعتمد وحده في فهم المعنى وإيضاحه ، إلا في حالات أمن اللبس كالمبنيات، مثلاً ، ولا كراهية سماع صيغة يكون سبب تأخرها، فلو رجعنا إلى القرآن الكريم ما وجدنا ذلك مطرداً ، ولكننا نرى أن ذكر الموت يأتي في موضع المسند إليه أو المتصل بالمسند إليه ويأتي بعد الفعل الناسخ مباشرة دون تأخير مثال ذلك

---

[1] سورة آل عمران ، آية ٧

[2] سورة النساء آية ٨.

[3] سورة البقرة آية ١٢٤ .

[4] سورة طه آية ٦٧.

[5] سورة الحجر آية ٦١ .

، قوله تعالى :(وجاءت سكرة الموت بالحق ذلك ما كنت منه تحيد)[٦]. وقوله تعالى : (وقل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم)[١] ففي الآية الأولى جاءت كلمة (الموت) مضافة إلى الفاعل ولم تتأخر عن الفعل ، وفي الآية الثانية جاءت بعد (أن) مباشرة، وكلمة الموت قد ذكرت في القرآن كثيراً ، " وتكرار الكلمة مهما نفرت منه الطباع ، وأشاحت عن سماعه الأسماع مقصود للزجر والردع والرجوع إلى صراط الله المستقيم ، فلا يمكن أن يفسر لنا مبدأ الكراهية والنفور فكرة التخلي عن الموقع وعدم الالتزام به "[٢].

تلك كانت مقتطفات لأهم الدراسات التي عقدها بعض المحدثين لهذه القرينة، تلك القرينة التي تلعب دوراً مهماً كبقية القرائن في تبيان المعنى، ولكن قبل الانتقال إلى دراسة قرينة أخرى ، لا يفوتنا أن نشير إلى ارتباط قرينة الرتبة بنظرية العامل ، تلك النظرية التي حاول النحاة اعتمادها وتسخير نصوص اللغة لفلسفتها ، فانطلقوا في استحسانهم للتقديم والتأخير منها، فذكروا أنه " إذا جاء بعد المبتدأ أو بعد اسم كان وأخواتها أو اسم إن وأخواتها اسم أو ظرف كلاهما يصح أن يكون خبراً ، فالأحسن تأخير .. . لم يكن خبراً " [٣]، بل وصرحوا بقاعدة عامة مؤداها " لا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل " [٤].

٦-الصيغـــــة :

قرينة لفظية يقدمها علم الصرف للنحو، أي: أنها تبدو وبصورة أكثر فعالية في الدارسات الصرفية ولكن مجال التطبيق الحقيقي لها في التركيب ، أي: الدراسات النحوية، وتعني : صورة الكلمة وهيئتها وهي مهمة في الدلالة على استعمالها النحوي،

---

[٦] سورة ق آية ١٩ .

[١] سورة الجمعة آية ٨ .

[٢] محمد صلاح الدين بكر ، نظرة في قرنية الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة ، حوليات كلية الآداب ، حولية ٥ ، رسالة ٢٠ ، جامعة الكويت ، (١٤٠٢هـ -١٩٨٤م) ، ص ٢٥ .

[٣] الكتاب ج ١، ص ٢٦١ .

[٤] ابن هشام ، أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، ص ١٧٢.

وهي كذلك " الوحدة الصرفية التي يدرسها علم الصرف، ويصف صورها وهيئاتها التي تتشكل بها ، ويفسر ما يطرأ عليها من تغييرات "[١] .

وقد وضع رضي الدين تعريفاً دقيقاً لها ، فحددها وعين مميزاتها ، إذ قال : " المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها : هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، وهي عدد حروفها المرتبة ، وحركاتها المعينة وسكونها، مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه، فرجل مثلاً على هيئةٍ وصيغةٍ يشاركه فيها عضد، وهي كونه على ثلاثةٍ أولها مفتوح وثانيها مضموم أما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته وسكونه في البناء ، فرجلٌ ورجلاً ورجلٍ على بناءٍ واحد وكذا جملٌ على بناء ضرب، لأن الحرف الأخير لحركة الإعراب وسكونه ، وحركة البناء وسكونه " [٢].

فبنية الكلمة، إذاً، تتحدد بعدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكناتها ، وقد استخدم النحاة العرب الميزان الصرفي لمعرفة بنية الكلمة وتمييزها عن غيرها .

وقبل أن نستطرد في الحديث عن دور الصيغة في تحديد المعنى داخل التركيب، يحسن بنا أن نشير إلى تقسيم النحاة للكلمة ، فقد أجمع النحاة الأوائل على أن الكلمة اسم وفعل وحرف ، وتعد الدلالة الأساس الذي صدروا عنه في هذا التقسيم ، نتبين ذلك من خلال الحدود التي وضعوها لأنواع الكلمة ، فقد حدوا الاسم بأنه " كلمةٌ تدل على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان " [٣]، وحدوا الفعل بأنه " كلمة تدل على معنى في نفسها مقترنة بزمان محصل " [٥]، أما الحرف فحده " ما دل على معنى في غيره" [٤].

والنحاة إذ يرون أن الكلمة لا تخرج عن هذه الأقسام الثلاثة العامة، فهم يحددون الملامح الدقيقة لكل قسم ، ويدرجون تحت كل قسم الأصناف التي تخصه منطلقين من الحد الذي وضعوه له ، ويحددون الضوابط والسمات الصرفية والنحوية التي تميز كل

---

[١] لطيفة النجار ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص ٣٢-٣٣.

[٢] رضي الدين، شرح الشافية ج١، ص٢ .

[٣] ورد هذا التعريف مع الاختلاف في صياغته عند المبرد ، المقتضب، ج١، ص٣، وابن السراج ، الأصول في النحو، ج١، ص٣٦ .

[٤] ورد هذا المعنى في تعريف الفعل عند ابن السراج، الأصول في النحو ، ج١، ص ٣٨، والزجاجي، الإيضاح ، ص ٥٢-٥٣.

[٥] الزجاجي ، الجمل ، ج٤، ص ٢٥.

قسم عن غيره ، أي: أنهم قد أدركوا الفروق الشكلية بين الأبنية وكذلك الوظيفية، وهم قد حددوا كذلك الأوزان المختلفة لكل قسم ، فللمصدر صيغه، ولأسماء الزمان والمكان صيغها ، ولاسم الآلة صيغه، وللفعل صيغه من حيث الزمن ، ومن حيث التعدي واللزوم، ومن حيث الاشتقاق والجمود ، ومن حيث التمام والنقص ، إلى آخر تلك التحديدات الدقيقة التي لا نجد لها مثيلاً في أي لغة من اللغات الأخرى .

أما النحاة المحدثون فقد تباينت آراؤهم واختلفت وجهاتُ نظرهم في هذه القضية إلا أنهم اتفقوا جميعاً على أن تقسيم النحاة للكلام كأن تقسيماً مضطرباً قلقاً " وأنهم أي النحاة العرب ، لم يعتمدوا في تقسيمهم الكلام أسساً ثابتة مطردة ، بل كانوا يتأرجحون بين أصول عدة، يعتمدون بعضها حيناً ، ويأخذون ببعضها حيناً آخر ، وذهب بعضهم إلى أن تقسيم النحاة العرب للكلام كأن متأثراً بتقسيم فلاسفة اليونان والمناطقة ، وأن النحاة حين عجزوا عن وضع مفاهيم دقيقة للاسم والفعل والحرف راحوا يحورون تعريفاتهم ، ويضعون تفسيرات للأقسام تتلاءم مع ما ذهبوا إليه من أن الكلام ينحصر في القسمة الثلاثية التي أخذوا بها "[1]، ومن هؤلاء المحدثين الذين وضعوا تقسيمات جديدة للكلام العربي معتمدين وصف سلوك الظاهرة اللغوية ،ورصد علاقاتها، وملاحظة الكلمات في التراكيب ومعرفة مميزاتها الشكلية والوظيفية .. إبراهيم أنيس[2] الذي رأى أن الكلام العربي باعتماده المعنى والوظيفة والصيغة يقسم إلى أربعة أقسام هي:

١- الاسم وقسمه إلى : الاسم العام، العلم، الصفة.

٢- الضمير وقسمه إلى : الضمائر المعروفة في العربية، ألفاظ الإشارة ، الموصولات.

٣- الفعل .

٤- الأداة ....

وكذلك مهدي المخزومي [1]، فقد قسم الكلام إلى :

١- الفعل .

---

[1] لطيفة النجار ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعقيدها، مرجع سابق ، ص ٥٢.

[2] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ، ص ٢٧٦-٢٩٤ .

[1] مهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق ، ص ١٩-٦٤،

٢- الاسم .

٣- الأداة .

٤- الكنايات وتشمل : الضمائر ، الإشارة ، الموصول بجملته، المستفهم بـــه، كلمـــات الشرط . أما تمام حسان ومن بعده تلميذه فاضل الساقي فقد اعتمدا المعنى والمبنى أو الوظيفة والشكل في تقسيم الكلام العربي ، وتوصلا متفقين إلى أن الكلام يقســم إلى سبعة أقسام هي :

١- الاسم .

٢- الفعل .

٣- الصفة .

٤- الضمير .

٥- الخالفة .

٦- الظرف .

٧- الأداة ، وقد صنفا كل قسم إلى أصناف مختلفة [٢].

وبعد هذا العرض الموجز لآراء المحدثين في أقسام الكلام – والذي كمـــا هـــو واضح مختلف عنه عند النحاة القدماء ، " فالاختلاف في التقسيم نتيجة طبيعية للاختلاف في المنهج ، وفي الأصول التي صدر عنها كل من الفريقين "[٣]. فقد اعتمـــد القـــدماء المنهج المعياري الذي يتخطى وصف الظواهر اللغوية إلى تفسيرها ، وتأويلها، وتعليل الشاذ منها، أما المحدثون فقد اعتمدوا المنهج الوصفي الذي يقوم على ملاحظة الظواهر اللغوية من خلال التركيب ووصفها كما هي :

دور الصيغة في تحديد الوظيفة النحوية :

---

[٢] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٩٠، وفاضل الساقي ، أقســـام الكـــلام العربـــي ، ص ٢١٤-٢٦٨.

[٣] لطيفة النجار ، دور البنية الصرفية . . . ، مرجع سابق ، ص ٥٨.

تحتل الصيغة موقعاً مميزاً لا يقل أهمية عن باقي القرائن كالإعراب والموقع في تحديد نوع الوظيفة النحوية ، بل إنها قد تكون في بعض التراكيب المعيار الوحيد الذي يعول عليه في إعراب الكلمة ، وأمثلة هذه القرينة في بيان المعنى النحوي كثيرة، فهناك معان لا تؤدى إلا بصيغ بعينها داخل التركيب منها على سبيل المثال لا الحصر[1] :

١- **الحدث والزمن يؤديان معاً بالفعل**، ولا يوجد من الصيغ الأخرى ما يؤدي الحدث والزمن معاً على هذه الصورة المباشرة .

٢- **معنى الفاعلية** : ونلاحظ أن الحدث يؤدى بالفعل إذا كان مقترناً بزمان أو بالمصدر أن لم يكن مقترناً بذلك الزمان، أما الفاعلية فأنها لا تؤدى إلا بالاسم ولا نتوقع للفاعل ولا للمبتدأ ولا لنائب الفاعل ، أن يكون غير اسم ولو جاء فعل في هذا الموقع لكان بالنقل اسماً محكياً ، أي نلجأ إلى التأويل عن طريق إعراب الحكاية كما في العبارة التالية : كتب فعلٌ ماضٍ، إذ يصير (كتب) مبتدأ و (فعل) خبر (وماضٍ) نعت، لأن كتب هنا حكي وقصد لفظه فصار اسماً كالأسماء الأخرى وتحقق للمبتدأ أن يكون اسماً .

٣- **معنى الوصف** : فإنه يؤدى بأحد المشتقات (اسم الفاعل – اسم المفعول – الصفة المشبهة – صيغة المبالغة – أفعل التفضيل) ، فصاحب الحدث (الفاعل) لا يؤدى هكذا بواحدٍ من الأبواب الأربعة كيفما اتفق ، ولكن لكل فاعل حالة خاصة :

أ- فالفاعل على إطلاقه يؤدى باسم الفاعل دون تحديد.

ب- أن أريد الدلالة على أن الفاعل يتكرر منه ذلك الفعل كثيراً عبر عن ذلك المعنى بصيغة من صيغ المبالغة (مفعال – فعول – فعيل . . .) .

جـ – وإن أريد الثبوت واللزوم أدى معنى الفاعلية – في هذه الحالة – بواسطة الصفحة المشبهة .

د- وأن أريد المقارنة بين فاعلين لفعل واحد أو متصفين بصفة واحدة، وزاد أحدهما على الآخر في هذه الصفة كانت الوسيلة إلى ذلك (أفعل التفضيل) .

---

[1] محمد صلاح الدين بكر ، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته، ص ١٥٦-١٥٧، وينظر احمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص ٢٣٣.

وهكذا يتضح أن معنى الفاعلية يؤدي بإحدى الطرق الأربعة ، و تؤثر الصيغ الصرفية في تشكيل المعنى ونقدم مثالاً على ذلك التركيب اللغوي الذي يتصدره فعل من الأفعال التي تدل على المشاركة يتطلب فاعلين أحدهما نحوي والآخر معطوف عليه نحو : (تشارك عليٌ ومحمد) فالجملة ذات الفعل المتعدي فأن الفعل يتطلب مفعولاً به لاستكمال المعنى ، مثل : أوصل عليٌ أخاه إلى المحطة، أما الجملة التي فعلها من أفعال (فَعُلَ ، يَفْعُل) . فإنه لا يتوقع مجيء مفعول به ، لأن هذه الأفعال لازمة، وأن جاء بعد الفاعل اسم منصوب فأنه يعرب تمييزاً ، مثال ذلك : كَرُمَ محمدُ نفساً . " ومن المقرر أن هذه المعاني تكون بصيغ معينة، فالزمان أو المكان له صيغ ظرفي الزمان والمكان، والمفعول المطلق يؤدى بالمصدر (لبيان النوع والعدد والتأكيد) والمفعول لأجله يؤدى أيضاً بالمصدر ، مع بيان السبب ، أما المعاني العامة، فإنها تؤدى بصيغ معينة هي الأدوات، فللاستفهام أدواته، وللشرط أدواته، وللنفي والتمني والترجي صيغ خاصة قد تؤدي معناها دون اشتراك في المعنى الوظيفي ، كالتمني والترجي وقد تؤدي هذا المعنى مع الاشتراك في معنى آخر كالشرط (في بعض أدواته) فيكون السياق مانعاً من هذا التعدد والاشتراك[1] "

[1] محمد صلاح الدين بكر، المعنى النحوي مفهومه ومكوناته، مرجع سابق، ص ١٥٧.

تعدد المعنى الوظيفي للصيغة The Functional Meaning Variety

إن المعاني الوظيفية التي تعبر عنها الصيغة هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبني الصرفي الواحد قادرٌ على التعبير عن عدد من المعاني إذا لم يقترن بسياق خاص به .

فالأدوات مثلاً تكون الواحدة منها لعدد من المعاني، مثل (ما) تكون موصولة ونافية وكافة ومصدرية وظرفية واستفهامية وتعجبية وشرطية ، والصيغ صالحة لهذا التعدد والاحتمال ، فصيغة (فاعل) لها أكثر من معنى، تأتي للدلالة على اسم الفاعل في مثل قولنا : لقي القاتلُ جزاءه العادل ، لكنها للدلالة على فعل الأمر في قوله تعالى : (فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك) [١]، والمصدر بنية صرفية مرتبطة بوظائف نحوية مخصوصة كالمفعول لأجله والمفعول المطلق . ومباني التصريف: فالتاء مثلاً مرة للتأنيث ومرة للوحدة ومرة للمبالغة ، وأما مباني القرائن ، فيكفي أن نعلم أن الاسم المرفوع مبنى صالح لأن يكون فاعلاً ، أو نائب فاعل ، أو مبتدأ ، أو اسماً لكان أو خبراً لأن ، وكذلك الاسم المنصوب صالح لأن يكون أي واحد من المفاعيل أو حالاً أو تمييزاً أو مستثنى أو منادى .. وهذا التعدد نلحظه في مباني الجمل ، فمبنى الجملة المثبتة يكون للإثبات، نحو : قام محمدُ، ويكون للدعاء نحو، : رحمه الله ، ويكن لصلة الموصول ، وصفة الموصوف [٢].

فالمبني الواحد متعدد المعنى ومحتمل كل معنى مما نسب إليه وهو خارج السياق، أما إذا تحقق المبنى بعلامةٍ في سياق فإن العلامة لا تفيد إلا معنىً واحداً تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية . إذاً فالاشتراك بين معنيين أو أكثر في صيغة واحدة أمر غير غريب ولا مستهجن في أي لغة ، ذلك لأن المعاني أكثر من أن تحد وأكثر من أن يوضع لكل معنى صيغة خاصة بإزائه، فإذا ما حدث واشترك أكثر من معنى في صيغة واحدة ، فإن السياق وهو أكبر القرائن كفيل بتحديد ذلك المعنى ، ونفي ما عداه من المعاني المشتركة بحيث لا يبقى لبس أو غموض في التركيب [١].

---

[١] سورة النساء آية ٨٤.

[٢] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٦٣-١٦٥.

[١] محمد صلاح الدين بكر ، المعنى النحوي مفهومه . . . ، ص ١٥٨.

وهكذا يتضح أن المعنى النحوي يستند إلى الدور الذي تؤديه الصيغ في بيانها عن الدلالة ، إذ أن الصيغة الصرفية للكلمة تشكل ملحظاً دقيقاً يمكن الاستعانة به في تحديد وظيفتها النحوية .

٧-الربـــــط :

قرينة لفظية تدل على اتصال أحد المترابطين بالآخر ، تلجأ إليها اللغة حين ترى أن ثمة علاقة موجودة بين طرفين لكنها علاقة غير وثيقة ، " وتتميز عن سائر القرائن اللفظية بأنها تنشئ علاقة نحوية سياقية بين مكونات الجملة ، أو بين الجمل ، وليس باستطاعة القرائن اللفظية الأخرى القيام بذلك ، وإنما هي وسيلة معينة على إبراز العلاقات النحوية السياقية " [٢]، ويضاف إلى هذا أنها " تحتل المكان الأوسط بين علاقتين على طرفي نقيض ، هما : الارتباط والانفصال ، وهي بهذا تؤدي وظيفتها التركيبية المهمة في بناء الجملة والنص " ،[٣] ولهذه القرينة دور في إبراز المطابقة بين أجزاء الكلام ، وتوضيح معنى الإسناد ، وتتم بين المبتدأ وخبره ، والقسم وجوابه، والموصول وصلته ، والشرط وجوابه ، والحال وصاحبه ونحو ذلك .

وقد أشار النحاة القدماء إلى الربط إشارات عابرة في مواضع متفرقة ، فقد لاحظ ابن السراج (ت٣١٦هـ) أن من مواضع الربط استخدام أدوات العطف، وأدوات الجر ، إذ رأى أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع ، منها : أنه يستخدم ليربط اسماً باسم ، أو فعلاً باسم ، كمررتُ بزيدٍ ، أو جملة بجملة ، نحو : أن يقيم زيدٌ يقعد عمرو[٤]، وقد حصر ابن هشام وهو من النحاة المتأخرين – الروابط في أحد عشر موضعاً. **الأول : جملة الخبر** ، فقد خصها بمبحث مستقل وحصرها في عشرة مواضع هي :

١- **الضمير**، وهو الأصل .

---

[٢] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط ، ص ١٥٧.

[٣] المرجع نفسه ، ص ١٥٧.

[٤] السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو ، ج٢، ص ١٧-١٨.

٢- **الإشارة** ، نحو قوله تعالى : (ولباس التقوى ذلك خير) [١].

٣- **إعادة المبتدأ بلفظه**، نحو قوله تعالى : (الحاقه ، ما الحاقة) [٢] .

٤- **إعادته بمعناه** ، نحو :زيدٌ جاءني أبو عبد الله ، إذا كأن أبو عبد الله كنية له .

٥- **عموم يشمل المبتدأ** ، نحو قوله تعالى : (والذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين) [٣].

٦- **أن يُعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس**، نحو قوله تعالى : (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماءً فتصبح الأرض مخضرةً) [٤] .

٧- **العطف بالواو على ضمير مدلول على جوابه بالخبر** ، نحو : زيدٌ قامت هندٌ وأكرمها.

٨- **شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر** ، نحو : زيدٌ يقومٌ عمرو إن قام.

٩- **(ال) النائبة عن الضمير في قول طائفة** ، نحو قوله تعالى : (فإن الجنة هي المأوى) [٥].

١٠- كون الجملة نفس المبتدأ في المعنى ، نحو : هجيري أبي بكر لا إله إلا الله [٦].

الثاني : جملة الصفة ، ولا يربطها إلا الضمير، الثالث : جملة الصلة ، ولا يربطها غالباً إلا الضمير ، الرابع : جملة الحال ورابطها إما الواو، أو الضمير ، أو كلاهما، الخامس : المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه ، نحو :زيداً ضربته، السادس والسابع : بدل البعض ، وبدل الاشتمال ولا يربطهما إلا الضمير ، نحو قوله تعالى : (ثم عموا

---

[١] سورة الأعراف ، آية ٢٦.

[٢] سورة الحاقة الآيتان ١- ٢.

[٣] سورة الأعراف آية ١٧٠.

[٤] سورة الجج ، آية ٦٣.

[٥] سورة النازعات آية ٤١.

[٦] ابن هشام، المغني، ج٢، ص٤٩٨-٥٠٢،

مثال جملة الصفة: (حتى تنزل علينا كتاب نقرؤه)

مثال جملة الصلة: (وما عملته أيديهم).

مثال جملة الحال: (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى).

وصموا كثير منهم) [١] وقوله (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه)[٢] ، الثامن : معمول الصفة المشبهة ، ولا يربطه إلا الضمير . التاسع : جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ، ولا يربطه إلا الضمير ، نحو قوله تعالى : (فمن يكفر بعد منكم فأني أعذبه) [٣]، العاشر : العاملان في باب التنازع لا بد من ارتباطهما إما بعاطف، كما في: قام وقعد أخوك، أو عمل أولهما في ثأنيهما، نحو قوله تعالى :(وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا) [٤]، الحادي عشر : ألفاظ التوكيد المعنوي ، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به، نحو : جاء زيدٌ نفسه، ومما تقدم جميعه يجوز أن يكون الضمير فيه مقدراً[٥].

ويلاحظ هنا أن ابن هشام أكثر ما استخدم للربط هو الضمير ، ولم يتبنه إلى ما أورده بعض المتقدمين والمتأخرين عن الربط بأدوات العطف، وحروف الجر ، وأدوات الشرط.

وقد استخدم بعض النحاة مصطلح الوصلة للتعبير عن الربط، والمعنى اللغوي للوصلة هو الاتصال ، وكل شيء اتصل بشيء فيما بينها وصلة، والجمع وصلٌ، وبينهما وصلةٌ : أي اتصال وذريعة [٦]، وقد ذكر ابن القيم أن الوصلات التي وضعها

---

[١] سورة المائدة آية ٧١.

[٢] سورة البقرة آية ٢١٧.

[٣] سورة المائدة ، آية ١١٥ .

[٤] سورة الجن ، آية ٤.

[٥] مغني اللبيب ، ج٢، ٥٠٢-٥١٠ .

[٦] لسان العرب ، مادة (وصل) .

العرب في كلامهم للتوصل بها إلى غيرها خمسة أقسام ، " أحدها : حروف الجر وضعوها ، ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور بها ، ولولاها لما نفذ الفعل إليها ، والثاني : حرف (ها) التي للتنبيه وضعت، ليتوصل بها إلى نداء ما فيه (ال) ، والثالث : (ذو) وضعوه وصلة إلى وصف النكرات بأسماء الأجناس غير المشتقة ، والرابع (الذي) وضعوه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، ولولاها لما جرت صفات عليها،والخامس (الضمير) الذي يربط الجمل الجارية على المفردات أحوالاً وأخباراً وصفاتٍ وصلاتٍ، فإن الضمير هو الوصلة في ذلك " [١].

يتضح من النص السابق أن ابن القيم ذكر من الوصلات حروف الجر التي تعد رابطاً عند النحاة، كما ذكر الضمير الذي يعد رابطاً عند النحاة جميعهم بلا خلاف وعلى هذا فإن الوسيلة الرابطة بين أجزاء الكلام تكون بالضمائر والأدوات، وقد حصر بعض الدارسين المحدثين [٢]مواضع الربط في العربية ، والتي تتفق مع ما ذكره النحاة الأوائل وهي :

١- **الربط بالضمير مستتراً وبارزاً** ، فالمستتر ، نحو : محمدٌ قام ، أي: هو ، والبارز نحو : محمدٌ قام أبوه ، وتستخدم العربية الضمير البارز رابطاً في مواضع عدة منها.

أ- **الخبر الجملة** : " أشار النحاة إلى أنه إذا كانت جملة الخبر مخالفة للمبتدأ في المعنى فإنها تحتاج إلى ضمير عائد عليه، مطابق له ، ليربطهما به ، نحو : زيدٌ قام غلامه، فالخبر في هذه الحالة مفتقر إلى رابط لأمن لبس الانفصال ، فلجأت العربية إلى الربط بالضمير البارز العائد على المبتدأ ، ووظيفة الربط بالضمير هنا قائمة على إعادة الذكر ، فالبنية المضمرة هنا هي : قام غلامُ زيدٍ، فلما أراد المتكلم تقديم (زيد) وجعله مخبراً عنه للعناية به كأن حتماً عليه أن يعيد ذكر (زيد) في الخبر ، وإلا أنفصل الخبر عن المبتدأ ، فتكون بنية الجملة : زيدٌ قام غلامُ زيدٍ، ولما كانت هذه البنية غامضة،ومن حيث يأتيها اللبس في أن (زيداً)

---

[١] السيوطي، الأشباه والنظائر ، ج١، ص ٣٥٧.

[٢] من هؤلاء المحدثين : تمام حسان ، ينظر الخلاصة النحوية ، مرجع سابق ، ص ٨٩-٩٦، وكذلك مصطفى حميدة، ينظر نظام الارتباط والربط ، مرجع سابق ، ص ١٩٧-٢٠٠.

الثاني غيرُ (زيدٍ) الأول، ولما كانت العربية تسعى إلى الإيجاز ما وجدت إليه سبيلاً أضمرت زيداً ، وجعلت الضمير البارز رابطاً " [١].

ب- **جملة الصلة** : الصلة والموصول كالكلمة الواحدة، وقد اشترط النحاة من أجل أن تبقى جملة الصلة متماسكة في السياق مع الموصول، وجود ضمير (رابط) يربطهما وينظمهما وذلك أن يكون الضمير متوافق مع الموصول عدداً ونوعاً ، ودونه يصبح التركيب مفككاً لا قيمة له .

جـ- الحال الجملة : أن الحال الجملة ترتبط بصاحبها بالضمير البارز ، أو بواو الحال، أو بهما معاً ، لأمن اللبس في فهم انفصال تلك الجملة عن صاحبها.

د- **التأكيد المعنوي** : وهو التأكيد بالألفاظ المحصورة نحو : جاء علي نفسه، و"لا بد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ، ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه[٢]" ، وتلجأ العربية إلى الربط بالضمير هنا، لأمن اللبس في فهم انفصال التأكيد عن المؤكد، وحين يعود الضمير على مذكوره ينبغي أن يطابقه من حيث : الشخص والعدد والنوع ، نحو: الطالبان كتبا قصتين جميلتين .

٢-ويقوم اسم الاشارة مقام الأداة في الربط ، كأن يربط بين المبتدأ أو الخبر بوضع الإشارة موضع ضمير الفصل ، كقوله تعالى : (ولباس التقوى ذلك خير) ، أي هو خير، وقوله تعالى : (والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار)[٣]، أي هم أصحاب النار ، وكذلك يقوم ضمير الفصل بالربط بين الاسمين، ويستخدم لأمن اللبس في فهم علاقة الارتباط بين (علي) و (المجتهد) في مثل قولنا : علي هو المجتهد، على سبيل علاقة الوصفية، فإذا قيل علي المجتهد ، وكان إيراد إنشاء علاقة إسناد تنشأ لبس في فهم علاقة الوصفية ، لأن كلا الاسمين معرفة ،وبينهما مطابقة ولذلك لجأت العربية إلى ضمير الفصل كرابط، لإزالة احتمال فهم علاقة الوصفية، وبذلك تظهر علاقة الإسناد واضحة، وفي تفسير قوله تعالى : (وأولئك هم المفلحون)[٤] ، قال

---

[١] مصطفى حميدة ، نظام الارتباط والربط ، ص ١٩٧.

[٢] الأشموني ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج٢، ص٤٠٤.

[٣] سورة التغابن ، آية ١٠.

[٤] سورة البقرة ، آية ٥.

الزمخشري: "هم، فصل وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد ، وإيجاد أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره " [١].

٣-ويكون الربط بإعادة اللفظ أو المعنى، فاللفظ كقوله تعالى : (الحاقة ما الحاقة) ، والمعنى نحو محمد شفيعي نبي الله .

٤-وتقوم الأدوات بالربط ومنها :

أ- **حروف العطف** : ويعد الربط بهذه الحروف في حالات قليلة قرينة لأمن اللبس في فهم الارتباط ، نحو : ذهب أبو عبد الله وأحمد ، فلو حذفنا حرف العطف لنشأت علاقة الإبدال بين الطرفين وهي علاقة ارتباط .

ب- **واو الحال** : وهي قادرة على أن تربط جملة الحال بصاحبها في بعض الحالات نحو : خرجت والشمس طالعة ، أو بمساعدة الضمير البارز نحو : جاءني علي وهو ضاحك .

جـ- **أدوات نصب المضارع**، والأدوات التي تستخدم للربط هي : (أن – إذن – كي – متى – لام الجموع أو – فاء السببية ، واو المعينة ، لام التعليل) .

د- **الحروف المصدرية وهي** : (ما، أن ، كي ، لو) .

هـ- **أدوات الشرط** (إن ، إذما، كيفما ، أما . . .) وتقوم هذه الأدوات بوظيفتها في الربط سواء أكانت جازمة أم غير جازمة .

و- **إلغاء الواقعة في جواب الشرط** ، واللام الواقعة في جواب القسم ، وألف ولام التعريف النائبة عن الضمير ، نحو قوله تعالى :(وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى ، فإن الجنة هي المأوى) [٢] ، أي: نهى نفسه عن هواها فإن الجنة مأواه.

ز- **حروف الجر** ، فقد ذكر النحاة أنه لا بد لها من فعل تتعلق به؛ لأنها جاءت لتوصل بعض الأفعال إلى الأسماء .

---

[١] الزمخشري ، الكشاف ، حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ، طهران ، ج١، ص ٥٤.

[٢] سورة النازعات، آية ٤٠-٤١.

وبهذا نرى أهمية قرينة الربط في تماسك التركيب ، وتوثيق عرى النص، فهي وسيلةٌ للإئتلاف بين المعاني الجزئية داخل الجملة، تلجأ إليها العربية حين تخشى اللبس الذي ينشأ حينما تخلو عناصر الجملة من رابط بينها .

وهكذا يتضح أن تصور النحاة للربط لم يكن تصوراً كاملاً ، " وإنما كانت إشارتهم إليه لا تخرج عن كونها مجرد ملاحظات تساق هنا وهناك ، فهي لا ترقى إلى مستوى النظرة الشاملة المتكاملة " [١].

٨-الإعـــــــراب *:

لقد اختلف مفهوم الإعراب عند النحاة وازدوجت النظرة إليه بين من يعد الإعراب هو النحو ، فيوسع بذلك دائرته، فيجعله شاملاً لمواضيع النحو المختلفة، وهو بهذا الفهم يقصد به توضيح المعاني الوظيفية المختلفة والتمييز بينها؛ لأنه من مجموعة من القرائن التي تتضافر معاً من أجل تماسك الجملة وأدائها لوظيفتها ، ومن هؤلاء النحاة الذين وسعوا دائرته، وجعلوه مساوياً لعلم النحو الزركشي (ت٧٩٤هـ) الذي لم يقتصر في كتابه (البرهان) على توسيع دائرة الإعراب فيجعله شاملاً للدراسات النحوية فقط ، بل أدخل معها في مفهوم الإعراب – الدراسات الصرفية ، فجاء قوله موافقاً لسابقيه : " قالوا الإعراب يبين المعنى، وهو الذي يميز المعاني ،ويقف على أغراض المتكلمين بدليل قولك : " ما أحسن زيداً " ، و " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " ، وكذلك فرقوا بالحركات وغيرها بين المعاني ، فقالوا " مِفْتح " بكسر الميم للآلة التي يفتح بها ، و " مفتح " بفتح الميم لموضع الفتح ، و (مِقص) بكسر الميم للآلة ، و (مَقص) بفتح الميم للموضع الذي يكون فيه القص "[١] . فالزركشي في هذا النص يوافق المتقدمين في جعلهم الإعراب جامعاً أحكام النحو والصرف ، إذ نص على التفريق بالحركات بين اسم المكان واسم الآلة ، وهذه دراسة صرفية محضة .

---

[١] مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط . . ، مرجع سابق ، ص ١٩٤.

* لقد سبق وأن فصل القول في أهمية الإعراب في الإبانة عن المعنى، للمزيد ينظر ، الفصل الأول ، المبحث الأول ، ص ١٦-١٩.

[١] الزركشي ، البرهان في علوم القرآن ، ج١، ص ٣٠١-٣٠٢.

أما الذين ضيقوا دائرة الإعراب ، فقد جعلوه قاصراً على دراسة التغيير الحاصل في أواخر الكلمات نتيجة للعوامل الداخلة عليها ، وهو بهذا يعد قرينة واحدة من مجموعة القرائن اللفظية في الجملة ، ويتضح ذلك في كلام ابن يعيش ، إذ يقول : " والإعرابُ الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم " [٢]، والإعراب بهذا المفهوم هو الأشهر عند جمهور النحاة ، فإذا ذكر الإعراب انصرف إلى هذا المفهوم .

وقد اهتم نحاتنا بالعلامة الإعرابية اهتماماً جعلهم يعدونها محور دراستهم النحوية، فلم تحظ باقي العناصر النحوية الأخرى من تقديم وتأخير ، وتعريف وتنكير ، وحذف وزيادة، بما حظيت به العلامة الإعرابية من عناية واهتمام ، إلى حدّ وصل أن بوبت كتب النحو على حسب الأبواب الإعرابية ، وأن اختلفت المعاني، فالمرفوعات في قسم يتبعها المنصوبات ثم يليها المجرورات، ليس هذا فحسب ، بل أن النحاة " قد عالجوا الظواهر النحوية الأخرى من خلال اهتمامهم بالعلامة الإعرابية وفلسفتهم لها، فقد شكلوا لها نظرية العامل ، تلك النظرية التي انطلقت منها تفسيرات النحاة للقضايا النحوية "[٣] .

ولعل اهتمام النحاة بهذه القرينة أكثر من غيرها من القرائن ، يقف وراءه أسباب جمة نذكر منها [٤]:

١- إن النحاة حين وظفوا الحركات الإعرابية واجهتهم مشكلة ، فكان لابد من تفسيرها وتوضيحها ، ووضع القواعد لها حتى لا يقع الخطأ ، للوصول إلى المعنى المراد كشفه وأحياناً حتى تطرد قواعدهم ، فاللغة شبكة معقدة لا بد من تحليلها من جوانبها المتشابكة المتعددة ، المتداخلة جميعها وهذا ما فعله القدماء في تفسيرهم لمظاهر الإعراب تفسيراً تحكمياً يعيد عناصر اللغة إلى أنظمة خاصة بها ، حيث لاحظوا وجود حالات خاصة ظهرت في اللغة العربية وهي :

أ- اتفاق معاني نحوية مختلفة في حركة إعرابية واحدة.

---

[٢] شرح المفصل ، ج١، ص ١٩٦.

[٣] وفاء السعيد ، الاستثناء على القاعدة النحوية ، مرجع سابق ، ص ١١٧.

[٤] منال النجار ، الإعراب التقديري والمحلي بين مقتضى النظرية والتطبيق، ص ٤٢-٥٢.

ب- عدم ظهور الحركة الإعرابية في الأسماء المقصورة ، والأسماء المنقوصة، والمضافة إلى ياء المتكلم .

جـ- تعدد الأوجه الإعرابية .

د- وجود ما يسمى مجرور لفظاً مرفوع محلاً أو مجرور لفظاً منصوب محلاً في لغتنا العربية .

هـ- اتحاد علامتي الجر والنصب في المثنى وجمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف ، فهذه الملامح التي تميز بها النظام اللغوي كانت مثار جدل بين النحاة، ولهذا أفرغوا كل اهتمامهم في الحركات الإعرابية .

٢- نظر النحاة إلى هذه القرينة على أنها من أقوى القرائن وأظهرها في تبيان المعنى والكشف عنه .

٣- يعد الإعراب ميزاناً يفرق بين صحيح الكلام وفاسده ، فهو مقياس الصحة في الكلام لأنه " المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه [١]"

٤- يعد الإعراب من أهم الميادين التي يدرس من خلالها القرآن الكريم ، فمن خلاله نصل للمعنى، ويظهر جمال التركيب ، وحسن الصياغة،وهو يشير إلى مواطن البلاغة، وهذه كلها مواطن الإعجاز في القرآن .

٥- الإعراب هو السر المعبر عن جمال العربية ، فحركات الإعراب تدل على سحر وذوق وجمال ، يقول الجاحظ (ت٢٥٥هـ): " ليس في الأرض كلام هو أمتعُ ولا آنق ولا ألذ في الأسماع ولا أشدَّ اتصالاً بالعقول السليمة ولا أفتق للسان ولا أجود تقويماً للبيان من طول استماع حديث الإعراب " [١].

٦- سيطرت على أذهان النحاة فكرة أن للأعراب قيمة وشرفاً يتفوق بهما على البناء .

---

[١] الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص ٢١.

[١] الجاحظ ، البيان والتبيين، ج١ ، ص ١٤٥، ط٢، ١٩٨٤ .

٧- للإعراب أثر واضح في حرية وضع الكلمات في الجملة العربية القديمة ، ويقرر رمضان عبد الثواب هذا الملحظ بقوله : " وهكذا نرى أن وضع الكلمات، غير ثابت في الجملة العربية القديمة ، وساعد على هذه الحرية في وضع الكلمات في الجملة، ظهور الإعراب الذي كأن يوضح وظيفة الكلمة في اللغة " [٢].

وهكذا فالإعراب يضفي مرونة في تركيب الجملة، مما يتيح لكتاب العربية حرية التنقل والدوران خلال التركيب ، وهذه المرونة من أروع صفات اللغة العربية وأكثرها فائدة في طواعية اللغة للشاعر والأديب .

لهذه الأسباب مجتمعة وغيرها اعتنى النحاة بالعلامة الإعرابية ، وهي لذلك تعد من أبرز خصائص العربية ، وأظهر المباحث النحوية ، وأهم جوانبه، وإليها يرجع فضل كبير في الإبانة عن المعنى الوظيفي للجملة، وقد كانت للنحاة نظرتان تجاه الإعراب، الأولى : ترى أن الإعراب مساوٍ للنحو فيشمل العلامة والرتبة والمطابقة، بل يشمل مباحث الصرف، أيضاً، كالتثنية والجمع، والنسب والتصغير، وبهذا يكون الإعراب المبين للمعنى؛ لأنه يشمل العلامة وغيرها من القرائن المختلفة ، والثانية : ترى أن الإعراب وحده جزء من كل ، وقرينة من القرائن لها دور في بيان المعنى مع غيرها من القرائن الأخرى .

ولكن هناك من تطرف في نظرته للإعراب ، فمنهم من " نسب إليه وحده الفضل في بيان المعنى النحوي، ومجده وبالغ في إظهار قيمته، الأمر الذي دفع إلى تعقيد معالجة النصوص اللغوية ، وإيراد كثير من الأوجه الإعرابية في تفسيرها، مما جعل الإعراب أصلاً وأساساً للمعنى وليس فرعاً عنه، فالأصل أن يكون الإعراب تابعاً للمعنى وليس العكس " [١].

ومنهم من حاول أن يجرد الإعراب من ذلك الفضل ، وكأنه لا وجود له في الإبانة عن جزء من المعنى وهذه النظرات والرؤى قد وجدت لها من يناصرها في

---

[٢] رمضان عبد التواب ، فصول في فقه اللغة العربية ، ص ٣٩٤-٣٩٥.

[١] محمد صلاح الدين بكر ، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة الحديثة ، مرجع سابق ، ص ١٧، وينظر ، احمد علم الدين الجندي ، علامات الإعراب بين النظر والتطبيق ، ص ٢٩٢ .

القديم والحديث [*] ، وقد ظهر من بين الدارسين المحدثين من عاب على النحاة القدماء اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية وجعلها العنصر الوحيد في الإبانة عن المعنى، ومن هؤلاء ، الباحث تمام حسان، الذي حاول أن يضع العلامة الإعرابية في موضعها الصحيح من إطار نظرية القرائن، فلم يدعُ لها ما ادعاه النحاة القدماء ، ولم يخص بعضها بالدلالة كما فعل (إبراهيم مصطفى) ، ولم يجردها من دلالتها اللغوية تماماً كما فعل (قطرب) ومتابعوه ، بل بين مكانتها وجملة القرائن الأخرى في الكشف عن العلاقات المتشابكة داخل الجملة، فهو يرى أن العلامة الإعرابية بمفردها قاصرة عن التفريق بين المعاني وتوضيحها، ولذلك يدعو إلى عدم الاتكاء عليها أو اعتمادها وحدها في فهم المعنى، إذ يقول ، " أن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها دون ما أسلفت القول فيه تحت اسم " تضافر القرائن " وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية " [٢].

وهكذا، فالعلامة الإعرابية تتضافر مع غيرها من القرائن لأداء المعنى، وقد بين ذلك نهاد الموسى في المبنيات، إذا قال : " و الكلمات المبنية في العربية ، تطرح سؤالاً كبيراً حول معاني حركات الأواخر ، وتفتح مجالاً واسعاً للشك في أن حركة الإعراب دالةُ على معنى نحوي ، وتشير إلى أن الذي كان يفيد المعنى النحوي (الوظيفة التركيبية) في حال الاسم المبني بالضرورة ، هو قرائن النبر والتنغيم والترتيب .. . وليس حركة الآخر ، إذ كيف تتعين الوظيفة بالحركة في آخر (ذلك) مثلاً : وهي الفتحة في الفاعلية : متى كان ذلك ؟ وهي الفتحة في الإضافة : ما قيمةُ ذلك ؟ وهي الفتحة في المفعولية ، متى قررت ذلك [١]؟

وهكذا يتضح أن هناك حالاتٍ خاصة في العربية تعجز العلامة الإعرابية بمفردها عن بيان معناها، كما في المبنيات ، وفي حالات الإعراب بالحذف ، والإعراب المقدر للتعذر والثقل ، والمحل الإعرابي ، وهذه الحالات جميعها لا تظهر عليها الحركات الإعرابية ،ويرى تمام حسان أن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين

---

[*] لقد سبق وأن فصلت القول في هذه الاتجاهات، للمزيد ، ينظر الفصل الأول ، المبحث الأول ، ص١٦ ...

[٢] تمام حسان ، اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ص ٢٠٧.

[١] نهاد الموسى ، في تاريخ العربية : أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، ص ١٢٠-١٢١.

(قرائن التعليق) ولا تعطي العلامة الإعرابية أكثر مما تستحق ، والقرائن جميعها مسؤولة عن أمن اللبس ، وعن وضوح المعنى، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما ، وإنما تتضافر كلها لتدل على المعنى النحوي .

تضافر القرائـــــن :

لقد عرف النحاة القدماء القرائن بنوعيها المقامي والمقالي ، فهي لم تكن غائبة عن أذهانهم، فقد فهموها، وعرفوا مراكزها ،وكيفية تعيين المعنى بواسطتها، وهذا ما أكده تمام حسان نفسه ، إذ قال : " وحين صادف النحاة هذه القرائن تكلموا فيها ونظموها "[٢] إلا أنهم لم يأخذوا بمبدأ تضافر القرائن ، فقد بنوا نظريتهم على أساس العلامة الإعرابية ، إذ " أفرغوا كل اهتمامهم في تنظير الإعراب " [٣]، فالنحاة ، إذن ، " لم يبحثوا القرائن تحت عنوان خاص ، وبشكل مفصل ، وإنما رجعوا إليها في مجالات التطبيق ،ورأوا أن قرينة الحركة الإعرابية وحدها كفيلة ببيان المعنى النحوي لمكونات التركيب بدلاً من الإحاطة بهذه القران جميعها "[٤]. ويختلف التصور النحوي القديم لعملية تضافر القرائن عن التصور اللساني الحديث ، فقد انطلق تمام حسان في فكرة تضافر القرائن من أن الغاية التي يسعى إليها الناظر في النص هي فهمه، ولكي يفهم النص لا بُدّ من الانطلاق من المبنى للوصول إلى المعنى، وتكمن الصعوبة في أن ذلك القفز من المبنى إلى المعنى، يحتاج إلى قرائن لفظية ومعنوية وحالية، وكذلك في أن المبنى الصرفي الواحد يصلح لأكثر من معنى، فعند النظر في نص بعينه علينا أن نقرر أي المعاني المتعددة هو الذي يتعين ، فلا وسيلة للوصول إلى ذلك المعنى إلا عن طريق استخدام القرائن المتاحة في المقال من لفظية ومعنوية ، وحالية متاحة من المقام، وظاهرة تضافر القرائن ترجع في أساسها إلى أنه لا يمكن لقرينة واحدة بمفردها أن تدل على معنى بعينه، ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النحوية ،وهو أمر يتنافى مع ذلك المبدأ العام وهو تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد [١]، ويضرب تمام

---

[٢] تمام حسان ، تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية ، ص ٢١

[٣] المرجع نفسه ، ص ٢١.

[٤] منال النجار ، الإعراب التقديري والمحلي ، مرجع سابق ، ص ٣٩.

[١] تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٩١٩-١٩٥، بتصرف .

حسان أمثلة عدة يبين من خلالها أهمية تضافر القرائن جميعها في تحديد معنى البـــاب النحوي الخاص ، مثال ذلك قوله : (ضرب زيدٌ عمراً) ، فحين نعرب هذه الجملة ننظر في الكلمة الأولى (ضرب) فنجدها قد جاءت على صيغة(فَعَل) ونحـــن نعلـــم أن هـــذه الصيغة تدل على الفعل الماضي، ثم ننظر بعد ذلك في كلمة (زيد) فنلاحظ ما يـــأتي : إنها تنتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة) ، أنها مرفوعة (العلامـــة الإعرابيـــة)، أن العلاقة بينها وبين الفعل الماضي علاقة الإسناد (قرينة التعليق) ، أنها تنتمي إلى رتبـــة التأخر (قرينة الرتبة) ، أن الفعل معها مبني للمعلوم (الصيغة) ، أن الفعل معها مســـند إلى المفرد الغائب وهذا الإسناد مع الاسم الظاهر دائماً (قرينة المطابقة) وبسبب كل هذا نصل إلى أن (زيد) هو الفاعل ، ثم ننظر في كلمة (عمراً) فنلاحظ: أنها تنتمي إلى مبنى الاسم (الصيغة) ، أنها منصوبة (العلامة) ، أن العلاقة بينها وبين الفعل هـــي علاقـــة التعدية (التعليق)، أن رتبتها من كل من الفعل والفاعل التأخر (الرتبـــة) وبســـبب هـــذه القرائن جميعها نصل إلى أن (عمراً) مفعول به [٢].

ويؤيد هذا المنحى، أي : تضافر القرائن عند تمام حسان، محمـــد حماســـة ، إذ يرى أن الإعراب لا يمكن أن تتم دراسته بمعزل عن سائر القرائن التي تسهم في بيان العلاقات المتشابكة في نسيج الجملة المتلاحم ، يقول : " ليست العلامة الإعرابية دالـــةً وحدها على المعاني كما قال النحاة القدماء ، وفي الوقت نفسه ليست زيادة لوصل الكلام دون دلالة نحوية ، وهي إحدى القرائن التي تتضافر مـــن أجـــل جـــلاء اللـــبس عـــن الجملة"[١]، ووافقه في ذلك محمد صالح الدين بكر عندما قال : " فعند غياب الإعـــراب تقوم الرتبة بجزء غير بسيط في توضيح المعنى، كما تقوم المطابقة العددية والشخصية والنوعية هي الأخرى بجزء مهم في توضيح المعنى النحوي " [٢].

وبهذا يخلص تمام حسان ومن تبعه من الدارسين المحدثين ، إلـــى أن المعنـــى النحوي لا يفسره الإعراب وحده؛ لأن العلامة الإعرابية ليست أكثر من واحـــدة مـــن

---

[٢] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨١-١٨٢ .

[٢] محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية . في الجملة بين القديم والحديث ، مرجع ســـابق ، ص ٢٩٢ .

[٣] محمد صالح الدين بكر ، نظرة في قرينة الإعراب ، مرجع سابق ، ص ٣٣.

قرائن كثيرة ، يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح و لذلك دعا إلى اعتماد تضافر القرائن لجلاء المعنى وتبيانه .

تضافر القرائن ونظرية العامل :

يرى تمام حسان أن تضافر القرائن يبرز دور القرائن التي لم يعطها النحاة حقها من العناية لانشغالهم بقرينة واحدة هي علامة الإعراب ، فقد جعل القدماء لهذه القرينة نظرية كاملة سموها نظرية العامل ، وتكلموا فيها عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات ، ثم تكلموا في الإعراب الظاهر والمقدر والمحل الإعرابي ، ويرى تمام حسان كذلك أن القرائن تغني عن العوامل ، فالقرائن المقالية معنوية كانت أو لفظية في دلالتها على المعنى الوظيفي النحوي تغني عن فكرة العامل الذي قال به النحاة، فلقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوي إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط هي الإعراب ، فجاء قولهم بالعامل ، لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب الموقع في الجملة، فكانت الحركات الإعرابية بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية لأمور هي :

١- إن العلامة الإعرابية قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف؛ لأن العلامة الإعرابية في كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد معنى الباب .

٢- إننا لو افترضنا أن كل الإعرابات تمت على أساس الحركة الظاهرة، فأننا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ عن أن الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس ، ومن هنا كان الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى، ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن بنوا نحوهم كله عليها ، عملاً يتسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص ، وإذا كان العامل قاصراً عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها، فأن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها ، ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأي قرينة أخرى من اهتمام ، فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس

وعن وضوح المعنى، ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما ، وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوي ، وفائدة القول باعتماد القـرائن في فهم التعليق النحوي، أنه ينفي عن النحو العربي :

أ- كل تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق .

ب- كل جدل من نوع ما لج فيه النحاة حول منطقية هذا العمل أو ذاك ، وحول أصالة بعض الكلمات في العمل وفرعية الأخرى، وحول قوة العامل وضعفه، أو تأويله أو تعليله مما ازدحمت به كتب النحو دون طائل يكون تحته ،ويكفي للاقتنـاع بحسـن تحليل النص بحسب قرائن التعليق مجتمعة أننا نستطيع بواسطة ذلك أن نلمح الصلة أو الرابطة أو العلاقة بين كل جزء من أجزاء السياق وبين الأجزاء الأخـرى مـن جهة المعنى ومن جهة المبنى في الوقت نفسه ، ومعنى هذا " أن التحليـل النحـوي عند تمام حسان كما هو أيضاً عند فيرث يعد شبكة من العلاقات السياقية المقالية أو اللفظية تبدأ من الفونيمات ثم المورفيمات وتنتهي إلى التركيب في وحدة أكبر"[1] .

ويستتبع القول بالقرائن واختياره بديلاً عن القول بالعامـل أو العوامـل، إننـا سنكتفي في تحليل الكلمات المعربة بقولنا مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط دون قولنا مرفوع بكذا ، أو منصوب بكذا .. الخ ، بل يمكننا – إذا شئنا – أن نقـول : مرفوع على الفاعلية ، ومنصوب على المفعولية ، وهلم جراً [1].

وجديرٌ بالذكر أن هناك مبدأً لا يقل أهمية عن مبدأ تضافر القرائن اتكأ عليه تمام حسان في نموذجه وهو مبدأ إهدار القرينة، أو الترخص في القرائن ، ومؤداه، أنه ليس من الضرورة أن تستخدم كل القرائن اللفظية في إعراب كلمة معينـة، وأن بالإمكـان الاستغناء عن بعض القرائن إذا تحقق أمن اللبس بفعل تضافر القرائن ، يقول : " اللغة العربية – وكل لغة أخرى في الوجود – تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكـن التفريط فيها ، لأن اللغة الملبسة لا تصلح وساطة للإفهام والفهم، وقد خلقـت اللغـات أساساً للإفهام والفهم وأن أعطى النشاط الإنساني استعمالات أخرى فنية ونفسية، فـإذا كأن من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توافر إحدى القرائن اللفظية الدالة

---

[1] ممدوح عبد الرحمن الرمالي ، العربية والفكر النحوي ، مرجع سابق ، ص ٢٤

[1] تمام حسان ، اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ص ٢٣١-٢٣٣ بتصرف .

على هذا المعنى ، فأن العرب كانت تترخص أحياناً في هذه القرينة اللفظية الإضـــافية؛ لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها أو عدمه "[٢]، إذاً ، فقد تغني إحدى القرائن عن وسيلتها وقد يترخص بأي قرينة من القرائن إذا سدّ مسدها ما يغني عنها في حالة أمن اللـــبس، فمثلاً ، قد تغني قرينة المعنى عن قرينة العلامة الإعرابية ، ويعلل نهاد الموسى ظاهرة ترك الالتزام بالعلام بقوله : " والفاعل فإن بعض العرب كأن ينصبه علـــى مـــا روى الأزهري عن ابن هشام في شرح " بانت سعاد " ويظهر أن نصبه ، وهو مظهـــر مـــن ترك الالتزام بالحركة المميزة للفعالية ، كأن نتيجة لوجود قرائن أخرى تقوم مقام الرفع وتدل على معناها ، فإن الأمثلة والشواهد التي تساق في هذا المجال هي أمثلة وشـــواهد يتعين فيها الفاعل بقرينة المعنى، بالضرورة، وذلك كما في ، خرق الثـــوب المســـمارُ وكسرَ الزجاج الحجرُ " [٣]، فقد أهدرت قرينة (العلامة الإعرابية) في عبارتي : خـــرق الثوبَ المسمارٌ وكسر الزجاج الحجرٌ، وذلك ، لأن اللبس مأمون بسبب تـــوافر قرينـــة المعنى بالإضافة إلى قرينة الإسناد بين (خرقَ والمسمارٌ) في العبارة الأولـــى ، وبـــين (كسرٌ والحجرٌ) في العبارة الثانية، وكذلك بسبب وجود قرينـــة التعديـــة بـــين (خـــرق والثوب) في الأولى ، وبين (كسر والزجاج) في الثانية.

وفي سياق القول عن الترخص في القرائن يجب التنويه إلى أن الترخص في أي قرينة من القرائن لا يعني التقليل من قيمة هذه القرينة أو تلك، فدلالة التـــرخص فـــي العلامة الإعرابية – مثلاً – " ليس سببه هو كونها لا ضرورة لها ولا حاجة بالتركيـــب إليها ، ولكن السماح بالتخلي عنها في بعض المواقع إنما هو استجابة لحاجة أســـلوبه أو موقعية خاصة ، بدليل أن استخدام العلامة الإعرابية في مواقع الترخص يزيل الغرض الذي تسمح فيها من أجله " [١]. وقد ذكر تمام حسان أمثلة عدة لم ترخص العرب فـــي استعمال قرينة الإعراب وغيرها من القرائن [٢].

---

[٢] المرجع نفسه، ص ٢٣٣.

[٣] نهاد الموسى ، في تاريخ العربية أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، ص١٤٠.

[١] محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص ٣٣٧.

[٣] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ينظر ص ٢٣٣-٢٤٠ وكذلك محمـــد حماســـة عبـــد اللطيف ، العلامة الإعرابية .. ، ينظر ص ٣٢٥-٣٣٩.

وخلاصة القول : أن العلامة الإعرابية واحدة من القرائن التي تسهم في أداء المعنى وبيان العلاقات المتشابكة في نسيج الجملة المتلاحم وليست وحدها التي تحدد المعنى النحوي ، فالإعراب في بعض الحالات قد لا يكون فاصلاً بين المعاني، وهنا تلجأ العربية إلى وسائل أخرى للفصل بين المعاني، فالمعنى النحوي مجموعة من الجزئيات التي تتضافر على توضيحها مجموعة من القرائن، ولا يعني هذا أن كل القرائن مجتمعة ينبغي أن ترد في كل تركيب إسنادي كما رأينا عند تمام حسان، إنما يرد منها ما يتوقف عليه المعنى ويستغنى عما لا فائدة منه، إذ قد تسد قرينة مسد الأخرى في حالات أمن اللبس . " ومما يجب التنويه إليه أن المرء ينتفع بمبدأ تضافر القرائن على مستوى التفسير ، لكنه سيجد صعوبة بالغة في الانتفاع على مستوى استخدام اللغة "[٣] أي : أن التطبيق سيكون شاقاً وعسيراً ؛ لأن المرء بحاجة إلى الإحاطة بكل هذه القرائن وتفسيرها ، مما يعيق عملية الفهم ، ويكلف العناء ، وأرى أن الاتكاء على المعنى وقرينة الإعراب أجدى من حيث سهولة التواصل ، من الاتكاء على عدد كبير من القرائن التي يصعب التواصل معها . لا سيما القرائن المعنوية التي تحتاج إلى جهد من أجل إدراكها، والتي تحتاج إلى بصر نافذ وحس لغوي عند تطبيقها، ويحتاج المرء معها إلى تلبثٍ وأناةٍ لا يحتملها التواصل الشفوي .

وقد كأن مازن مبارك مصيباً عندما رأى أن من الأجدر أن نأخذ بالحركة الإعرابية ودلالتها ، مما يغني عن تضافر القرائن ، فإن لم تظهر الحركة الإعرابية أو كانت حركة واحدة لأكثر من معنى نحوي ، نلجأ عندها لقرينة أخرى حتى نصل إلى المعنى المراد تحقيقه ، ولكن لا داعي لاستخدامها جميعاً إلا إذا اقتضى السياق ذلك ، فأن قلت (رأت لبنى عبلى) كان لا بد لك من الترتيب فـ (لبنى) فاعل و(عبلى) مفعول به ، ولا يجوز غير ذلك [١]. فقرينة الرتبة في مثل هذا الموضع تكفيك الوصول إلى المعنى دون فكرة تضافر القرائن .

---

[٣] عطا موسى ، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين ، ، ص ٣٢٠.

[١] مازن مبارك ، نحو وعي لغوي ، ص ٨٠-٨١ .

وفي سياق القول عن الترخص في القرائن يجب التنويه إلى أن الترخص في أي قرينة من القرائن لا يعني التقليل من قيمة هذه القرينة أو تلك، فدلالة الترخص في العلامة الإعرابية – مثلاً – " ليس سببه هو كونها لا ضرورة لها ولا حاجة بالتركيب إليها ، ولكن السماح بالتخلي عنها في بعض المواقع إنما هو استجابة لحاجة أسلوبه أو موقعية خاصة ، بدليل أن استخدام العلامة الإعرابية في مواقع الترخص يزيل الغموض الذي تسمح فيها من أجله " [١]. وقد ذكر تمام حسان أمثلة عدة لم ترخص العرب في استعمال قرينة الإعراب وغيرها من القرائن [٢].

وخلاصة القول : أن العلامة الإعرابية واحدة من القرائن التي تسهم في أداء المعنى وبيان العلاقات المتشابكة في نسيج الجملة المتلاحم وليست وحدها التي تحدد المعنى النحوي ، فالإعراب في بعض الحالات قد لا يكون فاصلاً بين المعاني، وهنا تلجأ العربية إلى وسائل أخرى للفصل بين المعاني، فالمعنى النحوي مجموعة من الجزئيات التي تتضافر على توضيحها مجموعة من القرائن. ولا يعني هذا أن كل القرائن مجتمعة ينبغي أن ترد في كل تركيب إسنادي كما رأينا عند تمام حسان، إنما يرد منها ما يتوقف عليه المعنى ويستغنى عما لا فائدة منه، إذ قد تسد قرينة مسد الأخرى في حالات أمن اللبس . " ومما يجب التنويه إليه أن المرء ينتفع بمبدأ تضافر القرائن على مستوى التفسير ، لكنه سيجد صعوبة بالغة في الانتفاع على مستوى استخدام اللغة "[٣] أي : أن التطبيق سيكون شاقاً وعسيراً ؛ لأن المرء بحاجة إلى الإحاطة بكل هذه القرائن وتفسيرها ، مما يعيق عملية الفهم . ويكلف العناء ، وأرى أن الاتكاء على المعنى وقرينة الإعراب أجدى من حيث سهولة التواصل ، من الاتكاء على عدد كبير من القرائن التي يصعب التواصل معها . لا سيما القرائن المعنوية التي تحتاج إلى جهد من أجل إدراكها، والتي تحتاج إلى بصر نافذ وحس لغوي عند تطبيقها، ويحتاج المرء معها إلى تلبث وأناة لا يحتملها التواصل الشفوي .

---

[١] محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ص ٣٣٧.

[٢] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ينظر ص ٢٣٣-٢٤٠ وكذلك محمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية .. ، ينظر ص ٣٢٥-٣٣٩.

[٣] عطا موسى ، مناهج الدرس النحوي في النحو العربي في القرن العشرين . ، ص ٣٢٠.

وقد كان مازن مبارك مصيباً عندما رأى أن من الأجـــدر أن نـــأخذ بالحركـــة الإعرابية ودلالتها ، مما يغني عن تضافر القرائن ، فإن لم تظهر الحركة الإعرابيـــة أو كانت حركة واحدة لأكثر من معنى نحوي ، نلجأ عندها لقرينة أخرى حتى نصل إلـــى المعنى المراد تحقيقه ، ولكن لا داعي لاستخدامها جميعاً إلا إذا اقتضى السياق ذلـــك ، فأن قلت (رأت لبنى عبلى) كان لا بد لك من الترتيب فـــ (لبنى) فاعل و(عبلى) مفعول به ، ولا يجوز غير ذلك [١]. فقرينة الرتبة في مثل هذا الموضع تكفيك الوصول إلـــى المعنى دون فكرة تضافر القرائن .

---

[١] مازن مبارك ، نحو وعي لغوي ، ص ٨٠-٨١ .

الفصل الثالث

أثر نظرية العامل في تشكيل المعاني النحوية

ويقع في مبحثين

المبحث الأول : المعنى النحوي ونظرية العامل

المبحث الثاني : الوظائف النحوية

المبحث الأول

المعنى النحوي ونظرية العامل

يتصل الإعراب بنظرية العامل اتصالاً وثيقاً في تشكيل النظرية النحوية ، وقد أسهمت نظرية العامل في تفسير الظواهر التركيبية وقسمت أبواب النحو العربي في ضوئها إلى مرفوعات، ومنصوبات،ومجرورات .

وتقوم نظرية العامل على رصد تأثير العناصر في بعضها، وتلتقي هذه النظرية وفكرة العلاقات فظهور علامات الإعراب عائد إلى تضام أجزاء الكلم وتشكيلها في نسق .

وتتمثل العلاقة بين الألفاظ عن طريق ارتباط العامل بالمعمول ، فالعامل يتصل بالمعمول، وتظهر (علامة الإعراب) في آخره، فمثلاً ، الفعل هو سبب مجيء الفاعل ، فهو السبب في الاهتداء أولاً إلى الفاعل، ويمثل طريقة في الكشف عنه، ثم إلى وضع الرمز في آخره، ليكون إعلاناً على أنه فاعل ، فليس غريباً أن يقول النحاة أن الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل ، لأنه السبب في مجيئه .

وهكذا يتضح أن العوامل إماراتُ وعلاماتٌ تحدث في الألفاظ معاني مختلفة للدلالة النحوية عليها، أو التمييز بينها . فالمعاني في نظام الجملة محققة بالعلامات ومتقومة بالعامل الذي يولد العلاقات التركيبة بين المركبات النحوية. ويمكن تمثيل العلاقة بين العامل والمعنى النحوي على النحو الآتي :

عامل + معمول + حركة إعراب = معنى نحوي

أو عامل ← معمول ← حركة إعراب ← معنى نحوي

فالعامل يتطلب معمولاً يتفاعل معه في علاقة نحوية مخصوصة ينتج عن هذا التفاعل حركة إعرابية على آخر المعمول يجلبها العامل وتنبئ عن معانٍ نحوية مختلفة تختلف باختلاف العوامل والمعنى المراد .

كانت هذه لمحة موجزة عن علاقة العامل بالمعنى النحوي ، ونعرض لهذه العلاقة عبر اكتناه جملة من العناصر التي تتشاكل في المبحث الأول على النحو الآتي :

أولاً : تعريف العامل.

ثانياً : حقيقة العامل .

ثالثاً : نظرية العامل بين القبول والرفض .

رابعاً : المعنى النحوي ونظرية العامل .

أولاً : تعريف العامل :

العامل في اللغة : من عمل فلان العمل يعمله عملاً فهو عامل[١]، والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة ، عامل[٢].

ويختلف النحاة في بيانهم عن مفهوم العامل وإن كانوا يلتقون في النظر إليه على أنه المسبب لعلامة الإعراب ، إذ يرى الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، أن : " العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب " [٣] وعرفه ابن بابشاذ (ت٤٦٩ هـ) في مقدمته بقوله : " العامل هو ما عمل في غيره شيئاً من رفع أو نصب أو جر أو جزم، على حسب اختلاف العوامل " [٤].

فالعامل ينتظم في سياقين :

١- الحالة الإعرابية من رفع أو نصب أو جر أو جزم .

٢- العلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة ، وتدل على حالتها الإعرابية ، وهذه العلامة حركة أو حرف أو سكون أو حذف .

هذا هو المفهوم الشائع عند جمهور النحويين، ولكن بعض النحاة المتأخرين كابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، والشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، يضيفون معنى آخر ، وهو أن العامل يحدث المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة ، يقول ابن الحاجب، " والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب " [١]، ويقول الشيخ خالد الأزهري: " المراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب " [٢].

---

[١] الأزهري ، تهذيب اللغة ، ح ٢ ص ٤٢١.

[٢] ابن منظور ، لسان العرب ، ح ١١ ص ٤٧٤ ، مادة (عمل) .

[٣] الشريف الجرجاني، التعريفات، ص ٧٨، مصدر سابق ص ١٥٠. .

[٤] ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة، ح٢، ص٣٤٤.

[١] الرضي، شرح الكفاية، ج١، ص٧٢.

[٢] الأزهري، شرح التصريح على التصريح، ج١، ص٦٠.

ثانياً : حقيقة العامل :

اختلف النحاة في حقيقة العامل :

١- فقد ذهب جمهور النحاة إلى أن العامل هو الكلمات أو المعاني، فالكلمة لها القدرة على العمل والتأثير في غيرها من الكلمات، فتحدث فيها الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم فالفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول، وحروف الجر تجر الأسماء ، وحروف النصب تنصب الأفعال وحروف الجزم تجزمها، فإذا قلت ، مثلاً : " ذهبَ زيدٌ إلى الجامعة) ، فإنّ الفعل (ذهب) هو الذي أحدث الرفع في كلمة (زيد) وهو الذي اجتلب العلامة الإعرابية فيها ، وهي الضمة ، وأن حرف الجر (إلى) هو الذي أحدث الجر في كلمة (الجامعة)، وهو الذي اجتلب العلامة الإعرابية فيها ، وهي الكسرة ، وأحياناً لا يكون العامل كلمة من الكلمات، بل معنى من المعاني، يدرك بالقلب ولا ينطق به ، فهو معقول مستنبط لا محسوس مدرك ، فالمعنى عندهم له قدرة على إيجاد الحالة الإعرابية ، والعلامة الدالة عليها، كما هو الشأن ، مثلاً ، في الابتداء الذي يرفع المبتدأ ، فإن قلت : الحقُ واضحٌ ، فإنّ الابتداء هو الذي رفع كلمة (الحق) وهو الذي اجتلب العلامة الإعرابية فيها، وهي الضمة [٣].

٢- هناك من نسب العمل إلى المتكلم، فالمتكلم هو الذي يحدث أحوال الإعراب وما يطرأ على الكلم من تغير في أواخرها ، إذ يؤلف الكلام على وفق المعنى المراد، وقد ذهب ابن جني إلى أن العامل هو المتكلم، وما نسبة العمل إلى الفعل إلا لأمر تعليمي ، قال : " إذا قلت ضربَ سعيدٌ جعفراً ، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئاً ، وهل تحصل من قولك : (ضرب) إلا على اللفظ بالصاد والراء والباء ، على صورة (فعلَ) فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل، وإنما قال النحويون عامل لفظي ، وعامل معنوي ، ليروك أن بعض العوامل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررتَ بزيدٍ ، وليت عمراً قائمٌ ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول ، وأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل

---

[٣] وليد عاطف الأنصاري ، نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً ، ص ٤٢.

من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ " [1].

تبين في هذا النص أن الكلمة ليست لديها القدرة على التأثير في غيرها من الكلمات وإحداث العمل الإعرابي؛ لأنها عبارة عن أصوات، والأصوات لا تعمل، بل إن المتكلم بكلام العرب هو الذي يحدث هذا العمل فيرفع وينصب ويجر ويجزم، ولكن السؤال الذي يطرح هنا، هل كلام ابن جني عن أن العامل هو المتكلم يشكل تعارضاً مع ما سبق قوله إن العامل هو السبب في اختلاف الحركات الإعرابية ؟ الحقيقة لا يوجد مكان للتعارض بينهما، بل على العكس فإن ذلك يدل على أنه فهم العامل فهماً لغوياً صحيحاً؛ لأنه فهمه من خلال التركيب ، فالعامل الحقيقي هو المتكلم والموجد لعلامات الإعراب ، وهو الذي ينطق بالجمل ويصورها على وفق ضوابط مخصوصة، ولكن هذا الأمر لا يحدث اعتباطاً ، فالمتكلم لا يرفع أو ينصب أو يجر عشوائياً ، وإنما بشرط ذكره ابن جني وهو (التضام) فتلازم العنصر مع الآخر في التركيب يفرض حركة إعراب توافقه، ويؤكد هذا المنحى خليل عمايرة ، إذ يقول : " فهو يقصد بالعامل أن المنفذ لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم طبقاً لما جاء عن العرب في لغتهم قياساً عليها، ولو كان ابن جني يقصد بالعامل المتكلم المعنى المطلق لهذه العبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة ، ولا نرى ابن جني وهو العالم الفذ، صاحب الحس اللغوي، والقدرة الفائقة والبراعة العالية في تصنيفه في اللغة وخصائصها ، يدعو إلى شيء من هذا " [1].

والملاحظ أن ابن جني لم يأخذ بهذا الرأي على المستوى التطبيقي إذ لم يشكل هذا الرأي نقطة مركزية في تفكيره اللغوي،وجاء التطبيق عنده موافقاً لما جاء عند سيبويه وبقية النحاة. وهكذا لم تشكل هذه الإشارة عند ابن جني نقطة تغير في النحو العربي .

ومما يشير إلى أن ابن جني قد أخذ بفكرة العامل النحوي الذي جاء عند سلفه من النحاة، في تفسير كثير من الظواهر اللغوية وتعليلها، قوله : " إن أصل عمل

---

[1] الخصائص ، ج١ ص ١١٠-١١١.

[1] خليل عمايرة ، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ، ص ٦٧.

النصب إنما هو للفعل وغيره من النواصب مشبه في ذلك الفعل "[٢]، وقوله: " ألا ترى أنك إذا قلت قام بكرٌ ، ورأيت بكراً ، ومررتُ ببكرٍ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل " [٣].

ومن النحاة المحدثين الذين ذهبوا إلى القول بأن العامل هو المتكلم، إبراهيم مصطفى، إذ يقول في تعليقه على منهج النحاة في فلسفة العامل : " رأوا أن الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب ، على نظام فيه شيء من الاطراد فقالوا عرض حادث لا بد له من محدث ، وأثر لا بد له من مؤثر، ولم يقبلوا أن يكون المتكلم محدثاً هذا الأثر؛ لأنه ليس حراً فيه يحدثه متى شاء ، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلةً موجبةً ، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها " [٤]. فيرفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل: لفظي أو معنوي ، ظاهر أو مقدر.

وقد ذهب ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) إلى أن العامل الموجد لحركات الإعراب هو المتكلم نفسه ، معتمداً ما ذكره ابن جني في خصائصه ، لكنه يختلف عن ابن جني في أن ابن جني اعتمد العامل النحوي في تعليلاته للظواهر اللغوية على حين رفضها ابن مضاء ، فقد أنكر ما أجمع عليه النحاة من أن العامل هو السبب الموجد للحركات على أواخر الكلم ، يقول : " إن هذه الأصوات إنما تنسب إلى الإنسان " [١].

ولا شك أن مثل هذا القول يؤدي بالضرورة إلى فوضى لغوية ، يقول تمام حسان: " فأما العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة، ولو ترك لكل متكلم أن يرفع أو ينصب أو يجر أو يجزم كما يشاء ، لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب؟ لأن العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون ادعاء وحدة اللغة، ولأدى ذلك من جانب آخر إلى فوضى اللغة ، فاللغة لها شروط في الصيانة لا بدّ أن يراعيها الفكر" [٢]، ثم لو كان العامل هو المتكلم كما يدعي ابن مضاء ، فما الضابط الذي يجعل هذا المتكلم يرفع هذه الكلمة، وينصب تلك ؟

---

[٢] الخصائص ج١، ص ١٠٣.

[٣] المصدر نفسه ج ١، ص٣٧ .

[٤] إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص ٣١.

[١] ابن مضاء القرطبي . الرد على النحاة ، ص ٨٧، ويقصد بالأصوات: الحركات الإعرابية.

[٢] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٥٣.

وهكذا يتضح أن العامل كما هو عند النحاة القدماء وجمهرة النحاة المحدثين، هو جملة من الوسائل اللفظية والمعنوية التي تحدث العمل الإعرابي بوحي من المعنى، فهو أداة تحليلية تعين على إدراك العلاقات بين العناصر في التركيب ، وتوضح الارتباط بين أجزاء الكلم ، فالعوامل لا تؤثر تأثيرا حقيقياً في المعمولات، وإنما هي إمارات وعلامات، وجدت؛ لتفسير الحركة الإعرابية على أواخر الكلم تفسيراً مقنعاً، وهذا ما يفصح عنه ابن الانباري عندما عدّ التعري من العوامل عاملاً ، بقوله : " فإن قيل : فلم جعلتم التعري عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل ، قيل : لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة ، إنما هي إمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً ، وتترك صبغ الآخر ، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر ؟ فيتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود الشيء ، وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعري من العوامل اللفظية عاملاً "[٣] .

فالعوامل اللفظية تمثل علامات بارزة ، أما المعنوية فهي تمثل معلماً بعدم وجودها، وفي هذا يلتقي النحاة العرب مع مبدأ مهم من مبادئ البنيوية وهو مبدأ المعلم (Marked) وغير المعلم (Unmarked) الذي تصف الأبواب النحوية على أساسه وفقاً لوجود علامات دالة عليها [١].

أما الذين يقولون إن العامل هو المتكلم فلا يقبل منهم هذا ، إذ من غير المعقول أن تنسب الحركات إلى المتكلم، وخير دليل على ذلك قوله تعالى (ولا تقولن لشيء إني فاعلٌ ذلك غداً) [٢]، فالمتعارف أن (ذلك) معمول ، و (فاعل) عامل ، ثم إنّ الله – سبحانه وتعالى – هو قائل هذا الكلام ، فهو عامل وفقاً لوجهة نظر من نادى بأن المتكلم عامل، كما أنّ قارئ الآية (عامل) وفقاً لوجهة النظر نفسها، ثم إنّ قارئ هذه الآية وغيرها كثير ، وليس معقولاً أن يعتد كل واحد من هؤلاء عاملاً ، وهو ما يعني ضعف هذا الرأي القائل إن المتكلم هو العامل، إذ إنّ المتكلم يصدر عن سليقته التي تمكنه من

---

[٣] ابن الأنباري ، أسرار العربية ، ص ٧٩-٨٠ ، وقد قسم النحاة العوامل إلى نوعين : عوامل لفظية ، كالأفعال وهي أقواها ، والحروف كحروف الجر والنصب والنداء ، والأدوات مثل : كان وأخواتها،وإن وأخواتها، وبعض الأسماء : كاسم الفاعل واسم المفعول ، أما العوامل المعنوية فهي أقل تأثير ، ولكنها عاملة ، مثل الفعل المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء وهو عامل الرفع بالخبر على خلاف بين النحاة، ينظر الجرجاني ، الجمل ، ص ١٢-٢٩ .

[١] نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ، ص ٤٠-٤٢ .

[٢] سورة الكهف آية ٢٣ .

الرفع والنصب والجر على وفق نظامية خاصة دون التفكير بالعامل والمعمول يقول محمد عيد : " المتكلم ينتج اللغة، فمن غير المعقول أن يتصور كلام دون متكلم، ولكن المتكلم لا يتصرف بحرية مطلقة،بل تبعاً لنظم اقتضاه العرف الاجتماعي للغة، فهناك فرق بين مجرد الحديث باللغة، والحديث بها موجدة الخصائص حسب نظام معين في توارد الكلمات وشكلها " [٣].

والحق الذي لا مراء فيه أنّ العامل هو تلك الوسائل اللفظية والمعنوية، هو ما نادى به جمهور النحاة قديماً وحديثاً [٤].

ثالثاً : نظرية العامل بين القبول والرفض:

يعدُّ العاملُ حجر الأساس في النحو العربي ، ولا مناص من الاستناد إليه في التقعيد النحوي، فهو سبب رئيسي في ربط مكونات البنى النحوية وترتيبها على نسق معين، وقد وجدت نظرية العامل نتيجة البحث عن تعليل مناسب لظاهرة تغير أواخر الكلم، وأعطت تفسيراً سائغاً ومقنعاً لاختلاف علامات الإعراب ، وقد أجمع النحاة القدماء على أهمية نظرية العامل ومكانتها في النظرية النحوية، فيما عدا ابن مضاء الذي دعا إلى إلغائها وهدمها ، إذ يقول : " وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها، لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع " [١]، وقد تمسك بدعوة ابن مضاء هذه بعض النحاة المحدثين فظهرت بعض المحاولات في الخروج على هذه النظرية، تمثلت في محاولة مهدي المخزومي إذ يقول :" ولسنا من الذين يقولون بالعامل ، وبأن النصب والرفع والجر آثار للعامل يدل وجودها على وجود العامل لفظاً أو تقديراً "[٢].

ومنها محاولة شوقي ضيف [٣] و محمد عيد [٤]، وأنيس فريحه[٥]، ولعل أهم محاولتين هما: محاولة إبراهيم مصطفى وتمام حسان؛ لأنهما تمثلان ثورة على نظرية

---

[٣] محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ٢٧٥ ، مرجع سابق .

[٤] عطا موسى ، مناهج الاتجاهات ، ص ١٤٩، مرجع سابق .

[١] ابن مضاء، الرد على النحاة ، ص ٨٨ .

[٢] مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد وتوجيه ، ص ٢٠٨ –٢٠٩ .

[٣] ابن مضاء، مدخل إلى كتاب الرد على النحاة ص ٤٨-٥٦.

[٤] محمد عيد، أصول النحو العربي ، ص ٢٦٩ .

[٥] أنيس فريحه، نحو عربية ميسرة، ص ٢٣-١٢٣.

العامل ، فقد اعتمد إبراهيم مصطفى طريقة الإعراب على الإسناد ، واعتمد حسان تضافر القرائن، من أجل أن يقدما تسويغاً للحركة الإعرابية يعتمد فيه المعنى أكثر من اعتماد فكرة العامل، فقد استند حسان إلى المنهج الوصفي في معالجة العلاقات بين الكلمات في الجمل للوصول إلى المعنى الدلالي فيها، ويرفض الوصفيون نظرية العامل، لما تصدر عنه من تصور عقلي ، ولهذا لا يرون أن تكون الحركة الإعرابية أثراً للعامل النحوي ونتيجة لوجوده، فقد استبدل حسان بنظرية العامل قرائن أخرى تتضافر على توضيح المعنى ، أي على تجليته، ويرى أن الحركات الإعرابية هي من تأثير القيم الخلافية بين وظائف الكلمات في الجمل ، واختلاف وظائفها في السياق ، فاختلاف الوظيفة هو السبب في الرفع والنصب والجر ، ثم قال : " والقيم الخلافية لا تعمل ، وإنما تراعى ، وهي فروق سلبية، لا عوامل إيجابية، ومعنى ذلك أن القيم الخلافية بين أبواب النحو سبب في، اختلاف الحركات الإعرابية ، فالاختلاف بين وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول في الجملة أدى إلى رفع الأول ونصب الثاني " [١] ، ويفهم من النص السابق ما يلي :

١- إن القيم الخلافية تحل محل العامل في النحو القديم ، وفهمها يعتمد العلاقات بين الكلمات والجمل لا أساس التأثير والتأثر كما رأى علماء النحو .

٢- إن العلامة الإعرابية ليست من آثار العامل – كما رأى النحاة القدماء – فليس عند تمام حسان صاحب نظرية تضافر القرائن عامل أو معمول يؤثر أو يتأثر ، وإنما حركات الإعراب عنده مظهر من مظاهر العربية في توزيع الوظائف النحوية والقيم النحوية .

٣- إن حركات الإعراب عنده من تأثير القيم الخلافية .

٤- إنه يرى أن القيم الخلافية لا تعمل وإنما تراعى، وهي فروق سلبية لا عوامل إيجابية، " والأسلوب يظهر عليه التناقض ، فإذا كانت لا تعمل ، فكيف تراعى ؟ وإذا كانت تراعى فكيف تكون سلبية " [٢]؟

ويرى أن تضافر القرائن أو القيم الخلافية يفسر التعليق النحوي كله على حين لا يفسر العامل النحوي منه إلا قرينة الإعراب ، يقول : " التعليق هو الفكرة المركزية في

---

[١] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة والأدب ، ص ٢٤١، مرجع سابق .

[٢] أحمد علم الدين الجندي ، علامات الإعراب بين النظر والتطبيق ، ص ٣١٨، مرجع سابق .

النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهة كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي، والعوامل النحوية ، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السياق ويفسر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التحليل اللغوي لهذه المعاني الوظيفية النحوية " [٣].

فهو يدعو إلى إلغاء العامل وإحلال نظرية تضافر القرائن مكانه، ويرى أن الفاعل مرفوع لأنّ العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دونما سبب منطقي ، وأنه كان من الممكن أن يأتي الفاعل منصوباً ، والمفعول به مجروراً لو أن العرف جرى على ذلك ، يقول: " الحقيقة أن لا عامل ، إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى ، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة ، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو، فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دونما سبب واضح " [١].

إن ما ذكره تمام حسان غير مقنع ، لأنه لم يقدم تفسيراً لاختلاف الحركات الإعرابية سوى أن العرف ربط بين الحركة الإعرابية والمعنى الوظيفي ، فالفاعل مثلاً، مرفوع ، لأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع ، ولكن هذا التفسير لا يطرد، بل ينقضه كثير من الظواهر اللغوية، فقد يأتي الفاعل مجروراً وهذا ينطبق على المبتدأ والمفعول به .

إن ما ذكره تمام حسان من أن العامل قاصرٌ عن تحديد المعاني النحوية كالفاعلية والمفعولية ، لأنه يعنى بتفسير الحركات الإعرابية، والحركة الإعرابية بمفردها لا تدل على المعاني النحوية ، فبعيد عن الصواب ، وذلك لأن الغرض من العامل عند النحاة القدماء لم يكن تحديد المعاني النحوية ، وإنما قالوا به ، لتفسير اختلاف الحركات الإعرابية على أواخر الكلم .

أما إبراهيم مصطفى فقدم فكرة الإسناد بديلاً للإعراب النحوي وقد تعرضت طريقة الإسناد للانتقادات التي جاءت على النحو الآتي :

---

[٣] تمام حسان ، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ، ص ٥٣، مرجع سابق .

[١] تمام حسان ، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية ، ص ٥٣، مرجع سابق .

١- إن طريقة المسند والمسند إليه لا تعنى بالحركة الإعرابية ، والحركة الإعرابية عنصر من عناصر النحو، وطريقة القدماء تكشف مدى اهتمامهم بهذه الحركة .

٢- إنها لا تفي بمطلب تبيان عناصر الجملة العربية لكثرة الأبواب .

٣- إنها لا تعيننا على تحليل الجملة الاسمية التي خبرها جملة إلا إذا عددنا الجملة الواقعة خبراً كلها مسنداً .

٤- إنها لا تعيننا على تحليل الجملة ذات الفعلين وهي المشتملة على أفعال الرجاء والشروع والمقابلة ، إلا إذا عددنا هذه الأفعال والأفعال الواردة في الخبر بعدها تمثل المسند في الجملة [١].

والذي يبدو واضحاً أن نحاة العربية يصدرون في تفسير علامات الإعراب عن فكرة مؤداها وجود سبب لكل علامة إعراب، فالحركة أثرٌ لا بد لها من مؤثر أوجدها، وهذا المؤثر هو العامل محدث أو مقتضي الإعراب ، فهو السبب في الرفع والنصب والجر والجزم، وليس السبب اختلاف وظائف الكلمات كما رأى إبراهيم مصطفى وتمام حسان بما اعتمداه من الإعراب على الإسناد وتضافر القرائن ، إذ أن اختلاف وظائف الكلمات " لا تستطيع أن تفسر جملاً بسبب وقوعها في تركيب معين، ويعود هذا إلى أنها اعتمدت ظاهر اللفظ ، فلم تستطع تقديم البديل المنظم لتفسير الحركات الإعرابية، ولكن العامل قادر " [٢]، فالعامل يؤدي دوراً كبيراً في الكشف عن البنية العميقة، تلك البنية التي تؤسس عليها البنية السطحية في وجهها المنطوق أو المكتوب ، أما اختلاف الوظيفة فقد أهملت البنية العميقة ، واكتفت بدراسة البنية السطحية فقط ، لذلك فإن بعض المدارس اللسانية الحديثة التي اقتصرت على ظاهر اللفظ عند التحليل ، ولم تعتمد المعنى العميق ، عجزت عن تفسير جملٍ بسبب بنيتها التركيبية ، كما فعلت المدرسة البنيوية إذ اعتمدت مبدأ (منهج) التحليل إلى المؤلفات المباشرة، لذا لم تستطع أن تزيل الغموض الذي يحيط ببعض التراكيب .

" إن نظرية العامل اقتضت مجموعة من القوانين التي تتسنى في سياقها تفسير العلامة الإعرابية على أنها مكون بنائي يحقق وجوه تصريف الأداء على هيئة معايير

---

[١] محمد عبادة ، الجملة العربية ، ص ١٨٦.

[٢] منال النجار ، الإعراب المحلي والتقديري ، ص ٦٥ .

منتظمة "[٣]، فقد أعطى العامل تفسيراً مقنعاً لاختلاف علامات الإعراب، إذ لا تأتي هذه العلامات إلا مقترنة بألفاظ معينة ، تنتظم معها في تركيب خاص : فأحرف النصب تنصب الفعل المضارع بعدها، وأحرف الجزم تجزم المضارع بعدها، وأحرف الجر تأتي بعدها الأسماء مجرورة ، فإذا قلنا : ذهبَ زيدٌ ، وشاهدتُ زيداً ، ومررتُ بزيدٍ، فإننا نكونُ قد خالفنا بين حركات الإعراب لاختلاف العوامل.

فالعامل هو الأساس في تفسير الإعراب لاختلاف الوظائف ، ولتوضيح وذلك ننظر في المثالين التاليين :

١- ما رأيتُ أحداً .

٢- ما رأيتُ من أحدٍ .

نتبين من المثالين السابقين أن كلمة (أحد) تشكل مفعولاً به فيهما ولكنها جاءت في المثال الأول منصوبة، إذ ارتبطت ارتباطاً مباشراً بالفعل (رأى)، أما في المثال الثاني فقد جاءت مجرورة لارتباطها بحرف الجر (من) فهذا المثال يظهر أن المفعولية ليست سبباً في النصب ، وأن المفعول به ينصب إذا تمت له صورة تركيبة معينة، أما إذا تغيرت هذه الصورة فلا يكون منصوباً ، فكلمة (أحداً) نصبت لوقوعها بعد الفعل (رأى) وارتباطها به ، وهو عامل فعلي أدى إلى ظهور علامة الإعراب على آخرها. وقد جاءت علامة الجر في كلمة (أحدٍ) في المثال الثاني بسبب ورود العامل (من) الذي سبقها .

وهكذا يتضح أن للعامل دوراً مهماً في بيان المعنى النحوي لا يمكن إهماله في مثل هذه المواقع، فباعتماد العامل نستطيع أن نفسر ظهور تنوين الكسر على كلمة (أحد)، هنا، مع أنها تقع مفعولاً به من ناحية المعنى، على حين لا يتأتى لنا هذا التفسير إذ اعتمدنا اختلاف الوظيفة سبباً في الرفع والنصب والجر .

وقد واجهت اللغة العربية مشكلة في التركيب هنا، و " هي عدم اتزان قواعد التركيب والدلالة، فالعنصر في التركيب وهو (أحد) قد وقع مفعولاً به من ناحية المعنى في قولنا : ما رأيتُ من أحدٍ، ولكن بحكم تركيبه في هذه الجملة ووقوعه بعد حرف جر (من) جاءت الكلمة مجرورة ، والعربية قد حلت هذا الإشكال بقولها : (مجرور لفظاً

---

[١] عبد الله عنبر ، علامة الإعراب مقاربة بنائية بين تحولات المعنى وتشكيل النص، ص ٤٧ .

منصوب محلاً) فهي راعت اللفظ أي وجوده في التركيب ، والمحل وهو الأساس داخل التركيب " [1].

وفي مواجهة هذا الرفض أو النقد لنظرية العامل ، حاول باحثون آخرون الدفاع عنها، فهذا أحمد عبد الستار الجواري الذي قدر أن معنى العمل في النحو هو الذي ينبغي ان يكون موضع العناية والاهتمام، لأن العلاقة المعنوية بين أجزاء الكلام ذات أثر في الدلالة على موقع كل جزء وفي معنى ذلك الجزء ، وهو يقرر أن البحث عن العامل ليس عملاً عقيماً إذا ابتعد عن التعليل المنطقي لعدم ارتباطه بواقع اللغة أو طبيعة تراكيبها[1].

وقد صرح عبد الصبور شاهين بأنه لم يستطع التوصل إلى ما يمكن الاجتزاء به عن العامل ، وهو يلتمس لذلك سبباً مؤداه أن أجزاء الجملة العربية محكومة بالتغيير، وليس كما هي الحال في اللغات الأجنبية، وهو يصف العامل بأنه ضرورة تصنيفية تختصر كثيراً من الإضراب والأنواع التي قد تنجم عن الاتكاء على الوظيفة في تفسير التغييرات الشكلية [2]، وهنا يرد عبد الصبور شاهين على من حاولوا استبدال فكرة القرائن بالعامل، وهو على حق حين يعد ما ابتدعه حسان صعب التناول وعسير التطبيق .

أما عبده الراجحي فقد رأى نظرية العامل في ضوء نظرية التحويل التي تستلزم أن يربط التحويليون بين بنيتين : البنية العميقة والبنية السطحية، فالبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة ، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي ، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة ، وهو يستخلص أن فكرة العامل صحيحة في التحليل اللغوي، وأنها موجودة في النحو التحويلي بصورة لا تختلف كثيراً عما هي عليه في النحو العربي، والتحليل النحوي عند التحويليين يكاد يتجه كما يرى الراجحي إلى تصنيف العناصر النظمية وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداءً ، ولنأخذ المثال التالي :

---

[1] منال النجار ، الإعراب المحلي والتقديري ، ص ٦٥، مرجع سابق .

[1] أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجي، ص، ٤٨-٤٩.

[2] عبد الصبور شاهين، في التطور اللغوي ، ص ١٧٥.

1- That Martin Will Fail his Linguistic Course is likely .

2- Martin is likely to Fail his Linguistic course .

وهكذا نجد أن الجملتين تقعان في مجال كلمة (Likely) أي أن هذه الكلمة باعتبارها عاملاً تؤثر في نظم الكلام حتى يؤدي دلالة معينة .

وقضية العامل تقودنا إلى قضية التقدير التي لقيت نقداً عنيفاً من الوصفيين ثم عادت الآن لتكون ملحظاً مقرراً في التحليل النحوي عند التحويلين، إذ يرون أن هناك قواعد نظمية كلية Universal يمكن أن تفهم في ضوئها الظواهر المشتركة في اللغات ومنها ظواهر الحذف Deletion ، والزيادة addition ، وإعادة الترتيب Permutation .

وما قواعد التحويل هذه (Trans Formatinal Rules) إلا صورة من صور التأويل النحوي[١].

وقد استعان النحاة العرب بفكرة العامل في توجيه المعنى ، " فقد يقدر أحدهم العامل رافعاً فيرفع ، ويقدره الآخر ناصباً فينصب ، وقد يجيز أحدهم تبعاً لاختلاف الرفع والنصب والجر " [٢]، ومن الأمثلة على ذلك قول (حتى) ، فورد ما بعدها مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، فالرفع على الابتداء ، والنصب على تقدير فعل ينصب، وأما الجر فعلى أنها حرف جر ، والشاهد قول مروان النحوي :

ألقى الصحيفة كي يخفف رَحْلَهُ والزادّ حتى نَعْلُه ألقاها [٣] (الكامل).

ويروى بالجر : حتى نَعْلِه ، وبالنصب : حتى نَعْلَهُ

فالرفع على تقدير : حتى بقي نَعْلُه ، أو على الابتداء .

والنصب على تقدير : حتى ألقى نَعْلَه .

والجر على تقدير : ألقى الصحيفةُ مع نَعْلِه .

---

[١] عبد الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث ، ص ١٤٧-١٤٩.

[٢] يوسف الحمادي ، النحو في إطاره الصحيح ، ص ١٩٤.

[٣] الكتاب ج ١، ص ٩٧، ورواه بجر نعله .

وهكذا يؤدي تقدير العامل إلى اختلاف المعاني ومن ثم إلى اختلاف الحركات الإعرابية ، و " القول بالعامل افتراض في التحليل الداخلي أعان النحاة العرب على تفسير كثير من الظواهر في الإعراب وما يتعلق به " [1].

وهكذا تبين أن نظرية العامل تشكل منهجاً لتفسير الظواهر اللغوية فهو قوة مؤثرة في إظهار علامة الإعراب وتشكيل مظاهر التركيب على وفق الاقتران الثنائي الذي يصل السبب بالنتيجة .

رابعاً : المعنى النحوي ونظرية العامل:

يعد العامل وجهاً من الوجوه التي تشكل عليها المعنى النحوي ، فهو الجوهر المؤدي لاختلاف المعاني النحوية، تلك المعاني التي تنبئ عنها الحركات الإعرابية الموجودة على أواخر الكلم ، وقد نظر النحاة إلى مسألة تغير أواخر الكلمات، على أنها عرض حادث لا بد له من محدث ، وأثر لا بد له من مؤثر . فطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلةً موجبةً ، إذ يُمثل البحث عن العامل " كشفاً عن المؤثر الذي يقف وراء توجيه الأشكال اللغوية، وتؤسس فكرة العامل على هيئة سبب يفرض علامة بنائية مقبولة أساسها اتساق مكونات البنية توخياً لمظاهر التماسك النصي " [1].

إن فكرة التأثر والتأثير هي الباعث لنظرية العامل في النحو العربي ، وقد كانت مستقرة في أذهان النحاة العرب منذ بدايات التفكير النحوي، فقد أدرك النحاة العرب قدرة التفاعل والتأثير بين مكونات التركيب النحوي، والملاحظ أن الخليل (ت ١٧٥ هـ) من أوائل النحاة الذين أدركوا فكرة العامل وأولوها الأهمية، فقد جاءته هذه الفكرة – في أغلب الظن – من ملاحظاته للتفاعل بين الحروف والحركات والكلمات،

وما جعله يطمئن إلى أن هذه الظواهر اللغوية سواء أكان منها ما يتصل بالبناء أم ما يتصل بحركات الكلام، ترجع إلى هذا التأثير الكامن في طبيعة الحروف والكلمات[1].

---

[1] نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي . . . ص ٣٧ .

[2] عبد الله عنبر ، علامة الإعراب مقاربة بنائية ، ص ٤٧.

[3] حسام بهنساوي ، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث الغوي الحديث ،

والذي لا شك فيه ، أن نظرة الخليل إلى العامل كانت في ضوء تذوقه الحروف، ومراقبة الكلمات في ثنايا التأليف ، وملاحظته التفاعلات اللغوية من الأصوات والكلمات. فقد لاحظ الخليل وهو يرصد نماذج الحروف ، ويحدد مخارجها ومدارجها، أن لبعضها تأثيراً في بعض ، بل تأثيراً في بناء الكلمة، ولاحظ أن بعض الحروف أقوى من بعض، وأن القوي تأثيراً في الضعيف ، ولذلك كانوا يقدمون القوي إذا اجتمعا في كلمة واحدة.

وقد أدرك الخليل أن لبعض الحركات تأثيراً في بعض ، ومن هنا نفهم حركة الإتباع في الإعراب كما في قولهم (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) ، وقد أدركَ كذلك وجود التفاعل في الكلمات حين يتألف بعضها مع بعض ، ولم يكن ليدرس الحروف إلا على أنها مقدمة يتبعها دراسة الكلمات، أو لدراسة تأليف الكلام منها إذ نجده يتتبع الكلمات، راصداً استعمالاتها المختلفة، ومراقباً ما يطرأ عليها من تغيير ، حيث لاحظ أن بعض الكلمات تلزم حالة واحدة،وتلك الكلمات هي المبنية ، وبعضها الآخر يتغير بتغير التراكيب ، ويتغير إعرابها حسب المعاني المختلفة التي تتعرض لها في التأليف، وتلك المعربة [١].

لقد وصل الخليل من خلال ملاحظاته للأصوات والحروف والكلمات، إلى أن تغير أواخر الكلمات يكون بتغير موقعها في التركيب ، ومما لا شك فيه أن أساس هذه الدراسة هو الكشف عن المؤثرات المختلفة التي تؤدي إلي مثل هذا التغيير ، هذه المؤثرات هي العوامل ، ومن هنا فإن فكرة العامل في النحو العربي قد نشأت نشأة لغوية حقاً ابتداءً من التأثير والتفاعل بين الأصوات والحروف وانتهاءً بالمؤثرات الفاعلة في تغيير أواخر الكلمات داخل التراكيب المختلفة [٢].

فقد بنى النحاة الأوائل نظرتهم للعامل على الاستعمال اللغوي ، أما النحاة المتأخرون فقد بنوها على الفكر الفلسفي الذي كان طاغياً في ذلك الوقت، فأصبح عندهم العامل من المعمول بمنزلة العلة من المعلول ، أخذوه من كلام المتكلمين في العلة والمعلول والسبب والمسبب .

---

[١] حسام بهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث .

[٢] المرجع نفسه ، ص ٥٩.

وبهذا تكون نظرية العامل قد انحرفت عن المفهوم الذي رسمه نحاتنا الأوائل، المبني على مبدأ التفاعل والتأثير بين العناصر التي تسهم في بناء الجملة بعدما أقحمت الدراسات الفلسفية والمنطقية والفقهية على مصطلحات الدراسة النحوية .

وتلتقي نظرية التوليد والتحويل عند تشومسكي بنظرية العامل عند النحاة، فقد أظهر تشومسكي بعد العديد من التعديلات التي أجراها على نظريته منذ ظهورها في كتابه التراكيب النحوية ، أن نظرية العامل والربط السياقي تمثل ذروة ما توصلت إليه النظرية من اكتمال ، إذ أصبحت القواعد التوليدية قادرةً على إعطاء التفسير الكامل والتحليل الشامل للتراكيب النحوية في بنيتها السطحية دون لجوء إلى قواعد التحويل في الأبنية العميقة [١].

وتنطلق نظرية الربط العاملي عند تشومسكي من منطلقين أساسين ، تتسم بهما عناصر التركيب النحوي، هذان الأساسان هما : الأثر Trace والمضمر Pronominal، ويتجلى لنا من خلال مفهوم هذه النظرية أن المركبات الاسمية تكون على نوعين باعتبار العمل : مركبات معمول فيها، ومركبات غير معمول فيها ، وأن العوامل هي الفعل والحرف بالدرجة الأولى، كما يتضح أهمية عنصري الأثر والمضمر في تأسيس هذه النظرية ، وأن تحديد العامل والمعمول ، وما يصلح أن يكون معمولاً ، وما لا يصلح أن يكون معمولاً [٢].

لعل اعتماد نظرية العامل عند تشومسكي عنصري الأثر والمضمر والتفاعل الكائن بينهما ، هو الذي دفعه أن يجعل منها قاعدة كلية يفترض فيها أن العامل في المفعول هو الفعل ، وأن العامل في الفاعل هو ما يسمى (الصرفة) التي تتضمن صفات التطابق والزمن والجهة، وهذا العمل يتم بواسطة افتراض بنية شجرية تولدها القاعدة الآتية [٣]:

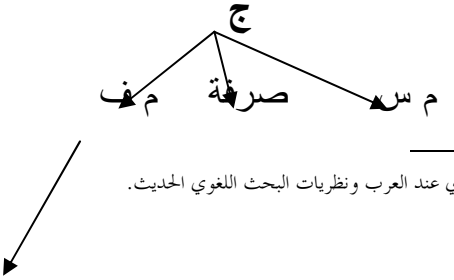

[١] حسام بهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث.
[٢] المرجع نفسه ، ص ٦٠ .
[٣] المرجع نفسه ، ص ٥٧ .

ومن المعلوم أنَّ " نظام التركيب في الجملة العربية يختلف عن القاعدة التي ذكرها تشومسكي في التخطيط الشجري ، إذ لا تتضمن جمل العربية وجود عاملين أحدهما يخص الفاعل والآخر يخص المفعول، فالعامل في تركيب العربية يعمل في الفاعل والمفعول على السواء ، فالفعل ، مثلاً ، يقوم بعملية الرفع في الفاعل والنصب في المفعول* ، والفعل الناسخ يقوم بالرفع في المبتدأ والنصب في الخبر . . ." [1].

إن فكرة التأثر والتأثير التي كانت الباعث في نظرية العامل تنبيء عن أن النحاة قد لجأوا إلى تفسير سلوك المفردات والتراكيب في علاقتها ببعضها للوصول إلى فكرة العامل، وبهذا تكون نظرة النحاة للعامل نظرة سطحية غُلب فيها الشكل الظاهر المتمثل في دراسة سلوك المفردات في التراكيب على المستوى العميق المتمثل في المعنى، وهكذا فإن نظرية العامل والمعمول عند النحاة تختلف عنها عند بعض المحدثين، فهي عند (فلمور) " تركز على التركيب العميق ، الذي يمثل الهدف الأساسي من النظرية التوليدية التحويلية حيث يمكننا أن نربط بين مجموعة من الجمل في تراكيبها السطحية بجملة واحدة في تركيبها العميق ، وقد أكد فلمور في نظريته الحالة النحوية (Case Grammar) جانب الدلالة ، وكان لهذا التأكيد الأثر الكبير في إدخال تشومسكي المكون الدلالي في النظرية التوليدية التحولية الموسعة " [1].

إن مفهوم العمل النحوي يقتضي بالضرورة وجود أطراف ثلاثة ترتبط فيما بينها برباط وثيق وهي : العامل والمعمول والحركة الإعرابية وهي رمز لتأثير العامل في

---

* على خلاف بين البصريين والكوفيين

[1] حسام بهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث.
هذا هو نظام الترتيب في جمل العربية ، ولكن قد ظهرت قضايا فلسفية ومنطقية في النحو العربي مثل باب التنازع ، والذي ينتج عن عدم قبول اجتماع عاملين في معمول واحد عقلياً ، ومن ثم فإن النحاة عندما حدث واجتمع العاملان وتنازعا معمولاً واحداً ، ذكروا للمعمول عاملاً واحداً دون الآخر ، مثال ذلك : في قولنا : أكرمني وأكرمتُ زيداً ، فهنا عاملان (أكرمني وأكرمت) وقد تنازعا معمولاً واحداً هو (زيد) أحدهما يقتضي رفعه وهو الأول ، والثاني يقتضي نصبه وهو الثاني ، ولا يجوز أن يكون معمولاً لهما جميعاً ، فيكون مرفوعاً ومنصوباً في آن واحد، لأن الضدين لا يجتمعان فلا بد أن يختص به أحد العاملين .
[1] ممدوح عبد الرحمن الرمالي ، من أصول التحويل ، ص ١١٥ .

المعمول ، فما من كلمة مرفوعة أو منصوبة أو مجزومة أو مجرورة إلا ولها عامل، فقد استقر رأي النحاة أن لكل معمول عاملاً لفظياً أو معنوياً ، ظاهراً أو مقدراً .

ويشكل العامل محور العلاقات بين الكلمات، فالكلام حين يتركب في جمل يبنى على علاقات نحوية تؤثر في شكل الكلمة ، وليست هذه العلاقات سوى العوامل، ويقرر ذلك محمد عبادة، إذ يرى أنّ العامل النحوي هو المؤثر في تغيير العلاقات بين الكلمات، أو الذي يضيف جديداً إلى العلاقات، أو يؤثر في تشكيل المعاني النحوية، وأن هذا يفهم من كلام الرضي " إن العامل في الاسم ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب ، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافاً إليه العمدة أو الفضلة "[٢] ، وبيان ذلك أنّ هذه الفكرة تتضح في الفعل الذي جعله النحاة أصلاً في العمل وَحملت عليه الأسماء والحروف العاملة، إما لشبهها بالفعل أو لتضمنها معناه أو لاختصاصها ، وربما دفعها إلى ذلك انهم رأوا علاقات كثير من الأسماء ترجع إلى الفعل، لأنه يقتضي منظومة العناصر منها : الفاعل والمفعول والزمان والمكان، وقد يقتضي ما بين درجة الحديث ونوعه وسببه ، ومن ثم قالوا إن الفعل يعمل في الفاعل، والمفعول به ، والظرف، والمفعول المطلق، بأنواعه، والمفعول لأجله، والحال . أما الجار فمتعلق بالفعل أو شبهه، والمشتقات المحضة تعمل عمل الفعل ، ويتعلق بها ما يتعلق بالفعل لشبهها به في الدلالة على الحدث وأنه يحل محلها، فالعامل على هذا الفهم هو محور العلاقات التركيبية إذ يقتضي فاعلية ومفعولية وظرفية . . ولما كانت علامات الإعراب في نظر النحاة تشير إلى هذه المعاني ربطوها بالعامل مباشرة ، وعرفوا الإعراب أنه : " ما جيء به لبيان مقتضى العامل " ، وهناك ملحظ متقدم عند ابن مالك في شرحه لهذا التعريف ، عندما يقول : " وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبيناً للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامها، وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الأكثر "[١]، فالتغير هذا يكون نتيجة للمعنى الحادث بالتركيب إذ التركيب هو الذي يحدد العلاقات بين الكلمات [٢].

---

[٢] رضي الدين ، شرح الكافية ، ج١، ص ٧٢ .

[١] ابن مالك ، شرح التسهيل ، ج١، ص ٣٨ .

[٢] محمد عبادة، الجملة العربية ، ص ٢٣-٢٤، مرجع سابق .

إن التعريف السابق للإعراب وهو " ما جيء به لبيان مقتضى العامل" ، هو التعريف المطرد في كتب النحاة، وهذا التعريف يقتضي توافر الأطراف الثلاثة، فالعامل تلك الوسائل اللفظية والمعنوية المحدثة والمسببة لعلامات الإعراب ، والمقتضى توارد المعاني المختلفة على الأسماء ، فالعامل يحصل المعاني الخفية في الأسماء ، وتلك المعاني هي الفاعلية والمفعولية . . . والإعراب هو الأثر الناتج عن العامل على أواخر الكلم ونسبة هذا الأثر الطارئ على أواخر الكلمات إلى العوامل سواء أكانت أفعالاً أم أسماء تنتهي إلى أول عمل في النحو البصري ، أي كتاب سيبويه، فقد قال سيبويه في أول كتابه : " وإنما ذكرت لك ثمانية مجار ، لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة، لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك الحرفُ حرف الإعراب فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ حرف وذلك الحرف حرف الإعراب[٣].

وقرر النحويون أن الذي يعتري أواخر الكلمات يدل على المعاني النحوية التي تعتور الأسماء وألحقوا بذلك الأفعال المضارعة، وتنبهوا إلى أن الارتباط بين العامل والمقتضي أو الموجب للإعراب ، وتغير أواخر الكلمات ليس مطرداً، يقول الصبان في تعليقه على معنى الإعراب : " لكن هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة، أي المقتضي والإعراب والعامل، مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبي فقط لعدم تحقق المقتضى في : لم يضرب زيدْ " [٤].

ولنتأمل الجمل التالية : الشمسُ طالعةٌ ، إن الشمس طالعةٌ، كانت الشمسُ طالعةً، ظننت الشمسَ طالعةً ، في هذه الجمل الأربع اختلفت العلامات الإعرابية لاختلاف العوامل في كل جملة، كما تصور النحويون في نواسخ المبتدأ والخبر، ولكن العلاقة بين كلمتي الشمس وطالعة علاقة ثابتة وهي الإسناد ، وإن كان ثمة اختلاف فهو في جهات الإسناد ففي الأولى كان الإسناد عاماً، وفي الثانية مؤكداً ، وفي الثالثة مقيداً بزمن ماضٍ وفي الرابعة مشكوكاً فيه [١].

---

[٣] الكتاب ج١، ص ١٣ .

[٤] الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١ ص ٧٢.

[١] محمد عبادة، الجملة العربية ، ص ٢٢.

ويكشف نص محمد عبادة أن نظرية العامل تقوم على مبدأ نظم العلاقات بين العامل والمعمول وبين عناصر التركيب اللغوي، وما الإعراب إلا أثر للعامل، وبالإعراب يمكن التمييز بين المعاني، وأن " المعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل، فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب "[٢] ، فنظم عناصر التركيب اللغوي يحدد العلاقة بين العامل والمعمول، وهذه العلاقة تتعدد تبعاً لتعدد المعاني الموجبة للإعراب .

وتمثل صور العلاقة بين العامل والمعمول الوظائف النحوية المختلفة، فعلاقة الإسناد تشكل وظيفة الفاعل أو المبتدأ أو الخبر ، وعلاقة التعدية تظهر وظيفة المفعول به، وعلاقة السببية تكشف وظيفة المفعول لأجله، وعلاقة الظرفية تشكل وظيفة المفعول فيه ، وعلاقة الظرفية تمثل وظيفة المضاف إليه ، فالوظائف وسائط العامل مع المعمول و " هي مقترنة بالمحل الذي يتسلط عليه العامل في حركته عبر فضاء الجملة " [٣].

وهذا يوضح تداخل المفهومات السابقة واعتماد بعضها في تحققه بعضها الآخر، فالإعراب دليل على المعاني النحوية ، والمعاني النحوية لا تتحقق إلا بالعقد والتركيب، وبالعقد والتركيب تتكون العلاقة بين العامل والمعمول، وبالعلاقة بين العامل والمعمول تظهر علامات الإعراب الدالة على المعاني النحوية، فالعمل في تصور النحاة هو " العنصر الذي يقترن وجوده بوجود آثار في العناصر الأخرى تحدد درجة الانتظام بالنسبة إليه " [٤]، ودرجة الانتظام هذه تتغير بتغير صور العلاقة بين العامل ومعمولاته في الجملة ، فالعلاقة بين العامل والمعمول علاقة نحوية تركيبة محضة تنتج معاني وظيفية مختلفة يستدل عليها بعلامات الإعراب [١].

وهكذا يتضح أن نظرية العامل جوهرها المعنى النحوي إذ يرتبط العامل بمعموله ارتباط تلازم على وفق بنية مخصوصة يستدل عليها بعلامة إعراب، وقد ربط النحاة بين العامل والمعنى إذ يحدث العامل ما يحدثه الإعراب في توليده للعلاقات المعنوية ، وفي هذا الصدد يقول رضي الدين : " نسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ

---

[٢] رضي الدين ، شرح الكافية، ج١، ص ٥٣ .

[٣] أحمد العلوي، آية الفكرة وكبرياء النظر ، ص ٢٩.

[٤] المرجع نفسه ، ص ٢٥.

[١] لطيفة النجار ، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص ١٨٦-١٨٧، مرجع سابق .

الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما انه السبب للمعنى المعلم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزئي الكلام"[٢].

وقد عبر السهيلي (ت ٥٨١هـ) عن ارتباط العمل بالمعنى بمصطلحي:

" التشبث " و " التعليق " ، فالفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه[٣]، كما " وجب أن يكون الحرف عاملاً في كل ما دل على معنى فيه . . . فكما تشبث الحرف بما دخل عليه من معنى، وجب أن يتشبث فيه لفظاً "[٤]، كما أن كان وأخواتها " لما خلعوا منها معنى الحدث ولم يبق فيها إلا معنى الزمان، ثم أرادوا أن يخبروا بها عن الحديث الذي هو " زيد قائم " أي أن زمان هذا الحدث ماض أو مستقبل أعملوها في الجملة ليظهر تشبثها بها ، ولا يتوهم انقطاعها عنها، لأن الجملة قائمة بنفسها " [٥].

وقريب من مصطلح التشبث في إبراز العلاقة بين العمل والمعنى مصطلح (الاقتضاء) ومنه عمل الفعل " فالأفعال أصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل أقله في الفاعل ومنه، أيضاً ، القول بأن العامل في جواب الشرط هو حرف الشرط، ذلك أنه يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط يجب أن يعمل في جواب الشرط . . بخلاف غيره من الحروف الجازمة، فإنها لما اقتضت فعلاً واحداً عملت في شيء واحد، وحرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل في شيئين قياساً على سائل العوامل " [١].

إن التشبث أو الاقتضاء أو التعلق كلها مصطلحات تدل بوضوح على الوشائج القوية بين العامل والمعنى النحوي، فالعامل يقتضي معنى مخصوصاً تكتمل به دلالته، ويتحقق ذلك عن طريق ارتباطه بمعموله بعلاقة نحوية مخصوصة، تتمثل في وظيفة نحوية محددة، فالمعاني النحوية من فاعلية ومفعولية . . تقتضي نوعاً مخصوصاً من الإعراب (الرفع والنصب والجر) لتقع المخالفة بينها ويتحقق ذلك بالعامل، فهو الأداة المحصلة للمعنى النحوي، وهكذا فإن اقتضاء المعنى عن طريق ارتباط العامل بمعموله،

---

[٢] شرح الكافية ، ج١ ، ص ٦٣ .

[٣] السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص ٣٨٧ .

[٤] المصدر نفسه ، ص ٧٤.

[٥] المصدر نفسه ، ص ٣٤١ .

[١] ابن الأنباري ، الانصاف في مسائل الخلاف ، ج٢، ص ٦٠٧ .

بعلاقة نحوية مخصوصة، ينبيء عن امتزاج قوي بين البعد الدلالي والبعد الوظيفي في التركيب ؟ لذلك فالعامل يطلب معموله إذا كان في معناه ما يقتضي ذلك المعمول، ومن ثم فإن الفعل لا يعمل فيه الفعل ؛ لأنه ليس في الفعل ما يقتضي أو يطلب فعلاً آخر يرتبط به بعلاقة عمل نحوية [٢].

لقد أقام النحاة بملحظ المعنى علاقة وطيدة بين العامل والمعمول على أساس الاقتضاء أو التعلق ، فالعامل يشكل عنصراً بنائياً يشير إلى معنى دلالي تكتسبه الجملة بسبب دخوله، ويترتب عليه علامة إعراب تناسب نوع العنصر الذي دخل التركيب وينبيء عن معنى نحوي ، " فالتوافق الدلالي بين العامل والمعمول شرط أساسي ليتمكن العامل أن يتسلط على معموله، وانعدام هذا الشرط يؤدي إلى استحالة قيام علاقة نحوية بينهما، فلا يتسلط العامل على المعمول، وبالتالي . يتمثل عن تلك العلاقة بين العامل والمعمول وظيفة نحوية يتحقق فيها تعارض دلالي ، مما يلجئ النحاة إلى التقدير والتأويل، لحل الإشكال الناتج عن مثل هذه الصورة المرفوضة أو المتناقضة في معناها"[٣].

وهناك مفهوم آخر استخدمه النحاة يتصل اتصالاً مباشراً بنظرية العامل هو قوة العامل ، أي : قدرته على التأثير في معموله، فكلما زادت قوة العامل زادت حرية حركته في الجملة تقديماً أو تأخيراً أو إضماراً ، وتزول هذه الحرية إذا ضعفت قوته، يقول سيبويه : " . . . وما أجري مجرى الفعل وليس بفعل ولم يَقْوَقُوَّتَهَ ... وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين . . وليست لها قوة أسماء الفاعلين . . كما أنه لا يقوي قوة الفعل، وما أجري مجراه وليس بفعل " [١].

يتضح من النص السابق أن الفعل هو أقوى العوامل، ذلك أن الأفعال كلها عاملة، أما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال، فدل ذلك على أن العمل بحق الأصالة إنما كان للأفعال، وقد حمل على الفعل لقوته : اسم الفاعل، واسم

---

[٢] المصدر نفسه.

[٣] لطيفة النجار ، منزلة المعنى في نظرة النحو العربي، ص ١٢٩ ،٢٠٤، ٢٠١ .

[١] الكتاب ، ج ١ ، ص ٣٣ .

المفعول ، والصفة المشبهة يقول السيوطي في الأشباه والنظائر : " أصل العمل للفعل ، ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، ثم لما شبه بها عن طريق التثنية والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة المشبهة " [٢].

ومن الواضح أن هذه الملحقات بالفعل في العمل ، أيضاً ، تعمل على مستويات، فاسم الفاعل أقوى من اسم المفعول، وهو أقوى من الصفة المشبهة، أما الأدوات فهي أضعف العوامل وقد صُنفت إلى ما يأتي :

١- أدوات مختصة بالدخول على الأفعال كأدوات النصب مثل (لن، كي . .) .

٢- أدوات مختصة بالدخول على الأسماء كحروف الجر .

٣- أدوات غير مختصة، وذلك نحو ما العاملة عمل ليس ، تدخل أحياناً على الاسم فترفعه، وعلى الخبر فتنصبه ، وأحياناً أخرى تدخل على الفعل فلا تعمل فيه.

يتضح مما سبق أن المعنى من أهم العوامل التي استند إليها النحاة في حمل العوامل بعضها على بعض " فالتفسير الذي يربط بين المعنى والعمل يبرز كيف تشكلت تراكيب نحوية مقبولة بالمحافظة على النظام النحوي للغة حيث لم يحدث تصادم بين العنصر اللغوي والعامل والوظيفة التي يؤديها حين دخل في علاقات مع العناصر اللغوية الأخرى التي تؤدي إلى وظائف محددة " [١].

ومجمل القول :

إن نظرية العامل تمثل مظهراً من مظاهر المعنى النحوي، وتستند إلى فكرة العلاقات وجوهرها المعنى النحوي، وانطلاقاً من هذا الأساس فقد صدرت هذه الدراسة عن فكرة مؤداها رصد الدوائر التي تتداح فيها متجهة نحو نظرية المعنى النحوي.

وقد درس النحاة العلاقات البنائية المؤلفة للجملة في إطار نظرية العامل، فصنفت إلى أبواب نحوية كالمرفوعات، والمنصوبات، والمجرورات، وبذلك جعل النحاة الكلمات ممثلة لأبواب نحوية، مثال ذلك ، أنهم يعربون الجملة : شكر محمدٌ علياً ، على أن (شكرَ) فعل ماض، وهو يمثل باباً نحوياً ، وأن (محمدٌ) فاعل، وهو يمثل باباً نحوياً آخر، وأن (علياً) مفعول به وهو يمثل باباً نحوياً ، أيضاً ، وبذلك تتحول الكلمات

---

[٢] السيوطي ، الأشباه والنظائر ، ج١، ص ٢٧١ .

[١] حسن بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه ، ص ١٧٤ .

بالتحليل الإعرابي إلى أبواب ، ومن ثم تتضح العلاقات بينها ، وفي هذا يلتقي النحاة مع مبدأ من مبادئ البنيوية عُرف بالتحليل إلى المكونات المباشرة .

ونظرية العامل هي منهج اعتمده النحاة في التحليل اللغوي للجملة، إذ تعتمد العلاقة بين عناصر البنية اللغوية في النحو العربي تحكم هذه العناصر بعضها في بعض، وهو ما يسمى في علم اللغة الحديث بـ (التحكم Governace) وقد سماه النحاة بالعامل والمعمول، ويقول الرأي الحديث الشائع عن هذه ا لعلاقة إن كل عنصر في البنية يعمل في الآخر سوى عنصر واحد فقط يكون مستقلاً ، ولا يمكن لأي عنصر واحد أن يكون معمولاً لأكثر من عامل واحد، وهذه النظرية مناسبة لبنية اللغات التي تستخدم الحالات الإعرابية عن طريق تغيير أواخر الكلمات كالعربية واللاتينية[٢] .

[٢] من مقدمة المترجم ، يؤيل يوسف عزيز لكتاب تشومسكي، البنى النحوية، ص ٧.

المبحث الثاني
الوظائف النحوية

أولاً : تعريف الوظيفية النحوية :

يتصل مفهوم الوظيفة النحوية بمجموعة من المفاهيم منها : المعنى الوظيفي ، والمعنى النحوي ، والمعنى الداخلي ، والمعنى البنيوي، وهي تمثل المعنى الذي تكتسبه الكلمة في التركيب ، أي : المعنى الناتج عن وضع الكلمة في نظم مخصوص، فالكلمة خارج التركيب لها معنى معجمي، ولا تدل على أي وظيفة نحوية ولكن تضامها مع غيرها من الألفاظ داخل تركيب معين يمنحها دلالة نحوية معينة، فمثلاً ، الكلمات : الطالبُ ، درسَ ، الدرس ، كل كلمة لها معنى معجمي خارج السياق ، فإذا رتبت هذه الكلمات في تركيب لغوي صحيح اكتسبت معاني نحوية تعينها طبيعة التركيب الذي ترد فيه، وذلك كقولنا : (درس الطالبُ الدرسَ) ، ففي هذا التركيب أدت كلمة (الطالب) وظيفة نحوية، هي وظيفة الفاعل، وكذلك كلمة (الدرس) فقد أدت وظيفة المفعول، وهكذا أصبح لكل كلمة من الكلمات السابقة معنى نحوي، أو وظيفة نحوية، تؤديها ضمن التركيب الذي وردت فيه [1].

وهكذا فإن الكلمة يتعين مدلولها الخاص على وفق المعنى النحوي الخاص بها، وهذا لا يتم إلا عن طريق ارتباطها بغيرها من الكلمات بعلاقة نحوية في تركيب معين.

وقد وعى النحاة القدماء الوظيفة النحوية (المعنى النحوي)* واتخذوها طريقة منهجية في تحليلاتهم وتمثلوا أسرار المشاكلة والاختلاف بين هذه الوظيفة والمفهومين الآتيين : (المعنى الدلالي، المعنى المعجمي) ، وتوصل الجرجاني إلى أن الوظيفة النحوية هي المعنى الذي لا يتحصل إلا بالتركيب وجاء بيانه عن ذلك : " وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتبها على حسب ترتيب

---

[1] لطيفة النجار ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص ١٣٩-١٤٠، مرجع سابق .

* ورد المعنى النحوي في الفصل الأول ، إذ تبين أن النحاة اهتدوا إلى المضمون الذي ينظم الوظيفة النحوية وإن لم يصرح بها على هيئة تشكل مفهوم قار في تداولهم، وجاء إدراكهم لهذه الوظيفة عن طريق التحليل الإعرابي ، وتمثلهم لنظرية القرائن ، ينظر الفصل الأول هذا البحث ، ص .

المعاني في النفس ، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق " [١].

وهكذا فإن النظم الجرجاني يبنى على مراعاة المعاني النحوية وقواعد تركيبها، إذ لا وجود لهذه المعاني إلا عبر قواعد النظم ، فالمعاني التي ترتب هي المعاني الوظيفية؛ لأنها قائمة على وجود علاقات نحوية تربطها بعضها ببعض، وترتبها على وفق قواعد خاصة .

ويلتقي النحاة المحدثون في تعريفهم للوظيفة النحوية مع النحاة القدماء ، وإن اختلفت أساليبهم التعبيرية في البيان عن ذلك ، فقد عرفها المحدثون بأنها " المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي " [٢]. وعرفوها كذلك بأنها " معنى الشكل الذي يدل عليها" [٣]، أي بمعنى آخر " وظيفة الجزء التحليلي في النظام أو في السياق " [٤]، وهي أيضاً " خانة أو موضع مخصوص في التركيب يتعين به دور كل مفردة بازاء المفردات الأخرى في ذلك التركيب ، وذلك الموضع متعين على وجه الثبوت عادة، إلا في اللغات المعربة، فهو متعين على المرونة والتغير " [٥].

فالوظيفة النحوية، كما يبدو لنا، لها أثر كبير في بيان المعاني المحصلة من الكلام، فهي التي تضبط الكلام، وهي المحصلة النهائية لما يسمى (التماسك السياقي) الذي يعمل على إيجاد الترابط بين الكلمات في الجمل والعبارات، فإن أداء كل كلمة لوظيفتها النحوية حسب النظام اللغوي يؤدي إلى التماسك بينها وبين غيرها من الكلمات في السياق.

وقد اعتمد النحاة القدماء نوع الوظيفة النحوية في تقسمهم الكلام إلى عمدة وفضلة، وفي هذا إشارة إلى إدراكهم الفرق بين النظام النحوي، والحدث اللغوي، إذ تقرر عند النحاة ، أنه لا بد من وجود العمدة في الجملة إن لم يكن لفظاً فتقديراً، أما الفضلة فوجودها غير واجب وقد يستغنى عنها ، و " أما الحدث اللغوي – وهو المجال

---

[١] الجرجاني ، دلائل الاعجاز ، ص ٤٩.

[٢] فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، ص ٢٠٣.

[٣] محمد عيد ، أصول النحو العربي ، ص ٢٠٧، مرجع سابق .

[٤] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٨، مرجع سابق .

[٥] نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ، ص ٤٣، مرجع سابق .

الذي ينطلق منه النظام النحوي – فإنه قد يهتم ببعض الفضلات بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية والقصد ، مثل قوله تعالى : (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لاعبين) فإن العنصرين الأساسين مسوقان من أجل نفي خلقهما في هذه الحالة المعينة (لاعبين) وإذا حذفت هذه الحال اختلت الجملة أيما اختلال في معناها رغم اكتمال عناصرها الأصلية من الفعل والفاعل وقد زاد فيها عنصر آخر هو المفعول "[١] .

وقد أدرك النحاة هذه الفكرة فعرفوا الفضلة معتمدين دورها في النظام النحوي ووظيفتها فيه، إذ يقول الأشموني : " المراد بالفضلة ما يستغنى عنه من حيث هو هو، وقد يجب ذكره لعارض كونه ساداً مسد عمدة كضربي العبد مسيئاً ، أو لتوقف المعنى عليه " [٢]، فهو يحدد حالتين يجب فيهما ذكر الفضلة، الأولى : تقع ضمن النظام النحوي والعلاقات التي تربط الوظائف فيه بعضها ببعض ، الثانية : تقع خارج النظام النحوي وتعتمد المعنى الدلالي للتركيب [٣].

وصرح النحاة بفكرة مفادها أن الفضلة تقع في سياق ما يستغنى عنه من حيث النظام النحوي ، أي : أن وجودها غير واجب من حيث العلاقات النحوية الأساسية (الإسناد) ولكن لا تخفى أهميتها من ناحية دلالية، يقول الصبان في تعريف الفضلة : " ما يستغنى الكلام عنه من حيث هو كلام نحوي " [٤]، ولعل تعريف الصبان هذا يكشف بوضوح عن إدراك النحاة العرب الفرق بين النظام النحوي والحدث اللغوي، فالنظام النحوي يعتمد قوانين خاصة تنظم علاقاته وتضبطها .

وجاء تقسيم النحاة للجملة من حيث الوظيفة النحوية ضمن قسمين أساسيين :

١- الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وهي التي لا يمكن أن يستبدل بها اسم مفرد، وقد جمعها ابن هشام في مغنيه، وعدتها سبع، يقول ابن هشام : " الجمل لا محل لها من الإعراب، وهي سبع، وبدأت بها؛ لأنها لم تحل محل المفرد وذلك هو الأصل في الجمل"[١] .

---

[١] محمد حماسة عبد اللطيف ، بناء الجملة، ص ٤٦، مرجع سابق والآية : ١٦ من سورة الأنبياء .

[٢] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج ٢ص ١٦٩ .

[٣] لطيفة النجار ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتعقيدها ، ص ١٦٢-١٦٣، مرجع سابق .

[٤] الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج ٢، ص ١٦٩ .

[١] ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج٢، ص ٣٨٢، مصدر سابق .

٢- الجمل التي لها محل من الإعراب ، وهي الجمل التي يمكن أن يُستبدل بها مفرد في تركيب ما فتؤدي وظيفته التي كان يؤديها، وقد قسم أبو حيان (ت ٧٤٥هـ) الجمل التي لها محل من الإعراب بحسب إعراب الاسم الواقعة هي موقعه رفعاً ونصاً وجراً وجزماً اتفاقاً واختلافاً ، فبلعت عدتها عنده ثلاثين جملة [٢] وقسمها ابن هشام إلى سبع جمل، وهي المشهورة عند جمهور النحويين زاد عليها جملتين ذكر بعض النحويين قيامهما مقام المفرد ، وهما : الجملة المستثناة ، والجملة المسند إليها [٣].

ولعلنا ندرك أبعاد هذا التقسيم عند النحاة من خلال منهج حديث في التحليل اعتمدته المدرسة الوصفية الشكلية بزعامة (بلومفيلد)، يعرف بمنهج التحليل إلى المؤلفات المباشرة ، " فكان هذا المنهج ملحظاً ابتدائياً من الملاحظ التي أقام عليها النحويون منهجهم في التحليل النحوي جملة " [٤]، ويقوم على تجاوز ملحظ البنية واعتبار الموقع ضابطاً في تحديد العناصر ، وبناءً على ذلك ، فقد جاء تقسيم النحاة للجمل على وفق موقعها من الإعراب ، فالجملة التي لها محل من الإعراب هي التي يمكن تأويلها بمفرد (أو تقع موقع المفرد) ففي قولنا : جاء الصبيةُ : باكين : يبكون : عيونهم باكية .

فإن : (باكين ، يبكون، عيونهم باكية) مؤلف مباشر واحد هو الحال[١]، أي أن الجملتين (يبكون، عيونهم باكية) تقومان بدور وظيفي على أنهما حال، وتقعان في الموضع نفسه الذي يقع فيه المركب الاسمي الحالي (باكين) .

فتأويل النحاة للجملة بمفرد نابع من إدراكهم للوظيفة النحوية، فالجملة التي يحل محلها المفرد ، مؤهلة لأن تقوم بوظيفة نحوية ، وهذا لا يعني أن الجملة التي ليس لها

---

[٢] أبو حيان، ارتشاف الضرب ، ج٢، ص ٣٧٥-٣٧٦ .

[٣] ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٤٢٨ ، وهذه الجمل هي :

١- الجملة الواقعة موقع الخبر .

٢- الجملة الواقعة في موضع الحال .

٣- الجملة الواقعة في موقع المفعول به .

٤- الجملة الواقعة في موقع المضاف إليه .

٥- الجملة الواقعة في موقع التوابع ، وأهمها :

أ – الجملة الواقعة موقع النعت .

ب-الجملة الواقعة موقع المعطوف .

[٤] نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ، ص ٢٩.

[١] نهاد الموسى، نظرية النحو العربي، ص٣٠.

محل من الإعراب ، ليست لها دلالة، وذلك لأن " الاستقلال التركيبي لا يعزل وجـــود ارتباط معنوي، فالنص بأكمله مجال دلالي واحد ، والجمل من النص تقوم على تسلسل معنوي عام، بحكم انتمائها إلى المجال الدلالي نفسه ، ولكن هذا الارتباط الدلالي لـــيس من الحتمي أن يشكل ارتباط تركيبي نحوي " [٢].

ثانياً : أقسام الوظائف النحوية :

تُقسم الوظائف النحوية إلى قسمين :

١-الوظائف النحوية العامـــة:

وهي المعاني العامة المستفادة من الجمل والأساليب بشكل عام، وتتمثل في دلالة الجمل أو الأساليب على الخبر والإنشاء والإثبات والنفي والتأكيد ، والدلالة على الطلب بأنواعه : كالاستفهام والأمر والنهي والعرض والتخصيص والتمني والترجي والنـــداء، وفي دلالتها على الشرط ، كل ذلك باستخدام الأداة التي تحمل وظيفة الجملة أو الأسلوب باستثناء الجمل التي لا تحتاج بطبيعتها إلى الأداة[٣] .

وتظهر هذه الوظائف العامة قدرة الجملة على الإفصاح على وفق جملة أساليب منها : النبر والتنغيم والفواصل ، وتستند بعض الجمل إلى الأداة الخاصة بها كالاستفهام والشرط والنفي ، وهناك جمل تحتكم إلى الصيغة كالإثبات والأمر ، يقول تمام حسان:

" والتعليق بالأداة هو أشهر أنواع التعليق في اللغة العربيـــة الفصـــحى ، فـــإذا استثنينا جملة الإثبات والأمر بالصيغة " قام زيد – زيد قام – قم " وكذلك بعض جمـــل الإفصاح، فإننا سنجد كل جملة في اللغة العربية على الإطلاق يتكل في تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة " [١].

---

[٢] عبد السلام المسدي ، وعبد الهادي الطرابلسي، الشرط في القرآن، ص ١٣٦، مرجع سابق .

[٣] فاضل الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة. . . ، ص ٢٠٩-٢١٠ بتصـــرف . وقد سبق وفصلت في أهمية قرينة الأداة في بيان معاني الجمل ، ينظر الفصل الثـــاني مـــن هـــذه المبحث الثاني.

[١] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٢٣، ويقصد حسان بجمل الإفصاح الجمل التي تستعمل النبر والتنغيم والفواصل في الدلالة على وظائف نحوية .

وتقام نظرية العلاقات التي تصل أقسام الكلم على الأدوات كالاستثناء والمعية وقد تحصل مطلب الاتصال البنائي بوسائل مختلفة كما هي الحال في ظاهرة الإسناد التي يعبر عنها بالأسماء والصفات والأفعال والضمائر ، فالاسم يكون مسنداً ومسنداً إليه، أي يقبل الإسناد بطرفيه، ويشاركه في ذلك الصفات والضمائر؛ لأنها تنوب عن الاسم الظاهر أما الأفعال فلا تقبل الإسناد إلا من طرف واحد إذ لا تقع إلا مسنداً، كما يعبر عن معاني التبعية بما يصلح لها من أقسام الكلم ، وكل ذلك يتم بلا أدوات، ومع ذلك تبقى للأداة أهمية ظاهرة في بيان الوظائف النحوية العامة في الجملة [٢].

٢-الوظائف النحوية الخاصة:

وهي معاني الأبواب النحوية ، إذ يلاحظ أن الكلمة التي تقع في باب من أبواب النحو تقوم بوظيفة ذلك الباب، ويتمثل ذلك في وظيفة الفاعلية التي يؤديها الفاعل ، والمفعولية التي يؤديها المفعول، والحالية التي يؤديها الحال وهكذا . . وهنا يفرق بين الفاعل والفاعلية، فالفاعل في النحو هو باب نحوي قائم بذاته، له قواعده، وأصوله، وتطبيقاته، وأحكامه، أما الفاعلية فهي وظيفته النحوية الخاصة في الكلام .

فلا يصلح من أقسام الكلام أن يكون فاعلاً إلا الأسماء والصفات والضمائر ، أما بقية الأقسام كالأفعال والظروف والأدوات فلا تصلح لتأدية وظيفة الفاعلية ، ولما كانت الأسماء والصفات والضمائر هي التي تقع فاعلاً في الكلام فإن كلاً منها يؤدي بجانب وظيفته الصرفية العامة وظيفة نحوية خاصة، فاسم الفاعل يؤدي وظيفتين : أحدهما: وظيفة صرفية عامة وهي الدلالة على المسمى . والثانية : وظيفة نحوية خاصة وهي الفاعلية ، ومثل ذلك، الصفة التي تقع فاعلاً في الجملة بإسناد الفعل إليها تؤدي وظيفتين، إحداهما صرفية عامة وهي الاتصاف بالحدث ، والأخرى نحوية خاصة هي الفاعلية، وكذلك الضمائر التي تقع موقع الفاعل، فالإضمار وظيفتها الصرفية العامة، والفاعلية وظيفتها النحوية الخاصة [١].

---

[٢] حلمي خليل ، مقدمة لدراسة علم اللغة ، ص ٦٢-٦٣، وكذلك فاضل الساقي أقسام الكلام العربي ، ص ٢٠٩-٢١٣ .

(١) فاضل الساقي ، أقسام الكلام العربي ، ص ٢١٢-٢١٣ ، وحلمي خليل ، مقدمة لدراسة علم اللغة ، ص ٦٣-٦٤." فالعنصر المستبدل هو عنصر غائب يجتلب من خارج السياق ليحل محل العنصر المستبدل به في بيئة لغوية"، ينظر: وليد عبد الله، دور النهج الاستبدالي في وصف العربية وتعقيدها، ص٢٦.

(٢) ليس هناك تعريف جامع للاستبدال فقد اختلف اللسانيون المحدثون في تعريفه على وفق للأسس النظرية التي تصدر عنها المدارس التي ينتمون إليها، ويمكن القول هنا: إن الاستبدال علاقة قوا عدية شكل فيها عنصر محل آخر عاملا عمله التركيبي. ينظر للمزيد عن المنهج الاستبدالي، وليد حسين محمد عبد الله، دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتعقيدها، ص ٢١-٢٥.

ثالثاً : تبادل الوظائف النحوية:

تتبادل ألفاظ الكلام في التراكيب الوظائف النحوية، فإذا أدت كلمة وظيفة كلمة أخرى، دون أن يترتب على ذلك تغير في أساس التركيب ، كان لها ما لتلك ، واعتبرت قسيماً لها وشريكاً ، ومن هنا على سبيل المثال – شاركت الضمائر الأسماء في الاسمية؛ لأنها تُستبدل بها وتقوم بمثل وظائفها، ومن هنا أيضاً ، حكم على الجمل ذات المحل الإعرابي بأن لها محلاً من الإعراب، لأنها تقوم بوظيفة المفرد .

ويتم هذا التبادل للوظائف النحوية بين الكلمات حسب المنهج الاستبدالي (Substitution) [٢] وقد اعتمدت بعض المدارس اللسانية الحديثة هذا المنهج ووظفته في تحليلها اللساني، منها المدرسة التوزيعية، والمدرسة البنيوية الخانية ، إذ " تقوم التوزيعية على مبدأ الاستبدال (Substitution) حيث يستبدل وحدة لغوية مكان وحدة لغوية أخرى في بيئة لغوية أكبر ، مثل فونيم في كلمة أو كلمة في جملة، وتوزيع وحدة ما: هو مجموع السياقات التي تستعمل فيها خلال بنية لغة ما، ومثال ذلك استبدال الفونيم b في كلمة big بفونيم p في كلمة pig، واستبدال كلمة man بالكلمة progame في مثال the man disappointed بدلاً من the programe ومعنى هذا أن الفونيمات b/ و / p ينتميان إلى طبقة لغوية واحدة هي الفونيمات، ومثل ذلك أيضاً ، تنتمي كلمة man و programe إلى طبقة الأسماء، وتحاول التوزيعية بهذا الأسلوب الخلاص من التعريفات التقليدية التي اعتمدت في تحديد أقسام الكلام المعيار الدلالي أو الفلسفي أو العقلي " [١].

أما البنيوية الخانية (Tagmemics) " فتقوم على ضبط العلاقة بين الوظيفة النحوية، وهي تمثل ، في العادة ، خانة، أو موقعاً يكون ثابتاً ويكون متغيراً ، وبين مفردات الباب التي يمكن أن تحتل تلك الخانة أو تقع ذلك الموقع . . وتستغرق مفردات الباب مجموع الكلم التي تحتل تلك الخانة أو تقع ذلك الموقع، ويمكن لكل واحدة منها أن

---

[١] وليد حسين محمد عبد الله ، دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتقعيدها، ص ١٦ .

الفونيم " هو وحدة صوتية قادرة على التفريق بين معاني الكلمات وليست حدثاً صوتياً منطوقاً بالفعل في سياق محدد، فالفونيمات أنماط للأصوات Types of Sounds، والمنطوق بالفعل هو صورها وأمثلتها الجزئية التي تختلف من سياق إلى آخر، فالكاف فونيم وكذلك الجيم والقاف" ينظر، كمال محمد بشر، علم اللغة العام، (الأصوات) ص٣١ .

تحل محل سائرها ، فمفردات الباب ، ذات مفهوم توزيعي إذن ، وليس شرطاً فيها أن تكون متوحدة الصيغة، فممكن للمبتدأ أن يكون ضميراً ، أو اسماً علماً، أو مصدراً مؤولاً" [٢].

ويرى أصحاب هذه المدرسة أنه لا بد أن يكون هناك ترابط بين الوظيفة والشكل، أي ترابط الوظيفة القواعدية أو الموقع بقائمة الشاغلات الاختيارية القابلة للتبادل فيما بينها، والتي من شأنها أن تشغل ذلك الموقع[٣].

"ويلتقي النظر اللساني الحديث مع النظر اللساني القديم في اعتماد المنهج الاستبدالي في التحليل النحوي، فقد تبينت للنحاة القدماء أن هناك أصولاً ثابتة ترتد إليها تراكيب العربية، ثم رأوا أن الاستعمال اللغوي يفرض أداة لغوية تخرج عن تلك الأصول فاتخذوا من وضع عنصر لغوي موضع عنصر آخر في سياق مخصوص وسيلة منهجية للوصول إلى حكم بصحة تلك الاستعمالات اللغوية التي تخرج عن الأصول ، فقالوا، مثلاً ، إن الأصل في الجملة الاسمية تتكون من اسمين مفردين، بيد أن استقراءهم اللغوي قد أظهر صوراً فرعية تخرج عن هذا الأصل المفترض ، فهناك عناصر لغوية تحل محل هذا الأصل ، وتقوم بالوظيفة التركيبية نفسها، وتخضع للعلاقة التركيبية نفسها القائمة بين أجزاء التراكيب التي حلت محلها وكان سبيلهم إلى تحقق ذلك المنهج الاستبدالي ، الذي يكشف عن وظيفة الوحدات التركيبية التي تظهر في مواقع مخصوصة من الجملة " [١].

فقد تبين لسيبويه من خلال التحليل أن مكونات نحوية معينة تقوم بوظائف متشابهة في السياق وتخضع للعلاقات النحوية القائمة بين أجزاء التركيب على الرغم من تباين أشكالها ، وقد تحقق له ذلك عن طريق اعتماده المنهج الاستبدالي ، إذ أن العلاقة الموضعية تتيح إمكانية إحلال الضمير (هو) محل اسم الإشارة (هذا) في جملة: هذا عبدُ الله منطلقاً ، فيقال : هو زيد معروفاً ، وإذا لجأنا إلى أسلوب تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة Basic Componant بأسلوب التخطيط الشجري Tree Dagram وجدناها على هذا النحو :

---

[٢] نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ، ص ٤٢-٤٣ .

[٣] ر. هـ. روبنز، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب)، ص ٣٤٦.

[١] وليد حسين محمد عبد الله ، دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتقعيدها ، ص ١٢٦ .

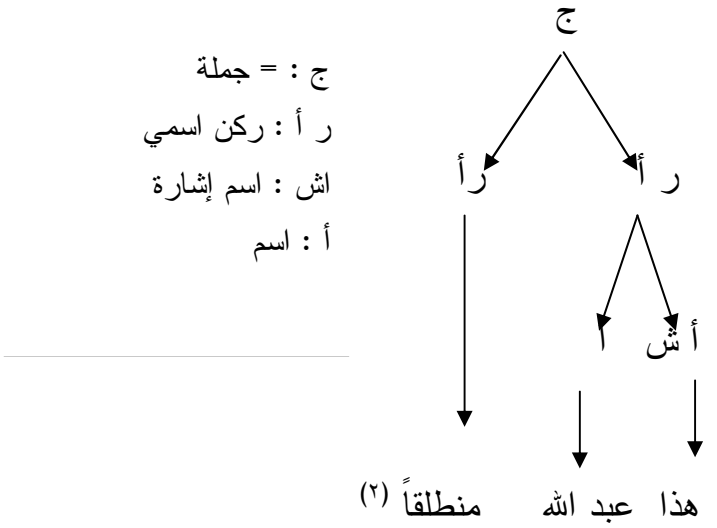

فالعلاقة التي تربط بين (هذا) و(عبد الله) علاقة إسنادية ، وعبارة سيبويه : "فالمبتدأ مسندٌ والمبنيُّ عليه مسندٌ إليه " [١]، ولم يحدد المبتدأ بالاسم المعلوم بل كان اسم يقع هذا الموقع ويعرف إعرابه ، قال : " فالمبتدأ كُلُّ اسم ابتدئ ليبنى عليه كلامٌ ، والمبتدأُ والمبنيُّ عليه رفع " [٢].

وعلى هذا يمكن إحلال (هذا) محل (هو) لقيامه بالوظيفة ذاتها (المبتدأ) وخضوعها لعلاقة الإسناد ، فـ (هو) و (هذا) يختلفان خارج السياق، لأنهما مقولتان صرفيتان مختلفتان، فـ (هو) ضمير و (هذا) اسم إشارة، أما في السياق فإنهما يخضعان لمقولة قواعدية واحدة (الابتداء) ، قال سيبويه : " فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك : هذا عبدُ الله منطلقاً " [٣] وقال عن جملة : هو زيد معروفاً ، " وأما هو فعلامةُ مضمرٍ، وهو مبتدأٌ، وحالٌ ما بعده كحاله بعد هذا "[٤] .

وقد لاحظ (كارتر) هذه السمة في كتاب سيبويه (أي تصنيفه لوحدات نحوية معينة تصنيفاً واحداً) على وفق منهج الاستبدال [٥]، ومن ذلك إمكانية الاستبدال بين (الفعل المضارع) و (اسم الفاعل) تبعاً لتأدية كل واحد منهما الوظيفة النحوية ذاتها، ووقوعها موقعاً واحداً في السياق ، قال سيبويه : " تقول إن عبد الله ليفعلُ فيوافقُ قولك:

---

[٢] نوزاد حسن أحمد ، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص ٢٧٣.

[١] الكتاب ، ج٢، ص ٧٨.

[٢] المصدر نفسه ، ج٢، ص ١٢٦.

[٣] المصدر نفسه ، ج٢، ص ٧٨.

[٤] المصدر نفسه، ج٢، ص٧٨.

[٥] نوزاد حسن أحمد، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، ص٢٧٥.

(لفاعل) حتى كأنك قلت، إنّ زيداً لفاعلٌ فيما تُريد من المعنى وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم، ولا تلحق (فَعلَ) اللامُ " [٦].

فالفعل المضارع حل محل المركب الاسمي لتماثلهما الوظيفي ، يقول المبرد : " فاسم الفاعل – قلت حروفه أو كثرت – بمنزلة الفعل المضارع الذي معناه (يفعل) واسم المفعول جار على الفعل المضارع الذي معناه (يفعل) تقول : زيد ضارب عمراً ، كما تقول : زيد يضرب عمراً ، وزيد مضروب سوطاً، كما تقول : زيد يضرب سوطاً " [١].

وقد يقع الفعل المضارع موقع اسم المفعول ، يقول ابن السراج : " واسم المفعول الجاري على فعله يعمل عمل الفعل ، نحو قولك : مضروب ومعط يعمل عمل أعطي ، وتعطي ، تقول : زيد مضروب أبوه ، فترفع (أبوه) بمضروب، كما كانت ترفعه بضارب إذا قلت : زيد ضارب أبوه عمراً ، وتقول : زيد معط أبوه درهماً فترفع الأب لمعط "[٢].

وقد يحل المصدر المؤول محل المفعول به ، فالمفعول به " هو ما وقع عليه فعل الفاعل، نحو: أوجدت ضرباً ، وأحدثت قتلاً ، وما ضربت زيداً " [٣].

ويرتبط المفعول به بالجملة الفعلية بعلاقة هي علاقة جهة وقوع الفعل ، وهي تسمح بدورها بنشوء علاقات استبدالية بين المفعول به وما يمكن أن يحل محله من عناصر تركيبية ، فالمصدر المؤول من (أن وصلتها) في " أريد أن تذهب يا فتى" قد حل محل المصدر الصريح (ذهابك) [٤] في موقع المفعول به، فالعلاقة التي تربط بين الفعل (الماضي) (أراد) والمصدر المؤول (أن تذهب) هي علاقة جهة وقوع، وعلى هذا يمكن إحلال " أن تذهب " محل " ذهابك " لقيامه بالوظيفة ذاتها (المفعول به) .

ومثلما تكتسب ألفاظُ الكلام معاني وظيفية نحوية في ضوء علاقتها بالتركيب اللغوي، فهي أيضاً في الصيغة الصرفية ذات دلالة نحوية، إذ يقوم المصدر بوظيفة فعل

---

[٦] الكتاب، ج١، ص١٤.

[١] المبرد، المقتضب، ج٢، ص١١٧-١١٨.

[٢] ابن السراج، الأصول في النحو، ج٢، ص٨٨.

[٣] السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في العربية ج ٣، ص ٧.

[٤] المبرد ، المقتضب ، ج ١، ص ١٨٧.

الأمر مؤدياً معناه النحوي ، فيخرج عن كونه اسماً للحدث ، لقيوم بوظيفة فعل الأمـــر، ذلك حين تقول : نصراً للمظلوم ، وضرباً للعدو، فالمعنى هو معنى فعل الأمر : (انصر المظلوم) و (اضرب العدو) ، قال أبو جعفر النحاس : " تقول: ضرباً زيداً على معنـــى، أضرب زيداً ، ومنه قوله تعالى (فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب) على معنـــى: فاضربوا الرقاب : وقوله تعالى (سمعنا واطعنا غفرانك ربنا) على تأويل : فأغفر لنـــا ربنا، أقام المصدر مقام الفعل "[1] .

كما يقع المصدر موقع الفعل المضارع ، فيكون بمعناه ، ويؤدي وظيفته النحوية في السياق ، فيخرج عن كونه اسماً للحدث ، ليقوم بوظيفة الفعل المضارع ، إذ ســـمع عن شيخ سيبويه ، الخليل ، أن بني سليم يقولون : زيد ضرب، أي زيد يضرب ، وزيد مشي ، أي : زيد يمشي ، وينوب المصدر عن الفعل الماضي مؤدياً معناه النحوي، كما قال لبيد (ت ١٢٩هـــ):

عهدي بها الحي للجميع وفيهم قبل التفرق ميسر ومدام (الكامل)

فقال : عهدي ، وهو مصدر على معنى عهدت، وهو فعل ماض [2].

وينوب المصدر عن اسم الفاعل في التركيب ، فيقوم مقامـــه، مؤديـــاً وظيفتـــه النحوية، من ذلك قوله تعالى : (أو يصبح ماؤها غورا) * يقول ابنُ يعـــيش : " قـــد يوصف بالمصادر كما يوصف بالمشتقات، فيقال : رجل فضل ، ورجل عدل، كما يقال: رجل فاضل وعادل، وذلك على ضربين : مفرد ومضاف ، فالمفرد ، نحـــو : عـــدل، وصوم، وفطر ، وزور بمعنى الزيارة ، ولا يكون هنا جمـــع . . وإذا كـــان مصـــدراً وصف به الواحد والجمع، وقالوا، رجل رضي، إذا كثر الرضى عنه، فهذه المصـــادر كلها مما يوصف بها للمبالغة ، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه .. فوضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً ، فعدل بمعنى عادل، وماء غور بمعنى غائر، ورجل صوم وفطر، بمعنى : صائم ومفطر " [3].

---

[1] أبو جعفر النحاس ، شرح أبيات سيبويه ، ص ٦٥-٦٦ ،والآيتان : الأولى من سورة محمد آية ٤ والثانية من سورة البقرة آية ٢٨٥.

[2] المصدر نفسه ، ص ٦٦ يروى: عهدي بها الإنس الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر وندام.

الندام: يجوز أن يكون جمع نديم وجمه ندمان ينظر، لبيد بن ربيعة، شرح الديوان ،ص٨٨م.

* سورة الكهف ، آية ٤١.

[3] شرح المفصل ج٦، ص ٥٠.

وينوب المصدر كذلك عن ظرف الزمان فيؤدي معناه النحوي " وذلك قولك: متى سير عليه ؟فيقول : مَقْدَمَ الحاجِّ، وخفوق النجمِ . . فإنما هو : زمن مقدم الحاج ، وحين خفوق النجم " [٤].

وتظهر ملامح المنهج الاستبدالي في تصنيف سيبويه للأدوات النحوية تصنيفاً واحداً يعتمد التشابه الوظيفي أو الاختلاف وهو منهج وصفي ، ويتضح هذا المنهج في تصنيفه لحروف العطف (الاشتراك) للتشابه الوظيفي بينها وعبارته : " فالحروف التي تشرك: الواو والفاء وثم وأو " [١].

وهكذا يجمع منهج سيبويه في الاستبدال بين الوظيفة والدلالة ، مما يكشف عن وعي حاد لاكتناه وحدات التركيب النحوي، أما المنهج الوصفي فيكتفي برصد المستوى الشكلي ويغيب الاهتمام بالمستوى الدلالي المتصل بالمستوى العميق ، لأن مهمته تنحصر في النظر إلى ظاهر اللغة، وقد انتقد تشومسكي هذا المنهج لأنه، وجد " أن ظاهر اللغة يمكن أن يكون خداعاً إذا نظرنا إلى المعنى الذي يؤديه " [٢].

وقد تبين لسيبويه أن مرونة اللغة تتيح استبدال عنصر بآخر على وفق قانون التشابه الوظيفي والدلالي وخير ما يظهر ذلك إحلال (غير) محل (إلا) لاشتراكهما في الوظيفة والدلالة، إذ قال : " وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ (إلا) جاز بـ (غير) ، وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا) لأنه اسمٌ بمنزلته، وفيه معنى (إلا) " [٣].

رابعاً : دور الأبعاد الصرفية والنحوية والدلالية والتداولية في تحديد الوظيفة النحوية:

والذي يبدو واضحاً أن النحاة أفردوا لكل وظيفة نحوية باباً خاصاً بها ويكشف هذا الباب عن الوظيفة من حيث : " معناها، وإعرابها ، وشروطها الصرفية، وأوضاعها المختلفة من تقدير وحذف، وتقديم وتأخير، إلا أن هناك بعض الأبواب النحوية التي نجدها في كتب النحو القديمة لا تمثل وظائف نحوية، فبعضها يختص بوصف ظواهر

---

[٤] سيبويه ، الكتاب ، ج ١، ص ٢٢٢.

[١] الكتاب ، ج١، ص ٢٣٥.

[٢] نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص ١١٧، مرجع سابق .

[٣] الكتاب ، ج٢، ص ٣٤٣.

عامة لا تختص بوظيفة معنية أو معنى نحوي ثابت، كالذي نجده في باب الاشـــتغال ، وباب التنازع، وبعضها يختص بوصف العلاقات بين عناصر النظام النحوي كما فـــي الأبواب التي تتناول حروف الجر ، وعوامل نصب المضارع وجزمه " [1].

١-البعد الصرفي :

إنّ قسماً من الأبواب النحوية يكون فيه البعد الصرفي واضـــحاً بحيـــث يمثـــل محوراً أساسياً يقوم عليه حد الباب النحوي، كباب المفعول المطلق والحال والتمييز، وقد أدرك النحاة أهمية هذا البعد في تحديد الوظائف النحوية، فقد قسموا الكلم إلـــى اســـم، وفعل، وحرف، وحددوا الوظائف النحوية التي يقوم بها كل نوع[2] .

أ-الاسم: تقوم الأسماء في اللغة بالتعبير عن الوظائف ، فهي الوحدات الصرفية التـــي تتواردها المعاني، على حد تعبير القدماء ، وما هذه المعاني التي قصدوها إلا المعـــاني النحوية .

ويبدو أن بعض الوظائف النحوية شرطها الأساسي أن تكون اسماً دون تحديـــد صرفي معين، كالجمود أوالاشتقاق ، والتنكير أو التعريـــف ، والتـــذكير أو التأنيـــث، ويتصل هذا الملحظ بدلالة الوظيفة النحوية إذ يلاحظ أن بعض الوظـــائف النحويـــة لا يشترط فيها إلا أن تكون اسماً دون تقيد صرفي آخر كوظيفة الفاعل ونائبه، والمفعـــول به ، والمفعول معه .

أما الوظائف التي يبرز فيها الملحظ الصرفي مكوناً أساسياً يُبنى عليه فهمنا لدور الوظيفة في التركيب ، ومعناها في الكلام، فذلك من خلال التقسيم التالي :

١- **الجمود والاشتقاق** : يعد الجمود والاشتقاق من أبرز السمات الصـــرفية وأكثرهـــا وضوحاً في تحديد بعض الوظائف النحوية، والتمييز بينها ، إذ يلتفت إليهمـــا فـــي ترجيح وظيفية نحوية على أخرى إذا تشابهتا في المعنى، فكأنهما يكونان مقـــابلين

---

[1] لطيفة النجار ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعديها، ص ١٤٣-١٤٤، ص ١٥١، مرجع سابق .

[2] ينظر في وظيفة كل من هذه الأنواع، لطيفة النجار ، دور البنية الصرفية ، ص ١٥٥-١٦٢، وينظر كذلك في هذه الأبعاد لطيفة النجار، منزلـــة المعـــنى ، ص ٥٨-٦٩.

صرفيين يضعان الوظائف النحوية بعضها في مقابل بعض ، فالحال في مقابل التمييز ،والصفة في مقابل عطف البيان .

ومن أهم الوظائف التي يشترط فيها الجمود :

أ- **التمييز** : يأتي التمييز مبيناً للذوات، ومزيلاً للإبهام ، لذلك يشترط فيه أن يكون جامداً ، فرفع الإبهام عن الذوات لا يكون بالمشتق ، لأن المشتقات لا تدل على الذوات وإنما تدل على صفة طارئة أو أمر عرضي فيها .

ب- **عطف البيان** : تابع يخالف متبوعه ويوافقه في المعنى، والمقصود منه الذات، فالمراد منه توضيح الذات أو تخصيصها ببيان حقيقتها " بلفظ يدّل عليها مباشرة وهو غير معناها فهو بمنزلة التفسير للأول باسم آخر مرادف له " [1]، ولذلك لا يتحقق التفسير لحقيقة الذات إلا بالجامد .

أما الوظائف التي يكون الاشتقاق شرطاً فيها :

أ- **الحال** : الحال في الأصل أن يكون مشتقاً ، وقد عرفه النحاة بأنه " وصف يبين هيئة الفاعل أو المفعول " ، فالحال وصف يبين هيئة صاحبه وقت وقوع الحدث ، وبيان الهيئة يتحقق بالمشتق في الغالب .

ب- **الصفة** : توضح الموصوف أو تخصصه بأمر طارئ، أو صفة عرضية فيه، كالذكاء والعلم ، وهذه من الدلالات التي يتحقق تعيينها بالمشتقات .

٢-التعريف والتنكير: يشكل التعريف والتنكير شرطين صرفيين يتحدد على أساسهما كثير من الوظائف النحوية، فمن أهم الوظائف التي يشترط فيها التعريف : المبتدأ ، عطف البيان، أما التنكير فيشترط في الحال والتمييز .

ب-الفعل :

---

[1] عباس حسن، النحو الوافي ، ج ٣، ص ٥٤٢.

يقوم الفعل بوظيفة المسند وبه تكتمل بنية الجملة، فإسناد معنى الحدث إلى فاعله في زمن معين ، هو الدور الذي يؤديه الفعل في التراكيب فهو يعبر عن معانٍ نحوية ودلالية مخصوصة يعجز الاسم بإضافة أن يعبر عنها.

فمن الوظائف النحوية التي يؤديها الفعل دون الاسم وظيفة الخبر في أفعال المقاربة، إذ لا يكون إلا بالفعل المضارع، لأن الغرض من الخبر في هذا الباب " إرادة الدلالة على قرب زمن وقوعه والالتباس به ، فإذا قلت كدت أفعل كأنك قلت مقارباً لفعله آخذاً في أسباب الوقوع فيه وليست بمنزلة من لم يتعاطه به قربت من زمنه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلاّ مواقعته وهذا معنى لا يستفاد من لفظ الاسم " [1].

ج-الحرف :

يعد الحرف من الوسائل الدالة على الوظيفة النحوية، ولقد درس النحاة الحروف ومعانيها، فميزوا بين الوظائف النحوية والمعاني المقصودة منها ، وأبرزت نظرياتهم أن الحرف من العوامل الجوهرية لتحقيق وظيفة المركب النحوي الذي يحتل موقعاً خاصاً ، في بينة الجملة فيدل على الوظائف النحوية المتنوعة، وقد نظر النحاة للحرف بأنه لا يدل على معنى إلا في غيره، وتتعين وظيفته بالربط بين المفردات في التركيب وتعليق الكلم .

ويتجاوز الحرف وظيفة الربط إلى الإيجاز والاختصار ، إذ أنّ عملية الربط التي يقوم بها الحرف هي في الأصل وظيفة نحوية كان ينبغي أن تقوم بها الجمل والأفعال، في الغالب ، " فحروف العطف جيء بها عوضاً عن أعطف، وحروف الاستفهام جيء بها عوضاً عن استفهم، وحروف النفي إنما جاءت عوضاً عن أنفي، وحروف الاستثناء عوضاً عن استثني أو لا أعني . . . وحروف الجر جاءت نائبة عن الأفعال التي هي بمعناها " [2].

فهذه الحروف تربط اسم باسم كحروف العطف، أو تربط فعل باسم كحروف الجر، أو تربط جملة بجملة كحروف الشرط .

---

[1] ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج٧، ص ١٣، مصدر سابق .

[2] المصدر السابق ، ج٨، ص٧.

وتشكل الجملة بنية مخصوصة تحتاج إلى علامات دالة على معانيها، والحروف موكول إليها هذا الدور حسب آراء الاتجاه الوظيفي ، فهي تشكل عند (أندريه مارتينه) وحدات نحوية دالة على الوظيفة التي تحققها مركبات أخرى في بنية الجملة وهي محدودة العدد في اللغة وتنقسم الوظائف عنده إلى ثلاثة أقسام : الحروف العاملة، وحروف العطف ، والعلامات الإعرابية، فهي مركبات وظيفية دالة على المعنى النحوي ويمكن إرجاعها إلى وحدات تحتاج إلى تكملة لتحقق المعنى المطلوب، ونرى أن النحاة العرب لم يهملوا دور الحروف التي اشترطوا فيها المعنى في غيرها وهي المقصودة في الدلالة على الوظيفة النحوية،وإنجاز الربط الداخلي بين المركبات النحوية داخل الجملة[1].

٢-البعد النحوي :

تقسم الوظائف النحوية على المستوى النحوي الخالص إلى قسمين : العمدة والفضلة، فقد رتبت الوظائف على النحو التالي :المرفوعات (العمد) ثم المنصوبات (الفضلات) ثم المبررات (ما لا يصلح أن يكون عمدة أو فضلة) ، ويعلل ابن يعيش تقديم الزمخشري المرفوعات على غيرها، إذ قال : " اعلم أنه قدم الكلام في الإعراب على المرفوعات لأنها اللوازم للجملة، والعمدةُ فيها، والتي لا تخلو منها، وما عداها فضلةٌ ، مستقل الكلامُ دونها " [2].

٣-البعد الدلالي :

يختلف البيان عن البعد الدلالي باختلاف الوظيفة النحوية إذ يلاحظ أن المنصوبات تقدم بعداً دلالياً خاصاً يضاف إلى البعد الأصلي الذي تقدمه الجملة النواة، فالمرفوعات تظهر نواة الجملة (العمدة) وتشترك في كونها من العناصر التي لا يستغنى عنها وتحمل المعنى دون أي تحويل أما المنصوبات فإنها تمثل تلك الإضافات الجديدة ، وتتمايز فيما بينها في الأبعاد الدلالية التي تضيفها للجملة ، فالبعد الدلالي الذي يضيفه المفعول له، مثلاً ، يختلف عن البعد الدلالي الذي يضيفه المفعول المطلق وهكذا الأمر بالنسبة لبقية المنصوبات، وقد اعتمد سيبويه البعد الدلالي في وضع عنوان للباب

---

[1] المنصف عاشور ، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص ٢٧-٢٨.

[2] شرح المفصل ، ج ١، ص ٢٠٠.

النحوي، كقوله ، مثلاً ، في باب المفعول له : " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر " [١].

٤-**البعد التداولي** : المعنى الاجتماعي الخارجي ، يكشف دور المخاطب والمخاطب.

وتستند بعض الوظائف النحوية إلى المستوى الدلالي أو المستوى التداولي أو المستوى الوظيفي وقد تتلاقى هذه المستويات في تشكيل الباب النحوي، من ذلك مثلاً :

١- المبتدأ و الخبر : يرتبطان ارتباطاً وظيفياً ودلالياً ، فالمبتدأ يتوقف على الخبر، وبهما تحصل الفائدة ، فلا يستقل كل واحد منهما عن الآخر، يقول سيبويه: " فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام ، والمبتدأ والمبني عليه رفع ، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه " [٢]، أما الخبر فهو " الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً "[٣]. فهنا يبرز جانبان، جانب تداولي (في قوله يستفيده السامع) وجانب دلالي (في قوله يصير به المبتدأ كلاماً) ، وهما يمثلان نموذجاً دقيقاً للوظائف التي تظهر في حدها المعنى التداولي ، فمعرفة المخاطب المبتدأ واستفادته الخبر بعدان أساسيان لا بد من تمثلهما عند تعريف هاتين الوظيفتين .

٢- الفاعل والمفعول : يعتمد النحاة في تعريفها البعد النحوي الخالص ، فالفاعل كما يقول ابنُ السراج في حدّه : " الاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو الذي بنيته على الفعل الذي بُني للفاعل، ويجعل الفعل حديثاً عنه مقدماً قبله كان فاعلاً في الحقيقة أم لم يكن "[٤]. أما المفعول به فهو " ما وقع عليه فعل الفاعل . .. أو ما جرى مجرى الفاعل " [١] فالمعنى النحوي الوظيفي هو المرجعية الأساسية التي يحتكم إليها في تعريف هاتين الوظيفتين .

ويتجلى البعد التداولي في بعض الصور التي استعملتها العربية للمفعول به، إذ تكشف مقاصد مخصوصة للمتكلمين وتصور مقامات بعينها، وهي ما عرفت عند النحاة بأساليب التحذير والإغراء ، ففي مثل هذه الصور يظهر البعد الخارجي للغة، وتحمل وظيفة المفعول به إضافة إلى البعد النحوي التركيبي الذي تعبر عنه بعداً تداولياً

---

[١] الكتاب ، ج١، ص ٣٦٧.

[٢] المصدر نفسه ، ج ٢، ص ١٢٦.

[٣] ابن السراج ، الأصول في النحو ، ج ١، ص ٦٢ت.

[٤] المصدر نفسه ، ج١، ص ٧٢.

[١] رضي الدين، شرح الكافية ، ج ١، ص ٣٣٣.

واضحاً، إذ يصبح استخدامها مشروطاً باقترانها بأوضاع معينة وبتعبيرها عن مقاصد خاصة، وهكذا فإن بنية التركيب ، تتشكل بصورة تناسب هذا البعد الخارجي الإضافي.

فمن أساليب الإغراء قولنا :أخاك أخاك، الصدق والأمانة .

ومن أساليب التحذير قولنا : إيّاك والكذب ، رأسك والحائط ، الدهان والدهان .

وأقد أدرك النحاة العلاقة بين هذه الصور المخصوصة للمفعول به والبعد الخارجي الذي تمثله إدراكاً واضحاً، فهم يربطون بين الحال المشاهدة وبنية التركيب فيبينون أن من أسباب حذف العامل " التنبه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف وأن والاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء " [٢].

٣-أما المفاعيل الأخرى (المفعول المطلق، المفعول لأجله، المفعول فيه ، المفعول معه)، فترتبط هذه الوظائف ارتباطاً تركيباً ودلالياً وثيقا بالفعل (العامل فيها) ، فالارتباط التركيبي يتحقق في الإعراب (النصب) و الارتباط الدلالي يتحقق بملحظ دلالي مخصوص تضيفه كل وظيفة منها للجملة، ويتمثل في علاقات دلالية تربطها بالعامل، وهي، بهذا الارتباط تخرج الفعل من دلالته المطلقة على الحدث والزمان إلى دلالة مقيدة، وبحدث موصوف (أو مؤكد) ، وزمن مخصوص ، ومكان معين، وعلة مقصودة، كما تمتاز هذه الوظائف أيضاً بارتباط الملحظ الدلالي فيها بالشرط الصرفي، فالبعد الدلالي الإضافي الذي تضيفه للجملة لا يتحقق إلا ببنية مخصوصة، وقد تبين النحاة هذا الارتباط فجاء في حدودهم لهذه الوظائف عبر الملحظ الدلالي الذي تقدمه البنية الصرفية، فالمفعول فيه " ما فعل فيه فعل مذكور من زمان أو مكان " [١]، والمفعول فيه هو الظرف لذلك سُميت الأزمنة والأمكنة ظروفاً يقول ابن يعيش : " . . . وقيل للأزمنة والأمكنة ظروف لأنّ الأفعال توجد فيها فصارت كالأوعية لها " [٢].

والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيداً لفعله، أو بياناً لنوعه أو عدده[٣]، والمفعول له، عرفه الزمخشري معتمداً المستوى الدلالي : " هو علة الإقدام على الفعل

---

[٢] السيوطي، الاتقان في علوم القرآن ، ج٢، ص ٥٧، وينظر في هذا البعد لطيفة النجار ، منزلة المعنى، ص ٧٣-٧٥، مرجع سابق .

[١] رضي الدين شرح الكافية ، ج١، ص ٤٨٧.

[٢] ابن يعيش شرح المفصل ، ج١، ص ٤٢٢.

[٣] ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ج ١، ص ٢٨١.

وهو جواب له " [٤]، وهـو لا يكون إلا مصدراً وقد علل سيبويه سـبب نصبه بقوله : " انتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ "[٥]. وقال ابن السراج إنـه "إنما يذكر لأنه عذر لوقوع الأمر "[٦].

ويتميز المفعول معه عن سائر المفاعيل بعدم وجود بنية مخصوصة تمثل شرطاً صرفياً للباب ، وفي اتصال الملحظ الدلالي فيه بوجـود الواو الدالة على المصـاحبة، فيظهر فـي حـده الشرط الموضعي ، لأن المـستوى الدلالي فيه لا تتحقق إلا به فهو " المذكور بعد واو المصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى " [٧].

٤-الحال : يرتبط فيها المستوى الدلالي بالمستوى الصرفي ، فقد عرفها النحاة بأنهـا " وصف يبين هيئة الفاعل أو المفعول" ، وقد اشترطوا أن تكون الحال (مـذكورة لبيـان الهيئة) ومفاد ذلك ، أن تكون (مفهمة في حال كذا) وهو شرط دلالي يميزها من النعت الذي لا يفيده ذلك بلفظ بل باللزوم كما يميزها من التمييز الذي يأتي لبيـان الجـنس لا لبيان الهيئة [٨]، أما الشرط الصرفي فالحال لا تكون إلا مشتقةً .

٥-المستثنى : تمثل هذه الوظيفة نموذجاً واضحاً لاعتماد النحاة المستوى الدلالي فـي وضع الحدود، فهم يعرفون الاستثناء بأنه " صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المسـتثنى من أن يتناوله الأول،وحقيقته تخصيصُ صفةٍ عامةٍ، فكلُّ استثناء تخصيصٌ وليس كـل تخصيص استثناء، فإذا قلت : قامَ القومُ إلا زيداً، تبين بقولك : (إلا زيداً) أنه لـم يكـن داخلاً تـحت الصدر، إنما ذكرت الكل وأنت تـريد بعض مدلوله مجازاً، وهذا معنـى قول النحويين : " الاستثناء إخراج بعضٍ من كل " ، أي : إخراجه مـن أن يتناولـه الصدرُ " .[١]

٦-المنادى : من الوظائف التي يُعتمد في تعريفها المعنى التداولي، ويتضح ذلك ببيـان الغرض من النداء ، فالنداء في اصطلاح النحاة هو " طلب الإقبال بحرف نائب منـاب أدعو ملفوظ به أو مقدر " [٢]، وبناءً على ذلك يحدُّ المنادى عنـدهم بأنـه " مخـتص

---

[٤] ابن يعيش شرح المفصل ج١، ص ٤٤٩.

[٥] الكتاب ج ١، ص ٣٦٧.

[٦] ابن السراج، الأصول في النحو ج١، ص ٢٤٩.

[٧] رضي االدين، شرح الكافية ، ج١، ص ١٥.

[٨] محمد حماسة عبد اللطيف ، النحو والدلالة ، ص ١٢٨، وينظر محمد أحمد خضير ، الإعراب والمعنى في القرآن الكريم، ص ٦٥.

[١] ابن يعيش شرح المفصل ، ج ٢، ص ٤٦ .

[٢] الصبار حاشية للصبان ، ج ٣، ص ١٩٧.

تختصه فتناديه من بين من بحضرتك لأمرك ونهيك أو خبرك، ومعنى اختصاصك إياه أن تقصده وتختصه بذلك دون غيره " [٣]. وقد تبين النحاة الارتباط بين هذه الوظيفة والمقام الخارجي فميزوا المنادى من المندوب معتمدين في ذلك اختلاف المقاصد في كل واحد منهما : فالمندوب " مدعوٌ ولكنه متفجعٌ عليه " [٤] ، ويبدو المستوى الدلالي في اشتراطهم العقل والتمييز في المنادى، فإنما " ينادى المميز ، وأما نحو " يا جبال " و " يا أرض " ، فقيل إنه من باب المجاز لتشبيه ما ذكر بالمميز في الانقياد ، ولك أن تقول من الجائز أن الله لما ذكر حال الخطاب تمييزاً فلم يقع النداء إلا لمميز " [٥].

وهكذا يمكن بيان الأبعاد التي تستند إليها الوظائف النحوية في تشكيل حدودها العامة على النحو الآتي :

---

[٣] ابن يعيش شرح المفصل ، ج٢، ص ١٧.

[٤] الكتاب ج٢، ص٢٢٠.

[٥] حاشية الصبان ، ج٣، ص ١٩٧ .

الوظيفة النحوية	البعد في حدها العام
١- المبتدأ والخبر	وظيفي ودلالي وتداولي
٢- الفاعل والمفعول	وظيفي نحوي خالص ، ويبرز في صور المفعول البعد التداولي .
٣- المفاعيل الأربعة ٤- الحال ٥- المستثنى ٦- المنادى	وظيفي ودلالي من جهة ، ودلالي وصرفي من جهة أخرى وظيفي ودلالي دلالي تداولي ويبرز الدلالي في اشراطهم العقل والتمييز

هذه جملة من الأبعاد التي انتظمتها الوظائف النحوية واعتمدها النحاة في تحليلاتهم للأبواب النحوية ، وتشكيل حدودها العامة.

وتلتقي هذه الأبعاد إلى حد ما مع النظر اللساني الحديث إذ قسم أحمد المتوكل الوظائف إلى ثلاث مستويات :

١- مستوى الوظائف الدلالية (كوظيفة المنفذ، ووظيفة المتقبل ، ووظيفة المستقبل) .

٢- مستوى الوظائف التداولية .

(وظيفة المبتدأ والذيل ووظيفة المحور) أما الوظائف التركيبية على وفق النحو الوظيفي، فوظيفتان : الفاعل والمفعول ، ويتم إسناد هاتين الوظيفتين في ضوء درجات الوظائف الدلالية التي يوضحها الشكل التالية :

منفذ > متقبل > مستقبل > مستفيد > أداة > مكان > زمان . . الخ .

فا + + + + + + +

مف+ + + + + + +

نفهم من هذه الدرجات أن الوظيفة التركيبية (الفاعل تسند إلى المكون الحامل للوظيفة الدلالية المنفذ ثم إلى المكون الحامل للوظيفة الدلالية المتقبل . .. الخ ، وان الوظيفة التركيبية (المفعول) تستند بالدرجة الأولى إلى الوظيفة الدلالية المتقبل ثم إلى المكون الحامل للوظيفة الدلالية المستقبل .. الخ .

ويذكر المتوكل أن من خصائص الفاعل انه لا يتقدم على فعله،وإذا ما تقدم فإنه يصبح مبتدأ، ومن ذلك قولنا : المعلمات غادرن ، فالجملة تتكون من مبتدأ ٠المعلمات) وعمل ينتظم فعلاً ولاصقة [1].

ويرى أن المكونات التي تحمل الأدوار الدلالية ، المستقبل والمتقبل، تقدم لاحتلال وظيفة الفاعل على العناصر التي تحمل الأدوار الأخرى (كالمصدر والزمان والمكان)، فالجملة : (ضُربَ زيدٌ ضرباً شديداً في الدار يوم الجمعة) ، صحيحة، في حين إن الجمل : (ضُربَ ضربٌ شديدٌ زيداً في الدار يوم الجمعة) و(ضرب يوم الجمعة ضرباً شديدا في الدار، و(ضرب في الدار ضربا شديدا يوم الجمعة) جمل غير صحيحة لأن (زيداً) الذي يحمل وظيفية (مستقبل / ومتقبل / أولى باحتلال الوظيفة من المكون الذي يحمل الدور الدلالي المصدر أو الزمان أو المكان)[1].

أما المكونات التي تحمل الوظائف : المستفيد ، المفعول لأجله ، الحال ، المفعول معه ، لا تحتمل وظيفة الفاعل ، وعليه ، فإنه لا يقال :

١- اشتري (لزيد) حقيبة ، لأن زيداً مستفيد .

---

[1] أحمد المتوكل ، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص١٦.

[2] أحمد المتوكل ، من البنية الحملية إلى البنية المكونية (الوظيفة المفعول في اللغة العربية) ص٢٤.

٢- وقف احترام للأستاذ؛ لأنه مفعول لأجله.

٣- جيء راكبٌ ، لأنه حال .

٤- سير والشاطئ ، لأنه مفعول معه [٢].

الجملة	الوظيفة عند النحاة	الوظيفة عند المؤلف		
		تركيبية	دلالية	تداولية
زيدٌ أبوه مريض	مبتدأ	–	–	مبتدأ
السمن، منوان بدرهم	مبتدأ	–	–	مبتدأ
زيد منطلق	مبتدأ	فاعل	منفذ	محور
عندي كتاب	مبتدأ	فاعل	–	محور
أبوه قائم ،زيد	مبتدأ مؤخر	_	–	ذيل
أرجل في الدار	مبتدأ	فاعل	متموضع	بؤرة مقابلة

نلاحظ على هذا الجدول ، أن " زيدٌ " في الجملتين الأولى والثانية يعبر عن وظيفتين مختلفتين ، فعلى الرغم من اشتراكهما في أن كلاً منهما (محدث عنهُ"، إلا أن المؤلف لا يعد هذا التشابه سبباً كافياً لاعتبارهما يمثلان وظيفة واحدة، فهما وفق رأيه مكونان متمايزان في خصائصهما التداولية والتركيبية ، وأهم فرق بينهما هو هذا الذي تبناه من مفهوم الوظائف الخارجية والداخلية ، * فزيد في الجملة الثالثة " محور " أي انه محدث عنه داخل الجمل، فهو من مكونات الجمل يأخذ وظيفة تركيبية أو دلالية، أما زيد " في الجملة الأولى فهو " مبتدأ " أي محدث عنه خارجي[١].

---

[١] أحمد المتوكل : دراسات في نحو اللغة العربية الوظفي ص٤٠. والمعروف ان واو المعية تستلزم نصب ما بعدها.

* الوظائف التداولية الخارجية المؤلف، (المبتدأ، المنادى، الذيل)، أما الوظائف التداولية الداخلية فهي (المحور والبؤرة).

[١] لطيفة النجار، مثزلة المعنى، ص٢٩٨-٣٠٠.

ويكشف الجدول السابق أن " زيدٌ " في الجملتين الأولى والخامسة يعبر أيضاً، عن وظيفتين تداوليتين مختلفتين ، فهو في الأولى مبتدأ وفي الخامسة ذيل (توضيح) والفرق بينهما يقع في الآليات التي يتضمنها إنتاج الكلام ، فالمتكلم في كل جملة من الجملتين السابقتين يقوم بعملية مختلفة ، ففي حالة المبتدأ " يضع المتكلم ، بدءاً مجال خطاب أو (محدثاً عنه) ثم يحمل عليه جملة وارداً عليه حملها "[٢] أما في حالة الذيل " "فإن المتكلم لم ينشئ الجملة وبدأً ثم بعد ذلك يضيف أخبارا إليها ليوضح أو يصحح أو يعدل ما يقتضي ذلك "[٣] .

ويظهر الجدول السابق ، أيضاً، أن المؤلف قد اعتمد البعد التداولي في جمع بعض الوظائف التي عدها النحاة متمايزة وفي التمييز بين بعض الوظائف التي ينظر إليها النحاة على أنها صورة لوظيفة واحدة، وعلى الرغم من ذلك فقد أشار النحاة في معرض وصفهم لتلك الوظائف إلى أبعادها التداولية التي تلتقي في بعض الجوانب مع ما طرحه المؤلف من تصورات، إلا أن الفرق بين المنهجين أن المؤلف يتخذ البعد التداولي للغة ضابطاً مقدماً على غيره من الضوابط في تحديد الوظائف، أما النحاة فينطلقون من العلاقة التركيبية المتمثلة بفكرة العمل ثم يوجهونها بضوابط دلالية وتداولية مختلفة تحدد طبيعة العلاقة وصورها المختلفة [٤].

وهكذا يتضح التشابه بين ما قدمه المؤلف من مفاهيم وأصول وما تضمنه النحو العربي من طرق للتحليل اللغوي، فقد انتظمت منهجية النحاة أبعاد تركيبية ودلالية وتداولية ظهرت في تفسير النحاة للظواهر اللغوية وتصنيفهم للأبواب النحوية ، فقد عد المؤلف، مثلاً ، الفاعل والمفعول وظيفتين تركيبيتين لا تحملان أي بعد دلالي أو تداولي،وهذا البعد هو المعتمد عند النحاة في تعريف هاتين الوظيفتين، إلا أن المؤلف يحدد وظيفة الفاعل أو المفعول حسب ما سماه بـ " وجهة النظر " ، إذ قد تقدم الواقعة الدال عليها محمول الحمل حسب وجهة نظر معينة، كما في الجملتين التاليتين :

(قابل زيدٌ هندا)، (قُوبلت هندٌ) ، فالجملتان السابقتان تعبران عن الواقعة نفسها ولكنها تتمايزان من حيث وجهة النظر المنطلق منها في تقديم الواقعة، ففي الجملة

---

[٢] أحمد المتوكل، الوظائف التداولية، ص١٣٥.

[٣] المرجع نفسه، ص١٣٥.

[٤] لطيفة النجار ، منزلة المعنى ، ص ٣٠٣.

الأولى تقدم الواقعة من منظور " زيد " غير أنها في الجملة الثانية تقدم من منظور "هند" وهكذا يعرف الفاعل ، انطلاقاً من هذا التصور ، بأنه الوظيفة المسندة إلى الحد الـذي يشكل المنظور الرئيسي للوجهة، أما المفعول فيمثل الوظيفة المسندة إلى الحـد الـذي يشكل المنظور الثانوي ، وهو بهذا التصور يساوي بين الفاعل ونائبـه [1]، وأرى أن النحاة في اعتمادهم علاقة الإسناد لتحديد الفاعل كانوا أكثر دقةً وشمولية ممـا اعتمـده المؤلف، لأن القول بوجهة النظر يؤدي إلى اللبس والغموض .

ويذهب المؤلف إلى أن الوظائف التداولية الداخلية، كالمحور والبؤرة لا تحـدد الحالات الإعرابية، وأن المكونات التي لها وظائف تركيبية ودلاليـة تتحـدد حالاتهـا الإعرابية بالوظائف التركيبية كالفاعل .

وانطلاقاً من هذه المرجعيات فإن وظيفة الفاعل تتسم بحالة إعرابية ثابتة بغض النظر عن الوظيفة الدلالية أو التداولية ، وهنا أشير إلى أن النحو العربي قد استند إلـى الدلالة والتركيب في تحديد الحالة الإعرابية للفاعل على حين أن النحو الوظيفي اهـتم إلى جانب ذلك بوظيفتين أخريتين وهما الدلالية والتداولية وعلى الرغم من ذلك فلم تسهم هاتان الوظيفتان في تحديد الحالة الإعرابية للفاعل.

---

[1] أحمد المتوكل ، في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص ٣٥-٣٦.

الفصل الرابع

أثر المعاني المعجمية والدلالية والاجتماعية في توجيه المعنى النحوي

ويقع في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : المعنى المعجمي

المبحث الثاني : المعنى الدلالي

المبحث الثالث : المعنى الاجتماعي (سياق الحال) .

المبحث الأول

المعنى المعجمي

أولاً : مفهومه :

هو معنى المفردات خارج السياق ، أي معنى المفردات كما وردت في المعاجم، وفي نطاق هذا المعنى " نجد العلاقة بين الرمز (وهو الكلمة المفردة) وبين معناها، علاقة عرفية اصطلح عليها المجتمع الذي تعارف على الأنماط في النظام ومعاني المفردات في المعجم، وليس هناك من سند طبيعي أو ذهني منطقي للعلاقة بين الكلمة ومعناها، فهي علاقة اعتباطية، هكذا كانت ، وآية ذلك أن ما يطلق عليه أحد المجتمعات لفظاً بعينه يطلق عليه مجتمع آخر لفظاً آخر" [1].

وعلى هذا تعد الكلمات مادة المعجم الأساسية ، ويكشف علماء اللغة [2]، أن المعجم رصيد من الكلمات يقوم بوصفها وشرح معناها المعجمي، ولكنهم اختلفوا في تعريف الكلمة وتحديدها قديماً وحديثاً ورأوا أنه لا يوجد تعريف جامع مانع لها في كل اللغات .

والتعريف الذي نرتضيه للكلمة في هذا البحث دون الدخول في عرض الآراء والنظريات المختلفة في مفهوم الكلمة ومناقشتها، هو ما ذكره تمام حسان لمفهوم الكلمة العربية : " صيغة ذات وظيفة معينة في تركيب الجملة، تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تحشى أو يغير موضعها أو يستبدل بها غيرها في السياق ، وترجع في مادتها غالباً إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد " [3]، والذي يبدو واضحاً أن المقصود بالكلمات من خلال هذا التعريف هي ذات الصيغ، كالأسماء،

---

[1] تمام حسان ، الأصول ، ص ٣٢٥، مرجع سابق .

[2] تمام حسان ، اللغة العربية ومعناها ومبناها ، ص ٣١٦، ومحمد أحمد أبو الفرج ، المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث، ص ٩، ومحمد رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، ص ١٥١.

[3] تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة والآداب ، ص ٢٦٥-٢٦٦، مرجع سابق .

والصفات والأفعال ، " والتي تشكل الكثرة الغالبة من عناصر أي لغة من اللغات وتبلغ من وضوحها لفظاً ومعنى أن يتعرف إليها الطفل الصغير ، ويشترك في تمييزها الجاهل والمتعلم [1] ، وهذا يعني أن المعجم ينبغي أن يقدم للقارئ تحديد المبنى الصرفي للكلمة : هل هي اسم أو صفة أو فعل ؟ فهذا التحديد الصرفي للكلمة يُعد الخطوة الضرورية في طريق الشرح ، لأنه لا يمكن لإنسان أن يربط ما بين كلمة وما بين معناها المعجمي إلا إذا عرف مبناها الصرفي [2].

ويرى علماء اللغة المحدثون، وفي مقدمتهم علماء المعاجم أن دراسة المعنى المعجمي هو الهدف الأول لهذا العلم ، إذ يرى (زجو ستا Zgusta) : أن المعنى المعجمي يأتي في مقدمة الأشياء التي يهتم بها علماء المعاجم، لأن كثيراً من قرارات المعجمي تتوقف سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة على الطريقة التي يتعامل بها مع المعنى في معجمه [3]، ويتكون المعنى المعجمي Lexical Meaning لديهم من ثلاثة عناصر أساسية هي :

١- ما تشير إليه الكلمة في العالم الخارجي (Denotation أو Designation) .

٢- ما تتضمنه الكلمة من دلالات أو ما تستدعيه في الذهن من معانٍ (Connotation).

٣- درجة التطابق بين العنصرين الأول والثاني Rang of Application، فالأول يعني ما تشير إليه الكلمات من موجودات في العالم الخارجي سواء أكان المشار إليه مادياً أم غير مادي، وهو عبارة عن تصور المتكلم باللغة للشيء في ذهنه هو، وليس كما هو في الخارج على الحقيقة، والعنصر الثاني يعني ما ترتبط به الكلمة من دلالات وما توحيه وتستدعيه في ذهن السامع من معانٍ ، فكلمة (ثعلب) تدل على ذلك الحيوان المعروف فهذا هو العنصر الأول، أي ما تشير إليه الكلمة في العالم الخارجي، وهي تحمل بالإضافة إلى معناها الأصلي دلالات أخرى متضمنة، هي المراوغة والاحتيال ، وهذا هو العنصر الثاني من عناصر المعنى، أما العنصر

---

[1] إبراهيم أنيس ، دلالة الألفاظ ، ص ٤٤، مرجع سابق .

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٢٧-٣٢٨.

[3] حلمي خليل ، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص ١٠٥.

الثالث فالمقصود به هنا ما يدرسه علماء اللغة تحت عنوان العلاقات الدلالية ويمثل له بكلمتي (الأجر) و (الماهية) : فهما تتطابقان فيما تشيران إليه في العالم الخارجي وهو ما يتسلمه الإنسان من مال نظير عمل يقوم به ، وتفترقان في درجة التطابق ، فالأولى تدل على ما يتسلمه الموظفون من الأجر الشهري ، والثانية تستعمل للأجر اليومي أو الأسبوعي للعمال ، فدرجة التطابق ألغت الترادف بين الكلمتين، ويتوصل إليهما عن طريق تحليل الكلمة إلى عناصرها الأولية [1]، وقد أشار إبراهيم أنيس إلى العنصرين الأول والثاني فيما سماه الدلالة المركزية والدلالة الهامشية[2]، وعرض لتصنيفهما أحمد مختار عمر ضمن أنواع المعنى فالأول هو المعنى الأساسي ، أو الأولي، أو المركزي ويسمى أحياناً المعنى التصوري، أو المفهومي أو الإدراكي وهو العامل الأساسي للاتصال اللغوي، وهو المتصل بالوحدة المعجمية حينما ترد منفردة ، والثاني هو المعنى الإضافي أو الثانوي أو التضمني، وهذا زائد على المعنى الأساسي ، وليس له صفة الثبوت أو الشمول وإنما يتغير بتغير الثقافة أو الخبرة [3].

وهكذا يتبين أن المعنى المعجمي هو المعنى الذي تكتسبه الكلمة خارج السياق ، أي: المعنى العام الذي يتبادر للذهن حين ذكر الكلمة، فهو يمثل الحد الدلالي المشترك الذي يكاد يتلاقى عليه الأفراد دون النظر إلى خصوصية التشكيل التي تفرض دلالة النص.

---

[1] حلمي خليل ، الكلمة دراسة لغوية معجمية ، ص ١٠٦-١٠٩.

[2] إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص ١٠٦-١٠٩.

[3] أحمد مختار عمر، علم الدلالة ، ص ٣٦-٤٠.

ثانياً : شروط العمل المعجمي :

١- لا يجوز أن يقتصر المعجم على الأسماء والأفعال ، أي : لا يجوز أن يقتصر المعجم على المعنى المعجمي وحده، أي : شرح دلالة الأسماء والأفعال والصفات فقط، بل عليه أيضاً ، أن يسجل دلالة الأدوات، وقد اهتم النحاة العرب بهذه الأدوات ودلالاتها اهتماماً كبيراً فألفوا في ذلك كتباً ، مثل (معاني الحروف للرماني ت ٣٨٥هـ) و (مغني اللبيب لابن هشام ت ٧٦٢هـ) ، وهناك معاجم عربية تناولت قدراً من دلالة الأدوات، ولكن الإفادة الكاملة من هذه الفكرة والاهتمام ببيان الوظائف النحوية في داخل موادها في المعجم يعدان ضرورين في المعجمات الحديثة " [1].

٢- ينبغي في العمل المعجمي بيان الوظائف النحوية بالقدر الذي تسمح به طبيعة المادة، فالأفعال، مثلاً ، فيها: اللازم والمتعدي لمفعول واحد، والمتعدي لمفعولين ، والمتعدي لثلاثة مفاعيل ، وهناك أفعال تلزم البناء للمجهول، ومن الأسماء ما يستخدم للمذكر فقط ، ومنها ما يكون للمؤنث فقط ، ومنها ما يكون للمذكر والمؤنث معاً، وكل هذه الوظائف النحوية لها مكانها في المعجم في داخل كل مادة .

ومن هنا، فلا بد من مراعاة العلاقة بين المعنى النحوي والمعنى المعجمي عند عمل المعجم .

ولكن ثمة فروق عند كثير من الباحثين، وفي مقدمتهم (مارتينية Martinet)، و(هاليدي Halliday) بين الوحدات النحوية والوحدات المعجمية، أي الوحدات التي تبحث من ناحية المعنى النحوي والوحدات التي يشرح معناها المعجمي . ويقوم التمييز بين المجموعتين على أساس كون المجموعة الأولى مغلقة محدودة، والثانية مفتوحة قابلة للزيادة والنمو، والمجموعات المغلقة Closed Sets محددة ثابتة لا تزيد بزيادة النصوص التي يقوم الباحث بتحليلها، مثال هذه المجموعات: الضمائر وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، وغير هذا ، أما المجموعات المفتوحة Opensets فهي قابلة للزيادة بالنمو الطبيعي لمفردات اللغة وهي لذلك غير محدودة ، وكثيرة ، وأعدادها تقبل

---

[1] حلمي خليل ، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص ١٠٤، وينظر محمود حجازي ، مدخل إلى علم اللغة ، ص ١٥٦.

الزيادة، ويرى هؤلاء الباحثون التركيز في المجموعة المغلقة على بيان المعنى النحوي في حين يكون التركيز في المجموعة المفتوحة على بيان المعنى المعجمي وما يصاحبه من معطيات نحوية [1].

وقد أدى غياب الالتزام بشروط العمل المعجمي إلى وصف المعاجم العربية القديمة * وكثير من المعاجم العربية الحديثة بالقصور ، وعلة ذلك أنها لم تنظر للكلمات من خلال الاستعمال بل نظرت للمعجم على أنه وسيلة لحفظ اللغة كما هي الحال في العصر الجاهلي وصدر الإسلام أو ما سمي بعصر الاحتجاج ، وهنا أشير إلى أن الأمل معقود على علماء اللغة للتصدي لمهمة جليلة مفادها بناء معاجم لغوية تفيد من صوتيات اللغة وتحليلاتها الصرفية الممكنة ، و تعنى بتاريخ تطور اللغة، ثم وضعها في سياقات تجلو معانيها ومجازاتها واستخداماتها المعروفة .

وهكذا يتضح أن المعنى المعجمي عام يتعدد على وفق السياقات المختلفة ولا يعين هذا المعنى إلا السياق الذي لا يقبل تعدد المعنى .

ثالثاً : المعنى المعجمي يوجه المعنى النحوي :

---

[1] حلمي خليل ، الكلمة دراسة لغوية معجمية ، ص ١٠٩، ومحمود حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص ١٥٥-١٥٧، وجون ليونز، علم الدلالة ، ص ٥٨-٥٩.

* رتب العرب معاجمهم على اللفظ والمعنى، وبهذا وجد قسمان أساسيان هما: معاجم الألفاظ، ومعاجم المعاني ، وفي معاجم الألفاظ وجدت أشكال عدة لترتيب الأحرف الهجائية ، وهي :

أ- الترتيب الصوتي الذي يراعي التشابه الصوتي للأحرف وتدرج المخارج .

ب- الترتيب الألفبائي الذي يراعي التشابه الكتابي للأحرف فيضع الثلاثيات متجاورة مع الثنائيات وينتهي بالأحرف المفردة .

جـ-الترتيب الأبجدي وهو أقدم ترتيب عرفه العرب، وهو ترتيب فنيقي، وقد استعمل العرب في معاجمهم الترتيب الصوتي والألفبائي. ومن معاجم الألفاظ : (معجم العين للخليل الفراهيدي ت ١٧٥هـ) (الجمهرة لابن دريد ت ٣٢١هـ)، (تهذيب اللغة للأزهري ت ٣٧٠هـ)، (مختصر العين للزبيدي ت ٣٧٩هـ)، (المقاييس لابن فارس ت ٣٩٥هـ) (المحكم لابن سيدة ت ٤٥٨هـ)، (أساس البلاغة للزمخشري ٥٣٨هـ) (لسان العرب لابن منظور ت ٧١١هـ) (القاموس المحيط للفيروز آبادي ت ٨١٦هـ) ، (تاج العروس للزبيدي ت ١٢٠٥هـ). ومن معاجم المعاني : (المخصص لابن سيدة ت ٤٥٨هـ) (كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ لابن الأجدابي)، ينظر في ذلك ، أحمد مختار عمر البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لفظية التأثير والتأثر ، ص ١٢٠.

يعد المعنى المعجمي النواة الأساسية التي تصدر عنها أي دلالة بنائية، وقد تنبه النحاة للتراسل الحاصل بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي، فقد جعل سيبويه المعنى المعجمي ملحظاً أساسياً من ملاحظ التحليل اللغوي التي أوردها في الكتاب، وجاء ذلك كشفاً لضرورة الإفادة من المعنى المعجمي في طرق التحليل النحوي فدلالة اللفظ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة الوظائف النحوية .

فالفعل (دعا) إذا كان بمعنى (سمى) تعدى إلى مفعولين، أما إذا دل على الدعاء فإنه يكتفي بمفعول واحد، قال سيبويه : " هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، وذلك قولك . . . وسميته زيداً ، وكنيت زيداً أبا عبد الله ، ودعوته زيداً إذا أردت دعوته التي تجري مجرى سميته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحداً " [1].

ويأتي في هذا السياق الفعل (ظن) إذا كان بمعنى اتهم فإنه يتجاوز إلى مفعول واحد، أما إذا لم يكن فيه هذا المعنى، فإنه يتعدى إلى مفعولين اثنين على معنى الشك، يقول سيبويه : " يجوز أن تقول ظننتُ زيداً ، إذا قال : من تظن؟ أي من تتهم؟ فتقول : ظننتُ زيداً ، كأنه قال : اتهمتُ زيداً ، وعلى هذا قيل ، ظنين، أي متهم " [2].

ويؤكد ذلك المبرد الذي بين أنه لا يستقيم أن تقول : ظننت زيداً، إلا إذا أردتك اتهمت زيداً [3].

ويوافي هذا المنحى أن (كان) توسم بالنقصان والتمام على وفق دلالتها، فإذا أردنا بها (وقع أو خلق أو حدث) كانت تامة، فأخذت فاعلاً فحسب ، وإلا كانت ناقصة،ومثلها (دام) بمعنى (ثبت) وكذا (أصبح) و (أمس) قال سيبويه : " وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه، تقول : (قد كان عبد الله) أي : قد خلق عبد الله، و (قد كان الأمر) ، أي : وقع الأمر ، وقد (دام فلان) : أي ثبت ، كما تقول :

---

[1] الكتاب ، ج١، ص ٣٧.

[2] المصدر نفسه ، ج ١، ص ١٢٦.

[3] المقتضب، ج٣، ص ١٨٩.

(رأيت زيداً)، تريد رؤية العين، وكما تقول (أنا وجدته) ، تريد : وجدان الضالة، وكما يكون (أصبح) و (أمسى) مرة بمنزلة (كان) ومرة بمنزلة قولك : (استيقظوا وناموا)"[1].

يكشف نص سيبويه أن الفعل (رأى) يتضمن معانٍ معجمية يترتب عليها أحكام نحوية مما يظهر أثر المعنى المعجمي في تشكيل الإعراب .

ويتضح هذا عندما يربط سيبويه المعنيين بالسياق الخارجي الذي يتمثل في موقف المتكلم في حال كونه أعمى، قال : " وإن قلت: رأيتُ ، فاردت رؤية العين، أو وجدت فأردت وجدان الضالة، فهو بمنزلة : ضربت، ولكنك إنما تريد بوجدت علمتُ، وبرأيت ذلك أيضاً ، ألا ترى أنه يجوز للأعمى أن يقول : رأيتُ زيداً الصالح " [2].

ويعتمد سيبويه المعنى المعجمي في توجيه المعنى النحوي ويتضح ذلك في الباب الذي خصصه لتفسير بعض المصادر ، إذ يقول : " هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا منه، وإنما ذكر ليبين لك وجه نصبه، كما ذكر معنى سبحان الله . . يقال للرجل المدوام على الشيء لا يفارقه، ولا يقلع عنه، قد ألب فلان على كذا وكذا، ويقال: أسعد فلانٌ فلاناً على أمره وساعده، فالإلباب والمساعدة دنو ومتابعة : إذ ألب على الشيء فهو لا يفارقه، وإذا أسعده فقد تابعه، فكأنه إذا قال الرجل للرجل: يا فلان، فقال: لبيك وسعديك، فقد قال له : قرباً منك ومتابعة لك ، فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام، كما كان براءة الله تمثيلاً لسبحان الله ولم يستعمل، وكذلك إذا قال : لبيك وسعديك، يعني بذلك الله – عز وجل – فكأنه قال : أي رب ، لا أنأى عنك في شيء تأمرني به . . . وأما قوله : وسعديك ، فكأنه يقول : أنا متابعٌ أمرك وأولياءك ، غير مخالف . . .وإنما حملنا على تفسير لبيك وسعديك ، لتوضح وجه نصبهما " [3].

وجاء بيان هذا الموقف عند الرماني النحوي – وهو من أبرز شراح كتاب سيبويه – الذي يقول : " إنما فسر سيبويه معنى لبيك وسعديك في باب من أبواب النحو،

---

[1] الكتاب ، ج١، ص ٤٦.

[2] المصدر نفسه ، ج١، ص ٤٠.

[3] المصدر نفسه ، ج١، ص ٣٥٢-٣٥٣.

ليكشف وجه إعرابه، إذ كان لا يظهر إلا بظهور معناه، ولولا ذلك لم يصلح تفسير الغريب في أبواب النحو ، لأنه تخليط بإدخال صناعة في غيرها " [1].

إذاً ، فكشف الإعراب عن المعنى جانب مهم من جوانب الصناعة عند الرماني إذ لا يجوز للنحوي عنده أن يغفل جانب المعنى ويهتم بظاهر الإعراب ، لأن معاني النحو ليست علاقات ظاهرية بين الألفاظ، وإنما هي دلائل تعين الوظائف المعنوية للألفاظ في سياق الكلام، ويلح الرماني على ضرورة رعاية المعنى، فيقول : " ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب ، لتكون قد ميزت فيما تجيزه أو تمتنع منه، صواب الكلام من خطئه، فإن صناعة النحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح " [2].

فالإعراب لا يستقيم إلا بعد فهم المعنى حتى يجري على حقه والوجه الذي له، فالإعراب تابع للمعنى لا يستقيم إلا بعد فهمه يقول : " وتقول مررتُ برجل حسن أبوه فله ثلاثة أوجه : الأول : أن يكون (حسن) اسماً علماً ، فلا يجوز فيه إلا الرفع : بإجماع، والثاني : أن يكون صفة غالبة، فيجوز فيه الرفع والجر، والرفع أقوى ، والثالث: أن يكون صفة محضة فيكون فيه الوجه الجر، فالأحكام في هذه الأوجه الثلاثة مختلفة على ما بينت لك " [3].

وهكذا تظهر النصوص السابقة أن المعنى المعجمي للفظ يعد وجهاً أساسياً في البيان عن الوظيفة النحوية ، ويتخذ سيبويه المستوى الدلالي معياراً في تعيين البعد الإعرابي المختار ويتضح ذلك في اختياره النصب في مثل :

مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار

ومررتُ به فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى

---

[1] مازن المبارك ، الرماني في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ص ٢٤٩.

[2] المرجع نفسه ، ص ٢٤٩.

[3] المرجع نفسه ٢٤٩-٢٥٠.

الصفة الغالبة هي التي غلبت على واحد واشتهر بها ، أما الصفة المحضة فهي التي لم تغلب على موصوف معين، بل تصلح لكل واحد .

يقول في تعليل ذلك : " فإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه، ولكنك لما قلت له : له صوت، علم أنه قد كان ثم عمل، فصار قولك له صوت بمنزلة قولك : فإذا هو يصوت، فحملت الثاني على المعنى " [1].

ويتجلى اعتماده المعنى المعجمي عندما يختار الرفع في تركيب يتطابق تطابقاً تاماً مع التركيب السابق من حيث عدد العناصر ونظمها. والعلائق التركيبية التي تربط بين عناصرها، إذ يقول : " هذا باب يختار فيه الرفع، وذلك قولك : له علمٌ علم الفقهاء، وله رأي رأي الأصلاء وإنما كان الرفع في هذا الوجه لأن هذه خصال نذكرها في الرجل كالحلم والفضل، ولم ترد أن تخبر أنك مررت برجل في حال تعلم أو تفهم، ولكنك أردت أن تذكر الرجل بفضل فيه، وأن تجعل ذاك خصلة قد استكملها كقولك : له حسبٌ حسبُ الصالحين، لأن هذه الأشياء وما يشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات" [2].

فالفرق بين التركيبين أن الأول يتضمن مصدراً علاجياً يتصور معه العمل والحركة فكان ارتباطه بالفعل أولى وأقوى، أما الثاني فمصدر غير علاجي لا يفهم منه عمل أو علاج فكان ارتباطه بالفعل ضعيفاً بعيد التأويل ، يقول سيبويه : " وإنما فرق بين هذا (أي العلم والرأي) وبين الصوت، لأن الصوت علاج، وأن العلم صار عندهم بمنزلة اليد والرجل " [3].

ومن باب توجيه المعنى النحوي في ضوء المعنى المعجمي عند سيبويه، أيضاً، قوله : " أما دونك فإنه لا يرفع أبداً . . . وإن شئت قلت : هو دونك " [4]. فقد ذكر سيبويه، كما يقول السيرافي : " دون في معنيين : أحدهما أن تكون ظرفاً ، ولا يجوز فيه غير النصب، وإنما يستعمل في معنى المكان تشبيهاً ، فيقال : زيد دون عمرو في العلم والشرف ونحوه، أما الموضع الآخر لـ (دون) : فإن تكون بمعنى حقير أو

---

[1] الكتاب ، ج١، ص ٣٥٦.

[2] المصدر نفسه، ص ٣٦١.

[3] المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٣٦١.

[4] المصدر نفسه ، ج١ ، ص ٤٠٩-٤١٠.

مترذل، فيقال : هذا دونك، أي حقيرك ومترذلك ، كما تقــول : ثــوبٌ دونٌ، إذا كــان رديئاً"[1].

ولم يغفل عبد القاهر الجرجاني دور المعنى المعجمي في بناء نظرية الــنظم إذ يقرر أن لا نظم ولا ترتيب دون فهم هذا المعنى، وعلة ذلــك. " أن الفكــر لا يتعلــق بمعاني الكلم المفردة أصلاً ، ولكني أقول : أنه لا يتعلق بها مجردة من معاني النحــو، ومنطوقاً بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معاني النحو، وتوخيها فيها كالذي أريتك "[2].

ويؤكد هذا المعنى بقوله : " هذا وأمر النظم في أنه ليس شيئاً غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم ، وأنك ترى ترتب المعاني أولاً في نفسك ثم تحذو علــى ترتيبهــا الألفاظ في نطقك، وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب ، في غاية القوة والظهور " [3]. ويقول في سياق آخر موضــحاً أكثــر : " وبعد أن كنا لا نشك في أن لا حال للفظة مع صاحبتها تعتبر، إذا أنت عزلت دلالتهــا جانباً ، وأي مساغ للشك في أن الألفاظ لا تستحق من حيث هي ألفاظ أن تــنظم علــى وجه دون وجه، ولو فرضنا أن تتخلع من هذه الألفاظ التي هي لغات دلالتها لما كــان شيء منها أحق بالتقديم من شيء، ولا يتصور أن يجب فيها ترتيب ونظم " [4].

فعبد القاهر يجعل المعنى المعجمي معياراً لاستقامة النظم، فيقدر في موقع آخر أن لا نظم ولا ترتيب دون فهم معاني الكلمات التي هي شرط ضروري لتوارد مفردات التركيب وتراكيبها، يقول : " ولا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعــرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظمــاً ، وأنــك تتــوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك اتبعتها الألفاظ وقفــوت بهــا آثارها"[5].

تكشف هذه الاقتباسات أثر المعنى المعجمي في البيان عن المعنى النحوي، فــلا نظم ولا تعليق بين ألفاظ لا دلالة لها، فنظرية العلاقات بين الكلم لا تؤسس إلا بســبب

---

[1] الكتاب، ، ج١ ، ص ٤١٠ ، الحاشية .

[2] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص ٤١٠.

[3] المصدر نفسه، ص ٤٥٤.

[4] المصدر نفسه ، ص ٥٠.

[5] المصدر نفسه ، ص ٥٣-٥٤.

المعاني المعجمية التي تشكل جوهرها، وهذا بيان يظهر أنه لا وجود لأي معنى وظيفي في تركيب لا مدلول له ، ويبدو أن استثمار هذا التوجه الذي يـذهب إليـه الجرجـاني وسبقه إليه سيبويه ومفاده، اعتماد المعنى النحوي المعنى المعجمي يدعو إلـى إعـادة النظر فيما يذهب إليه تمام حسان . عندما يرى أن إيضاح المعنـى الـوظيفي (الـذي يستعان بمبدأ التعليق لتحديده) يمكننا من " إعراب الجملة دون حاجة إلـى المعجـم أو المقام، ذلك بأن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق والذي يؤدي إليه . هذا الفهم بالضرورة هو التسليم بأننا لو أبحنا لأنفسنا أن نتساهل قليلاً في أمر التمسك بالمعنى المعجمي فكونا نسقاً نطقياً من صور بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية لأمكن لنا أن نعرب هذا النسق النطقي " [1] وذلك نحو :

قاص التجين شحالة بتريسه الـــ ـــفاخي فلم يستف بطاسيه البرن

وقد زعم حسان أنه قد حافظ في هذا النسق الهرائي على مظهرالعلاقات النحوية مع تجاهل الاعتبارات المعجمية ، وذلك بجعل المباني التي اختارهـا محققـة بألفـاظ هرائية لا معنى لها في المعجم مما جعل هذا النسق الذي (اقترفه) ليس بكلام عربـي، بأي صورة من صور الكلام، وقد راح بعد هذا يعرب النص على النحول الآتي:

قاص : فعل ماضٍ مبني على الفتح.

التجين: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة .

شحال : مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة ، وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر بالإضافة .

الباء : حرف جر ، تريس : اسم مجرور بالباء ، والهاء مضاف إليه .

الفاخي : نعت لـ (تريس) . . . [2]

ويذكر تمام حسان في مناهج البحث " أن الصلة وثيقةً جداً بين الإعراب وبـين المعنى الوظيفي، فيكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدعي أنك أعربتها إعرابـاً صحيحاً، وتأتي وظيفة الكلمة من صيغتها ووضعها، لا من دلالتهـا علـى مفهومهـا

---

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٨٢، مرجع سابق .

[2] المرجع نفسه ، ص ١٨٣-١٨٤.

اللغوي، ولذلك يستطيع المرء أن يعرب كلمات لا معنى لها، ولكنها مصوغة على شروط اللغة العربية، ومرصوفة على غرار تركيبها "[1]، نحو النص الهرائي (حنكف المستعص بسقاحته في الكمظ فعنذ التران تعنيذاً خسيلاً ، فلما اصطقف التران وتحنكف شقله المستعص، بحشله فانحكز سحيلاً سحيلاً حتى خزب)، ويرى أن القارئ يُعرب النص قائلاً : (حنكف) ، فعل ماضٍ، و (المستعص) : فاعل ، و (بسقاحته) : جار ومجرور متعلق بحنكف إلى أن يتم له الإعراب الصحيح ، ثم يرى بعد هذا أن القارئ يستطيع ان يعرب كلمات ليس لها معنى في المعجم ، لأن هذه الكلمات الهرائية تحمل معنى وظيفياً ، فالكلمة الأولى في النص تؤدي وظيفة الفعل الماضي لسببين : الأول : أنها جاءت على صيغته ، والثاني : أنها وقعت موقعه ، وتقوم الكلمة الثانية بدور آخر، والثالثة بوظيفة أخرى . . وهكذا.

ويبدو أن رأي تمام حسان الذي يتيح الإعراب دون معرفة المعنى المعجمي غير مقنع وذلك للأسباب الآتية :

١- من الواضح أن المعنى المعجمي للكلمة يؤثر في إعرابها ويعين نوع التركيب من حيث الصحة والخطأ ، وهكذا فإن للمقام وقصد المتكلم الأثر العميق في بيان معنى الكلمة الوظيفي . ومن الملاحظ أن إغفال العلاقة بين المعنى النحوي والمعنى المعجمي يفقد النظر اللغوي تصوره للتماسك الواقع بينهما .

٢- إن الإعراب يعني تحليل الجملة والبحث عن العلاقة التي تصل بين كلماتها، فلا نفهم هذه العلاقة دون معرفة المعنى المعجمي للكلمات المكونة لها، وهذا يرتب على المعرب أن يدرك معنى ما يعربه، لأن هذه المعرفة تسهم في كشف علاقة المفردات. وهنا أشير إلى أن المعرب لا ينبغي له أن يغفل المعنى المعجمي ويكتفي بظاهرة الإعراب ، لأن المعاني النحوية ليست علاقات ظاهرية بين الألفاظ وإنما هي دلائل تعين الوظائف النحوية للألفاظ .

وهكذا فإن البيت الذي أعربه تمام حسان لا معنى له ، وقد تم الإعراب على أساس الظن، وقد وقع المعرب في تناقض عندما أعرب ألفاظ لا معنى لها. فكيف

---

[1] تمام حسان، مناهج البحث ، ص ٢٢٧، مرجع سابق .

يعرب كلمة (قاص) على أنها فعل ماض، دون معرفة معناها، فالفعل يدل على حـــدث وزمن ، فما الحدث والزمن اللذان يدل عليهما (قاص) ؟

وقد رد أحمد سليمان ياقوت على هذا الرأي الذي قدمه تمام حسان موضـــحاً أن المعنى الوظيفي لا يدرك إلا بعد إدراك المعنى المعجمي ، وطرح على رأي تمام حسان جملة من الأسئلة جاءت على النحو الآتي :

١- كيف نعرب لفظ (التجين) فاعلاً دون أن نعرف ما الحدث الذي أسند إليه؟

٢- كيف نعرب الباء في كملة (بتريسه) حرف جر دون أن نعرف معنى هذه الكلمة ؟

٣- وإذا قبلنا بالجار والمجرور فبأي فعل نعلقهما ، دون معرفة معنيهما ؟

ويخلص ياقوت بعد هذا أنه لا بد أن نجد المعنى المعجمي أولاً، لأنه هو الذي يحدد المعنى النحوي، أي : الإعراب ، لأن اللغة ليست قوالب شكلية مجردة يصب فيها أي كلام، فيستقيم الإعراب ، بل هي وظيفة اجتماعية قبل كل شيء الغرض منها الفهم والإفهام [١].

٣-إن رأي تمام حسان بأن وظيفة الكلمة تأتي من صيغتها يحتاج إلى إعادة نظر، لأن الصيغة يتعدد معناها النحوي ولا يتعين هذا المعنى إلا من خلال المعنـــى المعجمـــي، فموضع الكلمة يتقاسمه عدد من الوظائف فلا يكون حاسماً في توضيح وظيفة الكلمـــة، مثال ذلك : قوله تعالى : (وجنى الجنتين دان) [٢] فلا تعرب هذه الآية بغياب المعـــاني المعجمية لكلماتها، فإذا أغفلنا معناها المعجمي فإننا نقع في إشكال يتمثل بإعرابها إعراباً خاطئاً على النحو الآتي :

جنى : فعل ماضٍ

الجنتين : مفعوله به .

دان : فاعل .

---

[١] أحمد سليمان ياقوت،: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم ، ص ٨٢-٨٣.

[٢] سورة الرحمن ، آية ٥٤.

وهذا إعراب خاطئ ، والصحيح أن الجملة غير فعليـــة ، و(جنـــى) : ابتـــداء (مبتدأ) وهو مضاف و (الجنين) : مضاف إليه . . ، و (دان) : خبر [1] والملاحظ هنـــا أن كلمة (جنى) متعددة معنى وصيغة، فهي قد تكون اسماً بمعنى ما يجتنى من الشجر والذهب والعسل ، وقد تكون فعلاً من جنى الثمرة، التقطها ، وقد يكون هذا الفعل بمعنى (جنى عليه جناية) ، أي : إدعى عليه ذنباً لم يفعله، أو أذنب ذنباً يؤاخذ عليه[2] ، فهـــذا يعني أن الفعل (جنى) يقع بين الفعلية والاسمية، ويصلح في الآية من الناحية الشـــكلية للأمرين لكن تحديد المعنى المعجمي من خلال توارده مع ما بعده مـــن كلمـــات يعـــين اسمية اللفظ (جنى)؛ لأن المعنى ثمر الجنتين دان [3].

وتوارد (جنى) مع (الجنتين) يستبعد كون (جنى) فعلاً بمعنى (التقط) أو قطـــف إلا على إرادة المجاز بمعنى (قطف) والحقيقة هنا أولى ، لأن التوارد المعجمي يمنـــع المجاز عند افتراض أن (جنى) فعلٌ، لأن لفظ (دان) بالرغم أنه يشكل وصفاً مرفوعـــاً فهو لا يصح أن يكون فاعلاً ، بل يصح أن يكون خبراً عن (جنى) الاسم بمعنى (ثمر) وحسب.

٤-ذهب تمام حسان إلى أنه يكفي أن تعلم وظيفة الكلمة في السياق لتدعي أنها أعربت إعراباً صحيحاً ، فيكفي أن تقول عن هذه الكلمة أنها فعل، وعن تلك أنهـــا فاعـــل، أو مبتدأ، أو خبر . . . دون أن تعرف معناها المعجمي .

وهذا غير مقبول لأن ، معرفة المعنى النحوي لا تتأتى لكلمة ما في الجملـــة إذا جهلنا المعنى المعجمي لها ، فإذا غمض معنى كلمات أي جملة، كان ذلك أدعـــى إلـــى الإلغاز والتعمية في الإعراب [4]، مثال ذلك : لفظ (اللقم) من قولنا: أكلت اللقم: فأول ما يتبادر إلى الأذهان أنها مفعول به ، وهذا غير مقنع، لأن المعجم يقول : اللقم : سرعة الأكل [1]، وانطلاقاً من هذا يكون الإعراب الصحيح لها أنها مفعول مطلق، لأنها لا تدل

---

[1] القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج٢، ص ٧٠٧.

[2] الجوهري ، الصحاح ، مادة (جنى)، ج٦، ص٢٣٦.

[3] الطبري، جامع البيان، ج١١، ص ٦٠٦.

[4] السيوطي، المزهر، ج١، ص ٥٨٦ وما بعدها .

[1] الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، مادة (لقم) .

على الشيء المأكول بل تدل على نوع من أنواع حدث الأكل، وبيان نوع الحدث هو وظيفة المفعول المطلق لا المفعول به .

ومن ذلك قول العرب : اشتمل الصماء ، فلا يتأتى لنا إعراب كلمة (الصماء) ، إذا جهلنا معناها معجمياً ، إذا سرعان ما يتبادر إلى الذهن من ظاهر الشكل وبمعزل عن المعنى المعجمي ، أن إعرابها مفعول به ، أو مفعول فيه، أو مفعول له، ويستبعد هذا الإعراب ، إذا ما أعلمنا المعجم معنى (الصماء) بأنها ضربٌ من الاشتمال[٢]، فتبدى معناها نحوياً ، أنها من باب المفعول المطلق لا غير ، ومثل ذلك ، قولهم: (رجع القهقري) و (قعد القرفصاء) [٣].

وهذا يبين أثر المعنى المعجمي في البيان عن الإعراب .

٥-إذا رجعنا إلى قرائن التعليق المعنوية التي ذكرها تمام حسان لتدل على الإعراب ، وجدنا أنها لا تدرك إلا بعد معرفة المعنى المعجمي للكلمات، فإذا قلنا : (قام علي) فلا ندرك علاقة الإسناد بين (قام) و (علي) إلا بعد معرفة معنى الكلمتين المذكورتين، ومثل ذلك يقال عن سائر القرائن المعنوية .

وهذا يكشف أهمية القانون الذي وضعه الجرجاني في بيانه أن التعليق لا يتم إلا باعتماد المعنى .

ويبدو أن الربط بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي، يمثل مطلباً صدر عنه النحاة في دراستهم للغة ، حتى جاء ابن هشام فجرده أصلاً من أصول التحليل في منهجهم، فقد أفرد الباب الخامس من مغنيه لذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، وجعل أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً ، لذلك لم يجوز ابن هشام إعراب فواتح السور[١] ، فهي غير ذات معنى واضح يمكنها من اتخاذ معنى نحوياً ، فهي من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه .

---

[٢] اشتمل الصماء : معناه أن يتلحف الرجل بثوبه، ويتلفف به ، ويجعل جسده كله به ، من غير أن يجعل له موضعاً تخرج منه اليد، ينظر الجوهري، الصحاح ، مادة (شمل)، ج٤، ص٥٦٤، ومادة (صمم)، ج٥، ص٣٢٢-٣٢٣.

[٣] سيبويه، الكتاب ، ج١، ص ٣٥.

[١] ابن هشام ، مغني اللبيب ، ج ٢، ص ٥٢٨.

ويسوق أبن هشام أمثلة واضحة في تبيين العلاقة الوثيقة بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي، ومن ذلك أنه قد حكى له " أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المرقش الأكبر :

لا يبعد الله التلبب والـــــــ ـــــغارات إذا قال الخميسُ : نعم

فقال : (نعم) حرف جواب ، ثم طلبا محل الشاهد في البيت، فلم يجداه، فظهر لي حينئذ حسن لغة كنانة في (نعم) الجوابية، وهي (نَعِمَ) بكسر العين، وإنما (نَعَمْ) هنا، واحد الأنعام، وهو خبر لمبتدأ محذوف أي ، هذه نعمٌ وهو محل الشاهد " [٢].

ويستدل ابن هشام على أهمية المعنى المعجمي في التحليل اللغوي ويظهر دور البيان في تعيين إعرابها، من ذلك ما ذكره الشلوبين من أنه حكى له أن نحوياً (من كبار طلبة الجزولي ت ٦٠٧هـ) سئل عن إعراب لفظ (كلالة) في قوله تعالى : (وإن كان رجلٌ يورث كلالةٌ أو امرأة) [٣]، فقال : أخبروني ما الكلالة، فقالوا له : الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل، فقال : فهي أذن تمييز ، وعقب ابن هشام على هذا بأن توجيه هذا الإعراب أن يكون الأصل : وإن كان رجل يرثه كلالة، ثم حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ، ثم جيء بكلالة تمييزاً ، وأن هذا النحوي قد أصاب في سؤاله وأخطأ في جوابه، لأن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله، وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها ، ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل : (ضرب أخوك رجلاً) وأن الصواب في الآية أن (كلالة) بتقدير مضاف أي ذا كلالة، وهو إما حال من ضمير (يورث) و (كان) ناقصة، و (يورث) خبراً ، أو تامة و (يورث) صفة . وأن من فسر (كلالة) بـ (الميت) الذي لم يترك ولداً ووالداً، فهي أيضاً حال أو خبر ، ولكن دون حاجة إلى تقدير مضاف، ومن فسرها بـ (القرابة) فهي مفعول لأجله [١].

---

[٢] المصدر نفسه ، ج٢، ص ٥٢٨.

[٣] سورة النساء ، آية ١٢.

[١] مغني اللبيب ، ج٢، ص ٢٥٨-٥٢٩.

ويمكن إبراز العلاقة بين المعاني المعجمية وما يقابلها من معانٍ نحويـــة لهـــذا اللفظ في الآية ، بحسب ما أورده الزركشي في أوجه إعرابه على النحول الآتي [٢]:

اللفظ	المعنى المعجمي	المعنى النحوي
الكلالة	١-اسم للميت	النصب على الحالية و (كان) تامة معجمياً بمعنى وجد ، أو النصب على الخبرية و (كان) ناقصة بمعنى أداة زمنية ، والنصب على الحالية أوجه.
	٢-اسم للورثة	النصب على الحالية من الضمير في (يورث) على معنـــى حذف المضاف والتقدير (يورث ذا كلالة) وعلى هذا (كان) ناقصة، و(يورث) خبر، ويجوز أن تكون (كان) تامـــة، و (يورث) نعت .
	٣-اسم للمال	مفعول ثان لـــ (يورث) ، كما تقول : (ورثت زيداً مـــالاً) وقيل تمييز، وليس بشيء .
	٤-بمعنى الوراثة	نعت لمصدر محذوف ، أي (يورث وراثة كلالة) والمعنى : يورث بالوراثة التي يقال لها الكلالة .
	٥- القرابة	مفعول لأجله .

ومثال آخر ذكره النحاة قوله – عز وجل – (والذي أخرج المرعى، فجعله غثاءً أحوى)[١]، إذا يحتمل لفظ (أحوى) معنى الأخضر ومعنى الأسود [٢]، فعلى المعنى الأول

---

[٢] البرهان في علوم القرآن، ج١، ص ٣٠٢.

[١] سورة الأعلى ، الآيتان (٤، ٥) .

[٢] ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (حوا).

لـــ (أحوى) (أخضر) تكون حالاً من (المرعى) ، وعلى المعنى الثاني (أسود) تكون نعتاً لـــ (غثاء) فيكون المعنى في الحال : أخرج المرعى في حال خضرته فجعله غثاء[٣].

إن هذا التحليل الوظيفي للفظ (أحوى) في الآية على وفق مفهومه اللغوي المتعدد (المشترك اللفظي) يثير مسألة التوارد المعجمي التي يمكن بمقتضاها تفسير قضية المشترك اللفظي، وكيف يترشح عنها المعنى النحوي، إذ يلاحظ أن لفظ (أحوى) بمعنى (أخضر) يتوارد معجمياً مع لفظ (المرعى) في تركيب الآية، أماً بمعنى (أسود) فإنه يتوارد معجمياً مع لفظ (غثاء) في الآية ، ومن هنا كان اختلاف المعنى النحوي في البيان عن هذا اللفظ .

ومن الأمثلة على أن الفروق في المعاني المعجمية تؤثر في توجيه البنية التركيبة، قولنا :

١- إن الطبية نفسها صافية .

٢- إن الطبية نفسها قادمة .

ففي المثال الأول : نجد لفظ (نفسها) يشكل علاقة إسناد مع ما بعده فيعرب على أنه (مبتدأ) (مسند إليه) و (صافية) (خبر له) ، أما في المثال الثاني فيكون لفظ (نفسها) في علاقة توكيد مع ما قبله لدفع إرادة التوهم والمجاز ، ولا يكون في علاقة إسناد مع ما بعده ، بسبب الفرق في المعنى المعجمي بين (صافية و (قادمة) إذ نجد الأول (صفة مشبهة) دالة على ثبوت معجمياً ، ويتوارد معجمياً مع (النفس) ، في حين نجد لفظك (قادمة) صيغة فاعل دالاً على التجدد والحدوث معجمياً ، وعلى هذا فهو لا يتوارد معجمياً مع لفظ (النفس) ، إذ النفس لا توصف بالقدوم [٤].

والملاحظ هنا غياب الفرق الشكلي بين الجملتين ووقوع الفرق بينهما على مستوى التحليل الوظيفي لهما وان علة هذا الفرق ما يعرف بالتوارد المعجمي بين الصفة وما قبلها .

وقد بين تمام حسان المقصود بالتوارد موضحاً : أن بعض الكلمات يرد مع بعضها الآخر ولا يرد مع بعض ثالث ، وأن هذا يتضح بعدد من الأمثلة : من ذلك : إن

---

[٣] الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص٧٢٦.

[٤] محمد عبادة، بناء الجملة ، ص١٥.

كلمة (صديق) تتوارد بالوصفية مع كلمات مثل (الـــوفي، الحمـــيم ، المخلـــص) ، وأن (دجلة) تتوارد بواسطة العطف مع كلمة (الفرات) ، و (الطواف) تتوارد مـــع (حـــول الكعبة) ، كما أن (السعي) تتوارد مع (بين الصفا والمروة) . . وهكذا ورأى أن التوارد المعجمي لا يصلح قرينة في بيان المعنى النحوي، وإن كان ذا نفع عظيم فـــي دراســـة الأساليب الاستعمالية . ثم عدل عن رأيه هذا، وذكر ما يناقضه ويدفعه ،وهو أن هناك جانباً آخر أوضحه تشومسكي وربطه بالنحو ربطاً وثيقاً بالتفريق بين القبلاء (جمع قبيل وهي أصناف الكلمات أو أجزاء الكلام) من جهة ، وبين خصائص المعنى مـــن جهـــة ثانية ، وبين ما يتصل بالقبلاء من قواعد التفريـــع، ووضـــح الملاحـــظ ذات العلاقـــة بالخصائص من قواعد التفريع ، وكشف القوانين التي تتصـــل بالقواعـــد مـــن قواعـــد للتخصيص وأن هذه الأخيرة هي التي تنسب لكل قبيل عدداً من الخصائص التي تجعله صالحاً للتوارد مع بعض الكلمات دون بعض ، فقبيل (الاسم) مثلاً ، فـــي الاســـتعمال الإنجليزي يمكن أن يخصص على النحو الآتي .

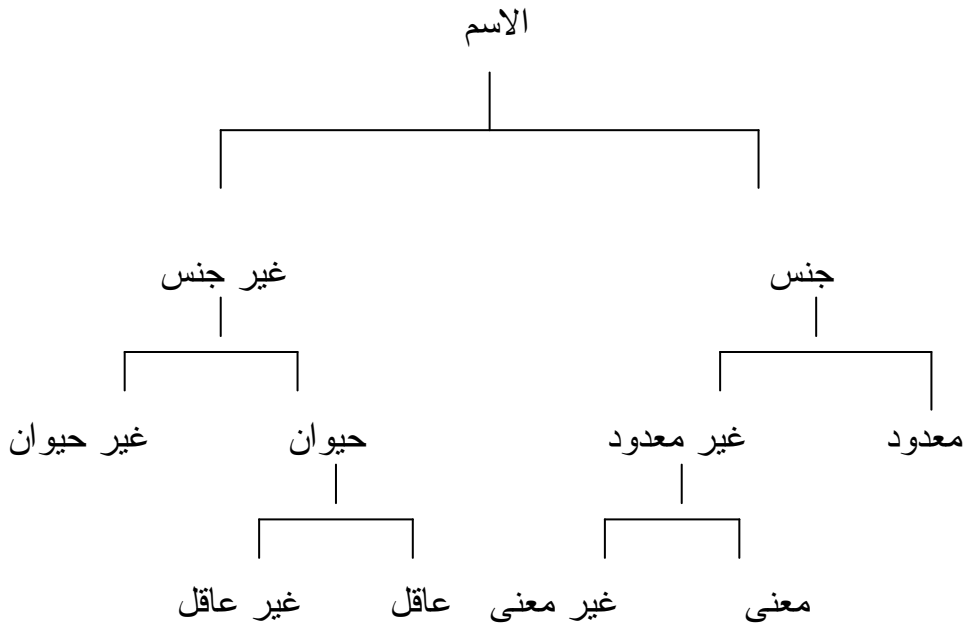

وبيان ذلك بمثال : أن الفعل (فهم) مثلاً ينتقي من الفاعلية ما يتسم ببعض هـذه الخصائص دون بعض ، فلا يرد ما ليس اسماً ولا معدوداً ولا حياً ولا عـاقلاً ، فـلا يقال: فهم الحجر ولا فهم الصبر ، وقد بين تمام حسان أن وضع مسألة التوارد المعجمي بهذه الطريقة تعين على إدخال التوارد إلى قواعد النحو من أوسع الأبواب وهذا يوضح قول النحاة (الإعراب فرع المعنى) ، ثم ذكر أن بعض نحاتنا القدماء كان يشير إلى هذا التوارد بقوله : " إسناد الفعل إلى ما هو له ، أو إلى غير ما هو له " وقولهم : " لا يسند (قال) إلا إلى من يصح منه القول " .

وانتهى تمام حسان إلى أن صلة التوارد بالمعجم تكمن في أن كل مدخل معجمي ينبغي أن يمهد لشرحه بذكر طائفة من الخصائص التي تعين علـى حسـن اسـتعماله، فيقال، مثلاً في كلمة (غلام) : (اسم + جنس + معدود + حيوان + عاقل) وأنـه بهـذا يصبح المدخل منسوباً إلى قبيل تعيين وظائفه النحوية ، وإلى خصائص تحدد تـوارده النحوي أيضاً [1].

---

[1] تمام حسان، الأصول ، ص ٣٣٦-٣٣٨، مرجع سابق ، وينظر عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية ، ص ٣٦٨-٣٦٩، مرجع سابق .

ويلتقي تمام حسان في إشارته لمسألة التوارد المعجمي مع النحاة الأوائل فقد وضح الجرجاني أن " ليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل إن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، وكيف يتصور أن يقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق، بعد أن ثبت أنه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض . . . " [٢].

فقوله عن الكلمات إنها في التركيب (تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل ، تعبير واضح عما يسمى في اللسانيات الحديثة بـــ (التوارد المعجمي) وبهذا يعاد النظر في تحليل حسان لما سماه بالنسق النطقي الهرائي وظيفياً نحو (حنكف المستعص . . .) فكيف غاب عنه أن الكلمات لا يمكن أن تتعالق وظيفياً دون أن تتناسق دلالتها على حد تعبير الجرجاني، أو تتوارد معجمياً على وفق اللسانيات الحديثة .

وهكذا يشكل المعنى المعجمي مرجعية في التحليل الوظيفي عند النحاة القدماء والمحدثين، فقد اعتمد عبد القادر الفاسي الفهري في وصفه العربية النظرية المعجمية الوظيفية التي طورتها العالمة الأمريكية (برزتن) وقد جاءت هذه النظرية في إطار النحو التوليدي التحويلي، ومدار هذه النظرية التحليل على وفق المستوى الدلالي للمفردات وضبط أنماط سلوكها النحوي ، فمن أهم الافتراضات اللسانية التي يعتمدها الفهري في دراساته هو " افتراض قيام علاقة وثيقة بين النحو والمعجم، وهو افتراض داخلي، لا خارجي ، ومضمونه أن النحو ما هو إلا إسقاط للمعجم .. فالتركيب ليس مستقلاً عما يوجد في المعجم – كما كان يتصور – بل بينهما علاقة وثيقة " [٣].

ويرى الفهري أن هذه العلاقة بين التركيب والمعجم، إذا مثلث بشكل صحيح ومتناسق تستطيع أن تقلص عدد التحويلات التي أثبتت الدراسات اللغوية والنفسية عدم واقعيتها النفسية، فهي غير مقيدة بقيود معرفية ويبدو أن الأدلة على " أن صورة تمثيل المعرفة اللغوية كما توجد في الأنحاء التوليدية التحويلية لا تستعمل بأي كيفية من

---

[٢] دلائل الإعجاز ، ص ٤٩-٥٠.

[٣] عبد القادر الفهري ، حوار معه أجراه ميلود جيبي وبشير قمري ، ص ١٩٠.

الكيفيات في إدراك الجمل أو إنتاجها أو اكتساب اللغة " [1] أصبحت تكون مجموعـــة لا يمكن تجاهلها .

وهكذا فإن البحث في المعنى المعجمي تخطى النظر للعجم على أنه من الكلمات التي يستعملها المجتمع اللغوي، وأصبح من المقرر أن يقدم المعجم بالإضافة إلى معاني المفردات مبانيها الصرفية ومعانيها النحوية وأن يعنى بتاريخ تطور هذه الكلمات .

---

[1] عبد القادر الفاسي الفهري ، اللسانيات واللغة العربية ، ص ٤٨.

المبحث الثاني

المعنى الدلالي

أولاً : مقدمة موجزة في دراسة علم المعنى (علم الدلالة) :

إن اللغة قالبٌ يصب داخله الأصوات والمورفيمات والجمل،ولكن لا يمكن لمكونات هذا القالب أن تكون وسيلةً للتفاهم والتواصل بين الأفراد ، ولا يمكن لها أن تكون لغةً إلا إذا كان لها معنى ، فالمعنى ، إذاً ، هو الأساس الذي يقوم عليه التفاهم بين الأفراد .

و " يشكل علم المعنى مستوى أساسياً من مستويات الدرس اللغوي،ويبحث في معنى الكلمة والجملة، ولا تكتمل دراسة الوحدات اللغوية كالكلمة والجملة إلا بدراسة هذه الوحدات ومدلولاتها، لأن معرفة هذه المعاني تشكل أساس التواصل اللغوي بين الناطقين بلغة ما سواء أكان التواصل عن طريق الكتابة أم المخاطبة الشفوية،ولذلك فعلم المعنى هو أحد المكونات الأساسية لعلم اللغة كالنحو والصرف والصوت، وهو في المآل والنتيجة القصد من إنتاج المتكلم للسلسة الكلامية بدءاً من الأصوات وانتهاءً بالمعجم، مروراً بالبناء الصرفي، وقواعد التركيب ، وما يضاف إلى ذلك كله من معطيات " المقام " الاجتماعية والثقافية "[1] .

ولما كان المعنى يشكل المشكلة الأساسية في اللسانيات، فقد كثرت الدراسات التي تناولت المعنى من حيث تفسيره وتوضيح المقصود به ومن ثم وضع النظريات فيه، وبناءً على هذا فقد ظهرت تعريفات عديدة للدالة ، ولعل أكثر هذه التعريفات شيوعاً هو ذلك " العلم الذي يهتم بدراسة المعنى " [2].

---

[1] شحدة الفارع وآخرون ، مقدمة في علم اللغة المعاصر ، ص ١٧٥.

[2] جون ليونز، علم الدلالة ، ص ٩، وينظر : أحمد مختار عمر ، علم الدلالة ، ص ١١. ويميل إلى هذا التعريف الباحث اللغوي (ليس) الذي يعرف علم الدلالة بأنه (دراسة المعنى) وأنه محور الاتصال ، ومحور دراسة الذهن البشري، وكذلك الباحث اللغوي (ليوس) .وينظر في تعريف علم الدلالة : عدنان بن ذريل، اللغة والدلالة – آراء ونظريات، دراسة ، ص ٥١، وبيار غيرو، علم الدلالة ، ترجمة: انطون أبو زيد ، ص٥، وتجمع التعريفات التي تناولت علم الدلالة بأن مجاله المعنى، والدراسات جميعها التي تناولته لم تخرج عن هذا الإطار .

ونظراً للمكانة والأهمية التي يحتلها المعنى في الدراسات اللغوية فقد كثرت المؤلفات والبحوث التي تعالج هذا العلم، فقد شملت المكتبة اللغوية أكثر الموضوعات التي يتناولها علم الدلالة ، ولهذا أصبح من أهم القضايا التي لم تشغل علماء اللغة فحسب بل شغلت أذهان الفلاسفة وعلماء النفس ، وطوائف شتى من الباحثين في العلوم الإنسانية عامة قديماً وحديثاً .

فقد " اعتنى بدراسة المعنى فلاسفة اليونان والرومان، وعلماء اللغة والمتكلمون العرب في عصورهم المختلفة،ولكن هذا المستوى الدلالي ظهر كعلم مميز في أواسط القرن التاسع عشر ، وكان للعالم البولندي (تروبتسكوى Trubetzkey)* نظرية علمية في وظيفة اللغة في مواقف الاتصال الإنساني المختلفة " [1].

وجاء سوسير وبلومفيلد بنظريات لغوية ومفاهيم لسانية عدت من دعائم الدراسات اللغوية المعاصرة ، وأولت الدلالة عناية نظرية لم تعادل اهتمامها بالتركيب الذي ميز أغلب دراسات اللغويين في تلكم الأوقات، إذ اعترف بلو مفيلد بأن المعاني أضعف نقطة في دراسة اللغة وستبقى كذلك حتى تتقدم المعرفة الإنسانية تقدماً أبعد من وضعها الراهن [2].

ولم يكن للمعنى في المدارس البنيوية التي تلت بلومفيلد حظٌ أوفر من السابق، فقد انصرف اللغويون إلى دراسة التراكيب والعلاقات التي تربط مكونات الجمل ربطاً يؤدي إلى معايير السلامة التركيبية التي فرضتها القواعد الضمنية الكامنة، ولم يشر تشومسكي إلى المكون الدلالي في منهجه التركيبي ١٩٥٧م ، لاعتقاده بضعف قدرة المعيار الدلالي على تحديد ما هو نحوي وما هو غير نحوي .

---

* نيقولاي تربتسكوي (١٨٩٠ – ١٩٣٨): يعد مؤسس علم الفونولوجيا، أصد سنة ١٩٣٩ كتابه مبادئ الفونولوجيا الذي ترجم إلى الفرنسية سنة ١٩٤٩م تحت عنوان principes dephonologic ، وقد اعتمد مجموعة مبادئ في مجال الدراسة الألسنية منها:

١- الفونيتكا والفونولوجيا ٢- الوظيفة التمييزية ٣- التحقق من الفونامات ٤- تحديد الفونام.

ينظر ميشال زكريا، الألسنية (علم اللغة) المبادئ والأعلام.

[1] وينظر للمزيد عن نشأة علم الدلالة : حلمي خليل ، مقدمة لدراسة علم اللغة ، ص ١٤٦-١٤٧ وعبد العزيز مطر ، علم اللغة وفقه اللغة ، ص ٤٥-٤٦، وفوزي حسن الشايب ، محاضرات في اللسانيات ، ص ٤٢٩-٤٣١.

[2] فارس عيسى، ملامح النظر النحوي الكوفي، ص٣١٣.

ويواكب " تطور الجانب الدالي تطور النظرية التوليدية التحويلية، فتولى اللغويان (كاتز katz وفودر Fodor) ١٩٦٣م ، تطوير نظرية تحليلية تقوم بتحليل معاني الكلمات تحليلاً يظهر عناصرها الأولية ، وكانت هذه النظرية أساساً للنظر الدلالي التركيبي في النحو التوليدي التحويلي " [١]. ولكنها، مع ذلك، لم تربط التركيب بالدلالة ربطاً عضوياً متكاملاً ، وهي قضية تنبه إليها تشومسكي عندما طور نظريته ١٩٦٥م بتطوير القواعد التي تتحول في ضوئها البنى العميقة إلى السطحية في هدي من المعنى[٢].

واتخذ الاهتمام بالمعنى صوراً ومناهج متباينة انطلقت من النظريات المختلفة التي تبناها اللغويون في السنوات المتعاقبة، ومن ذلك النظرية الإشارية (نظرية العلامة Sugn)، والنظرية السلوكية ، ونظرية السياق ، ونظرية الحقول الدلالية، والنظرية التحليلية [٣].

ويشكل هذا التطور انعطافاً في الدرس اللغوي الحديث نحو المعنى، وهو يذكرنا بما كان من اهتمام النحاة العرب القدماء بالمعنى ، أيضاً ، فقد عني النحاة العرب بالمعنى الدلالي عناية كبيرة ، و " يمثل التفاتهم إلى المعنى عامة، والمستوى الدلالي خاصة، ملحظاً ثابتاً يفزعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحوي وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوي الخالص " [٤].

فهم عندما أسسوا ووضعوا قواعد اللغة العربية لم يغفلوا المعنى في عملهم، ولعل قول ابن هشام : " ها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بنى فيها الإعراب على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد " [١]، يدل دلالة واضحة على اهتمام النحاة بالمعنى عند وضع القاعدة النحوية .

---

[١] فارس عيسى، ملامح النظر النحوي الكوفي، ص٣١٣-٣١٤.

[٢] المرجع نفسه، ص ٣١٤.

[٣] ينظر للمزيد عن هذه النظريات: أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتنطيق ص ٩٠-٩١، و ف . ر . بالمر . علم الدلالة إطار جديد ، ص ٤٦، ٨١-٨٣، وستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة ، ص ٨١، ومحمد رضوان ، نظرات في اللغة ، ص ٤٦٥-٤٦٩.

[٤] نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ، ص ٦٥.

[١] مغني اللبيب، ج٢، ص٥٢٩.

وقد عد المبرد من قبل ابن هشام المعنى مرجعية يستند إليها النحو إذ قال : " كل ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود "[٢]

وهكذا فإن دراسة المعنى قد احتلت مكاناً بارزاً عند النحاة العرب ، ولهذا فهم يعبرون عنه دائماً بالروح في مقابل اللفظ الذي يمثل الجسد ، جاء في العمدة : " اللفظ جسم وروحه المعنى ، وارتباطه به كارتباط الروح بالجسم ، يضعف بضعفه ويقوى بقوته "[٣].

أما الدلالة فقد عرفها القدماء بأنها إظهار المدلول عليه[٤]، وقال الشريف الجرجاني " الدلالة هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، في فالشيء الأول هو الدال ، والثاني المدلول " . [٥]

ويعرف المعنى الدلالي : " بأنه " المعنى العام المكون من مجموع معاني الألفاظ المفردة عندما تتراصف الكلمات على نسق ما في جمل ما ، فالمعنى المترشح عن كل جملة يسمى المعنى العام أو معنى المقال ، ويأتي هذا المعنى في مقابل المعنى المعجمي المفرد الجزئي، ويشترك في فهم هذا المعنى العام كل المتحدثين باللغة، لأن فهمه هو هدف العملية الإبلاغية للكلام " [٦].

---

[٢] المقتضب، ج٤، ص٣١١.

[٣] ابن رشيق القيرواني، العمدة، ، ج١، ص ١٢٤.

[٤] الرماني، رسالتان في اللغة ، ص ٦٦.

[٥] الجرجاني ، التعريفات ، ص ١٠٩.

[٦] عبد ا لجبار توامة، القرائن المعنوية ، ص ٤٢١، مرجع سابق .

ثانياً : توجيه المعنى النحوي في ضوء المعنى الدلالي :

اتخذ النحاة المعنى ملحظاً جوهرياً يصدرون عنه في توجيه الظواهر اللغوية وتقرير قواعد اللغة والبيان عن مستوى الصواب والخطأ فلا يمكن دراسة التراكيب اللغوية بمعزل عن المعنى المراد منها .

أ-الاستدلال بالمعنى على وجوه الإعراب :

إن دور المعنى يتضح فيما يسمى التعددية أو الاحتمالية في وجوه الإعراب إذ ينطوي كل وجه على معنى مخصوص، فهي " ليست مجرد استكثار من تعبيرات لا طائل تحتها، كما يتصور بعضهم، وأن جواز أكثر من وجه تعبيري ليس معناه أن هذه الأوجه ذات دلالة معنوية واحدة، وأن لك الحق أن تستعمل أيها تشاء ، كما تشاء ، وإنما لكل وجه دلالته فإن أردت معنى ما ، لزمك أن تستعمل التعبير الذي يؤدي ، ولا يمكن أن يؤدي تعبيران مختلفان معنىً واحداً إلا إذا كان لغة، نحو قولك : ما محمدٌ حاضراً ، وما محمدٌ حاضرٌ ، فالأولى لغة حجازية، والثانية تميمية، ولا يترتب على هذا اختلاف في المعنى ، وفيما عدا ذلك لا بد أن يكون لكل تعبير معنى ، إذ كل عدول من تعبير إلى تعبير لا بد أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى ، فالأوجه التعبيرية المتعددة إنما هي صور لأوجه معنوية متعددة "[1] .

وهكذا فإن سيبويه يقابل بين التراكيب النحوية في ضوء دلالتها التي تعبر عنها، من ذلك قوله : " . . وتقول : كتبتُ إليه أن لا تقل ذاك .

وكتبت إليه أن لا تقول ذاك .

وكتبتُ إليه أن لا تقولُ ذاك .

فأما الجزم فعلى الأمر ، وأما النصب فعلى قولك : لئلا تقول ذاك ، وأما الرفع فعلى قولك : لأنك لا تقول ذاك ، أو بأنك لا تقول ذاك ، تخبره بأن ذا قد وقع من أمره"[1].

---

[1] فاضل السامرائي ، معاني النحو ، ج١، ص ٩ ، مرجع سابق .

[1] الكتاب ، ج٣، ص ١٦٦.

ويوافق هذا ما جاء في الاستفهام في نحو قولنا : " ما اليوم ؟ وما اليوم؟ رفعاً ونصباً ، ولكل معنى دلالي يختلف عن الآخر ، فالرفع يحمل دلالة الاستفهام عن مسمى اليوم : السبت أم الأحد أم الاثنين . . . أما النصب فيحمل دلالة الاستفهام عما حدث في اليوم [٢].

ويوجه سيبويه الإعراب في ضوء المعنى الدلالي العام للتركيب ، معتمداً التمييز بين أبعاد دلالية معينة تؤديها علاقات نحوية مخصوصة، إذ يفرق بين العلاقة التي تربط الصفة بالموصوف، وتلك العلاقة التي تربط المضاف بالمضاف إليه وكذلك العلاقة التي تربط المبتدأ بالخبر ، ويجعل المعنى الدلالي الذي تعبر عنه العلاقات النحوية موجهاً في اختيار وجه إعرابي معين أو ترجيح وجه على آخر ، فيقول : " هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً ، وذلك إذا كان الآخر هو الأول ، وذلك نحو قولك : له صوتٌ صوت حسنٌ، وإنما أردت الوصف، كأنك قلت: له صوت حسن. وإنما ذكرت الصوت توكيداً ، ولم ترد أن تحمله على الفعل ، لما كان صفة ، وكان الآخر هو الأول . . وأما : له صوتٌ صوتُ حمار، فقد علمت أن صوت الحمار ليس الصوت الأول، وإنما جاز لك رفعه على سعة الكلام ، كما جاز لك أن تقول : ما أنت إلا سيرٌ " [٣].

إن عناصر التركيب تتضمن مستويات دلالية تختلف باختلاف تلك العناصر والعلاقات التي تنتظمها ، فالعلاقة ، مثلاً ، بين المبتدأ و الخبر علاقة نحوية ثابتة، لكنها من حيث المعنى الدلالي الذي تؤديه تتنوع؛ تبعاً لاختلاف طرفي العلاقة ، وهذا التعدد أو التنوع في المعنى الدلالي ذو دور كبير في التوجيه الإعرابي لبعض العناصر اللغوية التي ترتبط بأحد طرفي العلاقة النحوية التي يمثلها كل من المبتدأ والخبر، لذلك فإن المعنى الدلالي الذي تعبر عنه تلك العلاقة في مثل قولنا : (له صوتٌ) يختلف عن المعنى الدلالي الذي تعبر عنه العلاقة النحوية ذاتها في مثل قولنا : (هذا صوتٌ) ، من هنا اتخذ سيبويه الاختلاف في المعنى الدلالي منهجاً ، ليرجح نصب " صوت حمار" في حالة ارتباطه بالجملة الأولى ، في حين يختار الرفع إذا ما ارتبط في الجملة الثانية، إذ يقول : " هذا باب ما الرفع فيه الوجه، وذلك قولك : هذا صوتٌ صوتُ حمار ؟: لأنك

---

[٢] المصدر نفسه ، ج١، ص ٤١٨.

[٣] المصدر نفسه ، ج١، ص ٣٦٣: ما أنت إلا سير ، أي : إلا صاحب سير .

لم تذكر فاعلاً ، ولأن الآخر هو الأول، حيث قلت: هذا فالصوت هو هذا، ثم قلت هـذا صوتُ حمار؛ لأنك سمعت نهاقاً ، فلا شك في رفعه، وإن شبهت، أيضاً ، فهـو رفـع، لأنك لم تذكر فاعلاً يفعله، وإنما ابتدأته كما تبتدئ الأسماء ، فقلت : هذا ، ثم بنيت عليه شيئاً هو هو ، فصار كقولك : هذا رجلٌ رجلُ حرب ، وإذا قلت: له صوت: فالذي فـي اللام هو الفاعل وليس الآخر به ، فلما بنيت أول الكلام كبناء الأسماء كـان آخـره أن تجعل كالأسماء أحسن وأجود، فصار كقولك : هذا رأس رأسُ حمار ، وهذا رجلٌ أخو حرب، إذا أردت الشبه " [1].

ويلاحظ أن اعتماد سيبويه المعنى الدلالي العام في التراكيب في تـرجيح وجـه إعرابي على آخر واضح لا لبس فيه ، كما سلف، ومثل ذلك ، أيضاً ، قولك : " مررت برجلٍ رجلٍ أبوه، إذا أردت معنى أنه كامل . . وتقول : مررتُ برجلٍ رجلٌ أبوه ، تريد رجلاً واحداً لا أكثر من ذلك " [2].

وقد جعل الزجاجي المعنى مرتكزاً في الاستدلال على وجوه الإعراب ، مثـال ذلك ما جاء في نصب الفعل المضارع بعد حتى ، قال : " تقولُ : سرت حتـى أدخـل المدينة ، وحتى أدخل المدينة ، بالرفع والنصب ، فللرفع وجهان : أحدهما : أن يكـون السير والدخول قد وقفا معاً ، كأنك قلت : (سرت فدخلت) ، فكل موضع صلح فيـه أن تقدر الفعل الذي بعد (حتى) بالماضي والفاء جميعاً فارفعه ، والوجه الثاني : أن يكـون السير قد وقع، وأنت تقول : إنك الآن تدخل ، كأنك قلت: سرت حتـى أدخلهـا الآن لا أمنع منه، (مرض حتى لا يرجونه)، أي حتى هو الآن لا يرجى ، وللنصب وجهـان : أحدهما : أنك أردت : سرت إلى أن أدخل المدينة ، فجعلت دخولـك غايـة سـيرك، والآخر : أن تريد معنى (كي) ، كأنك قلت : سرت كي أدخلها " [1].

وقد استند الجرجاني إلى المعنى في استنباط وجوه الإعراب، إذ قال في إعراب قوله تعالى : (وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفةً ورحمةً ورهبانيةً ابتدعوها)[2]، "اعلم

---

[1] الكتاب ، ج١، ص ٣٦٥: أي ليس الآخر هو الأول.

[2] المصدر نفسه ، ج٢، ص ٢٩، ولمزيد من الأمثلة عند سيبويه ينظر الكتـاب ج٣، ص ١٧ و ج٣، ص ٩٨، و ج٣، ص ٤٢-٤٣.

[1] الزجاجي، الجمل ، ص ١٩١.

[2] سورة الحديد ، آية ٢٧.

أن قوله تعالى : (ورهبانية ابتدعوها) لا يخلو من أمرين : أحدهما : أن تكون الرهبانية منصوبة بالعطف على قوله : (ورحمةً) ، والثاني : أن تكون منصوبةً بإضمار فعل يفسره الظاهرة، كما كان (الأرض) في قوله تعالى : (والأرض بعد ذلك دحاها) كذلك على ما فسرنا، فلا يجوز الوجه الأول، لأجل أنك إذا عطفت (رهبانيةً) على قوله (ورحمةً) ، وجب أن تجعل (ابتدعوها) صفةً لها ، حتى كأنك قلت : ورهبانية مبتدعةً لهم، وهذا غير جائز ، لأن (الرهبانية) لو كان حكمها حكم الرحمة ما وصفت بأنها مبتدعةً من جهتهم " [٣].

وهكذا يلتقي عبد القاهر مع النحاة في اعتبار المعنى أصلاً يستند إليه في تحليل الظاهرة اللغوية .

وقد رجح ابن الأنباري الوجه الذي يتفق مع المعنى في إعراب لفظ " أربعين " في قوله تعالى : (وإذا واعدنا موسى أربعين ليلة) [٤] بقوله :" وأربعين ليلة مفعول ثانٍ لواعدنا، وتقديره تمام أربعين ليلة، فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه، ولا يجوز أن يكون منصوباً على الظرف؛ لأنه يصير المعنى واعدناه في أربعين ليلة، وليس المعنى على ذلك ، وإنما المعنى أن الوعد كان بتمام أربعين ليلة " [٥].

ورجح العكبري (ت ٦١٦هـ) أن موقع الجملة " يتلونه حق تلاوته" في قوله تعالى : (الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته، أولئك يؤمنون به) [٦]. موقع الحالية على موقع الخبر مستدلاً بالمعنى بقوله : " لأنهم لم يكونوا وقت إتيانه تالين له " [١]، وهذا يتفق مع رأي ابن الأنباري الذي قال : " ويتلونه جملة فعلية في موضع نصب على الحال من المضمر المنصوب في (آتيناهم) ولا يجوز أن يكون (يتلونه) الخبر ، لأنه يوجب أن يكون كل من أوتي الكتاب يتلوه حق تلاوته، وليس الأمر كذلك إلا أن يكون الذين أوتوا الكتاب الأنبياء عليهم السلام " [٢].

---

[٣] الجرجاني ، المتقصد ، ج١، ص ٢٣٩، والآية ٣٠ من سورة النازعات .

[٤] سورة البقرة ، آية ٥١.

[٥] ابن الأنباري ، البيان في غريب القرآن ، ج١، ص ٨٢ .

[٦] سورة البقرة ، آية ١٢١.

[١] العكبري، التبيان في إعراب القرآن ج١، ص ٩٩.

[٢] ابن الأنباري ،البيان في غريب القرآن ، ج١، ص ١١٤.

ب-تقدير الإعراب وتفسير المعنى :

إن إشكالية العلاقة بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى تمثل ملحظاً ظاهراً عند الدارسين لتراث النحاة القدماء ، وقد وعى سيبويه وشيخه الخليل الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى وهذا واضح في باب التعجب ، إذ يقول سيبويه : " وذلك قولك: ما أحسن عبد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يتكلم به " [٣] .

إن قول الخليل : " شيء أحسن عبد الله " ، في صيغة التعجب هو تفسير معنى، وكأن المتعجب قدر وجود قوة ما عملت زيادة في صفة الاسم المتعجب منه، فهو يريد أن يوصل إلى أذهان المتلقين هذا الإحساس ، في حين إن ما فسر به المعنى ، وهو (شيء أحس عبد الله) لا يمكنه من إيضاح انفعال المتعجب ونقله إلى المتلقي ، لذا يفهم أن شيخ سيبويه قد أشار إلى ضرورة عدم الخلط بين الأسلوب الخبري المتمثل في تفسير المعنى، والأسلوب الإنشائي المتمثل في صيغة التعجب ، حيث أردف قائلاً : " ودخله معنى التعجب " ، لا سيما إذا علمنا أن صيغة التعجب متحولة عن صيغة الاستفهام [٤].

وقد أشار الكوفيون ، وعلى رأسهم شيخهم الفراء إلى مثل هذا التحول [١]، فلو حمل الكلام على معنى الخبرية لخرج من باب التعجب ، كما أن (ما) التعجبية ليست موصولة ولا موصوفة، والفرق بينهما صوتياً واضح من حيث الأداء والنغمة، كما أن سيبويه لم يرد في كلامه ما يفهم أن (ما) موصولة، إلا في قوله : " ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب : إني مما أن أصنع، أي من الأمر أن صنع " [٢].

---

[٣] الكتاب ج١، ص ٧٢، ويتضح الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى باب الاستثناء كذلك ينظر الكتاب ج٢، ص ٣١٠، وابن جني ، سر صناعة الإعراب ، ج١ ص ١٢٩.

[٤] ابن عصفور الأشبيلي ، شرح جمل الزجاجي ، ج١، ص ٥٧٦، وينظر عماد نعامنة، نظرية المعنى في كتاب سيبويه ، ص ٥١-٥٣.

[١] الرضي، شرح الكافية ، ج ١، ص ٨٧.

[٢] الكتاب ، ج١، ص ٧٣.

من هنا فإن حمل النحاة " ما" التعجبية التي تحولت عن (ما) الاستفهامية، على أنها موصولية بمعنى شيء أو شيء عظيم ، غير مقنع، ذلك أن " ما التعجبية ليست الموصولة ، ولا بمعنى (شيء) ، ولا بالجملة ما يكون الكلام به خبراً محضاً ، بل هي أمةٌ وضعت وحدها للتعجب ، وهي مناسبةٌ لـ (ما) الاستفهامية ، . . . ولأن تفسر (ما) هذه لـ (أي) أعجبُ إلى من أن تفسر بشيء"[٣].

لذا ، فقد أصبح من المقرر الفصل بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، وقد تمثل النحاة القدماء توجيهات سيبويه والخليل في هذا الصدد في مؤلفاتهم وتحليلاتهم النحوية، فالمبرد يشترط في المتعجب منه أن يكون مختصاً ، فلا يجوز أن تقول : ما أحسن رجلاً ، أو ما أجمل إنساناً ، إلا أن تقيده بما يخرجه من الإبهام إلى حيز الاختصاص، فمن صور ذلك قولنا : ما أحسنَ رجلاً إذا طلب ما عنده أعطاه ، فقد جاز ذلك لأننا أخرجنا (رجلاً) من العموم إلى صورة مخصوصة ، " ولم يكن (أحسن) وإن نصب (رجلاً) واقعاً عليه، إنما هو واقع على فعله، وإنما جاز أن يوقع التعجب عليه، وهو يريد فعله، لأن فعله به كان، وهو المحمود عليه في الحقيقة والمذموم " [٤].

فها هنا افترق تفسير المعنى عن ظاهر الإعراب، ومنه أيضاً ، قول العرب: ما شأنك قائماً ؟ إذ يحلل المبرد هذا القول في " ما أمرك في هذه الحال ، فهذا التقدير، والمعنى لم قمت ؟ "[٥] .

ويوافق هنا ما ورد في تفسير قوله تعالى :(فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك)، فإن المراد منه " الزجر ، والعرب تقول للرجل إذا أرادوا إبعاده عن أمر لعلك تقدر أن تفعل كذا مع أنه لا شك فيه ، ويقول لولده لو أمره لعلك تقصر فيما أمرتك به، ويريد توكيد الأمر فمعناه لا تترك " [١].

ومن هذا الباب ، أيضاً ، استخدام الاستفهام لا لغرض طلب الإجابة ، وإنما لأغراض أخرى كالتوبيخ ، أو الإنكار ، أو التعجب . . . الخ ، كما في قولنا : أطرباً ؟

---

[٣] الغرغاني، المستوفي في النحو ، ج١، ص ١٢٠.

[٤] المقتضب، ج ٤، ص ١٧٥.

[٥] المصدر نفسه ، ج٣، ص ٢٧٣.

[١] الرازي، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، م ٦، ج ١٧، ص ٣٢٤، والآية ١٢ من سورة هود .

فظاهر اللفظ استفهام والمعنى على غير ذلك ، فأنت " تعلم أنه قد طرب ، ولكنك تسأله لتوبخه وتقرره " [٢].

وقد أدرك ابنُ جني أهمية هذه المسألة فعقد لها باباً في مؤلفه الخصائص ، بعنوان: " باب الفرق في تقدير الإعراب وتفسير المعنى " ، حذر فيه من عواقب الانسياق وراء من لا دربة له بعلم النحو في تفسير كلام العرب : " كقولهم في تفسير قولنا: أهلك والليل ، معناه : الحق أهلك قبل الليل ، فربما دعا ذلك من لا دربه له إلى أن يقول : أهلك والليل فيجره ، وإنما تقديره : الحق أهلك وسابق الليل . . ومن ذلك قولهم في قول العرب : كل رجلٍ وصنعته ، وأنت وشأنك، معناه، أنت مع شأنك ، وكل رجل مع صنعته ، فهذا يوهم من أممٍ أن الثاني خبر عن الأول ، كما أنه إذا قال : أنت مع شأنك، فإن قوله : (مع شأنك) خبرٌ عن (أنت) وليس الأمر كذلك، بل لعمري إن المعنى عليه، غير أن تقدير الإعراب على غيره، وإنما (شأنك) معطوف على (أنت) ، والخبر محذوف ، للحمل على المعنى ، فكأنه قال : كل رجل وصنعته، وأنت وشأنك مصطحبان . . ، الآ ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى " ؟ [٣].

تكشف النصوص السابقة أن النحاة قد وعوا الفرق بين تقدير الإعراب (ما يتصل بالنظام النحوي) وتفسير المعنى (ما يتصل بالحدث اللغوي) ، فتقدير الإعراب ، متصل بالتركيب الظاهر، وتفسير المعنى معتمد تركيب مقدر وكأنه يشبه تركيباً باطنياً قد يختلف النحويون في تصوره .

فالتركيب الظاهر الذي عرضه ابن جني في النص السابق هو (أهلك والليل)، وعند تحليل هذا التركيب أو إعرابه، لجأ النحويون إلى تركيب مقدر يكشف العلاقة بين التركيب الظاهر والمعنى، وقد حذر ابن جني من أن نفترض تركيباً لا يتفق ومؤشرات التركيب الظاهر من علامات إعرابية، وأبان عن افتراضين للتركيب الظاهر المقدر:

الأول : (الحق أهلك قبل الليل) ، ورفض ابن جني هذا الافتراض ، لأنه لا يتفق مع علامة النصب في (الليل) في التركيب الظاهر .

---

[٢] الكتاب ج٣، ص ١٧٦.

[٣] الخصائص ، ج١، ص ٢٨٠-٢٨٤.

الثاني : (الحق أهلك وسابق الليل) ،وقبل ابن جني هذا الافتراض بما فيه من صلة تركيبية بين البنيتين ، ومن ثم نقول في إعراب (التركيب الظاهر) (أهلك) مفعول به لفعل محذوف تقديره (الحق) و (الواو) حرف عطف، و (الليل) مفعول به لفعل محذوف تقديره (سابق) [1].

ويبدو أن لجوء النحويين العرب إلى تلك التراكيب العميقة المقدرة ملحظ يتصل بظاهرة الحذف والتقدير لتسويغ حركات الإعراب التي تبدو في التراكيب الظاهرة مخالفة للقواعد المنصوص عليها .

وقد اعتمد النحاة العرب تلك التراكيب العميقة في مواضع أخرى متصلة بتركيب الجملة وكانت غايتهم تفسير علاقة هذا التركيب الظاهر بالمعنى، ومن تلك المواضع: يشترط في التمييز بعد اسم التفضيل أن يكون فاعلاً في المعنى، فإذا قلنا: محمد أكثر مالاً ، تكون البنية العميقة (المقدرة) محمد يكثر ماله ، فكلمة (ماله) الواقعة تمييزاً في البنية الظاهرة هي فاعل في البنية العميقة المقدرة في نظر النحويين، وبهذا يرفض ابن هشام إعراب كلمة (أمداً) تميزاً في قوله تعالى : (.. أحصى لما لبثوا أمداً) لأن (الأمد) لا يصلح أن يكون فاعلاً في البنية المقدرة بل يكون مفعولاً به عندما نقول : محمد يحصي مالاً ، وبذلك لا يكون أحصى أفعل تفضيل بل هي فعل ماضٍ[2].

وتفسير الكلام على ظاهره فقط، قد يؤدي إلى فساده وعدم إفادته، وبذلك يصبح اللجوء إلى التقدير ضرورة، ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما يورده ابن هشام في بيان أهمية النظر في المعنى الدلالي العام للجملة قبل تحديد إعراب أحد عناصرها ، وهو ما عبر عنه بالمعنى المركب ، فمنها ما أورده في قوله تعالى : (ولا تسأموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله) إذ توحي البنية السطحية للجملة بتعلق (إلى) بالفعل (تكتبوه) "وهو فاسد ، لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين، وإنما هو حال ، أي مستقراً في الذمة إلى أجله " [3].

---

[1] محمد عبادة ، الجملة العربية ، ص ١٧٦، مرجع سابق .

[2] مغني اللبيب ، ج٢، ص ٥٩٨، والآية ١٢ من سورة الكهف .

[3] المغني ، ج٢ ، ص ٥٣٠ ، الآية ٢٨٢ من سورة البقرة ،

ونظيره قوله تعالى : (أصلاتك تأمرك أن نترك ما يعبد آباؤنا أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء) ، فإنه يتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك) وذلك فاسد في المعنى ، " لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطف على (ما) فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل . . .وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى أن والفعل مرتين وبينهما حرف العطف " [٢].

ومثله ، قوله تعالى : (فأماته الله مائة عام) فأول ما يتبادر للذهن من ظاهر اللفظ ان انتصاب (مائة) هو بـ(أماته)، إلا أن ابن هشام يقرر أن " ذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي ، لأن الإماته سلب الحياة، وهي لا تمتد ، والصواب أن يضمن (أماته) معنى ألبثه، فكأنه قيل : فألبثه الله بالموت مائة عام ، وحينئذٍ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي معنى اللبث، لا معنى الإلباث؛ لأنه كالإماتة في عدم الامتداد "[٣] .

إن اعتماد ظاهر اللفظ قد يشير إلى علاقات نحوية بين عناصر معينة، بينما يؤدي النظر في دلالة الكلمات إلى رفض تلك العلاقات الظاهرية ، وانطلاقاً من هذا الأصل رفض ابن هشام أن تكون (مائة) في الآية السابقة منصوبة بالفعل (مات) مع الاحتفاظ بمعناه الوضعي الذي جاء في النص السابق .

وقد اتخذ النحاة البنية العميقة منهجاً في تفسير الظاهرة اللغوية ومما يؤكد ذلك جملة من الأمثلة نعرضها على النحو الآتي :

١- الحمل على المعنى، ويقصد به : رد الصورة المنطوقة (البناء الظاهري) إلى بنيتها الأساسية الكامنة وراء هذا التعبير المنطوق .

٢- المحل الإعرابي ،إذ تحتل المبنيات كلها وظائف نحوية في بناء الجملة ولا يتغير ظاهرها مطلقاً ، ويبقى لها مع ذلك محلها الإعرابي ، فالضمائر على اختلافها، وأسماء الإشارة- ما عدا المثنى – والأسماء الموصولة – ما عدا المثنى – وأسماء الشرط – كلها مبنية ، ومع ذلك لها محلها الإعرابي الذي تحدده البنية العميقة في ترابطها بما تلزمه من تحديد رتبة او غيرها ، كذلك الجمل التي تعاقب المفرد في

---

[٢] المصدر نفسه ، ج٢ ، ص ٥٢٩، والآية ٨٧ من سورة هود .

[٣] المصدر نفسه، ج٢، ص ٥٣٠، والآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

شغل وظيفته ، لها محل إعرابي معين من الرفع والنصب والجر على التبعية، أو الخبرية ، أو الإفصاحية، أو الحالية، أو غيرها من الوظائف التي تشغلها الجمل معاقبة المفرد .

٣- الإعراب التقديري ،ويشمل الأسماء المقصورة مطلقاً ، والمنقوصة في غير حالة النصب إذ تظهر الفتحة فحسب ، فالعلامات الإعرابية لا تظهر في بناء الجملة، ومع ذلك تقدر ، فالبنية العميقة بما تكفله من توضيح العلائق في الاسم المنقوص أو المقصور تحدد وظيفته وعلامته الخاصة بهذه الوظيفة أو تلك . ومن الأسماء التي تعرب إعراباً تقديرياً ، الأسماء المفردة التي تضاف إلى ياء المتكلم .

٤- الاسم المجرور بحرف الجر الزائد مثل (ما تسقط من ورقةٍ) فقد جر الاسم في ظاهرة ولكن وظيفته مختلفة إذ يكون فاعلاً كما في المثال السابق ، فالاعتماد في تحليله لا يكون على ظاهره المنطوق في بناء جملته بل يكون على ما تحدده له البنية العميقة [١].

ومن هنا يتضح أن البنية العميقة تمثل الأصل وقد يطرأ على هذا الأصل تغيرات في أثناء النطق الفعلي ولكن التحليل اللغوي يرجع البنية السطحية إلى قواعد الأصل.

وهكذا يتضح أن النحاة قد أدركوا أن الاقتصار على الشكل الخارجي للتركيب وحده، أو ظاهر اللفظ ليس كافياً في تفسير الظاهرة النحوية ، ولا يقدم وصفاً شاملاً ودقيقاً للنظام النحوي للغة ، " و أنه لا بد لتحقيق هذه الغاية من استبطان التراكيب والتجاوز عن ظاهر العلاقات، والنظر فيما يثوي وراءها من معانٍ خفية وعلائق دلالية لا يمكن الوصول إليها ، إذا توقف التحليل عند ظاهر العبارة "[١].

وتتلاقى نظرة النحاة القدماء في تخطي المستوى السطحي (البراني) إلى المستوى العميق (الجواني) في التحليل النحوي وتفسير الظواهر اللغوية، مع النظر اللساني الحديث، إذ تنادي النظرية التوليدية التحويلية باعتماد المعنى في تفسير ظاهر اللفظ ، وتنطلق هذه النظرية من وجود مستويين للتركيب : التركيب العميق، والتركيب

---

[١] ينظر محمد عبد اللطيف ، بناء الجملة ، ص ٢٠٤-٢٠٧ .

[١] لطيفة النجار ، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ، ص ١٥٣.

السطحي ، وقد اعتنى تشومسكي بالتمييز بين هذين التركيبين ، فالتركيب العميق يمثل الشكل الفكري الداخلي للغة، وهو الأساس البنائي المجرد الذي يمدنا بمصدر التفسير الدلالي للجملة، أما التركيب السطحي ، فيمثل الشكل الفيزيقي الخارجي للغة،ويمدنا بالتفسير الصوتي ، فلو أعطينا المعلومات النحوية والمعجمية التي يزودنا بها التركيب العميق، والصورة الصوتية التي يزودنا بها التركيب السطحي فإننا نستطيع أن نقول ما الذي تعنيه تلك الجملة [٢].

مثال ذلك : أكل جون تفاحه .

هل أكل جون تفاحة ؟

فالتركيب السطحي ونقصد به (الفرق في ترتيب الكلمات + التنغيم) مختلف تماماً، ولكن التركيب العميق متشابه [٣].

فالبنية العميقة لكل تركيب سواء أكان جملة كاملة أم جزءاً مترابطاً منها لا بد أن تتوافر في ذهن المتكلم قبل أن يحولها إلى رموز صوتية وينطق بها على شكل البنية الخارجية أو الظاهرة، وأن البنية العميقة تتألف من وحدات المعنى المتمثلة في وحدات كلامية منفردة بعضها يعبر عما تعبر عنه المفردات اللغوية المعروفة وبعضها يعبر عن معانٍ نحوية كالزمان والمكان والإفراد والجمع وما إليها ، وأن الفرد قبل أن يتكلم فعلاً يستخدم قوانين أو قواعد خاصة (دعاها قواعد التحويل) وذلك لتحويل تلك البنية العميقة إلى بنية خارجية هي الكلام المنطوق فعلاً [١].

وقد انتهى التحويليون إلى أن البنية العميقة التي تهتم بالمعنى هي عامة لكل اللغات، إذ هي انعكاس بسيط لشكل من أشكال العقل ، وما يختلف في هذه اللغات هو القواعد التحويلية التي تنقل الجملة من عميقة إلى سطحية، فهذه القواعد هي المسئولة عن تنظيم العلاقات بين التركيب ومعناه، إذ تهدف إلى الوصول بالجملة إلى أفضل وضع للتعبير عن المعنى المقصود .

---

[٢] أحمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص ٢٦٣، وينظر في البنية العميقة والسطحية، عبد السلام المسدي، اللسانيات من خلال النصوص، مجموعة مقالات ، ص ١٠٥-١١٨.

[٣] نعوم تشومسكي ، البنى النحوية ، ص ١١٨-١٢١.

[١] نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص ١٥٧.

وتشكل البنية العميقة إحدى مدخلات النظام اللغوي الأساسية، بينما تعد البنية السطحية إحدى مخرجاته الرئيسة، فلا تفهم المخرجات إلا إذا عرفت المدخلات (الجمل النواة والتركيب الأولي لمحتوياتها) ، وعلى ذلك فالبنية العميقة هي المعين في فهم المعنى المراد إذا لم يسعف ظاهر اللفظ ، إذ قد يحتمل الشكل الخارجي للتراكيب أكثر من معنى ، عندها يشكل اللجوء إلى المعنى العميق السبيل الأفضل للفهم، مثال ذلك: أن جملة مثل : (زيارة الأصدقاء تبعثُ على السرور) تحتمل معينين : زيارتي الأصدقاء تبعث على السرور ، وزيادة الأصدقاء لي تبعث على السرور، ومثل ذلك من الإنجليزية.

We Fed Her Dog Bones

فإن هذه الجملة تحتمل أن يكون تركيبها :

We Fed Her (Dog Bones)

أو

We Fed Her Dog (Bones)

ويكون تحليلها الذي يوضح ما ترمي إليه كما يظهر في المخططين التاليين[1]:

S

[1] فارس عيسى، ملامح النظر النحوي الكوفي، ص٣٠٨.

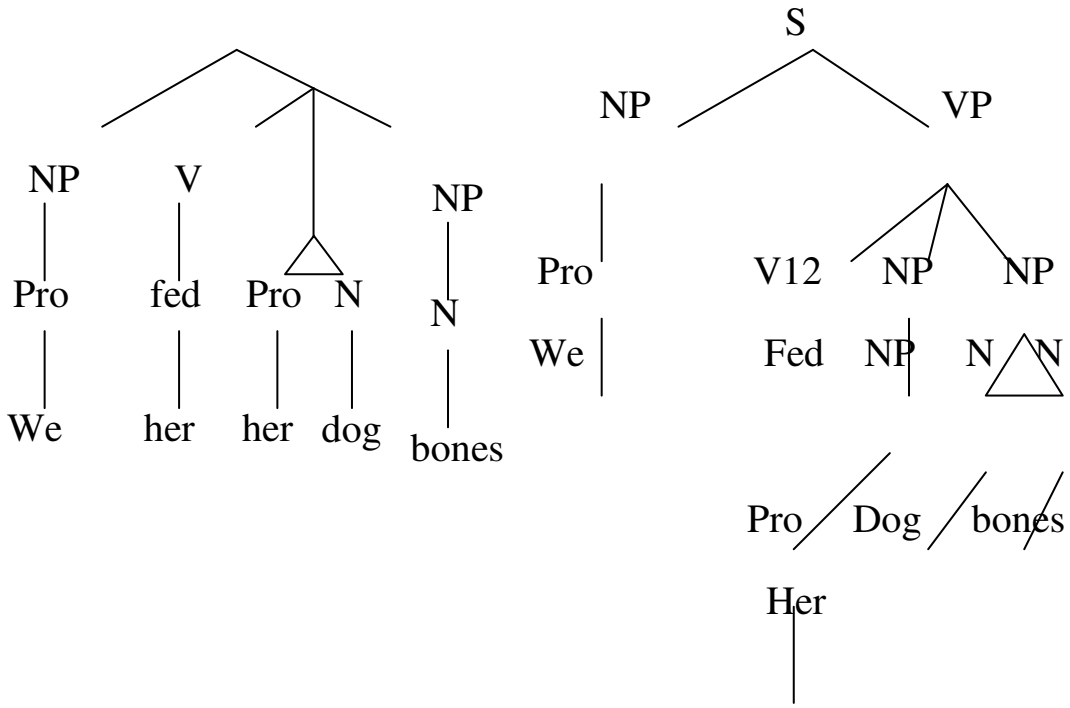

جـ- تجاذب الإعراب والمعنى :

وجه النحاة القارئ إلى الأخذ بالمعنى عندما تتخالف أصول المعنى وقواعد النحو، فقد نقل الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) عن الفراء قوله : " وكل مسألة وافق إعرابها معناها، ومعناها إعرابها فهو صحيح .. . ولم يوجد في كلام العرب، ولا أشعار الفحول إلا ما المعنى فيه مطبق للإعراب ، والإعراب مطبق للمعنى " [٢].

ويؤكد ابن جني ضرورة التمسك بالمعنى ومراعاته في حال تجاذبه مع الإعراب، بقوله : " . .. وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين : هذا يدعوك إلى أمر ، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب " [١]، ويقول ، أيضاً " ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، فإذا مربك شيء من هذا عن أصحابنا

---

[٢] الزبيدي ، طبقات النحويين واللغويين ، ص ١٤٣.

[١] الخصائص ، ج٣، ص ٢٥٨.

فاحفظ لنفسك منه، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق الإعراب ، حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه .. " [٢].

ويفيد السيوطي (ت ٩١١هـ) بضرورة الأخذ بصحة المعنى ، ومناصرته إذا ما نازعه الإعراب ، فيقول : " وقد يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد بأن يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمر ، والإعراب يمنع ، والمتمسك به صحةُ المعنى، ويؤول لصحة المعنى الإعراب " [٣].

وهذا يكشف أن المعنى هو المرتكز الذي يستند إليه في تحليل الظاهرة اللغوية وينظر إلى ظاهرة الإعراب من خلاله .

ويمثل التفات النحاة للمعنى وتقريه ، وعده مرتكزاً أساسياً في التوجيه النحوي، نقطة التقاء مع اللسانين المحدثين، إذ يؤكد تشومسكي ، أهمية المعنى في التحليل اللغوي بقوله : " إن الكلام عند التحليل اللغوي دون، إشارة إلى المعنى كمن يصف طريقة صناعة السفن دون الإشارة إلى البحر"[٤] ويذكر محمود عبد السلام شرف الدين أن " اللجوء في تخريج الأمثلة إلى المعنى اتجاه محمود في التحليل النحوي ، ويرى للأمثلة بعدين، بعداً ظاهراً سطحياً .. . وبعداً آخر خافياً عميقاً وهو المعنى ، والمعنى هنا يكون مسؤولاً عن تقديم النموذج النحوي المعنى للمثال المحتمل " [١].

د-جعل النحاة المعنى حكماً فيما يجوز ومالا يجوز ، فمن ذلك أن ابن السراج يذهب إلى أنه " لا يجوز أن تستثنى النكرة من النكرات في الموجب ، لا تقول : جاءني قوم إلا رجلاً؛ لأن هذا لا فائدة في استثنائه " [٢].

---

[٢] المصدر نفسه ، ج١، ص ٢٨٤-٢٨٥.

[٣] الاتقان في علوم القرآن ، ج١، ص ٦٥٠-٦٥١.

[٤] ممدوح عبد الرحمن الرمالي ، العربية والفكر النحوي ، ص ١٩٣، مرجع سابق .

[١] محمود عبد السلام شرف الدين، الفعليات، ص ٢٠٣.

[٢] أصول النحو، ج١، ص ٢٨٤.

هـ- أقام النحاة حدودهم للمعاني النحوية على هذا الملحظ ، كما أشرنا في موضع متقدم من هذا البحث .

وخلاصة القول :

إن النصوص السابقة جميعها تنبئ عن الارتباط الوثيق بين المعنى ودراسة النحو ، فالمعنى لم يكن علماً مستقلاً قائماً بذاته، ويبرز التفاعل بين النحو والدلالة بصورة جلية عند نحاتنا القدماء ، فقد بين ابن خلدون أن علم النحو لا ينفصل عن البحث في معنى التركيب ، وقد وضح المباحث التي يتناولها علم النحو، فقال : " وذلك أن الأمور التي يقصد المتكلم بها إفادة السامع من كلامه هي : إما تصور مفردات تسند ويسند إليها ، ويفضي بعضها إلى بعض ، والدالة على هذه هي المفردات من الأسماء والأفعال والصفات والحروف ،وأما تمييز المسندات من المسند إليها والأزمنة ، يدل عليها بتغير الحركات من الإعراب وأبنية الكلمات وهذه كلها صناعة النحو "[٣].

وغني عن البيان أن هذا يشير إلى قوة الصلة بين النحو والدلالة ، والتفاعل القائم بينهما ، وقد سبق الجرجاني ابن خلدون إلى وعي هذه العلاقة ، إذ نظر الجرجاني للتركيب على " أنه نسق من العلاقات المتفاعلة في سياق وحدة كلية تحقق قوانين النحو والبلاغة في ضوء العناصر الدلالية ، وينبغي ألا يتوقف التحليل عند ظاهر النص ، وإنما يخترق البنية السطحية إلى العميقة " [١]، يقول الجرجاني : " وليست المزية بواجبة لمعاني النحو في أنفسها ومن حيث هي على الاطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض " [٢].

وتتلاقى نظرة الجرجاني ، إلى أهمية التفاعل بين النحو والدلالة مع نظرة تشومسكي، إذ يقرر : " أن البحث في الوظيفة الدلالية لبنية المستوى قد يكون خطوةً معقولةً في اتجاه وضع نظرية للتلاقي بين النحو والدلالة . . بعبارة أخرى نريد من

---

[٣] ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون ، ج٣، ص ١٢٧٣.

[١] عبد الله عنبر ، نظرية النظم ، ص ١٤٥، مرجع سابق .

[٢] دلائل الإعجاز ، ص ٨٧.

الإطار النحوي للغة الذي يفرزه ويوضحه نظام القواعد أن يكون قادراً على دعم الوصف الدلالي " [٣].

وقد تنبه تمام حسان إلى أهمية علم المعاني في النحو، وعد علم المعاني قمة الدراسات النحوية ، يقول : " إن النحو العربي أحوج ما يكون إلى أن يدعي لنفسه هذا القسم من أقسام البلاغة ، الذي يسمى علم المعاني حتى إنه ليحسن أن يكون علم المعاني قمة الدراسات النحوية أو فلسفتها إن صح التعبير "[٤] .

ومن الواضح أن دور المعنى في دراسة العلاقات التركيبة بين المفردات اللغوية وتوجيهها، يعد من الأمور المسلم بها قديماً وحديثاً ، فهناك تلازم بين النحو والدلالة فكلاهما يقتضي الآخر ، ويوجهه ويؤثر فيه .

---

[٣] نعوم تشومسكي، البنى النحوية ، ص ١٣٢، مرجع سابق .

[٤] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ١٨، مرجع سابق .

المبحث الثالث

المعنى الاجتماعي (نظرية سياق الحال Context of Stuation)

إن اللغة ظاهرة اجتماعية ويعين الإنسان ألفاظه في أثناء استعماله لمفردات اللغة على وفق المقام الذي يوجد فيه ، ويأتي ذلك موافقاً للمعنى العام المتعارف عليه في المجتمع.

فالمعنى الاجتماعي : هو المعنى الذي يفهم من الإطار الخارجي الذي يحيط بالإنتاج الفعلي للكلام في المجتمع اللغوي، فهو الذي يستفاد من الظروف والملابسات والمترتب على سياق الحال Context of Station الذي يحدد الإطار والبيئة للحدث، ويحيط بالظروف والملابسات التي صاحبته .

أولاً : تعريف السياق(*) ودور سياق الحال في إدراك المعنى:

السياق اصطلاحاً :

هو " مجموع الظروف الاجتماعية التي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار لدراسة العلاقات الموجودة بين السلوك الاجتماعي والسلوك اللغوي"(١)، وهو المناخ أو الجو

(*) السياق لغة : مأخوذ من (س ا ق) ، نقول : " ساق الماشية سوقاً وسياقة ومساقاً، واستاقها فهو سائق وسواق ، ومنه المنساق وهو التابع والقريب وتساوقت الإبل تتابعت وتقاودت، والغنم تزاحمت في السير "، ينظر القاموس المحيط مادة (سوق)، ومن هذا المعنى ما نجده في قول العرب : ساق الله إليه خيراً ونحوه بمعنى بعثه وأرسله، ومنه نجد معنى السرد في قولنا : ساق الحديث بمعنى سرده وسلسله ، ومن ثم كان سياق الكلام تتابعه وأسلوبه الذي يجري علي، ينظر المعجم الوسيط، مادة (سوق).

العام الذي يتم فيه الحدث الكلامي، فهو يشمل الزمان والمكان ، والمتكلم والسامع،والأفعال التي يقومون بها، ومختلف الأشياء والحوادث التي لها صلة بالحدث الكلامي ،ويتسع السياق ليشمل المعرفة المشتركة بين المتكلم والسامع ، لكل ما له علاقة بفهم المنطوق ، كما يتسع ليشمل القبول الضمني من قبل المتكلم والسامع لكل الأعراف التي لها علاقة بالموضوع والاعتقادات، والمسلمات السابقة المعتد بها من قبل الجماعة اللغوية التي ينتمي إليها المتكلم والسامع [٢].

وقد استعملت كلمة السياق حديثاً في معانٍ مختلفة، وقسمت إلى : سياق لغوي ، وسياق عاطفي ، وسياق موقفي ، وسياق ثقافي ، وما يهمنا من هذه السياقات المختلفة في هذا السياق ، سياق الحال ، تلك النظرية التي ارتبطت في العصر الحديث بالعالم اللغوي (فيرث Firth) أحد أبرز العلماء الوصفيين الاجتماعيين الذين جعلوا من السياق نظرية منظمة في بيان المعنى الدلالي .

فقد اعترف (فيرث) بأنه مدين (لمالينوفسكي)* في استخدام مصطلح (سياق الحال) فكلاهما كان معنياً بإبراز المعنى بالنظر إلى السياق ، ولكن سياق الحال عند (مالينوفسكي) يعني ذلك الجزء من العملية الاجتماعية الذي يمكن تأمله منفرداً ، أي مجموعة فعلية من الأحداث يمكن ملاحظتها، أما (فيرث) فيعد سياق الحال جزءاً من أدوات عالم اللغة .

ويرى (فيرث) أن فكرة السياق يمكن أن تتمدد وتتسع في إطار تجريدي عام لدراسة المعنى، وعلى اللغوي إذا أراد أن يصل إلى المعنى الدقيق للحدث اللغوي أو الكلامي أن يبدأ بالكشف عن الوحدات المكونة له (الصوتية والفنولوجية ،

---

[١] سامية الأطرش، الدلالة عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص ، ص ١٨١.

[٢] ف . ر بالمر ، علم الدلالة ، ص ٦٣، مرجع سابق .

* مالينوفسكي: عالم لغوي وانثروبولوجي بريطاني (١٨٨٤-١٩٤٢م) مدين بأكثر أفكاره لعالم الاجتماع الفرنسي (إميل دوركايم)، ويقوم منهجه على مبدأ التحليل البنيوي الوظيفي، من مؤلفاته البارزة: ديناميكية التفسير الثقافي، بحارة غرب المحيط، الجسورون (١٩٢٢)، ينظر ابراهيم خليل، السياق وأثره في الدرس اللغوي، ص ٨١.

والمورفولوجية، والعلاقات النحوية) وهذا التحليل يقوم على ثلاثة عناصر أساسية هي[1]:

١- أن يعتمد كل تحليل لغوي سياق الحال أو المقام ، إذ تتم ملاحظة ما يتعلق بهذا السياق من علاقات أو ظروف أو ملابسات وقت الكلام الفعلي ويتضمن ذلك .

أ- شخصية المتكلم والسامع وتكوينهما الثقافي ، وشخصيات من يشهد الحدث الكلامي إن وجدوا .

ب- العوامل والظواهر الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك اللغوي وقت الكلام .

جـ- أثر الكلام في السامعين والمشاركين فيه، مثل الاقتناع أو الاعتراض أو الضحك.

٢- تحديد بيئة الكلام وصيغته: فهذا التحديد يضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى أو بين لهجة وأخرى ، لأن هذا الاختلاف يترتب عليه تحديد البيئة الاجتماعية أو الثقافية التي تحتضن اللغة أو المستوى اللغوي المراد دراسته، مثل لغة المثقفين، أو العوام، أو لغة النثر أو الشعر .

٣- يجب تحليل الكلام إلى عناصره ووحداته الداخلية المكونة له والكشف عما بينهما من علاقات داخلية لكي نصل إلى المعنى .

نلاحظ مما سبق أن الوحدة الأساسية في التحليل عند (فيرث) هي الحدث الكلامي بكل العناصر التي يحتويها (المخاطب، المخاطب ، غرض الرسالة، السياقات المختلفة : عاطفي ، ثقافي ، اجتماعي ، حركة الأيدي) ، فتحليل الخطاب يبدأ بإعادة الخطاب إلى سياقه الثقافي من جهة وإلى سياق الحال ، أي الظرف اللاصق بالخطاب وعناصره من جهة أخرى، وهذا السياق يشمل دراسة تجربة المتكلم صاحب الخطاب، فدلالات الألفاظ لا تنحصر في الدور الذي تقوم به من حيث إنها دوال على المعاني، وهذه الدلالات لا تتحقق من خلال المعاني فقط ، ففي أثناء الكلام تؤثر الظروف والأعمال التي يقوم بها المتكلم في إفهام السامع المعاني ، فالزائر قبل أن تصل إليه معاني الكلمات الترحيبية التي يلقاه مضيفه بها يلمح السرور والبشاشة في وجهه وحركاته، وعلى هذا تدخل عناصر غير لغوية في طريقة فهم الأشخاص بعضهم بعضاً

---

[1] حلمي خليل ، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص ١٥٣-١٥٤، وينظر محمد رضوان، نظرات في اللغة ، ص ٤٦٥-٤٦٩.

فكل مسلك يصدر من الأشخاص يؤثر تأثيراً عميقاً في دلالات الألفاظ [١]، وهكذا يتضح أن أهم خصائص سياق الحال إبراز الدور الاجتماعي الذي يقوم بـــه المـــتكلم وســـائر المشتركين في الموقف الكلامي في توصيل الرسالة الكلامية[٢] .

وبهذا نرى أن (فيرث) لا يؤمن بأي وجود للمعنى خارج السياق فالمعنى عنده لا ينكشف إلا من خلال وضع الكلمة في سياق معين ، وهو كذلك مزيج مـــن العلاقـــات السياقية، الصوتية، النحوية ، الدلالية ، وكل واحدة من هذه تحمل معها من هذا المركب في سياقها الخاص المميز، ولهذا فكل فروع علم اللغة مرتبطة بالمعنى الذي لا يتحقـــق عند فيرث إلا بتداخل وتضافر الجوانب اللغوية وغير اللغوية عبر شبكة من العلاقـــات تسهم في تحديد طبيعة المعنى في الحدث الكلامي .

والملاحظ أن هناك دلائل كثيرة تؤكد توصل العرب إلى سياق الحال وتوظيفيـــه في توضيح المعنى قبل (فيرث) بقرون طويلة ، وهي دلائل توصل إليهـــا المفســـرون والبلاغيون واللغويون .

فلقد وضع المفسرون شروطاً للمفسر شبيهة بمراحل التحليل المذكورة في نظرية السياق ، يتصل منها بسياق الحال معرفة سبب النزول الذي يحيط بالنص عند تفسيره، فيعين على فهم معاني الآيات، ويزيل الإشكال في فهم كثير من النصوص [٣].

أما البلاغيون فقد تطرقوا إلى سياق الحال وسموه بالمقام أي مطابقـــة الكـــلام لمقتضى الحال ، وقد قالوا لكل مقام مقال ، يعني أن لكل أمر أو فعل أو كلام موضـــعاً لا يوضع في غيره ، وقد وضح ذلك السكاكي (ت ٦٢٦) بقوله : " لا يخفى عليـــك أن مقامات الكلام متفاوتة ، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئـــة يبـــاين مقـــام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم . . . فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ، ولكـــل حـــد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول ،وانحطاحه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه : مقتضى الحال "[١].

---

[١] إبراهيم خليل ، السياق وأثره في الدرس اللغوي في ضوء علم اللغة الحديث ، ص ٥٢.

[٢] محمود السعران، علم اللغة، ص٣٣٩.

[٣] سالم الخوالدة ، السياق والمعنى عند الإمام ابي حامد الغزالي ، ص ١٠٩.

[١] السكاكي ، مفتاح العلوم ، ص ٢٥٦.

لقد تفطن البلاغيون إلى أن الكلام ظاهرة اجتماعية، وأخذوا بالاعتبار المتكلم والسامع ، وما يحيط بهما من ظروف لحظة أداء الكلام، فالمتكلم يراعي المقام في اختياره للأسلوب الملائم ، فقد يختار الإيجاز على الإطناب ، أو الوصل على الفصل، أو الحذف على الذكر . .. الخ ، ويراعي المستمع كطرف آخر من أطراف التواصل ، فيلقي الكلام خالياً من المؤكدات إذا كان المستمع خالي الذهن، كأن يقول : (السماء صافيةٌ) ، ويلقيه مؤكداً بمؤكد إذا كان متردداً متحيراً ، كأن يقول : (إن السماء صافيةٌ)، ويلقيه مؤكداً بأكثر من مؤكد إذا كان منكراً ، كأن يقول : (إن السماء لصافيةٌ)[٢].

وتكشف الإشارات التي تركها اللغويون القدماء معرفتهم لسياق الحال وتوظيفه في إدراك المعنى ، فقد يصحب الكلام علامات دالة على قصد المتكلم من كلامه، كالعلامات التي في الوجه من رضا وأنس واستيحاش وتعجب ،وفي هذا يقول ابن جني :"فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي اسحاق ، ويونس وعيسى بن عمر ،والخليل وسيبويه وأبو الحسن وأبو زيد وخلف الأحمر، والأصمعي ، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصد له من أغراضها، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور مالا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات ، فتضطر إلى قصود العرب، وغوامض ما في أنفسها ، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشارة ، لا عبارة ، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه ، غير متهم الرأي والعقل "[٣] .

فابن جني يرى أن الإشارة وما تصاحبها ، أي : الحدث غير الكلامي ، أبلغ عنده من العبارة أو الحدث الكلامي ، حتى لو شفعت هذه العبارة بأغلظ الإيمان، ويرى أن التصرفات التي تبدر والملامح التي تتشكل على الوجه تصور ما في النفس تصويراً يقسم على صدق القول ، ونراه يركز على دور المتكلم في توضيح المقصود من كلامه بحيث تكون عواطفه وعلامات وجهه وإشاراته رديفاً مساعداً للسياق اللغوي في توضيح مراده، ويدلل ابن جني على ذلك بقول نعيم بن الحارث :

تقول – وصكت وجهها – بيمينها أبعلي هذا بالرحى المتقاعس ؟

---

[٢] سالم الخوالدة، السياق والمعنى عند الإمام أبي حامد الغزالي ، ص ١١٠.

[٣] الخصائص ج١، ص ٢٤٩ .

فالذي سمع كلامها مباشرة ، أي قولها (أبعلي هذا بالرحى المتقاعس) ، وشاهدها تصك وجهها بيديها في الوقت نفسه سيكون أشد تأثراً ، وبحالها أكثر معرفة بفعل هذين الحدثين [١].

فابن جنى اعتمد السياق العاطفي في تفسير هذا البيت وتعيين المراد ، وهو سياق غير كلامي يعتمد الانفعالات والعواطف والأحاسيس ويسهم في التواصل.

وقد سبق سيبويه ابن جني إلى إظهار الدور الذي يؤديه السياق والحال المشاهدة في تحديد المعنى وأمن اللبس وجلاء الغموض، وتحديد البنية العميقة المقصودة من البنية السطحية التي تؤدي أكثر من معنى ، إذ قال : " ويقول الرجل : أتاني الرجل رجلٌ يريدُ واحداً في العدد لا اثنين ، فيقال : ما أتاك رجل، أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول : أتاني رجلٌ لا امرأة، فيقال : ما أتاك رجلٌ ، أي امرأة اتتك، ويقول أتاني اليوم رجل ،أي في قوته ونفاذه ، فتقول : ما أتاك رجل ، أي : أتاك الضعفاء " [٢].

فالبنية السطحية في قولنا : " ما أتاك رجل " تحتمل في البنية العميقة ثلاث دلالات هي :

١- ما أتاك رجلٌ واحد بل أكثر .

٢- ما أتاك رجلٌ ذكر بل امرأة .

٣- ما أتاك رجلٌ قوي نافذ بل ضعيف.

وهكذا فإن سيبويه قد تنبه إلى : " أن كلمة (رجل) مرشحة لأن تخلص لشعبه من شعب معناها الصرفي وهي العدد، كما أنها مرشحة لأن تخلص لشعبة أخرى من شعب المعنى الصرفي وهي الجنس، وأنها ، أيضاً ، مرشحة لأن تخلص لأحد ظلال المعنى الدلالي – الرجولة قوة ونفاذاً، ولاحظ أن سياق الكلام والحال، وما يكتنفه من قرائن كمعرفة المستمع بمقاصد المتكلم، هو العامل الحاسم في التمييز ونفي اللبس "[١].

---

[١] الخصائص ، ج ١، ص ٢٤٥، والمتقاعس : الذي يدفع صدره إلى الأمام والخلف بصورة متوالية.

[٢] الكتاب ، ج١، ص ٥٥.

[١] نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ، ص ٩١.

فالحال المشاهدة هنا وما يكتنف الموقف الكلامي من القرائن هي المرجعية في تحديد المعنى .

وقد تنبه الزمخشري في مفصله، وابن يعيش في شرحه إلى أهمية السياق والحال المشاهدة في أداء المعنى، من ذلك قوله : " أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرض له،فتقول : متعرضاً لعنٍ لم يعنه، كأنه قال : فعل هذا متعرضاً لعنٍ أو دنا من هذا الأمر متعرضاً ،والعنن ما عن لك، أي عرض لك، والمعنى أنه دخل في شيء لا يعنيه" [٢].

ويبدو أن تنبه النحاة القدماء إلى سياق الحال ، ودوره في جلاء المعنى وتحديده يمثل نقطة التقاء مع النظر اللساني الحديث، فقد عد (فيرث) سياق الحال ،عنصراً أساسياً يقوم عليه علم الدلالة ، إذ قال : " إن التصور الأساسي في علم الدلالة يقوم على سياق الحال ، وذلك السياق يشمل المشارك البشري أو المشاركين ، ما ذا يقولون، وماذا يجري ، ويجد فيه عالم الأصوات سياق الصوتي، كذلك النحوي والمعجمي يجدان سياقاتهما فيه ، وإذا أردت أن تبحث عن الخلفية الثقافية الأصلية، فعليك بسياقات خبرة المشاركين وتجاربهم، فكل شخص يحمل معه ثقافته وجزءاً كبيراً من واقعه الاجتماعي أينما يذهب ، وبعد فراغ عالم الأصوات والنحوي والمعجمي من عملهم يعقب ذلك عملية التكامل الكبرى التي تفيد من عملهم في الدراسة الدلالية ، ولهذه الدراسة السياقية والتجربة احتفظ بمصطلح علم الدلالة Semantics " [١] ، فهو لا يتصور علماً للدلالة دون دراسة للسياق ، وسياق الحال خاصة.

ثانياً : سياق الحال والحذف :

لعل ظاهرة الحذف من أكثر الظواهر التي استبطن النحاة فيها النصوص اللغوية، وجمعوا في تفسيرها بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق ، وتظهر المؤشرات الأولى التي تكشف دور سياق الحال في فهم النص وتحليل الوظائف اللغوية المكونة

---

[٢] ابن يعش ، شرح المفصل ، ج ٢، ص ٢٦٨.

[١] حليمة عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء، دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، ص١٩٤.

لبنيته في أقدم النصوص النحوية المدونة التي بين أيدينا، فقد وقف سيبويه في كتابه عند عبارات وحكايات متعددة محكية عن العرب ، منها عبارات مختصرة يغلب عليها طابع الاختزال والتكثيف لكثرة ما ترددت على السنتهم ، ومنها عبارات مجتزأة يصح القول إنها مبتورة اعتمد فيها فهم السامع وحسن إدراكه، إذ يقول في باب ما يضمر فيه الفعل، وذلك إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج قاصداً في هيئة الحاج ، فقلت : مكة ورب الكعبة، حيث ركنت أنه يريد مكة، كأنك قلت : يريد مكة والله [٢].

وفي تحليل نمط آخر يقتضي تقدير فعل ليس من لفظ الاسم المنصوب ، قال : وذلك قولك : أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ؟ وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلون وتنقل ، فقلت :أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ؟ فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل ،وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو جاهل به ليفهمه إياه ويخبره عنه، ولكنه وبخه بذلك[٣] .

فقد تصدى سيبويه إلى إيضاح معنى التراكيب اللغوية وتحليل الظواهر الإعرابية موضحاً السياق الذي ولدت فيه والجو الاجتماعي أو النفسي الذي رافق ولادتها مما سماه(الحال) ،أي : المقام الذي قيلت فيه، وهو يقدر أن مهمته في إفهام تلاميذه من أهل الحاضرة، وجلهم من المولدين ومن أبناء المستعربين تقتضي أن يستعيد صور المشاهدة والعيان، وهي العناصر غير اللغوية لإيضاح فحوى هذه النصوص ومعرفة قوانين إعرابها، والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطلق فيه الكلمة، لها أهميتها البالغة في هذا الشأن وجميعها لها تأثيرها المباشر في المعنى الدقيق للكلمات، وهو ما لم يعارض فيه أحد معارضة جدية [١].

وقد اقتفى النحاة اللاحقون أثر سيبويه في إبراز دور السياق أو المعطيات السياقية في التحليل النحوي ، من ذلك المبرد ، إذ يقول : " إذا رأيت رجلاً قد سدد

---

[٢] الكتاب ج١، ص ١٢٩.

[٣] المصدر نفسه ج١، ص ١٧٢.

[١] ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة ، ص ٦٢، وينظر صاحب أبو جناح ، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها ، ص ٢١٣-٢١٥، ط١، ١٩٨٨م .

سهماً فسمعت صوتاً قلت : القرطاس ، أو رأيت قوماً يتوقعون هـلالاً ، ثـم سـمعت تكبيراً، قلت الهلال والله – أي رأوا الهلال " [٢].

فالمبرد في النص السابق جعل السياق مسوغاً للحذف ، ويقول في موطن آخر: " كل ما كان معلوماً في القول جارياً عند الناس فحذفه جائز لعلم المخاطب" [٣]، كما في قولهم : البر بخمس ،والسمن منوان، فحذفوا الكر والدرهم لعلم السامع، فإنهمـا اللـذان يسعر عليهما .

ويفسر المبرد في ضوء علم المخاطب بعض التراكيب في باب التنازع ، فيقول " يعلم السامع أن الأول قد عمل ، كما عمل الثاني ، فحذف لعلم المخاطب ، ونظير ذلك في الحذف قول الله عز وجل : (والحافظين فروجهم والذاكرين الله كثيراً والذاكرات)، فقد يعلم المخاطبون أن الذاكرات متعديات في المعنـى ، وكـذلك ، الحافظـات، لأن المعنى: والحافظاتها والذاكراته " [٤].

ويرى ابن جني أن الحال المشاهدة (الحدث غير الكلامي) يمكن أن ينوب عـن اللفظ ويكون له تأثيره في بيان المعاني النحوية التي تترتب عليها المعـاني الدلاليـة، يقول: " ومن ذلك ما أقيم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، من ذلك أن ترى رجلاً قد سدد سهماً نحو الغرض ثم أرسله فتسمع صوتاً فتقـول : القرطـاس والله، أي أصاب القرطاس ، وأصاب في حكم الملفوظ به البته وإن لم يوجد في اللفظ، غيـر أن دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به ، وكذلك قولهم لرجلٍ مهوٍ بسيفٍ في يده : زيداً ، أي أضرب زيداً ، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به " [١].

وقد عد النحاة علم السامع مسوغاً للحذف، فهو يسوغ عندهم حـذف المبتـدأ ، واسم لا النافية للجنس ، وخبـر (إن وأخواتهـا) وصـلة الموصـول ، والمعطـوف،

---

[٢] المقتضب، ج٤، ص ١٢٩.

[٣] المصدر نفسه ، ج ٣، ص ٢٥٤.

[٤] المصدر نفسه ، ج ٤، ص ٧٢ والآية ٣٥ من سورة الأحزاب .

[١] الخصائص ، ج١، ص ٢٦٥.

والمفعول.. ، يقول ابن السارج (ت ٣١٦هـ) : " والمحذوفات في كلاهم كثيرة ، والاختصار في كلام الفصحاء كثير ، موجود إذا أنسوا بعلم المخاطب ما يعنون " [٢].

ثالثاً : ما يجوز وما لا يجوز مراعاة لسياق الحال :

لقد أدرك علماء العربية منذ وقت مبكر أهمية السياق عامة، وسياق الحال خاصة في فهم النص اللغوي والتعامل معه، ومن ثم فقد انطلقت توجيهاتهم للنص من خلال تصوير الموقف الذي أطلق فيه ، وذلك حتى يتيسر للمتلقي الوقوف على مجمل الملابسات والأسباب التي رافقت عملية التعبير ، ومن ثم أسهمت في توجيهها الوجهة الصحيحة في اختيار الصيغة الملائمة لها ، " فقد تنبه النحويون – خاصة – إلى دور السياق أو الحال المشاهدة في مواطن الجواز النحوي ، وتبين ما يكون لهم من أثر التفاعل بين اللغة ومحيطها الخارجي الذي يكتنف استعمالها " [٣]، وذلك في مثل : رأيتُ زيداً أباه، والأبُ غيرُ زيد، لأنك تبينهُ بغيره ولا لشيء ليس منه وكذلك لا تثني الاسم توكيداً أو ليس بالأول ولا شيء منه فإنما تثنيه وتؤكده مما هو منه أو هو هو [٤]، أي أنك تستطيع أن تأتي بالأب بدلاً أو توكيداً وهو غير المبدل منه وغير المؤكد ، ومما لا يجوز، أيضاً، من هذا القبيل ما جاء في باب نعم قوله : " واعلم انه محالٌ أن تقول : عبد الله نعم الرجلُ ، والرجلُ غير عبد الله (لأنه هو المخصوص بالمدح) كما أنه مجال ان تقول : عبد الله هو فيها وهو غيره (لأن المستقر له) " [١]، لأنه لا يجوز ان تصف إنساناً بغيره أو تخصه بغيره .

ومن مراعاة الحال المشاهدة في التركيب ما جاء في قول سيبويه : كلمته فاه إلى في ، وبايعته يداً بيد، كأنه قال كلمته مشافهةً وبايعته نقداً ، أي كلمته في هذه الحال[٢].

---

[٢] الأصول في النحو ، ج٢، ص ٣٤١.

[٣] نهاد الموسى، قضية التحول إلى الفصحى ، ص ٦٣.

[٤] الكتاب ج٢، ص ٣٨٦.

[١] الكتاب ، ج ٢، ص ١٧٧.

[٢] المصدر نفسه ، ج ١، ص ٣٩١.

ويجيز قول بعض العرب : كلمته فوه إلى في ، كأنه يقول : كلمته وفوه إلى في، أي كلمته وهذه حالة، هنا النصب على الحال أي كلمته في هذه الحال ، فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل .

وأما بايعته يداً بيد، فلا يجوز فيها إلا النصب لأنه لا يحسن ان تقول : بايعته ويداً بيد لأن المتكلم لم يرد ان يخبر انه بايعه ويده في يده، ولكنه أراد ان يقول : بايعته بالتعجل[٣] ولا يبالي أقريباً كان ام بعيداً ، فعدم جواز هذه الحالة هو السياق الخارجي وأنها ليست هي المقصودة .

ويوافق ذلك الحال في المبايعة : مثل بعث الشاة شاة ودرهماً ، وقامرته درهماً في درهم ، وسبب عدم مجيء هذه الحالات إلا كما هي عليه في الواقع، إنها حالات متعارفة ومصطلحٌ عليها في التعامل ، فلا يجوز أن نتكلم بجزء منها دون الآخر، ولا ينفرد شيء منها دون ما بعده، يقول سيبويه : " فلا يجوز أن تقول كلمته فاه حتى تقول إلى في لأنك إنما تريد مشافهة والمشافهة لا تكون إلا من اثنتين فإنما يصح المعنى إذا قلت إلى في ، ولا يجوز أن تقول بابعته يداً لأنك إنما تريد أخذ مني وأعطاني"[٤].

وقد عد سيبويه موقف الاستعمال مرجعية لصحةالتراكيب النحوية وخطئها، فقد يكون التركيب صحيحاً في موقف ، وربما لا يكون كذلك في موقف آخر، من ذلك قوله: " . . . وذلك أن رجلاً من أخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر ، فقال : أنا عبد الله منطلقاً ، وهو زيدٌ منطلقاً كان محالاً ، لأنه إنما أراد ان يخبرك بالإنطلاق ، ولم يقل هو ، ولا أنا، حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو، وأنا ، علامتان للمضمر، وإنما يضمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط أو في موضح تجهله فيه قلت : من أنت ؟ فقال : أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك ، كان حسناً " [١].

---

[٣] المصدر نفسه ، ج ١، ص ٣٩٢.

[٤] المصدر نفسه، ج١، ص ٣٩٢.

[١] الكتاب، ج٢، ص ٨٠-٨١.

هذا يدل دلالة واضحة على أن اللغة لا تنفك عن السياق الاجتماعي إضافة إلى بنائها الداخلي ، فهي تستمد مقاييسها عند سيبويه من " معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي كما تستمد من معطيات السياق الاجتماعي التي تكتنف الاستعمال اللغوي" [٢].

وقد عد المبرد المقام عاملاً مهماً في استقامة التركيب أو فساده، يقول : " ألا ترى أنك لو قلت أنا عبد الله منطلقاً لكان المعنى فاسداً لأن هذا الاسم لا يكون لي في حال انطلاق ويفارقني في غيره ولكن يجوز أن تقول أنا عبد الله – مصغراً نفسك لربك – ثم تقول آكلاً كما يأكل العبيد وشارباً كما يشرب العبيد لأن هذا يؤكد ما صدرت، وكذلك لو قلت مفتخراً أو مواعداً أنا عبد الله شجاعاً بطلاً وهو زيد كريماً حليماً أي فاعرفه بما كنت تعرفه به كان جيداً وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه فكل ما صلح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فمردود " [٣].

فلما كان المقام مقام تصغير للنفس ، أو افتخار ، أو وعيد أو مدح ، وأدرك ذلك المعرب عدت الجملة مستقيمة واستطاع بيان وظيفة الكلمات آكلاً وشجاعاً وبطلاً وكريماً حليماً ، ومن غير المعنى الاجتماعي أو معنى المقام كان التركيب فاسداً .

ولعب المقام دوراً في تحليل الجملة العربية ففي ضوئه يمكن أن نفسر الكثير من الخلاف النحويين في تحديد المعاني الوظيفية للكلمات ومن ذلك اختلاف النحويين في إعراب كلمة (من) في قوله تعالى : (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً)[١].

فقد ذكر أبو حيان (ت ٧٥٤) للنحويين أربعة آراء في إعراب (من) ويقول رابعها : " وقال بعض البصريين (من) موصولة في موضع رفع على أنه فاعل بالمصدر الذي حج.. وهذا القول ضعيف من حيث اللفظ والمعنى . .. وأما من حيث المعنى فإنه لا يصح لأنه يكون المعنى أن الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير

---

[٢] نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ، ص ٩٢.

[٣] المقتضب ، ج٤، ص ٣١١.

[١] سورة آل عمران، آية ٩٧.

مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع ، ومتعلق الوجوب إنما هو المستطيع لا الناس على العموم " [٢].

ومعنى ذلك أن المقام التشريعي يقتضي معنى معيناً يوجب ألا تكون كلمة (من) فاعلاً بالمصدر [٣].

رابعاً : دور المتكلم والمخاطب في توجيه الإعراب ، وتأدية المعنى :

عد النحاة العرب السياق الخارجي أو الحال المشاهدة في كثير من الأحيان المرجعية في تحديد الصورة الإعرابية المختارة في التراكيب التي تحتمل وجوهاً إعرابية متعددة ، فقد كانوا يردون ذلك إلى قصد المتكلم وحال المخاطب ، ويتخذانهما ضابطاً إضافياً تنتقى الصورة الإعرابية المرادة على هدي منهما .

فمن مراعاة حال المتكلم وما ترتب عليها من جواز الإعراب، أنه : يجوز في الفعل المضارع بعد الواو المعطوف بها على فعل آخر النصب ويجوز فيه الرفع في مثل قوله تعالى : (يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين) [٤]، هنا قرأ ابن عامر وحمزة وحفص : ولا تكذب ونكون بالنصب وهذا النصب عند جمهور البصريين هو بإضمار أن بعد الواو فيكون عدم التكذيب مترتباً على الرد على معنى فإن رددنا لم نكذب ولكن من المؤمنين، فترتب عدم التكذيب على الرد [١].

ويجوز في مثل هذه الأفعال الرفع ، ويكون الرفع فيها على وجهين ، الأول أن يشرك ما بعد الواو ما قبلها وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتة ترك أم لم يترك، وكذلك في الآية الكريمة يمنى أن يرد إلى الحياة الدنيا فإنه ممن لا يكذب بآيات الله بعد الآن رد أم لا لم يُردّ [٢].

---

[٢] أبو جيان، البحر المحيط ، ج٣، ص ٢٧٦.

[٣] ينظر ، محمد عبادة، الجملة العربية ، ص ١٦٩-١٧٠.

[٤] من الآية ٢٧ من سورة الأنعام .

[١] الكتاب ، ج٣، ص ٤٤.

[٢] المصدر نفسه ، ج٣، ص ٤٤.

ويقع في هذا السياق ما يدور كثيراً في حياتنا اليومية إذ يقــول الواحــد منــا : زرني وأزورك، ويقولها على أنها زيارة بزيارة أي أن تزرنـــي أزرك ، والمعنـــى إذا رفعت ما بعد الواو فإنك تطلب منه الزيارة، وأنت ستزوره سواء أقام بزيارتك أم لم يقم ، وزيارته واجبةٌ عليك على كل حال ، ولكن إذا نصبت ما بعد الواو فيكون المعنـــى : زيارة مقابل زيارة ، أي أن تزرني أزرك وإلا فلا [٣].

ومن اعتبار قصد المتكلم واتخاذه ضابطاً في توجيه الإعراب ما أورده الرضي في سياق الحديث عن رفع الفعل المضارع بعد (حتى) أو نصبه، إذ يذكر أنه إذا أردنــا أن نعرف متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب رددنا ذلك إلى قصد المتكلم " فــإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى) أما في حال الإخبار أو في الــزمن متقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية وجب رفع المضارع. . وإن قصد المــتكلم أن مضمون ما بعد (حتى) سيحصل بعد زمان الإخبار وجب النصب " [٤].

وفي ضوء حال المتكلم والمخاطب ربط النحاة بين معنى اللفظ النحوي ومعنــاه الدلالي ، أي أنهم قد ربطوا بين صــور التراكيــب المختلفــة وإرادة المــتكلم وحــال المخاطب، فمن ذلك ، مثلاً ، ما نجده في التمييز بين التركيبين التاليين :

- هذا الرجلُ منطلقٌ .
- وهذا الرجلُ منطلقاً .

إذا بين سيبويه أن المتكلم في حال النصب يريد " أن يذكر المخاطب برجل قــد عرفه من قبل ، وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد، وإنما أشار فقال هذا منطلق"[١].

وقد ميز سيبويه، كذلك ، في موضع آخر ، بين قولنا :

ما أدري أقام أم قعد ، وقولنا : ما أدري أقام أو قعد .

---

[٣] المصدر نفسه ، ج٣، ص ٤٥.

[٤] شرح الكافية، ج٢، ص ٢٤٢-٢٤٣.

[١] الكتاب ج٢ ص ٨٦-٨٧.

فالأولى تصور حال الشخص المقصود بالحديث " أنه لم يكن بين قيامه وقعوده شيء " [٢]، والثانية تعبر عن حال المتكلم " كأنه قال : لا أدعي أنه كان منه في تلك الحال قيامٌ ولا قعود بعد قيامٍ، أي : لم أعد قيامه قياماً ولم يستبن لي قعودٌ بعد قيامه"[٣].

فسيبويه قد ربط التراكيب بالمعنى الذي تعبر عنه والمقام الذي تنبثق منه، وصور حال المخاطب والمتكلم في كل جملة على حدة، وهو بذلك " ، ينفذ إلى إدراك العلاقة بين اختيار إحدى صور جائزة في تركيب نحوي واحد، واختلاف أحوال المتكلم في موقفه من عناصر ذلك التركيب " [٤].

ومن هذا تمييزهم بين العطف على الفعل المنصوب بأن والقطع على الاستئناف، معتمدين ما يصوره كل وجه من قصد مخصوص، فالفرق بين التركيبين التاليين يكمن في قصد المتكلم :

أريد أن تضربَ زيداً فتهينه ـــــــ المتكلم يريد الضرب والإهانة .

أريد أن تكرمَ زيداً فتهينه ـــــــــ المتكلم يريد الإكرام ولا يريد الضرب .

فالمعنى في الأول: أريد أن تضرب زيدا وأن تهينه، أما في التركيب الثاني فالمعنى أنه لم يرد الإهانة، إنما أراد الإكرام، فكأنه في التمثيل: أريد أن تكرم زيداً فإذا أنت تهينه ؟ "[١]

واضح أن الاختلاف في صور التركيب مرتبط ارتباطاً شديداً بقصد المتكلم. فكل صورة تركيبية تعكس قصداً مخصوصاً .

وإلى جانب اعتبار قصد المتكلم ضابطاً مهماً في توجيه الإعراب ، واختيار المعنى الملائم ، فقد عد النحاة حال المخاطب وعلمه بالأمر أو جهله به ، كذلك ضابطاً مهماً في اختيار صورة مخصوصة للتركيب ، فمن اعتبار حال المخاطب واتخاذها ضابطاً في تحليل التراكيب المختلفة تمييزهم بين الجملتين التاليتين :

هذا جاء بالأمس و هذا الذي جاء بالأمس .

---

[٢] المصدر نفسه ج٣، ص١٧١؟

[٣] المصدر نفسه ج٣، ص ١٧١-١٧٢.

[٤] نهاد الموسى، نظرية النحو العربي ، ص ٩٣.

[١] المبرد ، المقتصب، ج٢، ص ٣٣.

فالمتكلم في الجملة الأولى " مبتدئ خبراً بأمر لم يبلغ السامع ولم يعلمه أصلاً"[٢]، أما الجملة الثانية فالمتكلم " معلم في أمر قد بلغه (أي المخاطب) أن هذا صاحبه" [٣]، فالجملة مع (الذي) ينبغي أن تكون جملة قد سبق السامع علم بها .

وقد أدركوا أهمية اللقاء بين المتكلم والسامع في الموقف الكلامي ، وما قد يصدر عن المتكلم من إشارات ربما كانت أبلغ في الدلالة من الكلام نفسه ، يقول ابن جني: " فلو كان استماع الأذن مغنياً عن مقابلة العين مجزئاً عنه، لما تكلف القائلُ ولا كلف صاحبه الإقبال عليه ، والإصغاء إليه . .. وعلى ذلك قالوا : رب إشارة أبلغ من عبارة ، وقال لي بعض مشايخنا (رحمه الله) : أنا لا أحسن أن أكلم إنساناً في الظلمة"[٤].

---

[٢] دلائل الإعجاز ، ص ٢٠١.

[٣] المصدر نفسه ، ص ٢٠١.

[٤] الخصائص ، ج ١، ص ٢٤٨.

وصفوة القول :

إنه بالنظر إلى التلاحم بين اللغة ومحيطها الخارجي فلا يمكن أن تقوم لها دراسة أو تحليل بمعزل عن هذه الظروف وهذه المعطيات الخارجية ، فقد كان حاضراً في أذهان النحاة القدماء أهمية البعد الاجتماعي في التحليل اللغوي، فهو يعد رافداً من الروافد المعتمدة في درس الظواهر اللغوية، ويشكل ملحظاً منهجياً وصفياً استعانوا به في تفسير الظاهرة اللغوية وتحليلها .

فلم يقتصر نظر النحاة في التحليل النحوي على داخل التركيب ، بل امتد ليشمل خارجه وما يكتنفه من ظروف وملابسات، فأخذوا يحاكمون التراكيب بالصحة والخطأ، ويجيزون ويمنعون، ويرجحون وجهاً إعرابياً على آخر . بالنظر إلى الملابسات الخارجية التي تحيط بالتركيب سواء أكانت عناصر لغوية أم غير لغوية ، مثل : حال المتكلم والمخاطب ، أي : ما يشمل الحدث الكلامي كله ، وهم لم يراعوا العناصر الخارجية في توجيه التراكيب الوجهة الصحيحة فحسب ، بل انطلقوا منها في التعامل مع النص اللغوي كله، وتفسيره وفهمه.

وتلتقي نظرة النحاة هذه مع مناهج النظر اللغوي الحديث التي " استقرت على مبدأ التعامل مع النص كلاً واحداً لا يتجزأ ، فالأسلوبيون والسياقيون يرون أن السياق ينبغي أن لا يقتصر على الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب ، بل ينبغي ان يشمل القطعة كلها، والكتاب كله، كما ينبغي ان يشمل بوجه من الوجوه كل ما يتصل بالكلمة من ظروف وملابسات " [1].

---

[1] صاحب أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ص٢١٠.

الخاتمـــــة

انتهت هذه الدراسة إلى النقاط الآتية :-

١- وعى النحاة القدماء بمختلف مذاهبهم النحوية مفهوم المعنى النحوي ووظفوه في تحليلاتهم اللغوية . وأدركوا الفروق الدقيقة بينه وبين المعاني الأخـــرى كالمعنى الدلالي والمعنى المعجمي ، وقد صدروا عنه في وصف الظـــاهرة النحوية وتقعيد قواعدها ، وإن لم يكن يمثل لديهم مفهوماً قاراً راسخاً على مستوى التداول المنهجي .

٢- التقى النحاة المحدثون مع النحاة القدماء في بيان مفهوم المعنى النحوي وان اختلفت طرقهم في التعبير عنه . فالمعنى النحوي : هو المعنـــى الـــذي لا يتحقق إلا في التركيب ، أو هو المعنى الذي تكتسبه الكلمة في التركيب من خلال ارتباطها بغيرها من الكلمات ، وقد أطلق عليه المحـــدثون تســـميات منها : المعنى الوظيفي أو المعنى البينوي أو المعنى الـــداخلي أو الوظيفـــة النحوية .

٣- يشكل المعنى النحوي منهجاً استند إليه النحاة العرب في تصـــنيف الأبـــواب النحوية ، إذ يلاحظ أن المعنى النحوي هو معنى الأبواب النحوية كالفاعل، والمفعول ، والحال ، والتمييز .

٤- يعد المعنى النحوي الركيزة الأساسية في بناء نظرية النظم الجرجانيـــة فـــلا نظم دور توخي معاني النحو .

٥- تنبه النحاة القدماء إلى دور القرائن في البيان عن المعنى النحـــوي وتحليـــل عناصر الجملة . ولم يأخذ النحاة بتضافر القرائن فـــي تحلـــيلهم للظـــاهرة اللغوية، فقد أولى النحاة علامة الأعراب أهمية قصوى فجعلوهـــا القرينـــة الكفيلة بالبيان عن المعنى النحوي في التركيب اللغوي ، وهذا يشكل ملحظ تمايز يكشف الفرق بين نظرة النحاة القـــدماء لقرينـــة الإعـــراب ونظـــرة اللسانيين المعاصرين الذين نظروا إليها على أنها واحدة من جملة القـــرائن التي تشترك في تشكيل الظاهرة اللغوية .

٦- أظهرت الدراسة قيمة نظرية القرائن في الكشف عن المعنى ودعت إلى رصد العلاقة بين الإعراب والمعنى حتى يتسنى التواصل مع أسرار الظاهرة اللغوية .

٧- من الملاحظ أن العامل مظهر من مظاهر المعنى النحوي يقام على فكرة العلاقات التي جوهرها المعنى النحوي ، ويتصل بالإعراب اتصالاً وثيقاً إذ يسهم في تشكيل النظرية النحوية .

٨- نظرية العامل منهج اعتمده النحاة في التحليل اللغوي للجملة ، فقد درسوا العلاقات البنائية المؤلفة للجملة في إطار نظرية العامل فصنفت إلى أبواب نحوية كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات .

٩- بينت الدراسة أن العامل هو أساس تفسير اختلاف العلامات الإعرابية على أواخر الكلم لا اختلاف وظائف الكلمات إذ لا يستطيع اختلاف الوظائف أن يفسر جملاً بسبب وقوعها في تركيب معين ويعود هذا إلى أنها اعتمدت ظاهر اللفظ . فلم يستطع تقديم البديل المنظم لتفسير الحركات الإعرابية ولكن العامل قادر على أداء دور كبير في الكشف عن البنية العميقة التي تؤسس عليها البنية السطحية في وجهها المنطوق أو المكتوب . أما اختلاف الوظيفة فلا يفسر البنية العميقة ويكتفي بدراسة البنية السطحية لذلك عجز عن تفسير بعض التراكيب .

١٠- ربط النحاة العمل بالمعنى النحوي عندما حملوا كثيراً من المسائل في عملها على الخلاف .

١١- الإعراب دليل المعاني النحوية والمعاني النحوية لا تتحقق إلا بالعقد والتركيب وبالعقد والتركيب تكون العلاقة بين العامل والمعمول ، وبالعلاقة بين العامل والمعمول تظهر علامات الإعراب الدالة على المعاني النحوية .

١٢- اعتمد النحاة الوظيفة النحوية في تقسيم الكلام إلى عمدة وفضلة والى تقسيم الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها من الإعراب، إذ يلاحظ أن تأويل النحاة للجملة بمفرد نابع من إدراكهم للوظيفة النحوية ، فالجملة التي يحل محلها المفرد مؤهلة لان تقوم بوظيفة نحوية .

١٣- راعى النحاة الأبعاد الصرفية والنحوية والدلالية والتداولية في وضع الحد العام للوظيفة النحوية ، فقد لاحظوا أن بعض الوظائف النحوية تستند في حدها العام إلى المستوى الدلالي أو المستوى الصرفي أو المستوى التداولي وقد تتلاقى هذه المستويات في تشكيل الباب النحوي .

١٤- تنبه النحاة إلى التراسل بين المعنى المعجمي والمعنى النحوي ، إذ يعد المعنى المعجمي النواة الأساسية التي تصدر عنها أي دلالة بنائية ، فقد جعل النحاة المعنى المعجمي ملحظاً أساسيا من ملاحظ التحليل اللغوي فدلالة اللفظ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بفكرة الوظائف النحوية ، ويتجلى اعتماد النحاة المعنى المعجمي في ترجيح وجه إعرابي على آخر .

١٥- يعد المعنى المعجمي الركيزة في بناء نظرية النظم فلا نظم ولا ترتيب بين ألفاظ لا دلالة لها ، فنظرية العلاقات بين الكلم لا تؤسس إلا بسبب المعاني المعجمية التي تشكل جوهرها ، وهذا بيان يظهر انه لا وجود لأي معنى وظيفي في تركيب لا مدلول له .

١٦- أظهرت الدراسة خطأ ما قال به تمام حسان من إمكانية الإعراب دون مراعاة المعنى المعجمي للكلمة ، إذ لا يمكن إقامة إعراب صحيح بمعزل عن المعنى المعجمي والدلالي ، فلا يمكن تصور أي معنى نحوي أو علاقة نحوية بين أجزاء التركيب دون إدراك المعاني المعجمية وكيفية تواردها أو إدراك المعنى العام للجملة .

١٧- شهد الدرس النحوي اهتماماً بالمعنى من النحاة القدماء إذ لم يغفلوا جانب المعنى في تقعيد القواعد وتأسيسها وقد جعلوه مرجعية يستند إليها في تصحيح النحو وتوجيه الإعراب وترجيح وجه إعرابي على آخر ، وعدوه أصلا يستند إليه في تحليل الظاهرة اللغوية ، فلم يكتف النحاة بظاهر اللفظ في التحليل إنما لجأوا إلى التركيب المقدر لإدراكهم أن الاقتصار على الشكل الخارجي للتركيب وحده أو ظاهر اللفظ ليس كافياً في تفسير الظاهرة النحوية ولا يقدم تصوراً شاملاً ودقيقاً للنظام النحوي للغة ، فلا بد لتحقيق هذه الغاية من استبطان التراكيب والتجاوز عن ظاهرة العلاقات والنظر فيما يثوي وراءها من معانٍ خفية وعلائق دلالية لا يمكن الوصول إليها إذا

توقف التحليل عند ظاهرة العبارة . وهذا يشكل نقطة التقاء مع المحـــدثين الذين اعتمدوا البنية العميقة في التحليل ولم يكتفوا بظاهر اللفظ كما لاحظنا عند المدرسة التوليدية التحويلية .

١٨- بينت الدراسة أن هناك ارتباطاً وثيقاً وتفاعلاً بارزاً بين النحو والدلالة فكـــل منهما يوجه الآخر ويؤثر فيه وقد أدرك النحاة القـــدماء والمحـــدثون هـــذا الارتباط الحاصل بينهما .

١٩- تمثل النحاة القدماء أهمية البعد الاجتماعي في التحليل اللغوي ، فهو رافـــد من الروافد المعتمدة في درس الظاهرة اللغوية وملحـــظٌ منهجـــيٌ وصـــفيٌ استعانوا به في تفسير الظاهرة اللغوية وتحليلها .

٢٠- أدرك النحاة القدماء والمحدثون معطيات الموقف الاجتماعي من خلال تنبههم إلى دور السياق عامة وسياق الحال خاصة في إدراك المعنـــى وتوجيهـــه وفهمه ، فقد جعل النحاة السياق مسوغاً للحذف ، وعدوا السياق الخـــارجي أو الحال المشاهدة في كثير من الأحيان المرجعية فـــي تحديـــد الصـــورة الإعرابية المختارة في التراكيب التي تحتمل وجوهاً إعرابية متعددة .

٢١- لم يقتصر النحاة في التحليل النحوي على داخل التركيب ، بل امتد ليشمل خارجه وما تكتنفه من ظروف وملابســـات فاخـــذوا يحـــاكمون التركيـــب بالصحة والخطأ ويجيزون ويمنعون ، ويرجحون وجهاً إعرابيا على آخـــر بالنظر إلى الملابسات الخارجية التي تحيط بالتركيب سواء أكانت عناصر لغوية أم غير لغوية.

ثبت المصادر والمراجع

اولاً : المصادر

١- الأزهري (زين الدين خالد بن عبد الله) ت (٩٠٥هـ) ، شرح التصريح على التوضيح ، ط١ ،٣م ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية- بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٠م .

٢- الأزهري (محمد بن أحمد) ت (٣٧٠هـ) ، تهذيب اللغة . دط ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الدار المصرية، للتأليف والترجمة ، مصر، ١٩٦٤.

٣- الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني ، ت (٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، المسمى (منهج السالك) إلى ألفية ابن مالك ، ط١ ، ٣م ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، مصر ، ١٩٥٥م .

٤- الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) ت (٧هـ) ن الديوان ، ط٧ ، شرح وتعليق : محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٣م .

٥- ابن الأنباري (أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد) ت (٥٧٧هـ)

- أسرار العربية ، ط١ ، تحقيق : فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٥م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين ، د.ط ، ٢م، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر، د.ت.
- البيان في غريب إعراب القرآن ، د.ط، ٢م، تحقيق : طه عبد الحميد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠م .

٦- ابن بابشاذ (أبو الحسن طاهر بن احمد المصري) ت (٤٦٩هـ) ، شرح المقدمة المحسبة ، ط١ ، ٢م ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية – الكويت ، ١٩٧٦م.

٧- البحتري (أبو عبادة الوليد بن عبيد) ت (٢٨٤هـ) ، الديوان ، د.ط ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٢م .

٨- التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر) ت (٧٩١هـ) ، شروح التلخيص، د.ط، ٤م ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ،١٩٣٧م .

٩- الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) ت (٢٥٥هـ) ، البيان والتبيين ، ط٢ ، ٤م ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٨٤م.

١٠- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد) ت (٤٧١هـ) .

- أسرار البلاغة ، ط١ ، تحقيق : د. عبد المنعم خفاجي ، ود. عبد العزيز شرف ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩١م .
- دلائل الإعجاز ، د.ط، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة – مصر ، ١٩٨٤م .
- الجمل في النحو ،د.ط، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ، ١٩٧٢ م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، د.ط، ،٢م ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية ، ودار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٢م

١١- الجرجاني (علي بن محمد) ت (٨١٦هـ) ،التعريفات ، د.ط ، مكتبة لبنان، بيروت ، ١٩٨٥م

١٢- ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني) ت (٣٩٢هـ) .

- الخصائص ، ط٤ ، ٣م ، تحقيق : محمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٩م
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، د.ط، ٢م ، تحقيق : علي النجدي ناصيف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٦٦م.

- سر صناعة الإعراب، د.ط ، ٢م ، تحقيق : حسن هنداوي ، مطبعة التوفيق ، دمشق ، ١٩٨٥م.

١٣- الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري) ت (٣٩٣هـ) ، الصحاح ، تاج اللغة ، وصحاح العربية ، ط١ ،٧م ، تحقيق : إميل يعقوب ، نبيل طريفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٩م.

١٤- ابن الحاجب (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر) ت(٦٤٦هـ) ،الأمالي النحوية ، ط١ ، تحقيق : عدنان صالح مصطفى ، دار الثقافة ، الدوحة ، ١٩٨٦م.

١٥- أبو حيان الأندلسي (أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف) ت(٧٤٥هـ) ،

- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، ط١ ، ٢م ، تحقيق مصطفى احمد النحاس ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٩٨٧م.

- البحر المحيط في التفسير ، د.ط ، ١١م ، تحقيق : الشيخ عرفان العشا حسونة، دار الفكر للنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٢م.

١٦- أبو حيان التوحيدي (علي بن محمد بن العباس) ت(٤٠٠هـ).

- الإمتاع والمؤانسة،د.ط، ٣م ، تحقيق : أحمد أمين ، أحمد الزين ، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، د.ت.

١٧- ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد) ت(٥٦٧هـ) ، المرتجل في شرح الجمل ، د.ط، تحقيق : علي حيدر ، دار الحكمة ، دمشق ، ١٩٧٢م .

١٨- ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد الحضرمي) ت(٨٠٨هـ) ، مقدمة ابن خلدون ، ط٣ ،٣م، تحقيق : علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، الفجالة ، القاهرة ، د.ت.

١٩- الدؤلي (أبو الأسود ظالم بن عمر) ت(٦٩هـ) ، الديوان ، د.ط، صنعة :(أبي الحسن السكري ت ٢٩٠م) ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، منشورات دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٨م.

٢١- الرازي (فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر) ت٠(٦٠٦هـ) ، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، ط٢ ،١١م، دار إحياء التراث ،بيروت ، لبنان ،١٩٩٧م.

٢٢- ابن رشيق ٠(أبو علي الحسن القيرواني) ت(٤٥٦هـ) ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ، ط٤، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل، بيروت ١٩٧٢م.

٢٣- رضي الدين الأستراباذي (جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر النحوي المالكي) ت(٦٨٦هـ).

- شرح شافية ابن الحاجب ، د.ط ، ٢م، تحقيق : محمد نور الحسين، محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي بالقاهرة ، د.ت.
- شرح الكافية في النحو ، ط٢ ، ٥م ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ١٩٩٦م .

٢٤- الرماني (أبو الحسن بن عيسى الرماني النحوي) ت (٣٨٦هـ) ، رسالتان في اللغة للرماني ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ١٩٨٤م.

٢٥- الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي) ت(٣٧٩هـ) ،طبقات النحويين واللغويين ، ط١ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٩٥٤م.

٢٦- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق) ت(٣٣٧هـ) ،

- الإيضاح في علل النحو ، ط٣ ، تحقيق : مازن مبارك ، دار النفائس – بيروت ، ١٩٧٩م .
- الجمل في النحو ، ط١ ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، دار الأمل ، اربد – الأردن ، ١٩٨٤م .

٢٧- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي) ت (٧٩٤هـ) ، البرهان في علوم القرآن ، ط١ ،٤م ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٥٨م.

٢٨- الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري) ت (٥٣٨هـ).

- الأنموذج في النحو ، د.ط ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨١ م

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ،ط١ ، تحقيق : محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٥م.
- المفصل في علم العربية ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت – لبنان، د.ت.

٢٩- ابن السراج (أبو بكر محمد بن السراج) ت (٣١٦هـ) ، الأصول في النحو ، ط٢ ، ٣م ، تحقيق عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٩٨٧م.

٣٠- السكاكي (أبو يعقوب بن أبي بكر) ت(٦٢٦هـ) ، مفتاح العلوم ، ط١ ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٠م .

٣١- السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن احمد السهيلي) ت(٥٨١هـ)، نتاتج الفكر في النحو، د.ط، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الإعتصام، القاهرة، ١٩٨٤م.

٣٢- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) ت(١٨٠) ، الكتاب ، ط١ ، ٥م ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل – بيروت ، ١٩٩٦م.

٣٣- السيوطي (جلال الدين السيوطي) ت(٩١١).
- الإتقان في علوم القرآن ، ط١ ، ٢م ، تحقيق : عصام فارس الحرستاني ، ومحمد أبو صعيليك ، دار الجيل – بيروت ، ١٩٩٨م.
- الاشباه والنظائر في النحو ، ط١ ، ٤م ، تحقيق : محمد عبد القادر الفاضلي ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، ١٩٩٩م.
- المزهر في علوم اللغة وانواعها ، د.ط ، ٢م ، تحقيق : محمد جاد المولى، علي محمد البجاوي ، محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، د.ط ، ٧م ، تحقيق : عبد السلام هارون وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٥م

٣٤- الصبان (أبو العرفان محمد بن علي) ت(١٢٠٦هـ) ، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ط١ ،٤م ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٧م.

٣٥- الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير الطبري) ت(٣١٠هـ) ،تفسير الطبري المسمى جامع البيان في تأويل القرآن ، ط٣ ، ١٣م ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٩م.

٣٦- ابن عصفور الإشبيلي (علي بن مؤمن) ت(٦٦٩هـ) ،شرح جمل الزجاجي ، تحقيق : صاحب جعفر أبو جناح ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي ، العراق، د.ت.

٣٧- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل) ت(٧٦٩هـ) ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، د.ط ، تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي وعبد العزيز شرف ومحمد السعدي فرهود ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ١٩٩٩م.

٣٨- العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين)ت(٦١٦هـ).

- التبيان في إعراب القرآن ،ط١ ،٢م ، تحقيق : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٩م.
- مسائل خلافية في النحو ، ط٢ ، تحقيق : محمد خير الحلواني ، دار المامون للتراث ، دمشق ، د.ت.

٣٩- ابن فارس (أبو الحسين احمد بن فارس) ت(٣٩٥هـ) ، الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامهم ، د.ط ، تحقيق : مصطفى الشويمي ، مؤسسة أ . بدران للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٩٦٣م.

٤٠- الفارسي (أبو علي، الحسن بن احمد بن عبد الغفار) ت(٣٧٧هـ).

- الإيضاح العضدي ، د.ط ، تحقيق : حسن الشاذلي فرهود ، دار التأليف ، القاهرة – مصر، ١٩٧٩م.
- المسائل المنثورة ، د.ط ، تحقيق : مصطفى الحدري ، مجمع اللغة العربية ، دمشق .

٤١- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد) ت (٢٠٧هـ) ، معاني القرآن ، ط١ ، ٣م ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة، ١٩٥٥م.

٤٢- الفراهيدي (الخليل بن أحمد) ت(١٧٥هـ) ، الجمل في النحو ، ط١ ، تحقيق : فخر الدين قباوه ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٥م.

٤٣- الفرزدق (أبو فراس همام بن غالب التميمي) ت (١١٠هـ) ، الديوان ، د.ط ، ٢م ، دار صادر، بيروت ، ١٩٦٦م.

٤٤- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) ت(٢٧٦هـ) ، تأويل مشكل القرآن ، د.ط ، تحقيق : السيد احمد صقر ، دار أجياد الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٩٥٤م.

٤٥- القزويني ٠(الخطيب القزويني) ت(٧٣٩هـ) ، الإيضاح في علوم البلاغة ، تحقيق : عبد المنعم خفاجي ، ط٢ ، مكتبة الكليات الأزهرية ، الأزهر – مصر ، د.ت.

٤٦- الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي) ت(١٠٩٤هـ) الكليات ، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، ط١ ، تحقيق : عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٢م.

٤٧- (لبيد بن ربيعة العامري) ت٤١هـ ، شرح الديوان ، د.ط ، تحقيق : إحسان عباس ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت ، ١٩٦٢م.

٤٨- ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله) ت(٦٧٢هـ) ،شرح التسهيل ، ط١ ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، ١٩٧٤م.

٤٩- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) ت٠(٢٨٥هـ) ، المقتضب ، د.ط ، ٥م ، تحقيق : محمد بن عبد الخالق عظيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة احياء التراث الإسلامي ، القاهرة ،١٩٧٩م.

٥٠- المتنبي (أبو الطيب احمد بن الحسين) ت(٣٥٤هـ) ، الديوان ، ط١ ، ٤م ،بشرح أبى البقاء العكبري البغدادي (ت٦١٦هـ) ، تحقيق : عمر فاروق الطباع ، شركة دار الأرقم بن أي الأرقم للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٩٧م.

٥١- ابن مجاهد (أبو بكر احمد بن موسى) (ت ٣٢٤هـ) ، كتاب السبعة في القراءات ، د.ط ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة – مصر، ١٩٧٢م.

٥٢- ابن مضاء القرطبي (أحمد بن عبد الرحمن اللخمي) ت(٥٩٢هـ) ، الرد على النحاة ، ط٢ ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢م.

٥٣- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم) ت(٧١١هـ) ، لسان العرب ، ط٢ ، ١٨م، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ١٩٩٣.

٥٤- النابغة الذبياني(زياد بن معاوية بن ضباب) ت(١٨ ق.هـ) ، الديوان ، د.ط، تحقيق : كرم البستاني ، دار صادر للطباعة والنشر ، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٣م.

٥٥- النحاس (أبو جعفر النحاس) ت(٣٣٨هـ) ، شرح أبيات سيبويه ، د.ط ، تحقيق. زهير غازي ، مطبعة الفجالة الجديدة ، مصر ، ١٩٧٤م.

٥٦- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين) ت ٧٦١هـ،

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ط٤ ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ،١٩٥٦م.
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، د.ط ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا- بيروت ، ١٩٩٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، د.ط ، ٢م ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، لبنان ، ١٩٨٦م.

٥٧- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي النحوي) ت(٦٤٣هـ) ، شرح المفصل للزمخشري ، ط١ ، ٦م ، تحقيق : إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، ٢٠٠١م

المراجـــع

١- أحمد ، نوزاد حسن ، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه ، ط١ ، منشورات جامعـــة قاريونس ، بنغازي – ليبيا ، ١٩٩٦م.

٢- أمين ، قاسم ، كلمات ، د.ط ، مطبعة الجريدة ، مصر ، ١٩٠٨م.

٣- أنيس ، إبراهيم ،

- دلالة الألفاظ ، ط٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٣م.
- من أسرار اللغة ، ط٧، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٩٤م.

٤- أيوب ، عبد الرحمن ، دراسات نقدية في النحو العربي ، د.ط ، مؤسســـة الصـــباح للنشر والتوزيع – الكويت ، ١٩٥٧م.

٥- بحيري ، سعد حسن .

- دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، د.ط ، مكتبة زهـــراء الشرق ، القاهرة ، د.ت .
- عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه ، محاولة لإعادة التشكيل في ضوء الاتجاه المعجمي الوظيفي ، ط١ ، مكتبـــة الأنجلـــو المصـــرية ، القـــاهرة ، ١٩٨٩م.

٦- برجشتراسر ، ج ، التطور النحوي للغة العربية ، د.ط ، المركز العربـــي للبحـــث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٦م .

٧- بشر ، كمال محمد .

- التفكير اللغوي بين القديم والحديث ، د.ط ، مكتبة الشباب، القاهرة ، د.ت.

- علم اللغة العام (الأصوات) ، ط٥ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩م.

٨- البكاء ، محمد عبد المطلب ، مصطفى جواد وجهوده في اللغة ، د.ط ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٢م .

٩- بكر ، السيد يعقوب ، دراسات في فقه اللغة ، د.ط ، مكتبة لبنان – بيروت ، ١٩٦٩م.

١٠- بهنساوي ، حسام ، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث ، د.ط ، مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ، ١٩٩٤م

١١- الترزي ، فؤاد حنا ، في أصول اللغة والنحو ، ط٣ ، مطبعة دار الكتب – بيروت، ومكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة ، ١٩٦٦م .

١٢- جطل ، مصطفى ، نظام الجملة عند اللغويين في القرنين الثاني والثالث للهجرة، د.ط ، جامعة حلب ، حلب ، ١٩٨٢م .

١٣- أبو جناح ، صاحب جعفر ، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها ، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، ١٩٩٨م .

١٤- الجندي ، درويش ، نظرية عبد القاهر في النظم ، د.ط ، مكتبة نهضة مصر بالفجالة ، ١٩٦٠م .

١٥- الجواري ، أحمد عبد الستار.

- نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجي ، ط٢ ، مكتبة المجمع العلمي العراقي – بغداد ، ١٩٨٤م .

- نحو المعاني ، ط١ ، مكتبة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٧٨م .

١٦- حجازي ، محمود ، مدخل إلى علم اللغة ، د.ط ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

١٧- حسام الدين ، كريم ، أصول تراثية في علم اللغة ، ط٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٨٥م .

١٨- حسان ، تمام .

- الأصول ، دراسة ابتسيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، النحو ، فقه اللغة ، البلاغة ، د.ط ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، دار الشؤون الصحافية العامة ، العراق ، ١٩٨٨م .
- الخلاصة النحوية ، ط١ ، عالم الكتب للنشر والتوزيع ، القاهرة – مصر ، ٢٠٠٠م .
- اللغة بين المعيارية والوصفية ، د.ط ، دار الثقافة ، الدار البيضاء- المغرب ، ١٩٩٤م .
- اللغة العربية مبناها ومعناها، الهيئة العامة للكتاب، د.ط، القاهرة، ١٩٧٣.
- مناهج البحث في اللغة ، د.ط ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٨٦م.

١٩- حسن ، عباس .

- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، ط١١ ، ٤م ،دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٦م .
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، د.ط ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٦٦ م.

٢٠- حسن ، عبد الحميد ، القواعد النحوية : مادتها وطريقتها ، ط٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٣م .

٢١- حسين ، عبد القادر، أثر النحاة في البحث البلاغي ، د.ط ، دار نهضة مصر للطبع والنشر والتوزيع، الفجالة – القاهرة ، ١٩٧٠م.

٢٢- حمادي ، يوسف ، النحو العربي في إطاره الصحيح ، د.ط ، مكتبة مصر ، القاهرة ، د.ت.

٢٣- الحمزاوي ، محمد رشاد ، من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً ، د.ط ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦م .

٢٤- حميدة ، مصطفى ، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ، ط١ ، مكتبة لبنان ، الشركة العالمية للنشر ، لونجمان ، ١٩٩٧م .

٢٥- خرما ، نايف، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ، ط٢ ، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٧٩م.

٢٦- خضير ، محمد أحمد ، الإعراب والمعنى في القرآن الكريم ، د.ط ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، د.ت.

٢٧- خليل ، حلمي .

- الكلمة دراسة لغوية معجمية ، ط٢ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٩٣م .
- مقدمة لدراسة علم اللغة ، د.ط ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، ١٩٩٣م .

٢٨- الخولي ، محمد علي ، قواعد تحويلية للغة العربية ، ط١ ، دار المريخ ، الرياض، السعودية ، ١٩٨١م.

٢٩- دك الباب ، جعفر ، الموجز في " شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني " ، نظرية آلاما الجرجاني اللغوية وموقعها في علم اللغة ، ط١ ، مطبعة الجيل – دمشق ، ١٩٨٠م .

٣٠- الدناع ، محمد خليفة ، دور الصرف في منهجي النحو والمعجم ، د.ط ، جامعة قاريونس ،بنغازي، ليبيا، ١٩٩١م .

٣١- ابن ذريل ، عدنان ، اللغة والدلالة – آراء ونظريات ، دراسة ، د.ط ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٨١م .

٣٢- الراجحي ، عبده .

- فقه اللغة في الكتب العربية ، د.ط ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية – مصر ، ١٩٨٨م.
- النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج ، د.ط ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية – مصر ، ١٩٨٨م .

٣٣- رضوان ، محمد ، نظرات في اللغة ، ط١ ، دار الكتب الوطنية – ليبيا ، ١٩٧٦م.

٣٤- الرعيض ، عبد الوكيل عبد الكريم ، ظاهرة الإعراب في اللغة ، ط١ ، دار اقـرأ للطباعة والنشر ، طرابلس ٠ ليبيا ، ١٩٨٨م .

٣٥- الرمالي ، ممدوح عبد الرحمن .

- العربية والوظائف النحوية ، دراسة في اتساع النظام والأساليب ، د.ط ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة – مصر ،١٩٩٦م.

- العربية والفكر النحوي ، دراسة في تكامل العناصر وشمول النظرية ، د.ط ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية – مصر ، ١٩٩٩م .

- من أصول التحويل فـي نحـو العربيـة ، د.ط ، دار المعرفـة الجامعيـة ، الإسكندرية ، ١٩٩٩م .

٣٦- زكريا ، ميشال.

- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (النظرية الألسـنية) ، ط١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٢.

- الألسنية: علم اللغة الحديث، المبادئ والأعـلام، ط٢، المؤسسـة الجامعيـة، بيروت، لبنان، ١٩٨٣.

٣٧- زهران ، البدراوي ، عالم اللغة عبد القاهر الجرجـاني ، المفـتن فـي العربيـة ونحوها، ط٢ ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨١ م

٣٨- الساقي ، فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د.ط ، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ١٩٧٧.

٣٩- السامرائي ، إبراهيم ، الفعل زمانه وأبنيته ، ط٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيـروت ، ١٩٨٣م.

٤٠- السامرائي ، فاضل صالح.

- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشـري ، د.ط ، دار النـذير للطباعـة والنشر ، ١٩٧٠م.

- معاني النحو ، ٤م ، دار الفكر ، عمان ، ٢٠٠٠م.

٤١- السيد ، عبد الرحمن ، مدرسة البصرة النحوية ، ط١ ، دار المعارف ، القـــاهرة ، ١٩٦٨م.

٤٢- شاهين ، عبد الصبور ، في التطور اللغوي ، ط٢، مؤسسة الرسالة – بيـــروت ، ١٩٨٥م.

٤٣- الشايب ، فوزي حسن ، محاضرات في اللسانيات ، ط١، منشورات وزارة الثقافة، عمان – الأردن ، ١٩٩٩م.

٤٤- شرف الدين ، محمود عبد السلام.

- الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ، دراسة تفسيرية ، ط١ ، دار مرجان للطباعة والنشر ، القاهرة – مصر ، ١٩٨٤م .
- الفعليات ، د.ط ، القاهرة ، ١٩٨٠م.

٤٥- صالح ، صبحي ، دراسات في فقه اللغة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨١م.

٤٦- الضامن ، حاتم ، نظرية النظم تاريخ وتطور ، د.ط ، منشـــورات وزارة الثقافـــة والإعلام – بغداد – العراق ، ١٩٧٩.

٤٧- عاشور ، المنصف ، بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية ، د.ط ، منشورات كلية الآداب بمئوية ، جامعة تونس ، ١٩٩١م.

٤٨- عبادة ، محمد ، الجملة العربية دراسة لغوية تحليلية ، د.ط ، منشـــأة المعـــارف بالإسكندرية – مصر ، ١٩٨٤م.

٤٩- عبد التواب ، رمضان ، فصول في فقه اللغة العربية ، ط٢ ، نشر مكتبة الخانجي – القاهرة ، ١٩٨٠

٥٠- عبد اللطيف ، محمد حماسة ,

- بناء الجملة العربية ، ط١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٦م .
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، ط١ ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٨٤م.

٥١- عبده، داود، أبحاث في اللغة العربية، د.ط، مكتبة لبنان، ١٩٧٣م.

٥٢- أبو عبده، عبد العزيز عبد الله، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، ط١، منشورات الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، طرابلس، ١٩٨٢م.

٥٣- أبو علي، محمد بركات: معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر، ط١، دار الفكر عمان- الأردن، ١٩٨٤م.

٥٤- العماري، علي، قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية (إلى عهد السكاكي ٥٥٥- ٦٢٦هـ) ط١، مكتبة وهبة، مصر، ١٩٩٩م.

٥٥- عمايره، خليل أحمد:

- العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، دط، دن، إربد، دت.

- في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) ط١، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، جدة، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٤م.

٥٦- عمر، أحمد مختار

- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لفظية التأثير والتأثر، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م.

- علم الدلالة، ط١، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٨٢م.

٥٧- عيد، محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاه وضوء علم اللغة الحديث، د.ط، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م.

٥٨- غازي، يوسف، مدخل إلى الألسنية، ط١، منشورات العالم العربي الجامعية، دمشق، ١٩٨٥م.

٥٩- أبو الفرج، محمد أحمد، المعاجم اللغوية في ضوء علم اللغة الحديث، ط١، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٦٦م.

٦٠- فريحة، أنيس، نحو عربية ميسرة، دط، دار الثقافة، بيروت، دت.

٦١- الفهري، عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية، دط، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٢م.

٦٢- قدور، أحمد، مبادئ اللسانيات، ط١، دار الفكر، دمشق- سورية، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ١٩٩٦مز

٦٣- القوزي، عوض حمد، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، دط، عمادة شؤون الكتاب، الرياض ١٩٨١م.

٦٤- الكراعين، أحمد نعيم، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ط١، مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣م.

٦٥- لاشين، عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القـــاهر، دط، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، ١٩٨٠م.

٦٦- اللبدي، محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الفرقان، عمان- الأردن، ١٩٨٥م.

٦٧- مبارك، مازن:

- الرماني في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، ط١، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٣م.
- نحو وعي لغوي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- الموجز في تاريخ البلاغة، دط، دار الفكر، دمشق، ١٩٨١م.

٦٨- مبارك، محمد، فقه اللغة وخصائص العربية، ط٧، دار الفكر، ١٩٨١م.

٦٩- المتوكل، أحمد:

- دراسات في نحو اللغة الوظيفي، ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء - المغـــرب ١٩٨٦م.
- من البنية الحملية إلى البنية المكونية، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، ١٩٨٧م.
- الوظائف التداولية في اللغة العربية، ط١، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، ١٩٨٥م.
- مجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، دط، عمان- الأردن، ١٩٨٥م.

٧٠- مجاهد، عبد الكريم، الدلالة اللغوية عند العرب، دط، عمان- الأردن، ١٩٨٥م.

٧١- مجدوب، عز الدين، المنوال النحوي، قراءة لسانية جديدة، سوســـة تـــونس، دار محمد علي الحامي، ١٩٩٨م.

٧٢- المخزومي، مهدي:

- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ط١، نشر شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٩٦٦م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٤م.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، مكتبة البابي الحلبي للنشر والتوزيع، مصر، ١٩٨٥م.

٧٣- مراد، وليد محمد، نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبد القاهر الجرجاني، ط١، دار الفكر، دمشق- سورية، ١٩٨٣م.

٧٤- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحو، دط، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.

٧٥- مطر، عبد العزيز، علم اللغة وفقه اللغة، دط، دار قطري بن الفجاءة، قطر، ١٩٨٥م.

٧٦- مطلوب، أحمد، عبد القاهر بلاغته ونقده، ط١، وكالة المطبوعات - بيروت، ١٩٧٣م.

٧٧- الموسى، نهاد:

- في تاريخ العربية: أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي، دط، نشر الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٦م.

- قضية التحول إلى الفصحى في العالم العربي الحديث، ط١، دار الفكر، عمان- الأردن، ١٩٨٧م.

- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان - الأردن، ١٩٨٠م.

٧٨- ناصيف، علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، دط، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٥٣م.

٧٩- النجار، لطيفة إبراهيم، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ط١، دار البشير، عمان- الأردن، ١٩٩٤م.

٨٠- وافي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، ط٥، لجنة البيان العربي، القاهرة، ١٩٦٢م.

٨١- الوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديثة، ط١، دار طلاس، مصر، ١٩٨٨م.

٨٢- ولويل، كامل جميل، عودة النحو العربي الأصيل (النحو والمعنى) دط، عمـــان- الأردن، ١٩٩٤م.

٨٣- ياقوت، أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها فـــي القـــرآن الكريم، دط، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، ١٩٩٤م.

٨٤- يعقوب، إميل، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ط١، دار العلـــم للملايـــين - بيروت، ١٩٨٦م.

مجموعة مؤلفين:

١- الفارع، شـــحدة وآخرون، مقدمة في علم اللغة المعاصر، ط١، دار وائل للنشـــر، عمان - الأردن، ٢٠٠٠م.

٢- المسدي، عبد السلام، والطرابلسي، محمد الهادي، الشرط في القرآن (دط، الـــدار العربية للكتاب) دت.

الكتب المترجمة:

١- أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، ط١٢، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٧م.

٢- بالمر، ف، ر، علم الدلالة إطار جديد، ترجمة: صبري الســـيد، دط، دار المعرفـــة الجامعية، الإسكندرية- مصر، ١٩٩٢م.

٣- بركلي، هربيرت، مقدمة لدراسة علم الدلالة الألسني، ترجمـــة: قاســـم مقـــداد، دط، منشورات وزارة الثقافة دمشق، ١٩٩٠م.

٤- تشومسكي، نعوم، البنى النحوية، ترجمة: يؤيل يوســـف عزيـــز، مراجعـــة: مجيـــد الماشطة، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،١٩٨٧م.

٥- روبنز، ر، هـ، موجز تاريخ علم اللغة (في الغرب) ترجمة: أحمد عوض، المجلس الأعلى الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٢٢٧)، ١٩٩٧م.

٦- غيرو، بيار، علم الدلالة، ترجمة: أنطوان أبو زيد، ط١، منشورات عويدات، بيروت- باريس، ١٩٨٦م.

٧- فندريس، اللغة، تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، دط، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.

٨- ليونز، جون،

- علم الدلالة، ترجمة: مجيد الماشطة وآخرون، دط، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٠م.

- نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق: حلمي خليل، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية- مصر، ١٩٨٥م.

٩- مارتينيه، أندريه، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة: أحمد الحمو، دط، وزارة التعليم العالي السورية، دمشق، ١٩٨٤م/ ١٩٨٥م.

الدوريـــــات:

١- أحمد، يحيى، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، م ٢٠، ع ٣، الكويت (٦٣٧- ٦٦٦) - ١٩٨٩م.

٢- بكر، محمد صلاح الدين:

- المعنى النحوي مفهومه ومكوناته، مجلة الحصاد في اللغة والآداب، جامعة الكويت، ع١، السنة الأولى، ١٩٨١م. ص (١٣٩-١٧٤).

- نظرة في قرنية الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، حوليات كلية الآداب، حولية (٥)، رسالة (٢٠)، جامعة الكويت، ١٩٨٤م، ص (٧-٥٦).

٣- حسان، تمام:

- تحديد المعنى النحوي في غيبة العلامة الإعرابية، مجلة معهد اللغة العربية، ع١، جامعة أم القرى- السعودية، ١٩٨٢م، ١٩٨٣م. ص (٩-٣٤).
- القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابيين التقديري والمحلي، مجلة اللسان العربي، م ١١، ج١، الرباط- المملكة المغربية، ١٩٧٤م، ص (٢٤-٦٣).

٤- دك الباب، جعفر، مدخل إلى اللسانيات العامة العربية، المنهج الوصفي الوظيفي، مجلة الموقف الأدبي السورية، ع١٣٥-١٣٦.

٥- ستيتيه، سمير، منهج التحليل اللغوي في النقد الأدبي، مجلة آداب المستنصرية، ع١٦، ١٩٩٨م.

٦- السيد، عبد الحميد مصطفى، التحليل النحوي عند ابن هشام، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، م٢، ع١، عمان، الأردن، ١٩٩٢م، ص (٢٩-٦٧).

٧- العلوي، أحمد، آية الفكر وكبرياء النظر، مجلة الموقف، ع١، الرباط- المغرب، ١٩٨٧م، ص (١٨-٤٤).

٨- عمر، أحمد مختار، اللغة العربية بين الموضوع والأداء، مجلة فصول، م ٤، ع٣، ١٩٨٤م. الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص (١٤١-١٥٣).

٩- عنبر، عبد الله، علامة الإعراب مقاربة بنائية بين تحولات المعنى وتشكيل النص، مجلة دراسات العلوم والإنسانية والاجتماعية، م٢٥، ع١، ١٩٩٨م، ص(٣٧-٥٠).

١٠- الفهري، عبد القادر القاسي، عن نظرية لتطور الفكر اللغوي العربي حوار أجراه معه ميلود جيي، وبشير قمري، مجلة المهد، ع٣-٤، عمان، ١٩٨٤م، السنة الأولى، ص (١٧٧-١٩٠).

١١- كارتر، ميخائيل، قراءة ألسنية للتراث العربي الإسلامي، نحوي عربي من القرن الثامن ميلادي، مساهمة في تاريخ اللسانيات، ترجمة: محمد الحمزاوي، حوليات الجامعة التونسية، تونس، م١، ع٢٢، ١٩٨٣م، ص (٢٢٣-٢٤٥).

١٢- مرعـــي، عبد القادر، الحركات الإعرابية بين الدلالـــة الصوتية والدلالة النحوية، مؤتـــه للبحوث والدرســـات، م٧، ع١، الكـــرك، الأردن، ١٩٩٢م، ص (١٩٥-٢١٠).

الرســـــــائل الجامعية:

١- الأطرش، سامية، الدلالة عن ابن جني من خـــلال كتابـــة الخصـــائص، رســـالة ماجستير، جامعة باجي مختار، الجزائر، ١٩٩٦م.

٢- الأنصاري، وليد عاطف، نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقـــدا، رســـالة ماجستير، جامعة اليرموك، إربد- الأردن ١٩٨٨م.

٣- بلال، ضحى عادل، نظرية النظم بين المعنى ومعنى المعنى دراسة نقدية أسلوبية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين - دمشق، ١٩٩٩م.

٤- الترتير، عماد، تعدد الآراء الإعرابية وأثره في النحو، رسالة ماجســـتير، جامعـــة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، ١٩٩٨م.

٥- توامة، عبد الجبار، القرائن المعنوية في النحو العربي، رسالة دكتـــوراه، جامعـــة الجزائر، الجزائر، ١٩٩٤م/ ١٩٩٥م.

٦- خضور، نينيت إبراهيم، خصائص العربية في خصـــائص ابـــن جنـــي، رســـالة دكتوراه، جامعة دمشق- سورية، ١٩٩٨م.

٧- خليل، إبراهيم، السياق وأثره في الدرس اللغوي دراسة في ضـــوء علـــم اللغـــة الحديث، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان - الأردن، ١٩٩١م.

٨- الخوالدة، سالم محمد، السياق والمعنى عند الإمام أبي حامد الغزالي في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، المفرق- الأردن، دت.

٩- السعيد، وفاء، الاستثناء على القاعدة النحوية، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنيـــة، عمان - الأردن، ١٩٩٦م.

١٠- سوب لي، إن، الفصائل النحوية في اللغة العربيـــة، رســـالة دكتـــوراه، الجامعـــة الأردنية، عمان- الأردن، ١٩٩٨م.

١١- الشلتاوي، موسى إبراهيم حسن، دور السياق في منهج التحليل النحوي عند سيبويه، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن، ١٩٩١م.

١٢- عبد الله، وليد حسين محمد، دور المنهج الإستبدالي في وصف العربية وتقعيدها، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن، ٢٠٠١م.

١٣- عمايرة، حليمة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان - الأردن، ١٩٩٥م.

١٤- عنبر، عبد الله، نظرية النظم عند العرب في ضوء مناهج التحليل اللساني الحديث، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن، ١٩٩١م.

١٥- عيسى، فارس، ملامح النظر النحوي الكوفي في ضوء القواعد التوليدية التحويلية، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة- مصر، ١٩٨٩م.

١٦- موسى، عطا محمد محمود، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن، ١٩٩٢م.

١٧- النجار، لطيفة إبراهيم محمد، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان - الأردن،١٩٩٥.

١٨- النجار، منال محمد هشام، الإعراب التقديري والمحلي بين مقتضى النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن، ٢٠٠٠م.

١٩- نعامنة، عماد زاهي، نظرية المعنى في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، جامعة مؤته، الكرك- الأردن، ١٩٩٩م.